جامعة أم درمان الإسلامية
معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي
قسم الإعلام

الفنون التحريرية للقضايا الوطنية في الصحافـــة الســـودانيـــة

دراســـة تحليليـــة لأســـاليب الطرح في الفترة من 1985 ـــ 1989م

بحث لنيل درجة الماجستير

إعـــداد

حسين حسن حسين

إشراف الدكتور

أحمد محمد فضل الله

1427هـ/ 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

[illegible] **(البقرة:286).**

صدق الله العظيم

إهداء

إلى والديّ اللذين غرسا فيّ وفي إخوتي حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه، والقرب منه دائمًا، على الرغم من المسافات التي كانت بيننا وبينه لظروف الحياة والسعي في الأرض.

وإلى زوجتي ألفت خليل علي التي دأبت على تشجيعي لمواصلة الجدّ في درب العلم، وتحملت مع أبنائي –حسن وأحمد ورؤى وخلاد- كل تبعات عملي في مهنة البحث عن المتاعب، التي زادت مع متطلبات إنجاز هذا البحث، داعيًا الله أن يحفظهم، وينفع بهم.

شكر وعرفان

أحمد الله وأشكره أن هيأ لي السبل للانتهاء من هذا البحث، فما تذللت الصعاب، وما توافرت الوسائل، إلا بفضله ومنه وتوفيقه، سبحانه وتعالى.

ثم لا أجد من كلمات الشكر والعرفان ما يليق بالدكتور أحمد محمد فضل الله الذي قبل مشكورًا الإشراف على هذه الدراسة، ولم يبخل عليّ بزاخر علمه، وسديد فكره في كل المراحل، وظل يواصل متابعته عبر اللقاء الشخصي المباشر في المرات الكثيرة التي جئت فيها إلى الوطن، من أجل تلمس رأيه، والاستزادة من المراجع والمصادر التي تغني البحث.

وظل –كذلك- يتابعني ويوجهني من خلال تقنيات العصر من هاتف وناسوخ وبريد إلكتروني، حتى زدته رهقًا، وقد غلف هذا العمل الجليل بروح إنسانية عالية، جعلت ما بيننا يتجاوز علاقة الأستاذ بتلميذه إلى علاقة أخوية صادقة، أعتز بها وأفخر.

ولعل ما أحاوله من تزجية كلمات الشكر والعرفان له يغفر لي إذا جاءت الكلمات عاجزة عن التعبير عن مقدار امتناني وتقديري له، ولا أملك إلا أن أدعو له بمزيد التوفيق، وأن ينفع به قاصديه من طلبة العلم، وأن يوفقه إلى ما فيه الخير والسداد.

والشكر والتقدير يمتدان إلى كل من يضمهم هذا الصرح العلمي، الذي يجد فيه المرء من التعاون والتعاضد ما يليق بالعلم والعلماء، داعيًا الله أن يوفق القائمين عليه إلى ما فيه الخير لطلاب العلم في شتى التخصصات، وإلى ما فيه مصلحة هذا الوطن الذي ندعو له بالعزة والسؤدد.

وتقديري الخاص للدكتور علي صالح كرار الأمين العام لدار الوثائق القومية، ولزملائه الذين كانوا خير عون في الحصول على الدوريات، والمراجع التي احتجت إليها.

وأشكر لكل الرائعين الذين لم يبخلوا علي بتوجيه أو نصح، وشكري –كذلك- لمن ساعدوني في تنضيد البحث، وتصحيحه لغويًا، وإخراجه فنيًا.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث

هذا البحث المعنون: «الفنون التحريرية للقضايا الوطنية في الصحافة السودانية: دراسة تحليلية لأساليب الطرح في الفترة من عام 1985-1989م»، والمقدم إلى معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي بجامعة أم درمان الإسلامية؛ لنيل درجة الماجستير، يحاول إبراز دور الصحافة السودانية في تبني القضايا الوطنية منذ عهد الاستعمار البريطاني بداية من توقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين إنجلترا ومصر، حتى رفع علم السودان رمزًا للاستقلال في أول يناير عام 1956م، ثم فترات الحكم الوطني، من الاستقلال إلى نهاية فترة الديمقراطية الثالثة في 30 يونيو عام 1989م، وتطلب ذلك تناول تطور الصحافة السودانية منذ بداية ظهورها حتى نهاية فترة الدراسة (1985 ــ 1989م)، وإيراد أهم الصحف الصادرة.

ويوضح البحث المناخ السياسي في عهد الاستعمار، وفي العهود الوطنية المختلفة التي تقلبت بين الحكم الديمقراطي، والحكم العسكري، وانعكاسات هذا المناخ على الأداء الصحفي.

ولأهمية القوانين التي تحكم العمل الصحفي، تمّ إلقاء الضوء على أهم القوانين، والقرارات التي صدرت لتنظيم الصحافة والمطبوعات.

واهتم البحث بتوضيح مفهوم فنون التحرير وأساليبه، وركز في خمسة فنون تحريرية يراها الباحث مهمة، وهي: الخبر، والحوار، والتحقيق، والتقرير، والمقال.

وقد تمّ الربط بينها وبين خمس من القضايا الوطنية في الصحافة السودانية في فترة الدراسة، وهي: الاستقرار السياسي، والأمن الداخلي، والحرب، والسلام، والصحافة.

ولأن الصحافة هي لب البحث، فقد تمّ تناول مراحلها والمؤثرات في مسيرتها بإسهاب على امتداد فصوله، وقد خصّ الباحث القضايا الأربع الأخرى بخلفيات توضح معالمها، مع الربط بين قضيتي الحرب والسلام، لما بينهما من علاقة وثيقة، يجعل من الصعب الفصل بينهما، وتناول إحداهما بمنأى عن الأخرى.

ومع أن الأمن الداخلي متعدد الأوجه والعناصر، إلا أنه تمّ التركيز في قضية النهب المسلح، ومشكلة دارفور، اللتين تفاعلتا حتى اليوم، وأوجدتا واقعًا يعاني منه الوطن إلى يومنا هذا.

واعتمد الباحث على التحليل الإحصائي ولغة الأرقام؛ لتحليل أسلوب تناول القضايا الوطنية في الصحافة السودانية في الفترة التي تناولتها الدراسة، من خلال عينة عشوائية أخذت خمس عشرة صحيفة، أي أن عينة البحث بلغت خمسة وسبعين عددًا.

وخلص الباحث إلى أن الصحافة المستقلة استطاعت أن تحافظ على حياديتها، وموضوعيتها في تناول القضايا الوطنية، على الرغم من سخونة الأحداث، واضطراب الواقع السياسي، ولم يخل الأمر من تجاوز هنا أو هناك، من دون أن يمثل ذلك ظاهرة لافتة.

أما الصحف الحزبية، فقد ظلت تميل إلى حيث تميل الأحزاب، التي تنطق بلسانها، وكانت الإثارة والبعد عن الموضوعية من سماتها الرئيسة، ولم يكن انفلاتها في بعض الأحيان إلا انعكاسًا لأزمة الحكم، واضطراب العلاقة بين الأحزاب، واختلافها في الرؤى حول القضايا الوطنية، إلى جانب التدافع من أجل مكاسب حزبية.

وقد ظلت صحيفة «القوات المسلحة» تحافظ على موضوعيتها، وقوميتها على الرغم من المناخ السياسي المضطرب الذي كانت تعمل فيه.

وتخلص الدراسة إلى توصيات تؤكد أهمية دور الصحافة في ترسيخ قيم المجتمع، والدفاع عنها، وتأكيد مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، وغيرها من المبادئ والقيم الإنسانية العليا التي يعتز بها السودان.

ويتعاظم دور الصحافة في ظل تطلع السودان إلى استشراف مستقبل أفضل، اعتمادًا على تجارب الماضي القريب والبعيد، واستقراء تفاعلات الواقع، وتداعيات أحداثه.

والصحافة بوصفها أداة رسم ملامح هذا المستقبل يقع عليها عبء تأكيد القواسم الوطنية المشتركة بين أبناء السودان، وإيجاد وعي عام بما يحيط بالوطن من تحديات

عظيمة، تحتاج في مواجهتها إلى رأب الصدع، وتوحيد الرؤى، وإعلاء قيمة الانتماء إلى الوطن: أرضًا وإنسانًا.

Abstract

Editorial arts of national issues in the Sudan's press: an analystic study of press handling approaches,1985-1989

This research has been submitted to the Research Institute of Islamic World studies at Um-Durman University for an MA. It has been written with the aim of giving prominence to the role of the Sudan's press in dealing with national affairs at the beginning of the British colonial period which started with an agreement between Great Britain and Egypt for a joint administration of Sudan, but it ended in raising the Sudan's flag as a sign of independence, on 1st January 1956. Therefore, the research focuses on the political climate of the Sudan during the British colonial period, and when the country was under democratic or military rule. It also goes through the reflections of this climate on press performance and competence.

Due to the significance of laws governing press performance, light has been shed upon the most critical laws and decisions regulating the walk of press and publications at that time.

The research objective is to illustrate the concept of press arts and methods and it is also to give emphasis on five arts considered important in press process; that is to say: news, dialogues, reportages, articles, and reports.

These arts have been closely related to five national issues treated by the Sudanese press at the time of preparing the study. However, these issues can be summarized as follows: political stability, internal security, war, peace, and press.

Great significance has been given to press because it is the core of this research. Moreover, press stages and factors affecting its march have been examined in detail through the whole chapters of the research. The study has provided us with a historical background on the other four issues, and

special attention has been given to questions of war and peace because they are interwoven and it is hard to deal with them separately.

Despite of the fact that internal security having multiple faces and components, priority has been given to plundering by force and the Darfur Question, where these two cases have been closely related to one another and have resulted in a dangerous situation overwhelming the Sudan until present.

The researcher has relied on statistics and figures to analyze the process of dealing with national affairs in the Sudan's press. This research is based on a random sample of five issues of fifteen local newspapers, and the results of the survey done on the 75 issues were published at the time of compiling the study.

The researcher has reached to a conclusion that Sudan's independent press has always been neutral and objective when dealing with the national affairs in spite of the gravity of events and disturbance of political situation. Although there have been some shortcomings and transgressions here and there, but such faults can not be regarded as a striking phenomenon.

Some newspapers have taken sides with the parties they represent, and have been characterized by excitement and prejudice. The reasons of such preconceived and nonobjective opinions can be attributed to the crisis of the government itself, and to the absence of close ties between parties and to their different attitudes towards national affairs.

The "Armed Forces"' newspaper was at that time adhering to the principles and rules of objectiveness and defending national affairs without discrimination and any kind of bias, in spite of the mess of the political climate under which it was working.

The study suggests that it is necessary to heighten the role of press that endeavor to maintain and defend social values as well as principles of freedom, democracy, justice and equity, and other noble human values of which the Sudan boast.

The role of press can be intensified if the Sudanese are aspiring to a better future on the basis of the experiences of the near and far past, and if they can fully understand the status quo and the sequence of its consecutive events.

الإطار المنهجي للبحث

مقدمة:

تؤدي الصحافة دورًا كبيرًا في المجتمع، ويتعاظم دورها في المجتمعات النامية التي تقل فيها درجة الوعي الفكري، وتزداد فيها درجة المعاناة الاقتصادية، والصراعات بأشكالها المختلفة.

وإذا كانت الصحافة تقوم بدور كبير وواضح للعيان في نقل الأخبار والمعلومات، وتقريب المسافات بين أرجاء المعمورة، فإن لها دورًا أكبر في عملية التحليل الموضوعي لمضامين تلك الأخبار والمعلومات؛ بما يعمق رؤية القارئ لها، ويزيده إحاطة بأبعادها المختلفة التي لا تبين إلا لمن تبحّر في معرفتها ودراستها، مستندًا إلى كم هائل من المعلومات والإحصاءات، وخبرة في استنباط العلاقات القائمة بين الأشياء، وقدرة على استشراف آفاق المستقبل.

ويعد ترسيخ البناء الوطني، وتأكيد قيم الانتماء إلى الوطن - أرضًا وإنسانًا - في مقدمة الأدوار التي تضطلع بها الصحافة المسؤولة التي تستشعر القضايا الوطنية، وتبادر إلى تلمس الوسائل والسبل؛ لتقريب وجهات النظر، وتجاوز نقاط الاختلاف، ومواطن الصراع، ويأتي هذا الدور اعتمادًا على حقائق الواقع، وتجاوز الذاتية، ونبذ الأنانية، واتخاذ الموضوعية أسلوبًا للطرح، وأداة لتشكيل اتجاهات الرأي العام.

وقد أدت الصحافة السودانية في بداية نشأتها أدوارًا عظيمة، فكانت وسيلة للتعبير والتنوير، وتحقيق الوفاق الوطني، وكان لها إسهامها البارز في توحيد الرؤى، وتأكيد أهمية استقلال السودان؛ حتى تحقق هذا الهدف بخروج المستعمر، وإعلان الاستقلال تحت قبة البرلمان بإجماع وطني رائع أدهش المتابعين والمحللين.

وقد تباينت وجهات النظر حول دور الصحافة السودانية في المراحل اللاحقة، ويتطلب تقويم هذا الدور بحوثًا علمية متعمقة للوصول إلى نتائج تبينه، وتعين على تفعيله بتأكيد جوانب الإيجاب، وتفادي السلبيات التي تلقي بظلالها على دور الصحافة العظيم في دفع حركة المجتمع نحو آفاق التقدم والتطور، ومواكبة العصر ومستجداته.

يدرس هذا البحث تحت عنوان "الفنون التحريرية للقضايا الوطنية في الصحافة السودانية: دراسة تحليلية لأساليب الطرح في الفترة من 1985- 1989م"، كيفية توظيف الفنون التحريرية المختلفة في تناول أهم القضايا الوطنية التي شهدتها تلك الفترة، ومدى التزام قواعد استخدام تلك الفنون، سواء تلك القواعد الأخلاقية أو المهنية التي تضع لكل فن إطارًا وأسلوبًا، التزامًا بتقديم مادة تحريرية يسهل على القارئ فهم مضمونها، وتكوين رأي حولها.

مشكلة البحث:

هناك كثيرون يوجهون أصابع الاتهام، إلى الصحافة السودانية، ويرونها من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تقويض أركان الديمقراطية الثالثة (1986 - 1989م).

ويتهم هؤلاء الصحافة بأنها ارتضت الإثارة أسلوبًا للطرح؛ بحثًا عن مكاسب مادية، وإثبات الذات من دون النظر إلى آثار هذا الأسلوب في تغييب الحقائق، وتسطيح الفكر.

كما توجه إلى الصحافة اتهامات بتغليب الانتماء الحزبي الضيق على الانتماء الوطني، والميل إلى المزايدة على القضايا الوطنية، من أجل مكاسب حزبية ضيقة، واعتماد الإشاعات أسلوبًا لاغتيال الشخصية، وتشويه صور الأحزاب الأخرى وقياداتها.

ويشير بعض الصحفيين إلى أن أبواب الصحافة ظلت مشرعة - في تلك الفترة - لمن لا علاقة لهم بالعمل الصحفي، وهذا أدى إلى خلط واضح في استخدام الفنون التحريرية وسبب - في ظنهم - تشويهًا كبيرًا لصورة الصحافة السودانية، التي تعدّ رائدة في المجالين العربي والإفريقي.

وتأتي هذه الأحكام - في الأغلب - في شكل انطباعات عامة لا تستند إلى أدلة وحقائق ملموسة، ولا إلى أحكام موضوعية منصفة، يمكن التأسيس عليها من أجل أداء أفضل للصحافة السودانية، يحقق الفائدة والنفع للمجتمع، وللمهنة والمنتمين إليها.

الاستدلال على مشكلة البحث:

هناك دوافع موضوعية، وأخرى ذاتية لاختيار المشكلة التي يطرحها الباحث، وقد جاءت الدوافع الذاتية من واقع المعايشة الحية لفترة موضوع البحث، والتفاعل مع مسارات العمل الصحفي، والوقوف على مشكلاته ومعوقاته وقضاياه، والموازنة بين القواعد النظرية المستقاة من خلال الدراسة والتحصيل العلمي، والواقع العملي المعيشي.

ومن الدوافع الموضوعية وجود نقد واسع للأداء الصحفي في تلك الفترة، لا ينبني على دراسة علمية موضوعية، وإنما يقوم على انطباعات عابرة لا تغوص في العمق، ولا تنظر إلا إلى السطح، حتى ترسخت صورة ذهنية محددة تجاه العمل الصحفي، انعكست سلبًا على نظرة كثيرين في المجتمع لدور الصحافة، بل جعلها بعضهم نقيضًا للصدق والموضوعية، ومن ثم يصبح من الضروري الاستفادة من التجربة الثرة في تلك الفترة، واستخلاص الدروس والعظات منها، من أجل أداء أفضل للصحافة في مرحلة من أحرج المراحل التي تمر بالوطن والعالم من حولنا، وقناعتي بأن تطور الصحافة واستشرافها آفاقًا أرحب يرتبطان أشدّ الارتباط بالماضي القريب والبعيد، وهما لا يبقيان واقعًا - أي التطور والاستشراف - من دون الاستفادة من الخبرات المتراكمة وتوظيفها؛ لتصحيح المسار، ورسم خطا المستقبل.

أهمية البحث:

تأتي أهمية موضوع البحث من عدة جوانب:

1- أهمية المرحلة التاريخية محل البحث (1985- 1989م)، بسبب ما شهدته تلك الفترة من حريات صحفية واسعة، وممارسات كانت محل نقد من كثيرين، مما يقتضي الرؤية الموضوعية لهذه المرحلة، للإفادة منها في مرحلة التحول الديمقراطي، والسلام.

2- لكون السنة الانتقالية ضمن فترة الدراسة، لأنها مثلت الإرهاصات لمرحلة الديمقراطية، وقد صدر خلالها عدد من الصحف أسهم في تأكيد التوجه نحو الديمقراطية والتعددية.

3- التعرف إلى هذا الطور من مسيرة الصحافة السودانية يأتي لكونه مرحلة خصبة، شهدت صدور عدد كبير من الصحف الحزبية والمستقلة، مما أوجد جوًا من المنافسة، قد يكون ألقى بظلاله على الأداء الصحفي.

4- وتعد فترة الديمقراطية الثالثة من أخصب فترات الصحافة السودانية من حيث الكم الهائل من الصحف المستقلة والحزبية والمتخصصة، ومن حيث إتاحة المجال لأعداد كبيرة من شباب الصحفيين الذين أكّد كثيرون منهم وجودهم في ميدان العمل الصحفي، وخصوصًا أن بين هؤلاء كثيرين من الذين تخرجوا في كليات الإعلام وأقسامها؛ فمثلوا بذلك تيارًا جديدًا في مسيرة الصحافة السودانية التي ظلت تعتمد على أصحاب المواهب ممن عشقوا المهنة، وأسسوا لها من دون تأهيل أكاديمي متخصص.

5- إن الصحافة السودانية على الرغم من عمرها الزمني الطويل نسبيًا، لا تلقي بالاً لمسألة رفع أداء الصحافة تحريريًا وإخراجيًا وفنيًا، وعدم بلوغها مرحلة الالتزام الصارم بالقواعد الفنية، ومن ثم فإن هذا البحث يوضح كيفية تناول القضايا الوطنية في تلك الفترة، ويحاول الوصول إلى نتائج حول أسلوب التناول، وطريقة تبني تلك القضايا، والفنون التحريرية التي تم توظيفها، وأثر ذلك في الأداء الصحفي، وفي خدمة تلك القضايا أو الإضرار بها.

6- يشير الواقع إلى أن السودان مقبل ـ بإذن الله تعالى ـ على مرحلة من الوفاق الوطني، تستوجب تفعيل دور الصحافة لتأكيد هذا الوفاق، ودفع خطواته بما يحقق مصلحة هذا الوطن وأهله.

ولما كانت الصحافة تقوم بجهد كبير ورائد في مراحل التحولات الاجتماعية المهمة، بتهيئة الرأي العام، ودعم اتجاهاته الإيجابية، وتمليك الحقائق والمعلومات لجمهور القراء، لتعينه على تحديد رأيه حول ما هو مطروح من قضايا، جاءت هذه الدراسة لتكتسب أهميتها في مرحلة يتطلع فيها السودان إلى عهد جديد يقوم على التعددية السياسية والحزبية، والنهج الديمقراطي، وإشاعة ثقافة السلام، والتعايش بين مختلف مكوناته على أساس العدل والمساواة والحرية.

وتتشابه المرحلتان - أعني مرحلة الديمقراطية، والمرحلة المقبلة التي نتطلع إليها- في مجال إتاحة حريات واسعة للتعبير، مما يجعل من الضرورة الإفادة من الرؤية العلمية، والتقويم الموضوعي لفترة الدراسة، لاستصحاب إيجابياتها وتوظيفها وتأكيدها في المرحلة المقبلة، وتجاوز ما قد يكون من سلبيات يمكن أن تشكل تعويقا لدور الصحافة الطليعي.

أهداف البحث:

أهم الأهداف المتوخاة من هذا البحث، يمكن تلخيصها في الآتي:

1-إبراز الحقائق عن دور الصحافة السودانية في تبني القضايا الوطنية.

2-توضيح العلاقة بين الأداء الصحفي والإطارين السياسي والقانوني اللذين يحكمان هذا الأداء، ويؤثران فيه.

3-توضيح أثر الأساليب المتبعة في تناول القضايا في فهم الجمهور العام لها، وتشكيل رأيهم تجاهها.

4-إلقاء الضوء على الفنون التحريرية المتبعة، وأثر ذلك في الأداء الصحفي.

5-الاستفادة من نتائج البحث في استشراف آفاق أرحب للصحافة السودانية، لتؤدي الدور المنوط بها في خدمة القضايا الوطنية، وتحقيق الوعي العام بأسلوب موضوعي متجرد.

تساؤلات البحث:

حاول البحث الإجابة عن بعض الأسئلة المهمة، ومن أهمها:

1- كيف وظفت الصحافة الفنون التحريرية المختلفة في تبنيها القضايا الوطنية؟.

2- هل كان هناك خلط في استخدام تلك الفنون (مثال: الخلط بين الرأي والخبر)؟.

3- هل كانت الإثارة الأسلوب السائد في الصحافة في تلك الفترة؟.

4- هل كان هناك تغليب للانتماء الحزبي على الانتماء الوطني بدا في توظيف الفنون التحريرية؟.

5- إلى أي مدى كان هناك تشويه للقضايا بتداخل الخاص مع العام (الشخصي والحزبي مع الوطني)؟.

6- كيف يمكن الاستفادة من تجربة تلك الفترة في استشراف غد أفضل للصحافة السودانية؟

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

أثر النظام السياسي في الصحافة: دراسة تحليلية على الصحافة السودانية في الفترة من 1985-1993م.

رسالة ماجستير مقدمه من الباحثة عفاف عبدالله، جامعة أم درمان الإسلامية – كلية الدعوة والإعلام، 1996م .

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر النظام السياسي في مسار الصحافة السودانية، والكيفية التي يتم بها تأثير النظام السياسي في الصحافة، كما هدفت إلى معرفة العوامل التي تؤثر في الصحافة، وتجعلها تبتعد عن الخط المرسوم لها.

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي، وتحليل المضمون.

أهم النتائج:

توصلت الدراسة إلى الآتي:

أ - ملكية المؤسسة الصحفية تؤثر في أدائها.

ب - الحكام لا يسمحون بقدر أكبر من الحرية والحوار حتى لا يشجعوا على نمط صحفي يعمل على انتقادهم.

ج - على الرغم من أن الصحافة في فترة الحزبية قد تحررت من قيود السلطة، وزاد عددها لم تنج من مضايقات طفيفة.

أهم التوصيات:

1_ أن يكون مجلس الصحافة والمطبوعات هو الرقيب الوحيد على الصحافة.

2- على الحكومة أن تتأنى عند التدخل المباشر في الصحافة.

3- ألا يتم استدعاء الصحفي، أو تقديمه إلى المحاكمة .

الدراسة الثانية:

النظم الصحفية في السودان: دراسة تحليلية لقوانين الصحافة والمطبوعات 1930-1996م.

رسالة ماجستير مقدمة من الباحث عادل محجوب، جامعة أم درمان الإسلامية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرف شكل العلاقة بين الصحافة والسلطة، كما هدفت إلى تعرف المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، ودوره في تنظيم الأداء وترقيته، كما هدفت إلى معرفة الأنظم الصحفية في ظل السياسات المختلفة من خلال التحليل العملي والمنهجي.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهجين الوصفي والتحليلي.

أهم النتائج:

أ - كل القوانين استخدمت الترخيص المسبق.

ب- كل القوانين اشترطت التأمين المالي.

ج- الرقابة الصحافية في ظل قوانين الفترة من 1930-1973م كانت رقابة مباشرة، أما بقية القوانين فكانت خلالها رقابة غير مباشرة في شكل توجيهات وأوامر .

أهم التوصيات:

1- التقليل من الإجراءات الوقائية، وإتاحة الفرصة للصحفيين لمناقشة القضايا العامة.

2- ضرورة إيجاد قانون لحماية المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن القومي.

الدراسة الثالثة:

التغطية الصحفية للقضايا البرلمانية في الصحف السودانية.

رسالة ماجستير مقدمة من الباحثة كوثر أحمد سعيد، جامعة أم درمان الإسلامية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى كشف أهم القضايا البرلمانية التي اهتمت بها الصحافة السودانية وأبرزها، كما هدفت إلى الوقوف على ميزات المحرر البرلماني.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهجين الوصفي، والتحليلي، ثم المقارنة.

أهم النتائج:

أ- اهتمام الصحافة بتناول قضايا البرلمان في السودان، ونشاطه.

ب- عدم الاهتمام بالأشكال التحريرية، مثل: التقرير، والتحليل.

ج- عدم وجود علاقة حميمة بين الصحافة والبرلمان .

أهم التوصيات:

1- الدعوة إلى إيجاد منابر إعلامية داخل المجلس الوطني.

2- اهتمام الدولة والبرلمان بالصحافة والصحفيين.

3- إتاحة الحرية المسؤولة، وحرية امتلاك المعلومة، وحماية المصدر.

الدراسة الرابعة:

مجالات التغطية الإخبارية في الصحافة السودانية.

رسالة دكتوراه مقدمة من الباحثة فائزة محمد أحمد، جامعة أم درمان الإسلامية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ربط القيادة بالقاعدة، وحفز القارئ إلى أن يتتبع قضايا الوطن، وطرح القضايا المصيرية المتعلقة بالأمة العربية.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهجين الوصفي والتحليلي، ومنهج تحليل المضمون.

أهم النتائج:

أ- تواجه التغطية الإخبارية مشكلة هيمنة السلطة على المصادر..

ب- ظلت الصحافة منذ القدم أسيرة قوالب مهنية محددة مثل قالب الهرم المقلوب.

ج -انعدمت التغطية التمهيدية، والتغطية الاستقصائية.

أهم التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بمشكلات التغطية الإخبارية.

2- عدم الاعتماد الكلي على المصادر العالمية؛ لأنها لا تخلو من التحيز.

3- على الصحافة السودانية أن تبحث عن طرائق وقوالب فنية جديدة، تمكنها من إشباع رغبة القارئ.

المنهج والأدوات:

استخدم الباحث في إعداد هذا البحث المنهجين التاريخي والوصفي، إلى جانب تحليل المضمون.

وجاء اختيار المنهج التاريخي لأهميته في إبراز المعالم الرئيسة لتلك الفترة، والواقع الذي كان يحيط بالصحافة السودانية، مما يعطي صورة عامة تعين على فهم مرامي البحث ونتائجه.

أما اختيار المنهج الوصفي. فيأتي من كونه يعين على إبراز نماذج تمثل تلك الفترة وتحليلها تحليلاً موضوعيًا، للوصول إلى نتائج تستند إلى معطيات الواقع.

ويعطي تحليل المضمون دلالات كمية عن الرسالة الإعلامية، بلغة محايدة، من دون تهويل، أو توهين، لكونه أسلوبًا منهجيًا لتحليل محتوي الرسالة الإعلامية، وأسلوب تناولها، ومعالجتها.

مجتمع البحث وعينته:

تتكون عينة البحث من خمس عشرة صحيفة من الصحف المستقلة، والصحف الحزبية، إلى جانب صحيفة القوات المسلحة، تم اختيار خمسة أعداد من كل واحدة منها، بحيث تتوزع بشكل منتظم على الفترة التي تتناولها الدراسة، وهي السنوات الممتدة بين عامي 1985م-1989م.

وهناك عدد من العناصر التي حكمت طريقة اختيار العينة، وهي مذكورة بالتفصيل في الخطوات الإجرائية.

صعوبات البحث:

من الصعوبات العامة التي تواجه دارس الصحافة ارتباطها بالتاريخ، ومن يتمعن في تاريخ السودان يجد تأكيدًا لهذا الارتباط الذي يشير إليه الباحثون كثيرًا، ومن ذلك:"يصعب تحديد موضوع تاريخ الصحافة، لأنها ـ أولاً ـ شأن فروع التاريخ العام، كالأدب، والأحداث الاقتصادية، أو الحركات الاجتماعية، لا يمكن بناؤها أو فهمها دون رجوع دائم إلى تطور المجتمعات العام.

وقد تكون الأحداث الصحفية أكثر الأحداث التاريخية علاقة بالوضع السياسي، والحالة الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي، والمستوى الثقافي في البلاد في الحقبة التي تمثل الصحيفة صداها. وتاريخ الصحافة ـ في أكثر من مجال ـ علم ملحق بالتاريخ الحديث والمعاصر، لأن الصحف، على تنوّعها، أكمل مصادر تاريخ العام وأكثرها موضوعية. والصحف شهود عيان على صانعي الحياة الوطنية والعالمية، ووثائق تاريخية بالغة الأهمية، لكنها صعبة الاستعمال.

وإلى مهمتها الأولى - وهي الكلام على حياة الصحف، وتحديد الدور الذي قامت به في تقدم المجتمعات - تُضاف إلى تاريخ الصحافة مهمّة متفرّعة هي مساعدة المؤرخين على الاستفادة من شهادات الصحف(1) .

ومن هذا المنطلق كان الحرص على دراسة المناخ السياسي، والإطار القانوني اللذين يؤثران في العمل الصحفي سلبًا وإيجابًا، حتى يأتي الحكم على الأداء الصحفي والموازنة بين المراحل المختلفة في سياقها التاريخي.

ويواجه الباحث في تاريخ الصحافة السودانية صعوبة بالغة، لأن ما كتب عن هذه الموضوع لا يشفي غليل الباحثين، ولا يقدم صورة متكاملة عن تاريخ الصحافة، وأعلامها، وأهم المؤثرات التي شكلت مسارها، وأكثر ما يقلق الباحث أن بعض الصحف التي صدرت في السودان لا يوجد نسخ منها، ولا توجد أي وسيلة للحصول عليها، كما أن ما هو متوافر منها في دار الوثائق أو مكتبة السودان بجامعة الخرطوم أو غيرها من المكتبات ناقص في أحيان كثيرة، وهي تحتاج إلى جهد علمي كبير من خلال فِرَق من الباحثين يقصرون جهودهم على الوصول إلى ما لدى الأفراد من هذه النسخ، وقد لا يعرف كثيرون من هؤلاء قيمة ما لديهم، ولعل هذا ما يكون قد تسبب في ضياع كنوز من نسخ صحف سودانية كان لها تأثيرها، وما يزيد الأمر صعوبة أن فترات صدور بعض الصحف كانت محدودة، ومن ثم فإن ما يتوافر منها من نسخ كان قليلاً، بل نادراً.

وإذا كان هناك حرص من بعض مقتني هذه النسخ على عدم التفريط فيها، فلا بد من استغلال وسائل التقنية التي تجعل المقتنين يحتفظون بما لديهم، مع إتاحة صور منها عبر تلك الوسائل.

ويصور الأستاذ محجوب محمد صالح ما يواجهه الباحث في موضوع الصحافة السودانية من معوقات، بقوله:"منذ عدة سنوات طلبت مني الجمعية الفلسفية السودانية أن أعد لها بحثًا قصيرًا عن تاريخ الصحافة وتطورها في السودان، وهو تاريخ يبدأ مع مطلع هذا القرن، ومراجعه قليلة، والصحف التي صدرت في السودان في الحقبة

(1) فرانسوا وبيار ألبير، ترجمة: عبدالله نعمان/ تاريخ الصحافة، سلسلة: ماذا أعرف، بيروت: المنشورات العربية، د.ت، ص6 .

الأولى نادرة، إن لم تكن معدومة. كانت تلك عقبة ذللها ـ مشكورًا ـ الصديق الدكتور محمد إبراهيم أبوسليم مدير دار المحفوظات المركزية الذي بذل هو وموظفو الدار جهدًا ضخمًا في توفير تلك المصادر"[1] ، وعلى الرغم من مرور أكثر من 35عامًا على هذه الكلمات إلا أن الباحث يشعر أن الوضع لم يتحسن كثيرًا عما كان عليه في ذلك الزمن البعيد، إذ لا تزال المراجع التي تتناول تاريخ الصحافة السودانية وتطورها قليلة، وإن كان ذلك يدفع إلى جدية البحث من أجل تمهيد الطريق أمام من سيأتي بعده من الباحثين، ولعل الأستاذ محجوب من الرواد الذين سلكوا هذا الطريق الوعر، وأعانوا على تمهيده بما قدموا من جهد علمي مقدر.

التبويب:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، يشتمل كل واحد منها على مباحث، وكانت البداية بتمهيد عن نشأة الصحافة في العالم والسودان، ثم جاء الفصل الأول تتبعًا تاريخيًا لتطور الصحافة السودانية منذ انطلاقتها الأولى إلى نهاية الفترة الزمنية محل الدراسة (1985م – 1989م)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، وكان المبحث الأول عن نشأة الصحافة السودانية وتطورها، وقد ألقى الضوء على أهم الصحف الصادرة في المراحل التاريخية المختلفة، التي بدأت بالعهد الاستعماري، ثم عهود الحكم الوطني، وشملت فترة الديمقراطية الأولى (1956م-1958م)، ثم الحكم العسكري الأول بقيادة الفريق إبراهيم عبود (1958م- 1964م)، ثم الحكم الديمقراطي الثاني (1964م-1969م)، ثم الحكم العسكري الثاني بقيادة العقيد جعفر نميري (1969م- 1985م)، ثم الفترة الانتقالية برئاسة المشير عبدالرحمن سوار الذهب، ووصولاً إلى الحكم الديمقراطي الثالث (1985م – 1989م)، وقد عني المبحث الثاني بدراسة المناخ السياسي السائد في كل فترة من هذه الفترات، وأعقب ذلك تناول الإطار القانوني، وذلك لما للمناخ السياسي والإطار القانوني من أثر في ضبط الأداء الصحفي، والتأثير في توجهاته، والحدود التي تمارس فيها الصحافة دورها في المجتمع.

(1) محجوب محمد صالح/ الصحافة السودانية في نصف قرن، الجزء الأول (1903-1953م)، جامعة الخرطوم: دار النشر، مركز الدراسات، ط1 (1971م)، ط2 (1996م)، ص5.

وجاء عن فنون التحرير وأساليبه، الذي اشتمل على ثلاثة مباحث، اهتم المبحث الأول بتوضيح مفهوم التحرير الصحفي، وخصائص الأسلوب الصحفي، التي تجعل الكتابة الصحفية تختلف عن أنواع الكتابة الأخرى، ثم جاء الفصل الثالث ليتناول خمسة من الفنون التحريرية الرئيسة التي يمكن للصحافة أن توظفها في تناول القضايا المختلفة، وربط المبحث الثالث بين أساليب التحرير الصحفي وفنونه وتأثيراتها في القارئ، مع التركيز في كيفية توظيف تلك الأساليب والفنون في الصحافة السودانية، بما يجعلها تضطلع بمهام التثقيف، والتنوير، والتوعية، وغيرها.

ويهتم الفصل الثالث بإبراز دور الصحافة السودانية في المراحل التاريخية المختلفة، وأهم القضايا التي ركزت فيها في كل مرحلة، فكان المبحث الأول عن عهد الاستعمار، وريادة الصحافة في تبني القضية الرئيسة في تلك الفترة، وهي الاستقلال، ثم تناول المبحث الثاني أدوارها المختلفة في عهود الحكم الوطني المتقلب بين النظامين الديمقراطي والعسكري، ويلقي المبحث الثاني الأضواء على القضايا الوطنية الخمس التي تركز الدراسة في تقويم أساليب تناولها في الصحافة السودانية في الفترة من 1985م إلى 1989م، وهذا القضايا هي: الاستقرار السياسي، وحرب الجنوب، والبحث عن السلام، والأمن، مع التركيز في قضيتي النهب المسلح والصراع القبلي في دار فور من واقع ما شهدته فترة الدراسة من تصاعد هاتين القضيتين، بما لديهما من تأثيرات تتصل بالأمن الوطني، ثم كان إلقاء الضوء على قضية الصحافة نفسها، وكيفية تناول الصحف لمشكلاتها وهمومها.

أما الفصل الرابع، فكان دراسة تحليلية عن أساليب تناول تناول القضايا الوطنية بالصحافة السودانية، للوقوف على كيفية تعامل الصحف مع هذه القضايا، ومدى التزامها المعايير الأخلاقية والمهنية في الأداء، وكيفية توظيفها لفنون التحرير المختلف لعكس هذه القضايا، وقد تمّ تقويم أساليب التناول بناء على معطيات إحصائية عن عناوين الصحف، وموادها التحريرية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج، واقترحت توصيات، وتم وضع بعض الملحقات المرتبطة بموضوع البحث لمزيد من الفائدة.

القسم الأول
الدراسة النظرية

- الفصل الأول: الصحافة السودانية.
- الفصل الثاني: الفنون والأساليب التحريرية.
- الفصل الثالث: القضايا الوطنية في الصحافة السودانية.

الفصل الأول
الصحافة السودانية

ــ تمهيد .

ـ المبحث الأول: نشأة الصحافة السودانية وتطورها.

ـ المبحث الثاني: المناخات السياسية في العهود المختلفة.

المبحث الثالث: الإطار القانوني للأداء الصحفي.

تمهيد:

يبدو من الصعب تحديد تاريخ دقيق لبدء مسيرة الصحافة في العالم، ومن أسباب هذه الصعوبات ذلك التشابك في العلاقة بين الصحافة وحركة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

كما تأتي الصعوبة من تعدد مجالات الصحافة الدورية، وتداخلها مع الأشكال الطباعية الأخرى، كالكتاب أو النشرة، حتى أصبح هناك خلط بينها، ويزداد الأمر صعوبة مع تطور التقنيات، وبروز أشكال طباعية متنوعة.

ويرجع بعض المؤرخين ظهور الصحافة الدورية إلى المراسيم والقرارات الدورية للإمبراطور الروماني يوليوس قيصر ابتداءً من عام 59 ق. م، التي كانت تعلق على جدران البيوت في روما، بينما يقول آخرون إن أول صحيفة عرفها العالم هي صحيفة"كينغ باد" الصينية الصادرة في بكين في القرن الثامن الميلادي. وعمومًا هناك شبه اتفاق على أن الإنسان عرف الإعلام منذ بدء الخليفة، وذلك لميله الطبيعي إلى حب الاستطلاع، واهتمامه بمعرفة ما يدور حوله من أحداث، ويمكن القول إن طليعة الصحفيين هم أولئك الذين كانوا يحكون القصص الشائقة لمستمعيهم، وكان منهم من هو مقرب إلى أصحاب السلطة.

بل إن السحرة الأفارقة هناك من يصنفهم على أنهم قاموا بشكل من أشكال الإعلام والاتصال، وقد "أدت رغبة الاحتفاظ برواية الأحداث الكبرى أو العوالم الغريبة من هوميرس إلى مخبري نهاية القرون الوسطى، ومن هيرودت إلى مركو بولو إلى كتابة مؤلفات تنتمي ـ إذا أجري عليها التعديل اللازم ـ إلى ما يعرف اليوم بالتحقيقات"(1) ، وقادت زيادة الاتصال بين أهل الحضارات المختلفة، وتنامي الرغبة في التوسع، واكتشاف المجهول إلى تكوين شبكات مختصة بجمع المعلومات، سواء أكان ذلك شفهيًا أم كتابيًا.

وكان المنادون يطوفون الشوارع والحارات لإبلاغ الناس بالقرارات التي تتخذها السلطة، أو لدعوتهم إلى المناسبات المختلفة، وكان رجال الأعمال والطبقات الحاكمة ترى في المراسلات الخاصة مصدرًا مهمًا للأخبار التي تهمهم.

(1) المرجع السابق، ص8.

ولعل من أكثر الآراء التي تتباين مع كل ما طرح من رأي في شأن بدء تاريخ الصحافة، هو رأي البروفيسور د. تودوروف الذي يربط بين ظهور الصحافة وإحلال العلاقات الاجتماعية الرأسمالية محل العادات الإقطاعية، أي: بروز الطبقة البورجوازية، ويسوغ ذلك بقوله: "لقد عرفت الصين فن طباعة الكتب قبل وقت طويل من أوروبا، كما عرف العرب الحروف الطباعية. ولكن هذين الشعبين، ومع معرفتهما بالطباعة، لم يصدرا صحافة دورية، وذلك لأن الحاجة الاجتماعية لم تكن قد وجدت بعد ... إن كلمة "بورج" تعني قمة، مركز، مدينة. وهذه هي مراكز هذه الشريحة الاجتماعية الجديدة، التي تتألف من الحرفيين والتجار والأطباء والشعراء والمغنين والبحارة، وغيرهم .... ومن المؤكد أن في هذه التجمعات البشرية الضخمة، أي: في هذه المدن، نشأت الصحافة الدورية. وفي هذه المدن وجدت الفكرة، ووضعت موضع التنفيذ، وطبعت، ووزعت الصحافة الإخبارية الأولى، التي أصبحت ـ فيما بعد ـ تصدر بشكل دوري ومنظم، وبالتأكيد هنا في هذه المدن، وليس في قلاع الملوك والأمراء وليس في الكنائس والأديرة، وليس في قصور الإقطاع، ولدت الصحافة، تمامًا كما ولدت مطامح البورجوازية وأهدافها، وجاءت وسيلة لتحقيق المهام التاريخية الملقاة على عاتق البورجوازية"[1] .

وإجمالاً، يمكن القول: إن ما أحرزته الاكتشافات الأوروبية من ثورة معلوماتية كانت من الأسباب التي أدت إلى بروز الصحافة بشكلها الدوري، إلى جانب ما تحقق من تطور للخدمات البريدية، ولاسيما في عهد لويس الحادي عشر في فرنسا (1464م)، وعهد إدوار الرابع في إنجلترا (1478م)، وعهد مكسيمليانُس في ألمانيا (1502م).

عمومًا شهد القرن الرابع عشر الميلادي رواجًا لتجار الأخبار، ونشط المخبرون لنقل ما يحدث في المناطق المختلفة للملوك والأمراء، ورجال الأعمال، وكانوا يقومون بتدوين أخبارهم بخط اليد حتى جاء اكتشاف الطباعة على يد جوتنبرج في ستراسبوغ عام 1438م. ليمثل نقلة واسعة في هذا الميدان، إلا أن الصحافة الدورية

(1) البروفيسور د. تودوروف، ترجمة د. أديب حضور/ تاريخ الصحافة العالمية، دمشق،1990م، ص8.

كان عليها أن تنتظر نحو قرن ونصف القرن حتى تتبلور. وتأخذ صفتها، إلا أن الفترة التي امتدت من اكتشاف الطباعة حتى بروز الصحافة الدورية شهدت ازدهارًا في العمل الطباعي، وبرزت منشورات متعددة الأشكال، إلا أنها لا يمكن أن تكتسب الصفة الصحفية لغياب أهم ركن فيها، وهو الصدور الدوري.

وقد برزت مع نهاية القرن الخامس عشر صحف أخبارية تتكون من أربع صفحات أو ثمان أو ست عشرة صفحة تزينها رسوم على الخشب تنقل للمتلقي بعض الوقائع المهمة، وهذا ما جعلها تعرف بصحف المناسبات.

أخذت الصحافة الدورية بالانتشار في أوربا وأمريكا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأصبحت مهنة يتعيش منها بعض الناس، ومثلت الثورة الفرنسية حافزًا لظهور الصحافة الحديثة، كما كانت لندن مهدًا لبروزها.

ظهرت في لندن صحيفة الديلي كوران Daily Courant، وهي أولى الصحف اليومية في العالم، وذلك في عام 1702م، وانطلقت صحيفة التايمز Times في عام 1788م، وظهرت صحيفة الكوريه Courier في عام 1805م، واستخدمت آلات الطباعة البخارية لطباعة صحيفة التايمز اللندنية في عام 1814م.

وشهدت الصحافة في العالم ثورة هائلة في القرنين التاسع عشر والعشرين بفضل تطور التقنيات، وانتعاش سوق الإعلام، حتى ارتبط القرن العشرون بثورة الاتصالات التي تتواصل فصولها إلى اليوم.

أما الطباعة بالحرف العربي فقد تأخرت نحو قرنين من الزمان في حين أن الفرصة كانت مواتية لمواكبة أوربا في هذا الميدان، فقد سمحت تركيا لليهود بإنشاء أول مطبعة في الآستانة في عام 1485م، أي: مع بداية الطباعة في أوربا، في حين منع السلطان (أبايزيد) غيرهم من العمل في مجال الطباعة.

والعجيب أن أوروبا هي التي سبكت الحروف العربية، وطبعت بها كتبًا باللغة العربية، وأرسلتها إلى الشرق العربي، وهذا ما حدا بالحكام الأتراك إلى استصدار فتوى من شيخ الإسلام عبدالله أفندي في عام 1716م يبيح أعمال الطباعة بالعربية

على ألا تشمل كتب الحديث والفقه والتفسير والكلام[1]، وقد نشأت أول مطبعة عربية في عام 1728م، وكانت مملوكة لسعيد أفندي الذي أصبح ـ فيما بعد ـ رئيسًا للوزراء.

وكانت لبنان أول دولة عربية تعرف المطبعة، وذلك في عام 1732م، مع أن سورية شهدت قبلها بنحو 30 عامًا محاولة البطريرك أتناسيوس إنشاء مطبعة عربية في حلب، وذلك في عام 1704م.

ولم تعرف مصر المطبعة إلا مع حملة نابليون بونابرت 1798م، ومع أنها ـ في البداية ـ كانت ذات طابع حكومي، إلا أن الفضل يرجع إليها في إصدار أول صحيفة دورية في الشرق العربي، وذلك بإصدارها صحيفتي "كوريبه دوليجيبت" و"ديكا إيجبسان" باللغة الفرنسية، ثم صدرت "التنبيه" باللغة العربية، فكانت أول صحيفة باللغة العربية، إلا إنها توقفت بعد عام واحد.

وفي إطار اهتمامه بتحديث مصر، اهتم محمد علي باشا بالطباعة ابتداءً من عام 1815م فأرسل الشاب الإيطالي نقولا المسابكي لتعلم فن سبك الحروف، ودراسة فن الطباعة، وأقام مطبعة "بولاق" في عام 1821م، متزامنًا مع دخول قواته إلى السودان.

أما بداية الصحافة فكانت من خلال أول مطبعة حجر صغيرة لطباعة المطبوعات الحكومية.

ومع أن نشأة الصحافة السودانية كانت على يد الأجانب، إلا أنها تميزت منذ بداية انطلاقها بارتباطها المباشر بالقضايا الوطنية، وقامت بتبنيها وإثارتها، وإيلائها أهمية كبرى، وهذا ما جعل طابعها «صحافة التزام بقضية.. أكثر من كونها صحافة صنعة وحرفة"[2].

وكان الاستقلال الوطني الهم الأول لها، إيمانًا بأنه مفتاح تقدم البلاد واستقرارها في ظل حكم وطني يقدر مصالحها، ويدرك أولوياتها.

(1) د. خليل صابات/ تاريخ الطباعة في الشرق الأوسط، مصر: دار المعارف، 1966م، ص26.

(2) أديب مروة/ الصحافة العربية: نشأتها وتطورها، بيروت: منشورات دار الحياة، 1961م، ص375.

"واكتسب الدور الصحفي (في ذلك الوقت) خاصية متميزة، إذ أصبحت الصحف تتميز بثقل وتأثير في الأحداث. تتحدث باسم الحركة الوطنية، وتعبر عن الأماني والتطلعات، إذ لم تتبلور بعد أي أوعية للعمل الوطني المنتظم وسط الجماهير"[1]، لذا، "فإن الصحافة السودانية تظل سجلاً حافلاً للتطور الثقافي والاجتماعي والسياسي، لهذا، فإن أي دراسة جادة لتاريخ الصحافة السودانية هي ـ بالضرورة ـ دراسة لهذا التطور"[2].

ومن الأدوار التي أدتها الصحافة في فترة الاستعمار تعميق الشعور الوطني، وترسيخ قيم الانتماء، وتجسيد المثل الحية واقعًا معيشيًا من خلال ضرب المثل الحي في الإيثار ونكران الذات، وهذا ما مثل نماذج تربوية تستحق الاقتداء والاحتذاء.

ولا شك أن العلاقة بين الصحافة والسياسة في العالم اتسمت منذ بدايتها بالشد والجذب، لأن قيام الصحافة بالتنوير من خلال بث الآراء وإشاعة المعرفة، وجده كثير من أهل السلطة مهددًا لهم. لذا كان انزعاج الكتبة الذين كانوا يحتكرون المعرفة، وانزعاج الحكام الذين يحتكرون السلطة.

وفي عالمنا المعاصر تزايدت رقعة حرية الرأي في العالم المتقدم، بينما هي في حالة مد وجزر في العالم النامي حسب تقلب الأنظمة بين دكتاتورية وديمقراطية.

والصحافة السودانية عاشت على امتداد مسيرتها ظروفًا قاسية في الحالتين، لعدم الاستقرار السياسي الذي يسود منذ فجر الاستقلال حتى في ظل الحكم الديمقراطي الذي يجيء متقطعًا، وهذا ما أوجد نوعًا من العزوف عن الاستثمار في صناعة تكون ضحية البيان الأول.

وإذا عدنا إلى البدايات، أي: في ظل الحكم الاستعماري نجد أن الصحافة كانت خيارًا للمستعمر لإحكام سيطرته، وإيصال تعليماته وأوامره، ووجهات نظره إلى الشعب، ومحاولة احتواء الفئة المتعلمة، واجتذابها إليه، في حين أن من أتيحت لهم فرص التعليم، وتفتحت آفاقهم على دنيا جديدة وجدوها وسيلة لتأكيد الهوية السودانية،

(1) د. صلاح محيي الدين/ الصحافة والحركة الوطنية: النموذج السوداني (فترة التصاعد والتطور 1937-1956م)، رسالة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1984م، ص24.
(2) د. عثمان أبو زيد/ فجر الصحافة السودانية (1903-1945م) -المقدمة، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، الخرطوم: مطبعة دار هايل للطباعة والنشر والتغليف، 1998م.

وتنمية رأي عام مناهض للاستعمار، ومطالب بالاستقلال في إطار المناخ المحيط، مع الدعوة إلى تجديد بنية المجتمع.

وفي الوقت نفسه فطنت القوى التقليدية إلى أهمية الصحافة، وبادرت إلى خوض غمار هذه الصناعة، مما أوجد منذ البداية صراعًا بين القوى التقليدية والتحديثية على تملك هذه الوسيلة المهمة وتوظيفها لتحقيق أهدافها.

وبعد الاستقلال ساد نوع من التدافع السياسي، الذي ظل سمة لعهود الديمقراطية، بينما كان دور الصحافة في فترات الحكم العسكري هو تجميل وجه نظام الحكم، وترسيخ دعائمه، ومع هذا كانت هناك أدوار عظيمة في كل المراحل التي مرت بها الصحافة السودانية.

المبحث الأول

نشأة الصحافة السودانية وتطورها

أولاً: الصحافة في عهد الاستعمار:

قبل أن يعرف السودان الصحافة، كانت أخباره قد احتلت صفحات صحيفة "الوقائع المصرية"، التي اهتمت بمتابعة أنباء الغزو التركي للسودان، ثم بدأ توزيعها في السودان، على غرار الدول التي كانت تقع تحت الحكم التركي.

ولم يقتصر دور السودان على نشر الأخبار، وقراءة بعض أبنائه الصحيفة، وإنما جاءت مشاركة أدبائه بالكتابة في عهد الخديوي إسماعيل، بفضل ما كان من تشجيع من حكمدار السودان السيد جعفر مظهر الذي قرب إليه الأدباء والعلماء، ووجد بعضهم فرصة نشر إنتاجه في "الوقائع".

كان احتياج الحكومة إلى طباعة المطبوعات الخاصة بأعمالها، وبعض الدفاتر البسيطة من أسباب الاهتمام بإنشاء أول مطبعة في السودان، التي كانت مطبعة حجر صغيرة، وذلك في تزامن مع معرفة مصر الطباعة وخضوع البلدين لحكم محمد علي باشا، ولم يتم تحديد تاريخ معين لدخول هذه المطبعة البدائية.

وعرف السودان أشكالاً من الاتصال عبر استخدام الورق، فبعد سقوط الخرطوم في يد المهدية ظلت المطبعة تعمل، واستعان الإمام المهدي بالعمال السابقين، وعادت إلى العمل في سنة 1304هـ، وفي سنة 1307هـ- نقلت المطبعة من الخرطوم إلى أم درمان. ومما نشرته المطبعة "راتب المهدي وشرحه، والمنشورات، ورسالة العبادي، ورسالة العوام، ورسالة ولد الزهراء إلى غير ذلك من المطبوعات الدينية والرسمية"[(1)].

وكانت منشورات المهدية وسيلة لنقل الأوامر والتعليمات ونشر أفكار المهدي بين الناس، وكانت هناك نشرات مضادة للمهدية كانت تصدر في سواكن شرق السودان، وجمعت منشورات الثورة المهدية في مجلدات سميت "منشورات المهدية"، "ولما اشتد حصار الخرطوم، وشح النقد في المدينة طبع غردون بوناته المشهورة، التي بلغت

(1) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص11.

قيمتها ستين ألف جنيه، وكانت البونات عبارة عن سندات حكومية تعهد غردون بدفع قيمتها نقدًا من خزينة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها"[1] .

كما أن أنباء الجيش المحتل صدرت في نشرة دنقلا نيوز Dongla News، وجورنال حلفا Halfa Journal، "وكان الهدف من إصدارهما هو تتبع أخبار الجيش الغازي لأرض السودان بقيادة كتشنر باشا، والذي نتج منه وقوع السودان فيما بعد تحت دائرة الحكم الثنائي عام 1898م"[2] .

الغازيتة:

عمل الإنجليز على تحديث المطبعة، وزودوها بمعدات حديثة أهلتها لإصدار "الغازيتة" السودانية في 7 مارس عام 1899م.

وكانت الغازيتة تصدر مرتين في الشهر، ثم صارت تصدر مرة واحدة شهريًا، وكان هدفها نشر الأوامر والقوانين، لتأكيد أن الإنجليز يحكمون البلاد بالقانون لا برغبات الحكام، كما كان في عهد الدولتين التركية والمهدية، ومع ذلك هناك من يرى أن الغازيتة لا تعد صحيفة، "رغم أنها أول مطبوعة دورية تصدر في السودان .. فهي نشرة رسمية ذات غرض محدود، يقتصر على نشر قوانين وأوامر وإعلانات الحكومة، هذا وما كان في وسع تلك المطبعة الصغيرة أن تتسع لأكثر من نشرة "الغازيتة" وطباعة الأوراق الرسمية للدولة"[3] .

السودان:

لم يقتنع المحتلون بجدوى الغازيتة، فكان أن أوعز اللورد كرومر إلى أصحاب صحيفة المقطم في مصر، وهم: فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس بإصدار صحيفة "السودان" في السودان، وهذا تأكيد لارتباط الصحافة السودانية كثيرًا في نشأتها بالصحافة المصرية، فإذا كانت الصحافة المصرية نشأت مؤيدة للإنجليز عقب فشل الثورة العرابية، فإنها نشأت في السودان كذلك مؤيدة لهم بعد انكسار الثورة

(1) مقال نشره د.محمد إبراهيم أبو سليم، مجلة "الخرطوم"، المرجع السابق، ص9.
(2) د.النور دفع الله/ فجر الصحافة السودانية (1903 - 1945م) - ميلاد الصحافة السودانية، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية،الأمانة العامة، الخرطوم: مطبعة دار هايل للطباعة والنشر والتغليف، 1998م، ص2.
(3) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص14.

المهدية، بل إن دار المقتطف بدأت نشأتها في بيروت عام 1876م برعاية من اللورد كرومر، ثم انتقلت إلى القاهرة عام 1885م.

ولطبيعة نشأتها، فقد تركزت أهداف صحيفة "السودان" على "الاشتغال بتوطيد الحكم، ونشر تحركات الحكام، وتسجيل أهم الحوادث، ثم الدعاية لبريطانيا في أثناء الحرب العالمية الأولى، ونشر ما من شأنه أن يترك السكينة في قلوب أهالي السودان من النصر لبريطانيا، والحياة السعيدة بعدها للسودان"[1].

وكان موضوعها الرئيس السياسة البريطانية على المستوى الدولي، فاهتمت بنقل الأخبار العالمية من الوكالات الأجنبية والصحف البريطانية، وإلى جانب الخبر حفلت بالمقال والإعلانات "وخلت من فنون صحفية أخرى مثل الحديث، والتحقيق الصحفي"[2].

وإذا اتفقنا مع من يقولون: إن الغازيتة لم تكن سوى نشرة لا ترقى إلى نيل صفة صحيفة، فإن "السودان" تكون الصحيفة الأولى في البلاد، وقد جاءت نشأتها على يد الأجانب المؤيدين للحكم البريطاني، والدائرين في فلكه، والمستفيدين من وجوده، وانطلقت في 28 سبتمبر عام 1903م، بهدف تزيين صورة المستعمرين في عيون السودانيين، ويمكن وصف الصحيفة بأنها "أجنبية الملكية، وأجنبية التحرير، وأجنبية القراء في الأغلب الأعم، إذ إن قرّاءها كانوا في جملتهم من السوريين والمصريين العاملين في الحكومة والتجارة"[3].

وكان لأصحاب المقطم الفضل في إنشاء أول مطبعة حديثة في السودان، وذلك في عام 1907م، وكان اسم المطبعة "السودان"، وقد أتاح هؤلاء الفرصة للسودانيين للتدريب على أعمال الطباعة، فأوجدوا بذلك نواة الفنيين الذين حملوا على عاتقهم تطوير الطباعة في السودان، "وقد جلب أصحابها أول مطبعة تدار بالبخار في عام 1911م، تم تعديلها لتدار بالكهرباء"[4].

---

(1) محاسن سعد/ الصحافة السودانية (1900- 1939م)، الخرطوم: منشورات جامعة الخرطوم، 1977م، ص23.

(2) د. صلاح عبداللطيف/الصحافة السودانية: تاريخ وتوثيق، القاهرة: مطابع شركة إعلانات الشرق، 1992م، ص 25.

(3) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص16.

(4) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص16.

وكان رئيس التحرير شاهين مكاريوس، ثم خلفه خليل ثابت بعد أن عاد شاهين إلى القاهرة لإصدار مجلة "اللطائف المصورة"، ثم تولى رئاسة التحرير لبيب الجريديني.

بدأت "السودان" منذ الخامس عشر من ديسمبر عام1904م بنشر صفحة باللغة الإنجليزية حسب اقتراح من الموظفين الإنجليز، الذين طالبوا بصحيفة يطلعون من خلالها على أخبار السودان، وأخذت الصفحة عنوان "local and general".

قدم الإنجليز دعمًا كبيرًا لصحيفة السودان، لكونها تخدم أهدافهم، ووفروا لها عناصر النجاح التي منها: عدة مشروعات تجارية من مطبعة للعمل التجاري، واحتكار لطباعة كل المطبوعات الحكومية، بالإضافة إلى مكتبة لبيع الكتب والمجلات والصحف الأجنبية، كما دعموها بالإعلان التجاري والحكومي.

وكانت "السودان" تصدر في أربع صفحات من الحجم الكبير مرتين في الأسبوع (يومي الإثنين والخميس) أكثر من عشرين عامًا، وتوقفت في أعقاب ثورة 1924م.

وكانت صفتها ـ حسب أقوال محرريها ـ أنها جريدة سياسية تجارية أدبية أخبارية زراعية، وهي "صلة بين الهيئة الحاكمة والمحكومة".

وقد سوغت الصحيفة أسباب صدورها في حين لا يتوافر عدد قراء كاف في البلاد، بقولها: "الجريدة الصادقة المعتدلة مفيدة في كل مكان وزمان، وقد وضعنا حجر أساس للصحافة في السودان ، على أن هذه الصناعة الشريفة لترتقي بارتقاء البلاد، ويعظم قدرها بزيادة المتعلمين المتأدبين"[(1)] .

الخرطوم:

قام مراسل صحيفة "الظاهر" بالقاهرة أسعد يحيي المسباح بإصدار صحيفة "الخرطوم" في عام 1907م، ولم يكتب لها الاستمرارية، ولكن لم يمنع ذلك الأستاذ أسعد عن المحاولة مرة أخرى، فأصدر كشكول المسباح الذي احتجب بعد فترة قصيرة.

الغرفة التجارية:

(1) السودان، الإثنين، 2 أبريل عام 1907م.

أصدر ممثلو البيوتات التجارية، ومعظمهم من اليونانيين والإيطاليين والشاميين، وبعض المصريين مجلة "الغرفة التجارية" باللغتين العربية والإنجليزية في عام 1908م، إلا أنها لم تكن منتظمة في الصدور، ثم توقفت عن الصدور، وينظر إليها على أنها أقرب إلى النشرات منها إلى المجلة، وكانت تهتم بالترويج لمحصولات البلاد وتجارتها.

رائد السودان:

في عام 1911م، أنشأ اليونانيان: ساولو، وخريستو مطبعة حديثة عرفت بمطبعة فيكتوريا، وكانت تطبع صحيفة نصف أسبوعية،"تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، وتهتم بشؤون الجالية الإغريقية في السودان، والأجانب الناطقين بالإنجليزية، وتهتم بأخبار التجارة والاقتصاد"[(1)] ، وكان اسم الصحيفة السودان هيرالد Sudan Herald، وبعد عامين، وبالتحديد في 4 يناير عام 1913م، أصدر أصحابها ملحقًا باللغة العربية باسم "رائد السودان"، بناء على إلحاح من بعض رواد النهضة الأدبية في السودان، وتولى رئاسة تحريرها السوري عبدالرحيم مصطفى قليلات، وهو أديب كان يعمل موظفًا بمصلحة الوابورات.

وكان للرائد مراسلون في مختلف أنحاء السودان، وتفاعل معها الأدباء السودانيون، وكانت تنشر ما يدور في أروقة الجمعيات الأدبية، وحلقات الخريجين، وشجعت الصحيفة المبدعين في مجالي القصة القصيرة والشعر، وأجارت لهم المسابقات التي لاقت إقبالاً واضحًا، ولعل هذا ما جعل الطابع الأدبي غالبًا عليها.

وارتبط السودانيون بصحيفة "رائد السودان"، وتفاعلوا مع ما تطرحه من أدب وفكر، فكتب فيها عدد من رواد الثقافة منهم السيد محمد عمر البنا مفتش المحاكم الشرعية، وشيخ العلماء أبوالقاسم أحمد هاشم، والشيخ بابكر بدري، والأستاذ أحمد محمد صالح، والأستاذ توفيق صالح جبريل.

وقد أسهمت في انتعاش الحركة الأدبية، التي كانت محل اهتمام المثقفين السودانيين، وكان التقاؤهم حول الأدب سببًا في إيجاد اهتمامات مشتركة، بدأت تتبلور رويدًا رويدًا فيما بعد، في شكل حركة سياسية تغذيها الصحافة بالأفكار الجديدة.

(1) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص29.

وقد خلف قليلات، الذي رحل من السودان بسبب مقال كتبه ضد الاستعمار، الصحفي السوداني حسين شريف الذي أدرك أن الصحيفة في طريقها إلى التوقف. لذا "نشر فيها مقالات تحت عنوان "شعب بلا جريدة قلب بلا لسان" ناشد فيها السودانيين أن يكتتبوا لشراء مطبعة، وإصدار جريدة تنطق باسمهم، وتنشر أفكارهم، وإنتاجهم الأدبي"[1].

"السودان في رسائل ومدونات" Sudan Notes and Records :

صدر العدد الأول من مجلة "السودان في رسائل ومدونات" في يناير عام 1919م، وهي دورية حكومية تعنى بالدراسات السودانية، وتصدر ربع سنوية، وتهتم بالبحث في التاريخ والتراث الشعبي، والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع السوداني، وكانت تهدف إلى تزويد الإداريين الإنجليز، وواضعي السياسة، والمهتمين بشؤون السودان بمعلومات وبيانات عن البلاد، و"واصلت صدورها بعد الاستقلال عام (1956م) بعد أن أصبحت لسان حال الجمعية الفلسفية السودانية"[2].

حضارة السودان:

كانت دعوة حسين شريف، الذي يوصف بأنه أول صحفي سوداني، إلى إنشاء صحافة سودانية قد وجدت صدى لها، إذ كان في رأيه: "شعب بلا جريدة قلب بلا لسان"، وكان اهتمام زعيم طائفة الأنصار السيد عبدالرحمن المهدي بالإسهام في إنشاء صحيفة "حضارة السودان" دليلاً على وعي مبكر بأهمية الصحافة، ودورها في التواصل بين فئات المجتمع، ولعله أراد أن يكسر الطوق الذي حاول الإنجليز محاصرته به، حتى لا يتسع نشاطه خشية إيقاظ المهدية الكامنة مرة أخرى.

وقد شارك السيد عبدالرحمن المهدي في إصدار الصحيفة السادة عثمان صالح، وعبدالرحمن جميل، وحسن أبّو، ومحمد عكاشة، ومحجوب فضل المولى، "إذن، فقد كانت هذه هي تركيبة ملكيتها الأولى، مجموعة من التجار، وكبار رجال طائفة الأنصار، وبهذه التشكيلة من الملكية صدرت صحيفة الحضارة يوم الخميس 28

(1) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص34.

(2) عبدالله إبراهيم الطاهر/ ببليوغرافيا الصحافة السودانية في قرن (1898-1998م)، لجنة توثيق تاريخ الصحافة في السودان، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، ص60.

فبراير عام 1919م، وظلت تتوالي الصدور صحيفة أسبوعية يوم السبت من كل أسبوع، حتى ديسمبر عام 1919م"[1] .

وكانت حضارة السودان قد "خصصت صفحتها الأولى لافتتاحية رئيس التحرير، إلى جانب مقالات القراء وتعليقاتهم، وخصصت الصفحة الثانية لأنباء أقاليم السودان، وكانت تنشر في الصفحة الثالثة أنباء العالم المنقولة عن وكالة رويترز، التي كانت الحكومة السودانية تتسلمها مجانًا برقيًا من القاهرة، كما كانت تنشر المقالات الأدبية والشعر، وتهتم بالمشكلات الاجتماعية والمحلية"[2]، وكان عدد صفحات الحضارة ثماني صفحات من الحجم الصغير. ولكن يبدو أن السلطة البريطانية لم تكن راضية عن تفرد السيد عبدالرحمن المهدي بملكية الصحيفة، وأوعزت بتغيير تركيبة الملكية بإشراك كل من السيد علي الميرغني، والسيد الشريف يوسف الهندي، وتدخلت السلطة في سياسة الصحيفة التي بدت مؤيدة للوجود البريطاني في السودان، وضد وحدة مصر والسودان.وكانت الصحيفة تتلقى دعمًا ماليًا من الحكومة في شكل إعلانات، ومرتبات للمحررين والعاملين. ووصل تدخل السلطة الاستعمارية في شؤون الصحيفة إلى حد الإشراف المالي على الصحيفة حتى توقفها عن الصدور في عام 1938م.وهناك رأي بأن السيد عبد الرحمن المهدي سعى إلى إشراك الزعيمين المنافسين له كي يشركهم في المخاطرة، ذلك أن حكومة الاحتلال خشيت من ازدياد نفوذ المهدي، فأراد أن يشترك معه الميرغني، والهندي تجنبًا لغضب حكومة الاحتلال عليه[3] .

وصدرت الصحيفة بهذه التركيبة في 14 يوليو عام 1920م بعد توقف دام سبعة أشهر، وعمومًا، "قد جاء تغيير تركيبة ملكية الحضارة في أعقاب عودة وفد سوداني سافر إلى لندن في يوليو عام 1919م، وعاد إلى الخرطوم في أغسطس عام 1919م

(1) محجوب عبدالمالك بابكر/ فجر الصحافة السودانية (1903-1945م) - ملامح نشأة وتطور الصحافة السودانية (1919-1935م)، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، الأمانة العامة، الخرطوم: مطبعة دار هايل للطباعة والنشر والتغليف، 1998م، ص7.

(2)الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص40.

(3) Mahjoup Abdalmaalik Babiker, Press and Politics in Sudan, the college Publication, No 14 university of Khartoum 1985.

لتهنئة ــ فيما قيل ــ الملك جورج الخامس بانتصار الحلفاء في الحرب الكونية الأولى التي لحقت الهزيمة فيها بكل من ألمانيا، وتركيا زعيمة العالم الإسلامي آنذاك بحسبانها مقر الخلافة الإسلامية"[1] .

"وكانت تتبنى مطالب الإنجليز، وادعت أنها تنطق بلسان كل السودانيين بحكم انتمائها للزعماء الدينيين الثلاثة"[2] .

وانتقلت ملكية الصحيفة في 30 ديسمبر عام 1922م "من أيدي أصحابها الثلاثة إلى الحكومة، لتصبح جريدة حكومية رسمية بعد أن دفعت لأصحابها الثلاثة الأموال التي ساهموا بها، وسددت للبنك الأموال التي أقرضها للصحيفة، وبذلك آلت الملكية إليها رسميًا. وظلت الحضارة تحمل اسم السادة الثلاثة، وأصبحت مطابعها ملكًا للحكومة، وفوق هذا، قررت لها الحكومة إعانة سنوية قدرها 562 جنيهًا، والتزمت تغطية كل خسارة تصيب الصحيفة، وقد راوحت هذه الخسارة بين ألف وأربعمئة وألفي جنيه"[3] .

واستمر حسين شريف رئيسًا للتحرير حتى وفاته في عام 1928م، فتولى بعده رئاسة التحرير السيد أحمد عثمان القاضي.

ومما يؤخذ على الصحيفة أنها وعدت بنشر مقال كتبه الملازم أول علي عبداللطيف بعنوان "مطالب الأمة السودانية"، إلا أن إدارة المخابرات حصلت عليه من مكتبها، وبناء عليه حكم عليه بالسجن عامًا.

وقد ظلت مطابع ماركو كوريل، التي اشترت مطابع جريدة السودان، وتحولت إلى الطابع الرسمي لحكومة السودان، تتولى طباعة "الحضارة" حتى عام 1934م، حيث طالب الزعماء الثلاثة بعودة الحضارة إليهم التي تم دمجها مع صحيفة "ملتقى النهرين" للأستاذ سليمان منديل، بعد أن وافقت الحكومة، ولكن لم تستمر الحضارة سوى أربع سنوات بعد ذلك؛ بسبب انخفاض نسبة التوزيع.

(1) فجر الصحافة السودانية (1903 - 1945م) - ملامح نشأة وتطور الصحافة السودانية (1919-1935م)، مرجع سابق، ص7.
(2) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص49.
(3) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص69.

وقد شعر الإنجليز بفتور الصحيفة، وعدم تجاوب الشارع السوداني مع ما تطرحه، ولا سيما بعد ظهور صحف أخرى نالت اهتمام القارئ السوداني، ومتابعته، مثل: "الفجر" و"السودان"، والنيل"، وكان رأي السكرتير الإداري الذي طرحه في مؤتمر مديري المديريات الشمالية أن الصحيفة أصبحت ميتة، ووافق على الرأي المديرون المجتمعون، فكان هذا هو الفصل الأخير في مشوار "الحضارة".

النهضة:

كانت "النهضة السودانية" أول مجلة سودانية، وقد أصدرها محمد عباس أبو الريش، الذي قدم أول طلب بعد صدور قانون الصحافة في عام 1930م بإصدار مجلة أدبية أسبوعية تطبع في المطبعة التجارية في الخرطوم، وقد تمت الموافقة على طلبه، الذي أوضح فيه اسم صاحب المجلة وناشرها ورئيس تحريرها، وبدأت بالصدور كل يوم أحد ابتداءً من 4 أكتوبر عام 1931م.

وكان مما بينته عن سياستها التحريرية في أول عدد أنها مجلة بعيدة عن السياسة، وتهتم بمعالجة الأدوار الأخلاقية والاجتماعية، وتعمل على نشر الثقافة السودانية، والتعريف بالسودان.

وقد توقفت "النهضة" في 27 مارس عام 1932م، بعد ستة أشهر من صدورها بعد أن مرض صاحبها، ولزم الفراش، وكان ينوب عنه كل من عرفات محمد عبدالله، ومحمد أحمد محجوب، وبعد احتجاب سبعة أشهر عادت إلى الظهور مرة أخرى بحجمها نفسه (32 × 25 سم)، وعدد صفحاتها (24 صفحة)، ولكن بحروف أكبر من خلال مطبعتها الخاصة وكان ذلك في 6 نوفمبر عام 1932م، ولكن بوفاة صاحبها في نهاية العام توقفت المجلة نهائيًا.

فتحت مجلة "النهضة" المجال أمام المجلات الأدبية، مثل "مرآة السودان" التي أصدرها سليمان كشة في عام 1933م، ومجلة "كلية غردون" كان يحررها أساتذة الكلية وطلبتها في عام 1933م، وظهرت مجلات متخصصة مثل "الكشافة" عام 1931م، ومجلات دينية مثل "الطريق القويم"، و"التنصير".

ملتقى النهرين:

أصدر الأستاذ سليمان منديل صحيفة "ملتقى النهرين" في عام 1931م وكان تركيزها

في مجالي الأدب والثقافة، ولم تكن تتطرق إلى السياسة، وكان هناك من تعاون معها من المثقفين السودانيين، وكانت الرقابة تكبل دورها، وقد تم دمجها مع "الحضارة" في عام 1934م.

السودان :

أصدر الأستاذ عبدالرحمن أحمد محمد، ومعه محمد السيد السواكني صحيفة أسبوعية باسم "السودان" في 25 مايو عام 1934م، وهو من خريجي كلية غردون التذكارية، وعمل معلمًا وناظرًا لمدرسة الخرطوم الابتدائية، وقد تلقى تعليمه الابتدائي في مصر.

الفجر:

أصدر الأستاذ عرفات محمد عبدالله الذي كان يشارك أبو ريش في تحرير "النهضة" مجلة "الفجر" في يونيو عام 1934م، إلا أنها توقفت من 23 يوليو عام 1936م إلى أول مارس عام 1937م، ثم عاودت الصدور بعد ذلك.

وكانت "الفجر" أكثر جرأة في تناول بعض القضايا الوطنية الاجتماعية، وكانت في بدايتها أدبية، ثم تحولت إلى صحيفة سياسية اجتماعية في مايو عام 1935م، وتولى رئاسة تحريرها عرفات محمد عبدالله، الذي توفي في 23 يوليو عام 1936م، فانتقلت المهمة إلى الأستاذ أحمد يوسف هاشم، ولكن الصحيفة لم تستمر طويلاً، إذ توقفت عن الصدور في عام 1937م.

النيل:

كانت "النيل" أول صحيفة سياسية يومية تصدر في السودان، وفكرة إصدارها ترجع إلى الصحفي المصري حسن صبحي، ويقال: إنه حاول مع أصحاب الصحف التي كانت تصدر في ذلك الوقت وهي "السودان" و"ملتقى النيلين" و"الفجر" الصدور يوميًا، إلا أن فكرته لم تجد قبولاً لدى هؤلاء.

وبعد محاولات من صبحي الذي اتصل بالسكرتير الإداري انغص غيلان، تمت الموافقة على إصدار صحيفة النيل، وقد تشكل مجلس الإدارة من السادة كنتو ميخالوس، وعبدالرحمن المهدي، وجي ميتلاند، ومصطفى أبو العلا، وعبدالمنعم محمد، وأحمد سوار الدهب، وقد تعددت جنسيات هؤلاء، فالأول كان زعيم الجالية

الإغريقية في الخرطوم، وكان من الأثرياء، وكان جي ميتلان بريطانيًا، وكان يدير شركة "جيلاتلي هانكي وشركاؤه"، أما السيد عبدالرحمن المهدي فهو زعيم طائفة الأنصار، وكان المساهمون الآخرون من كبار الرأسمالية الوطنية.

وجاء في عددها الأول الصادر في 21 مايو عام 1935: "إن سياسة تحرير الجريدة تقوم على أن دستور هذه الجريدة سيكون إلى الأبد هو المصلحة العامة للبلاد، لسد حاجة البلاد من الاتصال الفكري"(1) ، ثم تقول في أحد أعدادها: "إن التاريخ المصري السوداني سيحتفظ في أنصع صفحاته بياضًا بأعمال أولئك الأفراد الذين سعوا لتحقيق فكرة البعثة الاقتصادية، وقد فطن السودانيون والمصريون على السواء بفضل الرجل الذي فطن إلى ضرورة الاتصال بينهم، وكانت لمساعيه النصيب الأوفر في النجاح، ذلك الرجل هو ـ بلا ريب ـ السير كونتو ميخالوس".

ولكن الصحيفة تحولت إلى لسان حال طائفة الأنصار، وكانت تطالب باستقلال السودان عن مصر، وذلك لأنه في عام 1945م "اشترى السيد عبدالرحمن المهدي معظم أسهم السيد كنتو ميخالوس في الصحيفة، ومن ثم أصبحت صحيفة النيل في نهاية المطاف أو تكاد تكون خالصة لدائرة المهدي"(2) .

وقد وجد صبحي عداء من الصحفيين السودانيين في صحيفتي "السودان" و"الفجر"، وعندما أراد تصفية الأجواء التي توترت بسبب المقالات الهجومية المتبادلة اقترح صبحي إصدار ملحق أدبي أسبوعي يكتب فيه هؤلاء الصحفيون.

وقد اقترح أن يحصل كل منهم على ستة جنيهات شهريًا، إلا أنهم أصروا على رفع المكافأة إلى عشرة جنيهات، وبعد أن وافق السيد عبدالرحمن المهدي دفع الفارق بين العرضين، رفض أعضاء جماعة الفجر هذه الخطوة من منطلق رفضهم الطائفية والتحزب، وخشية التنازل عن مواقفهم المبدئية. وقد عاد حسن صبحي إلى القاهرة في 27 مايو عام 1936م، ويعزو بعضهم ذلك إلى حالته الصحية، بينما يرى آخرون أن ما واجهه من عداء كان سببًا في عودته، وخلفه أحمد يوسف هاشم الذي أصبح المحرر الرئيس، بينما ظل الشيخ الحاج الأمين عبدالقادر رئيسًا للتحرير كما كان في

(1) النيل، العدد الأول، 21 مايو عام 1935م.
(2) فجر الصحافة السودانية (1903 - 1945م) - ملامح نشأة وتطور الصحافة السودانية (1919-1935م)، ص15.

عهد صبحي.وامتد عمر هذه الصحيفة حتى الانقلاب العسكري الأول في عام 1958م، وقد عادت إلى الصدور بعد ثورة أكتوبر عام 1964م، حتى أوقفتها حكومة مايو في عام 1969م.

صوت السودان:

صدرت "صوت السودان" في مايو عام 1940م، وكانت يومية بحجم التابلويد، ومملوكة لشركة السلام للطبع والنشر، وبإسهام من السيد علي الميرغني - زعيم الطائفة الختمية - وأحمد سوار الذهب، وهو من تجار أم درمان، والقاضي درديري عثمان، والسيد أحمد الفيل، وعمر إسحق، وكان رأسمالها خمسة آلاف جنيه، وترأس تحريرها محمد عشري الصديق، وقد استقال من القضاء لهذه المهمة، وهو من كتاب "النهضة" و"الفجر".

وبعد عام خلفه حسن بدري لفترة مؤقتة، وعين إسماعيل العتباني رئيسًا للتحرير بداية من أول يناير عام 1942م، واستمر نحو ثلاث سنوات ، ليخلفه علي حامد.
كانت الصحيفة تتعاطف مع مصر؛ مما عرضها لكثير من المضايقات، وتعرضت للإيقاف والغرامات أكثر من مرة، أما توقفها النهائي فجاء بعد 26 عامًا، بعد أن عايشت مراحل مختلفة، من الاستعمار، مرورًا بالاستقلال، والعهد الديمقراطي الأول، والحكم العسكري الأول، ثم جزء مهم من مرحلة الديمقراطية الثانية.

الرأي العام:

تأسست صحيفة "الرأي العام" بمبادرة من الأستاذ إسماعيل العتباني صحيفة يومية سياسية مستقلة، وهو من مؤسسي الحزب الاتحادي، وكان رئيسًا لتحرير "صوت السودان".

وقد أنشأت الصحيفة مطبعتها الخاصة بعد خمس سنوات من الصدور، وكانت تطبع في مطابع ماكرو كوديل، ورفضت الحكومة اقتراحين لتغيير اسم الصحيفة إلى "الجهاد"، ثم "الأخبار".

وقد كان ميلادها في الخامس عشر من مارس عام 1945م، لتكون بذلك أول صحيفة سياسية يومية مستقلة في السودان.

تزامن صدور صحيفة (الرأي العام) مع انطلاقة نشاط مؤتمر الخريجين، الذي يمثل مبادرة رائدة في العمل الوطني القائم على أكتاف الرعيل الأول من رواد الحركة الوطنية.

وقد تولى رئاسة تحريرها عدد من الصحفيين المميزين، أمثال الأساتذة: محمد أحمد السلمابي، وفضل بشير، وعلي حامد، وعابدين محجوب لقمان، إضافة إلى عدد من الصحفيين الرواد أمثال: محمد الخليفة طه الريفي، ومحمد عامر بشير فوراوي، والدكتور بشير البكري، والدكتور إبراهيم أنيس، والأستاذ أحمد خير، والأستاذ ميخائيل بخيت، والدكتور سيد أحمد نقد الله، والأساتذة عوض برير، ومحجوب عثمان، ومحمد عبد الحليم العتباني، وغيرهم.

وقد اهتمت الصحيفة بالأخبار، وهي منوعة فهناك أخبار من مصر، وأخرى من الأقاليم، بل من الجنوب أيضًا، مع مقالات تتناول موضوعات اجتماعية متنوعة.

ويقول صلاح عبداللطيف عنها: "وإذا كان بعضهم يرى أن "الرأي العام" تدخل في إطار الصحف المستقلة، إلا أنها كانت أقرب في سياستها إلى الحزب الاتحادي"[(1)]
.

ولقد كان الخط الوطني لـ "الرأي العام" واضحًا، إذ ظلت تنافح عن قضايا الوطن والمواطنين قبل الاستقلال وفي أثنائه وبعده، وكانت تتخذ شعار "الموضوعية ودقة الخبر"، وخلقت شخصيتها المميزة، التي ارتبط بها كثير من السودانيين بألوان الطيف السياسي المتعددة، ومارست "الرأي العام" دورها في التنوير وتوعية المواطنين، وإثارة القضايا الوطنية العامة بشجاعة ومسؤولية، وبتناول مهني موضوعي، وواكبت بعد الاستقلال جميع مراحل العمل السياسي وتطوراته. وقد عارضت فكرة تأميم الصحف حينما أعلن الحكم العسكري الأول ـ فترة حكم الرئيس الأسبق الفريق إبراهيم عبود ـ اعتزامه ذلك، وقد نشرت "الرأي العام" حينئذ عشر مقالات شهيرة استطاعت نسف تلك الفكرة. واستمرت في أداء رسالتها مع نظيراتها من الصحف اليومية ـ التي صدرت لاحقاً- حتى عام 1970م، وهو العام الذي شهد تأميم الصحف خلال فترة

(1) الصحافة السودانية: تأريخ وتوثيق، مرجع سابق، ص60.

الحكم العسكري الثاني. وكانت "الرأي العام" وقتها قد أكملت ربع قرن من الزمان من عمر مسيرتها في مضمار مهنة الصحافة في السودان.

العلم:

صدرت لسان حال الحزب الوطني الاتحادي، ولتحقيق شعارات الاتحاد الحر مع الشعب المصري، وكانت تصدر بالحجم الكبير، ثم تحولت إلى حجم التابلويد، وكانت بدايتها في 24 نوفمبر 1953م، وتوقفت عن الصدور في مايو عام 1968م. وتولى رئاسة تحريرها أحمد السيد حمد. وقد تعرضت للإيقاف في ظل الحكم العسكري الأول، وعادت بعد أكتوبر عام 1964م، وذلك في أول يناير عام 1965م، وتم دمجها مع صحيفة الجماهير بعد اندماج الحزب الوطني الاتحادي مع الشعب الديمقراطي باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي.

الصراحة:

أصدرها عبدالله رجب، وكان قد «حصل على التصديق بإصدارها عام 1945م»، ومنذ أول أكتوبر عام 1945م بدأت الصحيفة في الصدور ثلاث مرات في الأسبوع، وقد توقفت لفترة وجيزة في عام 1959م، ثم أغلقت مرة أخرى في عام 1963م، واستمرت في الصدور حتى قرار تأميم الصحف في أغسطس عام 1970م. ويقول عنها الأستاذ جعفر حامد البشير: «بدأ الشعب السوداني يقرأ «الصراحة» مندهشاً أول مرة، ومتعلقاً بها كلما مضت الأسابيع والشهور، إنها تقدم لهم طعماً جديداً، وتذوقاً خاصاً، ولوناً فريداً في الصحافة السودانية التي عرفها وألفها... وحرص صاحبها على ان تكون اسماً على مسمى، فلفتت صحيفته الأنظار حقاً، واتجه إليها المثقفون على شتى ألوانهم واتجاهاتهم يكتبون، ويناقشون، ويجرون الحوارات، سواء مع الآراء التي تنشر في الصراحة، أو ضدها، فلا يجدون منها إلا الترحيب والدعوة لمواصلة الحوار أو الندوات، مهما اختلفت وجهات النظر، أو تباينت الاتجاهات»[1].

(1) جعفر حامد البشير/ ذكريات الصراحة: الدرة المضيئة في تاريخ الصحافة السودانية، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، 2005م، ص7-8.

وقد تولى رئيس تحريرها مسؤولية صحيفة «الثورة» التي أصدرتها حكومة الفريق عبود.

الصحافة في الجنوب:

وبالنسبة إلى الصحف الجنوبية، "يقول مصطفى بيونغ ـ أحد الصحفيين الجنوبيين إن أول صحيفة ظهرت في الجنوب عام 1947م بلغة الدينكا بعنوان "المترجم"، وكانت صحيفة تبشيرية تصدر عن الكنيسة ثم بدأت تظهر صحف مدرسية مثل مجلة "الطبل" كانت تصدرها مدرسة عطارد الحكومية، ويشرف عليها المستر "ودول" ناظر المدرسة"(1) .

ومن صحف تلك الفترة[2] «الرائد» (1947م) وكانت لسان حال الحزب الجمهوري الاشتراكي، «والأمة» (1944– 1986م)، وكانت لسان حال حزب الأمة، «والأشقاء» (1948م) وكانت لسان حال حزب الأشقاء، ز«أخبار اليوم» و«أخبار فوراوي» (1941م)، وأصدرها محمد عامر بشير فوراوي، و«التلغراف» (1947 - 1989م)، وأصدرها صالح عرابي، و«اللواء» (1948م)، وأصدرها حزب الاتحاديين، و«صدى الجنوب» (1950م)، وصدرت عن اتحاد شمال السودان، و«صوت الوادي» (1950 – 1952م)، وصاحب امتيازها كامل محمد حسن الأحمدي، ورئيس تحريرها رمزي كيلاني، «والصيحة» (1950 – 1954م)، وصاحب امتيازها ورئيس تحريرها الأمين التوم، و"الأحرار" (1950 - 1953م)، وأصدرها أحمد محمد علي السنجكاوي، و«السوداني» (1950 – 1952م) وأصدرها علي البادي، و«الجهاد» (1951م)، وأصدرها عبدالمنعم حسب الله، «والشعب» (1953 – 1970م) وأصدرها حسن مختار، و"أخبار الأسبوع" (1951 – 1952م)، وأصدرها رحمي محمد سليمان، و«العاصفة» (1951م)، وأصدرها محمد مصطفى الشيخ علي، و«الجبهة الوطنية» (1951 – 1952م) وأصدرها عثمان حسن عثمان، ورأس تحريرها محمد فضل الله، و«الهدف» (1951 – 1952م)، وأصدرها أحمد مختار، و«الوطن» (1952م)، وكانت لسان حال الحزب الجمهوري الاشتراكي، و«أخبار الأسبوع» (1952 – 1953م)، وأصدرها مكتب الاتصال العام، وكانت

(1) الصحافة السودانية تأريخ وتوثيق، مرجع سابق. لقاء مع مصطفى بيونج في 22 أغسطس 1988م، ص61-62.

(2) ببلوغرافيا الصحافة السودانية في قرن (1898 - 1998)، ص26-34.

نشرة رسمية، «ووادي النيل» وأصدرها محمد نور الدين، وكانت لسان حال حزب الأشقاء جناح محمد نور الدين، وتحول اسمها إلى «العلم» بعد اندماج الأحزاب الاتحادية، و«الشروق» (1953 – 1958م)، وأصدرها أحمد جمال الدين، و«الأيام» (1953 – 1989م) وصدرت عن شركة مساهمة، و«الاتحاد» (1953 - 1969م)، وكانت لسان حال الحزب الوطني الاتحادي.

و«المختار السوداني» (1954 – 1955م)، وأصدرها الدكتور عبدالوهاب زين العابدين باللغة الإنجليزية، و«السودان في أسبوع» (1954م)، و«الميدان» ورأس تحريرها بشير محمد سعيد، وكانت لسان حال الجبهة المعادية للاستعمار وتحولت إلى صحيفة ناطقة باسم الحزب الشيوعي السوداني، و"الناس" (1954 – 1969م)، وصاحب امتيازها ورئيس تحريرها محمد مكي محمد، و«الجمهورية» (1954 – 1958م) وكانت لسان حال الحزب الجمهوري، و«الاستقلال» (1955 – 1956م) وكانت لسان حال حزب الاستقلال الجمهوري، ورأس تحريرها محمد أحمد السلماني، ثم الدكتور محيي الدين صابر، و«الأخبار» (1955 – 1970م)، وأصدرها رحمي سليمان، «والإخوان المسلمون» (1955 – 1958م) وكانت لسان حال جماعة الإخوان المسلمين، ورأس تحريرها الصادق عبدالله عبدالماجد.

ومن الصحف التي صدرت في هذه الفترة، وتشملها فترة الدراسة: «الأيام»، و«الميدان»، و«السوداني»، و«التلغراف»، و«الهدف»، و«الاتحاد»، و«الوطن». ويلاحظ أن صحف: "السوداني"، و"الهدف"، و"الوطن"، و"الاتحاد" اختلف أصحاب امتيازها في الفترتين، ولم يبق منها غير الاسم.

ومن المجلات التي صدرت في هذا العهد(1) يمكن أن نذكر الآتي:

المؤتمر:

أصدرها مؤتمر الخريجين العام شهرية بموجب ترخيص صادر في 3 أكتوبر عام 1938م، ثم أصبحت أسبوعية، وترأس تحريرها بدري مصطفى، ثم خلفه علي حامد، وقد صدرت صحيفة بالاسم نفسه في عام 1942م.

السودان الجديد:

(1) المرجع السابق،25، 28، 78.

تعد أول مجلة سياسية أسبوعية مصورة في السودان، وقد أصدرها في عام 1943م أبو الصحافة أحمد يوسف هاشم، وأصبحت يومية ابتداءً من إبريل عام 1947م، وبعد وفاة مؤسسها في 3 يونيو عام 1958 تولى رئاسة تحريرها بشير محمد سعيد في 7 يونيو عام 1958م، ومنذ أكتوبر عام 1958م ترأس تحريرها فضل بشير، ولم تتوقف إلا بعد صدور قانون تأميم الصحف في عهد مايو في أغسطس عام 1970م، وتم تحويلها إلى مجلة تصدر عن دار الأيام، ثم توقفت تماماً.

المستقبل:

أصدرها يحيى محمد عبدالقادر مجلة شهرية بموجب ترخيص صادر في 20 فبراير عام 1949م، وصدر العدد الأول منها في 2 إبريل عام 1949م، وكان توقفها في عام 1953م.

ومما يستحق الذكر هنا صدور عدد من المجلات النسائية التي كان لها دور كبير في الحركة الوطنية، ومنها:

مجلة «بنت الوادي»:

صدرت في عام 1946م، وكانت أدبية نسائية شهرية اجتماعية أخبارية، وهي أول مجلة نسائية، وصاحبة امتيازها ورئيسة التحرير فيها كانت تكوى سركسيان، وكانت تساعدها شقيقتها روي سركسيان، واستقطبت عدداً من الكتاب، منهم: صالح عرابي، ونعمة سلمان غندور، وكمال بدوي، وسعد حسن، وزينب آدم عوض، واستمرت عاماً واحداً.

صوت المرأة:

أصدرتها فاطمة أحمد إبراهيم في يوليو عام 1955م، وتعرضت للإيقاف أكثر من مرة، وقد نجحت «في اجتذاب عدد من أقلام نساء السودان، منهن ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ فتحية فضل، وليلى حسن اليمني، وفوزية اليمني، ومحاسن عبدالعال، وآمال عباس، وفاطمة بشير، وآسيا عبدالجبار الشيخ.. والحق أن «صوت المرأة» كانت محاولة جريئة من سيدة شجاعة تدخل في هذا الميدان الصعب لأول مرة. فقد كانت «صوت المرأة» مظهراً لتقدم الحركة النسائية السودانية، ودليل وعي سياسي

واجتماعي وحضاري»[1] . ومن كاتباتها أيضاً[2] سعاد إبراهيم عيسى، ودولة محمد حسن، وميمونة ميرغني حمزة، وبلقيس حسين، وحياة مصطفى، وكتيرة يس، وفاطمة بابكر، وآمنة نقدالله، وسعاد إبراهيم أحمد، ونعيمة بابكر كرار، واستمرت في الصدور في فترة حكومة إبراهيم عبود، وبعد ثورة أكتوبر، وتوقفت بقرار تجميد الصحف في مايو عام 1969م، ثم توقفت بموجب قرار التأميم الصادر في أغسطس عام 1970م، وعادت للصدور عقب الانتفاضة مباشرة، وكانت لسان حال الاتحاد النسائي. وترأست تحريرها أيضاً الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم.

المنار:

أصدرتها سعاد الفاتح البدوي، وكانت شهرية تهتم بشؤون المرأة، وذلك بموجب ترخيص صدر في 22 ديسمبر عام 1955م، وتولت رئاسة تحريرها ثريا أمبابي، ثم سعاد الفاتح، واستمرت مدة عام، وألغيت رخصتها في يوليو عام 1958م، وأعيد إصدارها في عام 1964م، ولم تستطع مواصلة الصدور.

وتشير الدكتورة سوسن سليم إسماعيل إلى مجلة باسم «الحياة الأسبوعية»، «صدرت في فبراير عام 1957م، حيث صدر العدد الأول وظلت حتى مايو عام 1957م، وتوقفت بعد أن صدر منها أربعة عشر عدداً فقط، ثم عادت للظهور مرة أخرى في سبتمبر عام 1967م.. وظلت الحياة طوال فترة صدورها مثيرةً للقضايا النسائية بكل أبعادها»[3] .

وقد استطاعت الصحافة الإقليمية أن تجد لنفسها موطئ قدم في خضم الصحف الصادرة في فترة الاستعمار، وتمثل «كردفان» التي صدرت في نوفمبر عام 1945م، بمدينة الأبيض رائدة بكل المقاييس في هذا المضمار، وكان لها دور فعال في الحركة الوطنية، وقد أصدرها نصف شهرية الفاتح النور، ثم أصبحت أسبوعية، واستمرت في الصدور حتى تم إيقافها بقرار التأميم الصادر في أغسطس 1970م.

(1) د. سوسن سليم إسماعيل ـ الجذور التاريخية للحركة النسائية السودانية، القاهرة، مكتبة مدبولي 1410هـ/1991م،ص35.
(2) ببلوغرافيا الصحافة السودانية، مرجع سابق، ص78.
(3) الجذور التاريخية للحركة النسائية السودانية، مرجع سابق، ص66.

وهناك صحف إقليمية أخرى صدرت، ولكن لم تكن بالتأثير الذي مارسته كردفان، ومن أهم تلك الصحف «الجزيرة» (1949م) وكانت تصدر عن مشروع الجزيرة، وهي إرشادية ثقافية، و«أخبار العرب» (1957م)، وأصدرها إدريس عبدالله البنا، وصدر عددها الأول في الأبيّض في 19 ديسمبر عام 1957م، ولم تستمر طويلاً، و«نهر عطبرة» (1957م) كانت مجلة أدبية أصدرتها رابطة أصدقاء نهر عطبرة الأدبية، وتوقفت بعد فترة قصيرة.

وبالتمعن في الصحف الصادرة في عهد الاستعمار يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص التي اتسمت بها هذه الصحف:

1- صدور عدد كبير من الصحف في تلك الفترة.

2- قصر عمر أغلب الصحف التي صدرت بسبب قلة مصادر التمويل، وما واجهته من تضييق ومصادرة.

3- حضارة السودان التي تعد أول صحيفة سودانية مُلكاً وتحريراً استطاعت أن تستمر في الصدور فترة طويلة (نحو عشرين عاماً)، ومرد ذلك الإمكانات المادية لأصحابها، ثم للدعم الحكومي.

4- صحيفة «النيل» تفردت بتعدد جنسيات ملاكها، كما أنها استطاعت أن تستمر في الصدور مدة طويلة، وكان توقفها في فترتي الحكم العسكري الأول والثاني، ولم تعاود الصدور بعد الانتفاضة.

5- صحيفة «صوت السودان» تميزت أيضاً بطول فترة صدورها، وبتعدد رؤساء تحريرها، ولم تتوقف إلا في فترات الحكم العسكري.

6- تميزت «الرأي العام» بأنها صحيفة تؤول ملكيتها إلى فرد، ومع ذلك استطاعت أن تستمر في الصدور من عام 1945م حتى أغسطس عام 1970م، وقد عاودت الصدور في ظل حكومة الإنقاذ (1996م).

7- النزاع حول ملكية "الأشقاء" بين جناحي محمد نور الدين وإسماعيل الأزهري يعطي صورة عما عاشته الحركة الاتحادية من انشقاقات وخلافات لا تزال تلقي بظلالها إلى اليوم.

8- الصحف الصادرة في الخمسينيات كانت قصيرة العمر إلى حد كبير.

9- تمثل «الأيام» ظاهرة فريدة في الصحافة السودانية، لكونها صدرت في البداية عن شركة مساهمة، وهي الوحيدة التي ظلت تصدر في ظل كل الأنظمة الحاكمة، كما أنها تميزت بإصدار صحيفتين باللغة الإنجليزية هما The Week, The Morning News.

10- تتفرد صحيفة «الميدان» في كونها تصدر سرياً في فترات الحكم العسكري.

11- عبرت الصحف عن الاتجاهات السياسية الموجودة في الساحة في تلك الفترة.

12- تميزت تلك الفترة بصدور صحف نسائية كان لها تأثيرها الكبير في القضايا الوطنية، وفي تلك التي تتصل بالمرأة بشكل خاص.

13- "كردفان" التي صدرت في تلك الفترة لها الريادة إلى اليوم في ميدان الصحافة الإقليمية، ولم تستطع أي صحيفة إقليمية أن تكون بالمستوى الذي كانت عليه "كردفان"، على الرغم مما حدث من تطور على المستويين التأهيلي للطاقات البشرية والتقني بالنسبة إلى الأجهزة والمعدات.

14- استعارت صحف صدرت في فترة الديمقراطية الثالثة أسماء صحف صدرت في فترة الاستعمار مثل "السوداني"، و"الوطن"، و"الهدف"، وغيرها.

ثانيا: الصحافة في عهد الحكم الديمقراطي الأول:

شهدت الفترة التي تلت استقلال البلاد نشاطا صحفياً كبيراً، يتناسب مع التحول الكبير الذي حدث، ووجود أجواء من الديمقراطية وحرية الرأي.

فقد استمرت صحف كانت تصدر من قبل مثل: "صوت السودان"، التي صدرت في عام 1940م، واستمرت في الصدور في فترة الديمقراطية الأولى ثم الحكم العسكري وتوقفت في فترة الديمقراطية الثانية، وتحديدا في عام 1966م، واستمرت "الرأي العام" في الصدور منذ عام 1945، ولم تتوقف إلا في عام 1970م بعد تأميم

الصحف، كما استمرت صحيفة "العلم" التي صدرت في نوفمبر 1953م، وكان قد تم إيقافها في العهد العسكري الأول حتى عادت إلى الصدور في مطلع عام 1965م.

كما استمرت صحف: "النيل"، و"السودان الجديد"، و"الأمة"، و"الصراحة"، و"الشعب"، وThe morning News التي كانت تصدر بالإنجليزية عن دار الأيام منذ الثاني من فبراير عام 1953م، وذلك حتى صدور قانون تأميم الصحف في عام 1970م.

ومن صحف تلك الفترة:

صوت الشعب:

صدرت عن الجمعية الوطنية، وكانت صحيفة نصف أسبوعية، ورأس تحريرها سيد أحمد نقد الله، وبعد سفره للدراسة خلفه أبوالمعالي عبدالرحمن، وأوقفت في مارس عام 1957م، وتم إلغاء رخصتها في أول يوليو عام 1958م.

الرقيب:

كان صاحب امتيازها السيد محمد عثمان الميرغني، ورأس تحريرها محمد فضل الله محمد، وكانت صحيفة نصف أسبوعية، وألغيت رخصتها في أول يوليو عام 1958م.

القلم:

أصدرها ورأس تحريرها الدكتور محمد آدم هاشم، وكانت أسبوعية مستقلة، ومنحت ترخيص الصدور في 4 أكتوبر عام 1956م، واستمرت في الصدور حتى ألغي الترخيص في الأول من يوليو عام 1958م.

النداء:

صاحب امتيازها الأستاذ عبدالماجد حسبو، وكانت لسان الحزب الوطني الاتحادي، وصدرت في 18 أغسطس عام 1956م، وكانت أسبوعية تصدر كل خميس، ثم بدأت تصدر كل سبت، وبعد ذلك أصبحت تصدر مرتين في الأسبوع. وتوقفت عن الصدور في 5 نوفمبر 1965 بعد تحالف الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة، وقد نشرت بيانا مشتركا لهما في يوم توقفها.

وقد أعاد إصدارها الأستاذ طيفور الشائب في 29 سبتمبر عام 1986م، إلا أنها أخفقت في الصدور دوريا، فتوقفت في النهاية عن الصدور.

الأحرار:

صاحب امتيازها هو حزب الأحرار الجنوبي، وكانت تصدر يومياً، ومنحت الرخصة في 4 فبراير عام 1957م، ورأس تحريرها لويس روبن دينق، ولم تستمر طويلا.

أنباء السودان:

صدرت صحيفة "أنباء السودان" في 5 أغسطس عام 1956م، وكان رئيس تحريرها الأستاذ يحيى محمد عبدالقادر، وكانت تتبنى الدعوة إلى استقلال السودان والوحدة الوطنية، وقد توقفت عن الصدور عام 1968.

وقالت عن منهجها في افتتاحيتها التي كتبها رئيس التحرير: "أود أن أقرر حقيقة واحدة، لأنها تشكل هدفاً أساسياً من أهداف هذه الصحيفة، تلك أننا سوف نعمل في أمانة وصدق وإخلاص لدعم الوحدة الوطنية، إيماناً منا بأنه بداية الطريق الوعر، الذي يحتم علينا قطعه، لتدعيم استقلالنا وصيانته، ولإشاعة الديمقراطية في بلادنا، ولنشر ألوية الرخاء والاستقرار في ربوعنا. إن كل ذلك لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الجهود المشتركة، والعمل الإيجابي المثمر، والله يوفقنا جميعا إلى سواء السبيل".

الإخوان المسلمون:

ترأس رئاسة تحريرها الأستاذ صادق عبدالله عبدالماجد، وصدرت في 2 سبتمبر عام 1956م ناطقة بلسان جماعة الإخوان المسلمين في السودان، وكانت تنادي باستقلال السودان، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وكان لها اهتمام بالأدب والمرأة، وتوقفت بعد أكثر من عامين، وبالتحديد في الأول من ديسمبر عام 1958م، ويبدو أنه كانت هناك نية لتصدر باسم "البلاغ"، وقد أشارت إلى ذلك، إلا أن "البلاغ" لم تظهر إلا بعد ثورة عام 1964م، بينما ظهرت "الإخوان المسلمون" بعد ذلك باسم "الميثاق الإسلامي" في عام 1964م.

السلام:

أصدرت لجنة العمل الكاثوليكي في الخرطوم صحيفة نصف شهرية باسم "السلام" في 15 يناير عام 1957م، ورأس تحريرها الأستاذ حبيب شامي، وكانت

تدعو إلى نشر المبادئ الاجتماعية، وقيم الأديان السماوية، وتحارب الإلحاد، وأصدرت أعداداً خاصة في الأعياد المسيحية، وتوقفت عن الصدور في أكتوبر عام 1965م.

الزمان:

أصدر الأستاذ عبدالعزيز حسن دسوقي صحيفة يومية مستقلة باسم "الزمان" في 2 يناير عام 1958م، وحرصت على نشر آراء الحكومة والمعارضة، وأتاحت للمواطنين فرصة التعبير عن آرائهم السياسية، واهتمت بنشر الأخبار المحلية والعالمية، وأولت الفنون والآداب والرياضة أيضاً اهتمامها.

ونورد من المجلات السياسية التي ظهرت في تلك الفترة:

أخبار الخرطوم:

أصدرها محمد عبدالجواد مجلة نصف أسبوعية، ومنحت الترخيص في 15 أغسطس عام 1956م، وتوقفت عن الصدور بعد عامين في سبتمبر عام 1958م.

الحياة:

صدرت عن دار الأيام في 3 فبراير عام 1957م، ورأس تحريرها محجوب محمد صالح، وكانت مجلة أسبوعية، وتم إيقافها لعدم انتظام الصدور، وعادت إلى الصدور في عام 1967م، وطالها قرار التأميم الصادر في عهد مايو في 18 يوليو عام1970م.

الصباح الجديد:

صاحب امتيازها ورئيس تحريرها حسين عثمان منصور، ومنحت الترخيص في 25 أغسطس عام 1956م، وأوقفت في 19 ديسمبر عام 1960م وعادت إلى الصدور في 13 يناير عام 1961م، وعطلت في نوفمبر عام 1961م، وعادت بعد شهر، وألغيت رخصتها في 20 يناير عام 1965م، ورفع الحجر عنها بقرار من مجلس الوزراء في 18 يوليو من العام نفسه، ثم أصدر مجلس الوزراء قرارا بإيقافها في 3 أكتوبر عام 1968م، وعادت إلى الصدور في الشهر التالي حتى شملها قرار حكومة مايو بتأميم الصحف.

الفجر الجديد:

صاحب امتيازها ورئيس تحريرها عبدالخالق محجوب، وكانت مجلة شهرية، وكانت تطبعها مطابع الميدان، ومنحت الرخصة في 5 فبراير 1957، وتم إلغاؤها في 3 أكتوبر عام 1958م، وعادت للصدور في مارس عام 1965م، وألغيت الرخصة في 6 يناير عام 1966م، وكانت تعبر عن وجهة نظر الحزب الشيوعي.

وبقراءة لمسيرة هذه الصحف يمكن استنتاج الآتي:

- ضعف تمويل هذه الصحف بدليل توقف معظمها بعد فترة بسيطة جداً.
- عدم الاستمرارية حال دون وجود تراكم للخبرات، وأدى إلى عدم وجود صحفيين محترفين بالكم الذي يتناسب مع عراقة الصحافة السودانية.
- كان هناك فارق زمني واضح بين الحصول على الرخصة وإصدار الصحيفة.
- كانت الملكية الفردية هي السائدة، إلى جانب صحف حزبية، وأخرى لا تفصح عن انتمائها الحزبي، بينما يفصح عن ذلك توجهها وسياستها التحريرية.
- صدور صحيفة تعبر عن المسيحيين وتقف ضد الإلحاد، ومرد ذلك الانتشار الواسع الذي حققه الفكر الشيوعي في تلك الفترة.
- صدور صحيفة لحزب جنوبي، ولكنها لم تستمر طويلاً.
- تؤكد صحيفتا الأيام، وThe morning News اللتان استمرتا حتى صدور قانون التأميم، أن المشروع الصحفي لا تكتب له الاستمرارية إلا إذا كان القائمون عليه مؤمنين بالهدف الذي يسعون إلى تحقيقه من خلال هذا المشروع، إلى جانب الانتماء إلى المهنة، ومعرفة دقائقها، وهذا لا يجعلنا نغفل عن تأثير المناخ السياسي المحيط.

ثالثا: الصحافة في عهد الحكم العسكري الأول:

أوقف انقلاب نوفمبر عام 1958م الصحف الحزبية، وترك الصحف المستقلة، وأعطى المجال للصحف الحزبية أن تغير أسماءها، وتعاود الصدور.

الثورة:

أصدرها النظام العسكري الذي ترأسه الفريق عبود في 15 أغسطس عام 1960م عن وزارة الاستعلامات والعمل لخدمة أهداف النظام، والترويج لشعاراته، وكان شعارها "احكموا علينا بأعمالنا"، وترأس تحريرها عبدالله رجب، ثم محمد الخليفة طه

الريفي، وقيلي أحمد عمر، ثم محمد فضل الله، وكانت كبيرة الحجم، مما جعل "الباعة الجائلين ينادون في الطرقات بقولهم (البرش بي قرش) [1] .

وكانت "الثورة" صحيفة الدولة الرسمية، فكان اهتمامها أن تعكس أنشطة النظام ومشروعاته.

الصحافة:

أصدر الأستاذ عبدالرحمن مختار صحيفة مستقلة باسم "الصحافة" في 12 يونيو عام 1961م، وعاونه على إصدارها عدد من الصحفيين ورجال الأعمال والسياسة، من بينهم الأساتذة محمود أبو العزائم، وجابر أبو العز، وسيد أحمد عبدالهادي. وتم إيقافها عدداً من المرات، بل إنها أوقفت أيضاً في فترة الديمقراطية الثانية بقرار من مجلس الوزراء، وعادت إلى الصدور بقرار منه، وعقب قيام انقلاب مايو عام 1969 آلت ملكيتها إلى الاتحاد الاشتراكي. وأعيد إصدارها في عام 2000.

والملامح العامة للصحافة في هذا العهد يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1 ـ وجود صحيفة ناطقة بلسان النظام، وهي "الثورة" التي أتيحت لها إمكانات كبيرة، وصدرت عن وزارة الاستعلامات والعمل.

2 ـ إيقاف الصحف الحزبية، تمشياً مع سياسة منع العمل الحزبي، وما يعكسه ذلك من شدة في التعامل مع القوى السياسية.

3 ـ استقطب النظام صحفيين لهم مكانتهم وخبراتهم لتولي مسؤولية تحرير صحيفتها من أمثال الأساتذة عبد الله رجب، والريفي، وقيلي أحمد عمر، ومحمد فضل الله.

4 ـ محاولة صحيفة "الصحافة" استغلال أي هامش للحريات، وقد عرضها ذلك للإيقاف عدداً من المرات، إلى جانب صحف كثيرة.

5 ـ اهتمام قادة النظام بمخاطبة العالم الخارجي من خلال إصدار صحيفة باللغة الإنجليزية هي THE SUDAN DAILY.

---

(1) د. أحمد محمد فضل الله/ بحث بعنوان "تطور الصحافة السودانية: 1956 - 1964م في كتاب "نهضة الصحافة السودانية: 1945 - 1969م، سلسلة ندوات توثيق الصحافة السودانية (2)، الخرطوم، لجنة توثيق الصحافة، 1999م، ص20.

6 ـ تبرم واضح من النظام بأي رأي آخر، وتلمس الوسائل لكبت حرية الرأي، حتى إن الصحف التي صدرت في صباح 21 أكتوبر عام 1964م لم تستطع أن تنشر شيئاً عن ثورة الشعب.

7 ـ اهتمام صحف تلك الفترة بقضية الجنوب، على الرغم من الحل العسكري الذي اختاره النظام لحل المشكلة.

8 ـ تناول الصحف القضايا المختلفة، وتركيز الضوء عليها، على الرغم من ملاحقة النظام لها.

رابعا: الصحافة في عهد الحكم الديمقراطي الثاني:

عقب ثورة عام أكتوبر 1964م التي قضت على الحكم العسكري بقيادة عبود عاد بعض الصحف إلى الصدور، كما صدرت صحف جديدة، ويمكن إجمال حركة صدور الصحف على النحو الآتي:

NILE PILOT (1965)

أصدرها حزب الأمة يومية، وتمثل خطوة جيدة في مسيرة الصحافة السودانية، إذ منح ترخيص إصدارها في 1965/9/22م، ورأس تحريرها أحمد بقادي، وظلت تصدر حتى قيام حكومة 25 مايو عام 1969م.

العاصمة (1965 - 1967م):

صاحب امتيازها ورئيس تحريرها التيجاني عامر أحمد، وكانت مجلة أسبوعية عامة صدرت منها سبعة أعداد فقط، وتوقفت عن الصدور في أبريل عام 1967، وكانت قد بدأت الإصدار بعد منحها الترخيص في 3 يوليو عام 1965م.

أخبار الأسبوع (1965 - 1970م)

صاحب الامتياز ورئيس التحرير عوض عبد الله برير، وكانت مجلة أسبوعية عامة، صدرت في مايو عام 1965 تم تحولت إلى صحيفة يومية، تم إيقافها في 21 أبريل عام 1967 بأمر من وزارة الداخلية وأعيد إصدارها في 19 أغسطس عام 1967، واستمرت حتى صدور قانون التأميم في 18 أغسطس عام 1970م.

The vigilant (1965 - 1969م)

صاحب الامتياز والناشر داريوس بخافج بشير، وكانت صحيفة سياسية يومية صادرة باللغة الإنجليزية وكانت تتحدث بلسان جبهة الجنوب، منح ترخيص إصدارها

في 1965/2/15م، وكان رئيس تحريرها بونا ملوال ثم شان داين، وتم إيقافها في يوليو عام 1965م، بعد أن رفعت ضدها قضية جنائية بتهمة الحض على الكراهية والفتنة وإثارة كراهية الشماليين وتحريض الجنوبيين على مقاومة الحكومة المركزية، وقد "أدينت الجريدة، وغُرّم رئيس تحريرها 20 جنيها، وعادت إلى الصدور في يناير عام 1966م، بعد توقف دام ستة أشهر" [1]، ثم انتقل حق امتيازها في أكتوبر عام 1968م إلى بونا ملوال، وأصبحت أسبوعية مستقلة، وتم إيقافها بعد قرار التأميم، و"أعيد ترخيصها يومية في 16 مارس عام 1986م، ولكنها لم تصدر وألغي الترخيص في 2 ديسمبر عام 1986، وأعيد ترخيصها يومية باللغة العربية باسم "النهضة" برئاسة تحرير عبد الله آدم خاطر في 15 أبريل عام 1988م، ولكنها أيضا لم تصدر"[2].

Sudan Echo (1965 - 1989)

صاحب امتيازها وناشرها وكالة الإعلان العالمية ليمتد، وكانت صحيفة سياسية، وكان ترخيصها في 24 يوليو عام 1965م، رأس تحريرها خليل إبراهيم عتباني، واستمرت إلى قيام حكومة 25 مايو عام 1969م، وعادت للصدور في عام 1985م حتى أوقفت بعد قيام حكومة 30 يونيو عام 1989م.

أكتوبر (1965 - 1969):

صاحب الامتياز والناشر ورئيس التحرير صالح محمود إسماعيل وشركاه وكانت صحيفة سياسية يومية، صدر ترخيصها في 21 يوليو عام 1965م، استمرت في الصدور حتى قيام انقلاب 25 مايو عام 1969م.

صوت الشعب (1965 - 1966)

صاحب الامتياز ورئيس التحرير الدكتور سيدأحمد عبد الهادي، وكانت صحيفة عامة نصف أسبوعية، ومنح ترخيص إصدارها في 28 أغسطس عام 1965م، ورأس تحريرها أحمد سهل محمد علي، وتوقفت عن الصدور بعد صدور 15 عدداً منها، ذلك في 20 يناير عام 1966م.

Advance (1965م)

(1) ببليوغرافيا الصحافة السودانية، مرجع سابق، ص38.
(2) المرجع السابق، ص38.

صاحب امتيازها ورئيس تحريرها جوزيف قرنق المحامي، وكانت صحيفة سياسية نصف أسبوعية وكان ناشرها الحزب الشيوعي السوداني، ومنح ترخيص إصدارها في 5 يوليو عام 1965م، ولم تستمر طويلاً، وتوقفت عن الصدور.

الحادي والعشرين (يناير 1965 - يونيو 1965م):

صاحب امتيازها الصادق المهدي، وكانت صحيفة سياسية أسبوعية، صدرت باللغة الإنجليزية، ومنح ترخيص إصدارها في يناير عام 1965م، رأس تحريرها حسين مأمون شريف، وصدر منها ستة أعداد فقط، وتوقفت عن الصدور بصورة نهائية في 30 يونيو عام 1965.

الاشتراكية (1965م):

أصدرها بابكر كرار عام 1965م، ورأس تحريرها، وكانت سياسية نصف أسبوعية، وقد توقفت في العام نفسه.

الجماهير (1965 - 1969م):

أصدرها علي عبدالرحمن الأمين، وكانت صحيفة سياسية يومية، وهي لسان حال حزب الشعب الديمقراطي، ومنح ترخيص إصدارها في 4 أبريل عام 1965م، ورأس تحريرها عبدالمنعم حسب الله ثم محمد زيادة حمور، وتم إيقافها في 25 مايو عام 1966، وعاودت الصدور في أغسطس عام 1966م، وتوقفت عن الصدور بعد قرار تعطيل الصحف الحزبية بقيام حكومة 25 مايو عام 1969م.

الوحدة (1966 - 1968م):

ناشرها وصاحب امتيازها الهيئة القومية لوحدة السودان، وكانت صحيفة عامة، منح ترخيص إصدارها في 25 مايو عام 1965م، ورأس تحريرها أحمد سهل، وتوقفت عن الصدور في مطلع عام 1968م.

The Explorer (1966)

صاحب الامتياز والناشر وليم دينق، وكانت صحيفة أسبوعية عامة، صدرت باللغة الإنجليزية، ورأس تحريرها أمبروس دول، ولم تستمر طويلا، وتوقفت عن الصدور.

آخر لحظة (1967 - 1969):

كان صاحب الامتياز والناشر ورئيس التحرير محمود أبوالعزائم، وكانت صحيفة سياسية يومية، صدر ترخيصها في 25 أكتوبر عام 1966م، وصدرت أسبوعية عام 1967، وتوقفت عن الصدور في الأسبوع الأول من أكتوبر عام 1967، "سحبت الرخصة وسحب صاحبها التأمين المودع في 1969"[1].

الطريق (يناير 1968 - سبتمبر 1968م):

أصدرها أحمد زين العابدين، وكانت مجلة أسبوعية عامة مستقلة، منح ترخيص الصدور في 5 نوفمبر 1967، وصدر العدد الأول في 13 يناير 1968، ورأس تحريرها عمر محمد عبدالله، وتوقفت عن الصدور في سبتمبر من العام نفسه.

الضياء (1968 - 1970)

أصدرها الدكتور الطاهر عبدالباسط، وكانت صحيفة سياسية يومية، منح ترخيص إصدارها في 9 يناير عام 1968، وصدر العدد الأول في أبريل من العام نفسه، وتولت طبعها مطبعة مصر في الخرطوم، وكان مدير التحرير سمير جرجس، وكانت ذات توجه اشتراكي، استمرت حتى صدور قرار التأمين في أغسطس عام 1970م.

الوعي (1968م):

أصدرها الدكتور عزالدين المهدي، وكانت مجلة سياسية أسبوعية، تهتم بقضايا العمال والزراعة ونشر الثقافة الاشتراكية، صدر ترخيصها في 16 يوليو عام 1968م، ورأس تحريرها زين العابدين أبو حاج، وتوقفت عن الصدور في العام نفسه.

ويذكر أن "الأضواء" و"السياسة" اللتين صدرتا في فترة الديمقراطية الثالثة كانت قد صدرتا في هذا العهد.

ومن هذا العرض يتضح أهم ملامح المناخ الصحفي في تلك الفترة، ويمكن ذكر بعضها:

1 ـ مساحات الحرية التي أتاحها النظام الديمقراطي أدى إلى صدور عدد كبير من الصحف.

---

(1) المرجع السابق، ص40.

2 ـ صدور قرارات بإيقاف بعض الصحف في هذه الفترة، مثل "الصحافة" التي أوقفت بقرار من مجلس الوزراء، وعادت إلى الصدور أيضا بقرار من المجلس نفسه.

3 ـ صدور حكم قضائي ضد صحيفة The vigilant التي أدينت بإثارة الكراهية.

4 ـ صدور عدد من الصحف باللغة الإنجليزية، وهو يعكس اهتماماً بقضايا الجنوب، وحرصاً على مخاطبة أبناء الجنوب.

5 ـ سيطرة التوجه الاشتراكي على عدد من الصحف، مواكبة للمد الشيوعي والاشتراكي الذي كان سائداً في تلك الفترة، مثل "الوعي" و"الاشتراكية" و"الأيام" و" الميدان"، وغيرها.

6 ـ قصر عمر عدد كبير من الصحف، مما يوضح صعوبة الاستمرار في ظل التكلفة العالية لإصدار صحيفة، وضعف المستوى التعليمي في البلاد، والمعاناة الاقتصادية عامة.

7 ـ يعكس اسما "أكتوبر" و"الحادي والعشرين" اعتزازا بثورة الشعب على الحكم العسكري.

خامسا: الصحافة في ظل الحكم العسكري الثاني:

أبرز ما في هذا العهد صدور قرار تأميم الصحف في 26 أغسطس عام 1969م، الذي أعطى للاتحاد الاشتراكي، وأجهزة النظام حق إصدار الصحف.

الشباب والرياضة (1971م):

صدرت عن وزارة الشباب والرياضة، ثم انتقلت إلى المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وكانت مجلة عامة، وقد بدأ صدورها عام 1971م، ومن رؤساء تحريرها: إبراهيم عبدالقيوم (1971 ـ 1973م)، وحسن أحمد التوم (1973 ـ 1985م)، وسيد علي كرار (1985م) ثم علي أحمد عبدالرحمن، و"كانت أول مجلة تستخدم الصورة الملونة (يتم فرز الألوان في روما وبيروت)" [1] (1)، وكانت في بدايتها نصف شهرية، ثم تحولت إلى أسبوعية منذ عام 1973م حتى 1985م، ولم تصدر بانتظام عقب انتفاضة 1985.

(1) المرجع السابق، ص42.

الاشتراكي (1973 - 1974م):

أصدرها الاتحاد الاشتراكي السوداني، وكانت مجلة شهرية عامة وبدأ صدورها في يونيو عام 1973م، وقد استمرت أقل من عام، وصدر منها ستة أعداد.

: Sudan Now (1976)

أصدرتها وزارة الثقافة والإعلام عام 1976م عندما كان بونا ملوال وزيراً للإعلام، وكانت مجلة سياسية شهرية، باللغة الإنجليزية، ومن رؤساء تحريرها: بونا ملوال، وفتح الرحمن محجوب، ومحمد أبو ساق، وأحمد كمال الدين، ولاتزال تواصل الصدور عن الإعلام الخارجي.

المستقبل (1971م):

صدرت عن دار الصحافة، وكانت مجلة عامة، ورأس تحريرها طه عبدالرحمن، وقد صدر عددها الأول في 30 مايو عام 1971م، واستمرت حتى عام 1979م.

الوادي (1979م):

أصدرتها دار الصحافة (الخرطوم)، وروز اليوسف (القاهرة)، وكانت مجلة سياسية، شهرية، (مصرية ـ سودانية)، وكانت لدعم التكامل الثنائي بين البلدين. صدر العدد الأول في مايو عام 1979م، ورأس تحريرها الدكتور عون الشريف قاسم، ومرسي الشافعي، ولم تستمر طويلا ثم توقفت عن الصدور.

صوت الشباب (1978م):

أصدرها اتحاد شباب السودان، وكانت مجلة أسبوعية عامة، ثم نصف شهرية، وكان صدورها في عام 1978م، رأس تحريرها صلاح عمر الشيخ.

السياسة الإستراتيجية (1982 - 1985م):

صدرت عن معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية، وكانت مجلة شهرية عامة تابعة للاتحاد الاشتراكي السوداني، وكان بدء صدورها في شهر ديسمبر عام 1982، ورأس تحريرها الدكتور إسماعيل الحاج موسى، وتوقفت عن الصدور في عام 1985م، بعد أن استطاعت استقطاب أقلام كتاب كبار متميزين.

وأهم ما اتسمت به الصحافة في هذه الفترة:

1 ـ إلغاء تراخيص كل الصحف، وصدور قرار التأميم الذي بموجبه آلت صحيفتا "الأيام" و"الصحافة" إلى الاتحاد الاشتراكي.

2 ـ ادعاء النظام أن الصحافة أداة تثقيف وتنوير، واتخذت ذلك مسوغاً لكبت الحريات الصحفية، مع أن هناك تناقضاً بين التنوير والكبت.

3 ـ إغلاق الصحف أدى إلى هجرة عدد كبير من الصحفيين المتميزين إلى خارج السودان، بعد أن رفضوا أن يكونوا أبواقاً للنظام.

4 ـ سيطرة النظام على صحيفتي "الأيام" و"الصحافة" ... وقد ظلتا على دفاعهما عن النظام في مواجهة انتفاضة الشعب.

5 ـ صدور مجلات عن أجهزة النظام، مثل وزارة الثقافة والإعلام، ووزارة الشباب والرياضة، واتحاد شباب السودان، والاتحاد الاشتراكي.

6 ـ لم يمنع دعم الدولة توقف عدد من الصحف، ولعل انصراف القراء عنها هو السبب المباشر لعدم الاستمرار.

7 ـ مجلة "الوادي" تجربة فريدة في الصحافة السودانية، إذ صدرت مناصفة مع الشقيقة مصر، وكانت رئاسة تحريرها أيضا بالمناصفة، وعلى الرغم من حشدها عدداً كبيراً من الصحفيين المتميزين إلا أنها توقفت عن الصدور لانصراف الناس عنها، لسخطهم على النظام وممارساته.

8 ـ إصدار مجلة تتوجه للشباب، وهي تروج في الوقت نفسه لسياسات النظام، مما يدل على الاهتمام بهذا القطاع الحيوي في المجتمع، وتلمس وسائل استمالته.

سادساً: الصحافة في عهد الحكم الديمقراطي الثالث:

(فترة الدراسة):

في ظل المناخ الديمقراطي تتسع مساحة حرية الرأي والتعبير، فتزداد بذلك الوسائل والقنوات والأوعية التي تحمل الآراء والأفكار، ولا شك أن الصحافة ستظل على الرغم مما يشهده العالم من تقدم تقني في وسائل الاتصالات من أكثر الوسائل رواجاً في مناخ الحريات، ومن أكثرها تعبيراً عن البيئة المحيطة، وقد شهدت فترة الديمقراطية الثالثة صدور عدد كبير من الصحف، التي اتخذ بعضها صفة الاستقلال، وكان بعضها الآخر لسان أحزاب معينة، ويمكن رصد الصحف التي صدرت في تلك

الفترة وفقا لقانون الصحافة والمطبوعات الصادر في سنة 1406هـ، وذكر موجز عن كل منها على النحو الآتي:

الأيام:

صحيفة يومية سياسية مستقلة، صدرت في الثالث من أكتوبر عام 1953م. وكان رئيس تحريرها الصحفي الراحل بشير محمد سعيد، رحمه الله. وعند قيام الانتفاضة اهتمت الأيام بالموضوعات الخاصة بالمشكلات التي ورثها الشعب من حكم نميري.

تعاقب على رئاسة تحريرها الأستاذ محجوب محمد صالح بعد الانتفاضة مباشرة خلفًا للأستاذ حسن ساتي، الذي تولى رئاسة تحريرها في عهد نميري منذ أكتوبر عام 1981م. أما المدير العام فكان الأستاذ بشير محمد سعيد، ومن ثم تعد الأيام من الصحف التي واصلت المسيرة بعد قيام الانتفاضة مباشرة، وقد كان لها وجود فعال قبل الانتفاضة.

استمرت الصحيفة في الصدور حتى قيام الانقلاب العسكري في يونيو عام 1989م، وقد عادت إلى الصدور أيضاً في ظل الحكم العسكري بعد السماح بصدور الصحف.

ألوان:

منح ترخيص صدورها في أغسطس عام 1984م، وكانت فنية رياضية أسبوعية، وصدر عددها الأول في 28 أكتوبر 1984م، وكان مدير التحرير فراج الطيب، وتم إيقافها، واعتقل صاحبها في 18 مارس عام 1985م في عهد نميري، الذي قام بحملة اعتقال للإخوان المسلمين.

عادت إلى الصدور منذ الثاني من يونيو عام 1985م صحيفة سياسية مستقلة في بادئ الأمر، وكانت أسبوعية مؤقتة، ثم تحولت إلى نصف أسبوعية، أي: تصدر يومين في الأسبوع، وهما يوما الإثنين والخميس، وتولى تحريرها الأستاذ حسين خوجلي طوال فترة صدورها. كانت تساند حزب الجبهة الإسلامية القومية في مواقفه ضد الأحزاب الأخرى[1].

(1) د. أحمد محمد فضل الله/ الإعلام والغزو الفكري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، 1996م.، ص72

استمرت الصحيفة في الصدور حتى قيام الانقلاب العسكري في 30 يونيو عام 1989م. وقد أعيد إصدارها في 26 أغسطس عام 1989م.

القوات المسلحة:

تعد صحيفة القوات المسلحة الأولى والوحيدة المختصة في المجال العسكري، فهي تركز في نشاطات القوات المسلحة، والقوات النظامية الأخرى، فضلاً عن قيامها بأعبائها ووظائفها الإعلامية الأخرى.

تصدر الصحيفة من فرع التوجيه المعنوي بالقيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، وواصلت الصدور بعد قيام الانتفاضة، وتولى رئاسة تحريرها العميد الركن محمد عثمان مالك، ثم جاء بعده العقيد محمود محمد قلندر، والمقدم عبدالباقي الجيلاني.

استمرت الصحيفة في الصدور حتى بعد انقلاب يونيو عام 1989م، وتعد الصحيفة الوحيدة التي لم تتوقف عن الصدور.

الميدان:

كانت لسان حال الجبهة المعادية للاستعمار، وصدرت في 24 سبتمبر عام 1945م نصف أسبوعية، ورأس تحريرها حسن الطاهر زروق، وكان قد فصل من التدريس لمقالة كتبها يحرض فيها على كراهية الإنجليز، ودخل البرلمان الأول عام 1945م عن دوائر الخريجين.

وقد أصبح للميدان مطبعتها الخاصة ابتداءً من عام 1956م، وركزت في جلاء المحتل، والاستقلال، وتبنت الفكر الماركسي، وكانت تدعو إلى الوحدة الوطنية.

توقفت عن الصدور في ظل الحكم العسكري الأول لانتقادها قبول النظام معونة أمريكية، وعادت إلى الصدور في 19 ديسمبر عام 1964م، برئاسة تحرير عمر مصطفى المكي. وأصبحت الميدان يومية منذ 23 فبراير عام 1965م. وتوقفت عن الصدور في 10 ديسمبر عام 1956م، بعد حل الحزب الشيوعي بقرار من الجمعية التأسيسية، وعادت إلى الصدور لتتوقف عقب انقلاب 25 مايو عام 1969م، ثم لتصدر مرة أخرى عقب انتفاضة أبريل عام 1985م برئاسة تحرير التيجاني الطيب،

ثم أوقفت مرة أخرى مع مجموعة الصحف السودانية التي اوقفت عقب حكومة 30 يونيو عام 1989م، وفي فترات توقفها في كل المراحل ظلت تصدر سرية.

السوداني:

صدرت باسم واحة المغتربين في عام 1979م بالمملكة المتحدة، وصدق لها بالصدور في السودان باسم «السوداني» في 8 يناير عام 1984م، وصدرت صحيفة سياسية منذ الثاني من يونيو عام 1985م، وكانت نصف شهرية، ثم تحولت إلى أسبوعية في منتصف يوليو عام 1985م، ثم يومية في مارس عام 1986م، ما عدا الجمعة فقط، وكانت تصدر يوم السبت عددًا «أسبوعيًا» خاصًا.

وقد عدّها صاحبها محجوب محمد الحسن عروة، ورئيس تحريرها عبدالرحمن إبراهيم صحيفة السودان الدولية، ولم تتوقف إلا بعد قيام الحكم العسكري في 30 يونيو عام 1989م.

صدرت مرة أخرى في عام 1994م باسم السوداني الدولي من دار الصحافة العربية والإفريقية، كانت يومية سياسية، وتم إيقافها في 16 مارس عام 1994م، ثم واصلت الصدور مرة أخرى.

الراية:

صحيفة سياسية حزبية وهي لسان حال حزب الجبهة الإسلامية القومية، صدرت في بادئ الأمر نصف أسبوعية، وكانت تصدر في يومي السبت والثلاثاء، وصدر العدد الأول في 29 يونيو عام 1985 وأصبحت يومية منذ 12 سبتمبر عام 1985م، وترأس تحريرها مهدي إبراهيم الحاج حتى فبراير عام 1987م، ليعقبه جمال الدين عثمان حاج أحمد. وأوردت الصحيفة في العدد الأول أهداف الصحيفة ولونها السياسي، وذلك في كلمتها: «ترتفع راية صحيفة الراية في سماء السودان بعد أن تحرر من عهد الاستبداد، الذي انحطت على يديه وظيفة الصحافة، من وسيلة للإعلام إلى أداة للدعاية»[1].

(1) العدد الأول من صحيفة "الراية" الصادر بتاريخ 29 يونيو عام 1989م.

استمرت الصحيفة طوال الفترة من صدورها حتى قيام الحكم العسكري في 30 يونيو عام 1989م.

الأسبوع:

صحيفة يومية سياسية صدرت في العشرين من يونيو عام 1985م، وبدأت في بادئ الأمر رياضية، ثم تحولت إلى سياسية شاملة، وكانت أسبوعية، وفي أغسطس من عام 1986م أصبحت يومية. وتصدر عن دار الأسبوع للطباعة والنشر، وترأس تحريرها محيي الدين أحمد إدريس (تيتاوي)، وتوقفت عقب الانقلاب العسكري مع غيرها من الصحف، وعادت للصدور، ثم توقفت مرة أخرى.

المناضل:

صحيفة حزبية يومية سياسية صدرت في الخامس من أكتوبر عام 1985م.

وهي لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي «منظمة السودان»، وكان شعارها: حرية اشتراكية، وكانت تدعو إلى «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» تولى رئاسة تحريرها الدكتور محمد شريف آدم، والصادق إبراهيم بقادي. وتصدر عن دار الأيام للطباعة والنشر عن طريق دار التوزيع المركزي، وتوقفت عقب الانقلاب العسكري.

الاتحادي:

صدرت عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، ومنح ترخيص صدورها في 7 أغسطس عام 1985م، وترأس تحريرها فضل الله محمد، ثم الباقر أحمد عبدالله، ثم أحمد السيد حمد.

تم إيقافها في 30 يونيو عام 1989م، وصدرت في القاهرة صحيفة معارضة من شركة الاتحادي للصحافة والطباعة والنشر باسم الاتحادي الدولية، رئيس مجلس إدارتها الدكتور أحمد السيد حمد، ورئيس التحرير إبراهيم عبدالقيوم، ثم أحمد السيد حمد.

الوطني الاتحادي:

صحيفة يومية، وهي لسان حال الحزب الوطني الاتحادي، وصدر أول عدد منها في أكتوبر عام 1985م. وقد صدرت في بادئ الأمر مؤقتة صباح كل أربعاء ثم انضمت إليها صحيفة الاتحادي، وكانت الاتحادي في بادئ الأمر تصدر مؤقتًا كل أحد وثلاثاء وخميس، ثم أصبحت يومية.

رأس تحريرها طيفور الشايب، ثم الفاتح عثمان الجزولي، ثم إبراهيم حسن الأفندي، وتوقفت بعد قيام الحكم العسكري في يونيو عام 1989م.

صوت الأمة:

صحيفة سياسية ناطقة بلسان حال حزب الأمة تحت شعار «قال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون».

صدر أول عدد منها في يوم 17 نوفمبر عام 1985م، وكانت أسبوعية مؤقتة حتى صدور العدد الثالث منها، فتحولت بعد ذلك للصدور مرتين في الأسبوع، بحيث تصدر يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع، ثم واصلت الصدور يومياً بعد ذلك.

تولى رئاسة تحريرها إدريس عبدالله البنا، وأعقبه سيد أحمد خليفة، ثم شغل الأول منصب رئيس مجلس إدارتها حتى سبتمبر عام 1986م، حل صديق موسى بولاد محل سيد أحمد خليفة.

واصلت الصحيفة الصدور حتى توقفت بقيام الحكم العسكري في 30 يونيو عام 1989م.

صوت الجماهير:

صحيفة سياسية أصدرها طلاب الاتجاه الإسلامي، صدر العدد الأول منها في اليوم الثامن من شهر فبراير عام 1986م، وهي صحيفة نصف أسبوعية.

وكانت تعكس للقارئ ما يدور في الساحة الطلابية والسياسية كما اهتمت الصحيفة بالشؤون الدينية.

رأس تحريرها بابكر الصديق محمد الأمين، ثم صلاح الدين أحمد علي، ثم عمر أحمد الحسين.

استمرت في الصدور نصف أسبوعية، ولم تغير هذه الدورية إلا في المناسبات التي تكون العطلة فيها لمدة طويلة مثل العيدين، وتوقفت أخيرًا بقيام الحكم العسكري في 30 يونيو عام 1989م.

الشماشة:

صحيفة سياسية يومية مستقلة. صدرت في 27 يونيو عام 1986م، ويظهر من العنوان أن الشماشة هم الذين خرجوا أيام 4، و5، و6 من أبريل عام 1985م عندما ثار الشعب وانتفض.

صدرت في بادئ الأمر نصف أسبوعية مؤقتة، كما كتبت في أعدادها الأولى، وصارت تصدر يوميًا ابتداءً من 3 أكتوبر عام 1988م.

واصلت المسيرة حتى قيام الحكم العسكري في يونيو عام 1989م، ورأس تحريرها حسن مختار الشفيع، ومحمد خليل إبراهيم.

السياسة:

صحيفة يومية سياسية مستقلة، صدر أول عدد منها في الأول من يوليو عام 1986م، وكانت أسبوعية مؤقتة تصدر كل يوم أربعاء، ولم تتوقف إلا بعد أن أصدر وزير الداخلية قرارًا بإيقافها مدة عشرة أيام نتيجة عرضها شريط كاسيت عن وزير الداخلية، واتهامه بأنه عمل حوارًا مع دبلوماسيين أجانب في الخرطوم، وحصل على مبالغ كبيرة نظير الإدلاء بمعلومات عن السودان.

صاحب الامتياز خالد فرح، ورئيس التحرير شريف طمبل، والطابعون فرح للطباعة والنشر، وتوقفت بعد الانقلاب العسكري في 30 يونيو عام 1989م.

صوت الشارع:

صحيفة سياسية مستقلة صدر العدد الأول منها في أغسطس عام 1986م وكانت أسبوعية في بداية صدورها، تصدر كل يوم ثلاثاء، ثم تحولت إلى نصف أسبوعية تصدر في يومي الثلاثاء والسبت، ابتداءً من مارس عام 1988م.

اختيار صوت الشارع اسمًا لها لتكون «منبرًا حرًا مستقلاً يعبر عن الشارع السوداني بكل ما فيه من قضايا وإنجازات"[1] . كما كان أيضًا الهدف من الصحيفة هو التعبير عن الشارع السوداني، والانحياز إلى جانب المواطنين، وتلمس قضاياهم وعكسها من خلال الصحيفة في تحقيقها لهذا الهدف باب ثابت كان يكتب فيه مختلف القراء وهو بعنوان «عزيزتي صوت الشارع» أصحاب الامتياز حسن عز الدين، ومحمد أحمد دسوقي، وطلحة الشفيع. استمرت في الصدور حتى قيام الحكم العسكري في 30 يونيو عام 1989م.

الأشقاء:

مجلة سياسية أسبوعية مستقلة كانت تصدر يوم الثلاثاء من كل أسبوع، صدر العدد الأول منها في العاشر من أكتوبر عام 1986م. وكانت توزع داخل السودان وخارجه. ترأس تحريرها فيليي أحمد عمر، وكانت تطبع بدار الأشقاء للطباعة، وتوزع عن طريق دار التوزيع المركزي. وخارجيًا في دول الخليج ومصر والأردن والعراق وسورية ولبنان والمملكة المتحدة. وتوقفت عن الصدور بقيام الحكم العسكري الوطني في 30 يونيو عام 1989 بعد أن صدر منها 128 عدداً.

الهدف:

صحيفة سياسية حزبية كانت تصدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي تحت شعار «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، وقد صدر العدد الأول منها في منتصف يوليو عام 1985م، وقد بدأت مؤقتة كل سبت وثلاثاء، وتناولت الموضوعات السياسية بشكل واضح، كما كانت تقوم بنشر أخبار الأحزاب الأخرى.

تولى رئاسة تحريرها عبدالله عثمان الصافي، الذي ظل في منصبه طوال فترة صدورها، وتولى كمال حسن بخيت إدارة التحرير، الذي أعفي عن منصبه في 22 فبراير عام 1989م، وتوقفت الصحيفة عن الصدور بقيام حكومة 30 يونيو عام 1989م.

الأضواء:

كان صاحب امتيازها ورئيس تحريرها الأستاذ محمد الحسن أحمد، وصدرت أسبوعية، ومنح ترخيص إصدارها في فبراير عام 1968م. وكانت مجلة ثم تحولت إلى صحيفة، وتم إيقافها بموجب قرار التأميم الصادر في 18 أغسطس عام 1970م.

(1) العدد الأول من "صوت الشارع" الصادر في 7 أغسطس عام 1986م.

وعقب الانتفاضة صدرت صحيفة سياسية مستقلة نصف أسبوعية في يومي السبت والثلاثاء من كل أسبوع، وصدر العدد الأول منها في 8 مارس عام 1987م، وتحولت إلى يومية في 6 نوفمبر عام 1988م.

كان أصحاب الامتياز يسعون إلى جعلها صحيفة يومية، إلا أن الوقت كان أسرع، وقام الانقلاب العسكري وتوقفت الصحيفة عن الصدور، ثم عادت إلى الصدور.

البديل:

صحيفة حزبية كان يصدرها الحزب العربي الاشتراكي الناصري. وتصدر يومين في الأسبوع هما الأحد والأربعاء من كل أسبوع. صدر العدد الأول منها في يناير عام 1987م. توقفت عن الصدور بقيام الحكم العسكري في 30 يونيو عام 1989م.

الاتحاد:

صحيفة سياسية مستقلة يومية صدر العدد الأول منها في 11 أكتوبر عام 1987م. وكان صاحب الامتياز المؤسسة العربية لخدمات الإعلام والمعلومات.

استمرت الصحيفة في الصدور حتى قيام الحكم العسكري في 10 يونيو عام 1989م.

النهار:

صحيفة يومية سياسية مستقلة، صدر العدد الأول منها في 18 ديسمبر عام 1987م، وتولى رئاسة تحريرها يحيى العوض العجب الذي أوضح سياسة الصحيفة في عددها الأول بقوله: "

«نعلن نيتنا عملا خالصًا والوطن، لا ننتمي إلى حزب، ولا تقيدنا أيديولوجية.. قضايا الوطن وحدها تحكم مسارنا بالخبر الصادق، ونعد القارئ الكريم بتوفير أكبر قدر من المعلومات والمعارف التي تفيده في دينه ودنياه. لقد يئس الناس من وعود مخترفي الخطابة. ودجاجلة المنابر والمسرفين علي أنفسهم والوطن»(1) .

استمرت في الصدور حتى 14 يناير 1989م، وكانت الصحيفة في أساسها نشرة إخبارية يومية ناطقة باللغتين العربية والإنجليزية.

الرأي:

---

(1) "النهار"، العدد الصادر في 18 ديسمبر عام 1987م.

صحيفة نصف أسبوعية سياسية مستقلة تصدر في يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع، وصدر العدد الأول منها في 3 مارس عام 1988م. كان أصحاب امتيازها أحمد علي محمود، وعوض الله عباس نجيب، ومحمد مدني توفيق، ومحمد أحمد كرار، وفتح العليم الطاهر.

لم تستمر الصحيفة سوى أشهر قليلة، وتوقفت عن الصدور في 24 نوفمبر من العام نفسه. وكانت الصحيفة قد صدرت باسم «الصحوة» في عام 1984م، وكان صاحب امتيازها أحمد محمود، ومحمد مدني توفيق.

الوطن:

صحيفة سياسية مستقلة، صدر العدد الأول منها في مارس عام 1988م وكانت أسبوعية مؤقتة، حتى العدد الحادي والعشرين الصادر بتاريخ 13 يونيو عام 1988م، ثم أصبحت بعد ذلك غير منتظمة، وتوقفت فترة من الزمن في مسيرتها خاصة بعد أن نشرت معلومات عن مبارك الفاضل وزير الداخلية آنذاك مما أدى إلى توقيفها.

وواصلت الصدور حتى قيام الحكم العسكري في 30 يونيو عام 1989م، الذي أفرج عن رئيس تحريرها الذي كان معتقلاً، وقد عادت الوطن إلى الصدور مرة أخرى.

الخرطوم:

صحيفة سياسية يومية مستقلة، كما ذكر رئيس تحريرها في افتتاحية العدد الأول: «إن صحيفة الخرطوم مستقلة عن أي حزب، وإنها تدعو إلى إصلاح حال الحكم في السودان بطريقة جادة بعيدًا عن الحزبية والتعصب، وإعادة ترتيب السياسة، بعيدًا عن الفوضى التي صاحبت البلاد في فترة حكم الأحزاب"[1] .

وقد صدرت عن دار الخرطوم للصحافة والنشر، وكان صاحب الامتياز الباقر أحمد عبدالله، ورئيس التحرير فضل الله محمد.

استمرت الصحيفة حتى قيام الحكم العسكري، وعاودت الصدور في عام 1993م من القاهرة، ولا تزال مستمرة في الصدور بعد أن عادت إلى أرض الوطن.

(1)"الخرطوم" العدد الأول بتاريخ 11 سبتمبر عام 1988.

الاشتراكية:

صحيفة سياسية حزبية أسبوعية كانت تصدر صباح كل سبت، وصدر أول عدد منها في أواخر فبراير من عام 1988م، وهي ناطقة باسم الحزب الاشتراكي الإسلامي، وتدافع عن أفكاره.

استمرت في الصدور حتى قيام الحكم العسكري، وصدر آخر عدد منها يوم السبت الموافق 24 يونيو عام 1989م، وجملة أعدادها 63 عددًا. تولى رئاسة تحريرها دكتور ناصر السيد.

القبس:

صحيفة يومية سياسية حزبية ناطقة بلسان جماعة الإخوان المسلمين، تم التقديم لطلب إصدارها بتاريخ 22 يونيو 1985م، ولكن لم يتم التصديق لها إلا في مايو عام 1988م.

صدر أول عدد لها في 1 يونيو عام 1988م.

تولى رئاسة تحريرها الأستاذ صادق عبدالله عبد الماجد طوال فترة صدورها، واستمرت حتى قيام الحكم العسكري، وكان قد صدر منها 88 عددًا.

ومن صحف تلك الفترة[1] "صوت العمال" (1985 - 1989)، وكانت لسان حال اتحاد عام نقابات عمال السودان، وكانت نصف شهرية، وصدرت أسبوعية، ورأس تحريرها بشير عبدالغني. و"الشبيبة" التي صدرت عن اتحاد الشباب السوداني في عام 1986م، ورأس تحريرها الخاتم عدلان، و"النيلين"، التي منح ترخيص إصدارها في 15 سبتمبر عام 1986، و"أم درمان" (1986 - 1988) لصلاح التوم من الله وتوفيق الطيب البشير، واصلت الصدور إلى مارس عام 1988م، وتغير اسمها إلى حلمنتيش، و"آخر الأنباء" (1986 - 1989م) وصاحب امتيازها ورئيس تحريرها حيدر موسى فضل الله.

"الجريدة" (1986- 1989م) صدرت أسبوعية في 31 أغسطس عام 1987م مع أن ترخيص صدورها منح في 26 أكتوبر عام 1986م، و"الديمقراطي" (1987-

(1) ببليوغرافيا الصحافة السودانية في قرن (1898 - 1998م)، مرجع سابق، ص45، 47-52.

1988م) صاحب امتيازها ورئيس تحريرها حسن أحمد البشير، و"التقدم" (1987) صدر منها أعداد قليلة، وكان صاحب امتيازها ورئيس تحريرها معتصم السيد إبراهيم، و"الموقف" (1988- 1989م) صاحب امتيازها ورئيس تحريرها أمين الصادق أحميدي محمد الحاج، و"الآفاق" (1988- 1989م)، صاحب امتيازها ورئيس تحريرها بابكر إبراهيم حسنين، وصدرت مجلة سياسية ثقافية أسبوعية، و"البلد" (1988) صاحب امتيازها ورئيس تحريرها صلاح عمار الشيخ، و"الصيحة" (1988م) صاحب امتيازها ورئيس تحريرها حسان محمد مصطفى، و"العقل الجماعي" (1988- 1989م) صاحب امتيازها ورئيس تحريرها عبد الرؤوف بابكر السيد، و"الأنباء" (1988م) صدرت منها تسعة أعداد فقط، صاحب امتيازها ورئيس تحريرها حسن أحمد الحسن، و"أخبار الصباح" (1988- 1989م)، صاحب الامتياز ورئيس التحرير اللواء (م) عوض أحمد خليفة، و"الغد" (1988 - 1989م) صاحب الامتياز ورئيس التحرير أسامة سيد عبد العزيز، و"المؤتمر الجديد" (1988) مجلة سياسية اقتصادية شهرية، صدر منها عدد واحد، وصاحب الامتياز، ورئيس التحرير أنور محمد علي، و"سنابل" (1988 - 1989م) صاحب امتيازها ورئيس تحريرها محمد محجوب هارون.

ومن الصحف التي صدرت باللغة الإنجليزية SUDAN TIMES (1986 - 1989)، صاحب الامتياز محجوب محمد صالح ورئيس التحرير بونا ملوال وSUDAN HERAL، صاحب امتيازها ورئيس تحريرها خالد فرح عبد الرحمن، ومنح ترخيص إصدارها في 2 يناير عام 1987م، وsudan events، صاحب الامتياز ورئيس التحرير محمد محجوب هارون، ومنح ترخيص إصدارها في 30 مايو عام 1989م.

وستعكس نتائج الدراسة أهم ملامح الصحافة في هذه الفترة.

المبحث الثاني

المناخات السياسية في العهود المختلفة

مقدمة:

تأرجحت أوضاع الصحافة في السودان حسب تأرجح الأنظمة السياسية التي مرت بالبلاد، فإذا كانت فترة الاستعمار الإنجليزي مثلت مرحلة البداية للصحافة، فقد جاءت أوضاعها متأثرة بالوضع الطبيعي لبدايات الأشياء، وبالوضع المفروض على البلاد من وجود نظام أجنبي له أطماعه، وأهدافه المغايرة لأهداف أهل البلاد وطموحاتهم.

ومع أن نظام الحكم كان ثنائيًا بين بريطانيا ومصر، إلا أنه لا يمكن الحديث واقعيًا إلا عن سلطة بريطانيا؛ لأنها كانت السلطة الفعلية، بينما كان الوجود المصري صوريًا.

وفي مرحلة الاستقلال، يمكن الحديث عن نوعين من الحكم، حكم ديمقراطي يعتمد التعددية الحزبية، وحكم ديكتاتوري شمولي لا يعترف بالتعددية، ولا يعطي الحرية لأي معارض لسياساته وتوجهاته.

أولاً: المناخ السياسي في عهد الاستعمار:

كانت الصحافة هي المؤسسة الرئيسة والوعاء المنظم الأول الذي بلور الرأي العام، وعبأ الجماهير بعد صدمة معركة كرري، وإسقاط قوات الغزو الأجنبي بقيادة كتشنر حكومة الثورة المهدية التي حكمت البلاد من عام (1885 - 1898م).

وكان ابتداع الحكم الثنائي بعد هذا التاريخ، أي: أن تحكم بريطانيا ومصر السودان، بينما كانت مصر تحت الحماية البريطانية، وتمخض عن هذا الوضع وجود حاكم عام إنجليزي، وزمرة من المساعدين من العسكريين الإنجليز.

ومثلت الصحافة في مرحلة الاستعمار مركز الثقل في حركة النضال، ومنبع الوعي، والوسيلة الأولى لرفع الروح المعنوية، ودفع الإحباط واليأس، وتقوية الجبهة الوطنية للوقوف ضد قوى الهيمنة.

وبعد أن كانت الصحف تتجنب الخوض في السياسة إلا أنها بدأت تتحول رويداً رويداً إلى حديث السياسة الصريح، مع تناول بعض القضايا الاجتماعية.

وشهدت الفترة من عام 1935 إلى عام 1945م تطورًا كبيرًا في العمل السياسي ببروز مؤتمر الخريجين، وولادة الأحزاب السودانية الرئيسة، وانعكس ذلك على الصحافة، إذ شهدت الساحة السودانية صدور عدد كبير من الصحف، كما سبق الذكر.

ومن 1935م، بدأت بريطانيا تغير سياستها في السودان، وبدت أكثر استعدادًا لوصل حبل التفاهم والتصالح مع الفئة المتعلمة التي ظلت تحاربها، وتعاندها منذ ثورة عام1924م، ومن ذلك عملها على تكبيل حرية الصحافة، وتشديد الرقابة عليها وما جاء هذا التحول البريطاني إلا نتيجة لتحولات سياسة على الساحة الدولية ببروز الفاشية والنازية، والحرص على تحسب قيام حرب قادمة، فكان أن عملت بريطانيا على إيجاد مساحة من التفاهم مع مصر، وإتاحة مزيد من حرية التعبير للمتعلمين السودانيين، ورفع الرقابة المباشرة عن الصحف أول مرة منذ ظهورها، بل عملت على توفير معلومات أوفى للصحف، وعينت لذلك ضابطاً صحافياً ليكون حلقة وصل بين الصحف والحكومة، وصدر قرار بذلك في 10 فبراير عام 1935م، وعدل في عام 1937م، وأعطى الضابط مزيداً من السلطات.

وكان رد الفعل الذي أبداه الخريجون إزاء اتفاقية عام 1936م بين مصر وبريطانيا، التي تعرضت للوضع في السودان دور كبير في فتح قناة تفاهم مع الخريجين، الذين عبروا عن آرائهم على صفحات الصحف، وكان ذلك تمهيدًا لقيام مؤتمر الخريجين في عام 1938م.

وقد ألقى قيام الحرب العالمية الثانية في عام 1939م بظلاله على الصحافة السودانية، إذ أعادت الحكومة الرقابة على الصحف، وحدث شح في مواد الطباعة بشكل عام، وفي الورق بشكل خاص، وفي هذه الظروف تم تقديم المطالب السودانية للحكومة من خلال مؤتمر الخريجين في عام 1942م، وكان لهذا الحدث دوي هائل، تناولته الصحف بإسهاب، وانشغل به الرأي العام.

وفي إطار مؤتمر الخريجين، كانت ملامح الأحزاب السودانية تتشكل شيئاً فشيئاً، وكانت الصحافة مجالاً لتداول الفكر، وإقامة الحوار، وتوعية الرأي العام السوداني بالأحداث من حوله.

وكان انتصار الحلفاء فرصة لكي ينشط العمل الصحفي، وتتعدد المنابر الصحفية، فبرزت عشرات الصحف على مدى أكثر من عشر سنوات.

وقد تهيأ المناخ لنشاط صحفي أفضل من ذي قبل للأسباب الآتية:

ـ تخفيف بريطانيا من قبضتها عرفانًا بما قدمه السودانيون خلال الحرب.

ـ تخفيف الرقابة العسكرية الصارمة التي فرضتها خلال الحرب.

ـ توافر مواد الطباعة بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

ـ ارتفاع الوعي الوطني بحكم تفاعله مع أحداث العالم، وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلها مؤتمر الخريجين، وما قامت به الصحافة من دور حتى في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها إبان الحرب.

وشهدت فترة الاستعمار قيام الأحزاب السياسية، وذلك على هذا النحو الآتي:

الحزب الوطني الاتحادي: كان رئيسه السيد إسماعيل الأزهري، وجمع خمسة أحزاب، وتم التوقيع على بيان الاتحاد في أول نوفمبر عام 1952م بدعوة من الحكومة المصرية.

حزب الأمة: قام الحزب في 28 يناير عام 1945م بزعامة السيد عبدالرحمن المهدي، وضم كل الأحزاب الداعية إلى الاستقلال، ومنها حزب القوميين برئاسة أحمد يوسف هاشم عام 1944م، والاستقلال الجمهوري بزعامة ميرغني حمزة عام 1954م، والحزب الجمهوري الاشتراكي برئاسة إبراهيم بدري عام 1951م، وحزب السودان برئاسة محمد أحمد عمر عام 1952م.

الحزب الشيوعي السوداني: ترجح المصادر التاريخية أن نشأة الحزب في أغسطس عام 1945م، ويعود جذورها إلى الجبهة السودانية للتحرر الوطني (جستو)، وكان شعارها التخلص من الاستعمار، وكانت تحمل اسم الجبهة المعادية للاستعمار، ونشر بيانًا له في عام 1954م مطالبًا بجلاء القوات البريطانية، وانتخاب حكومة وحدة وطنية، والقيام بالإصلاح الاجتماعي، وظهر في العلن في 24 فبراير عام 1956م، وجاء قرار حلّه من الجمعية التأسيسية في 9 ديسمبر عام 1965م، وعاد إلى النشاط العلني بعد انتفاضة عام 1985م.

الأحزاب الجنوبية: شارك في انتخابات عام 1953م حزب جنوبي واحد هو حزب الأحرار بزعامة سترين لاهور.

ومما يقال عن العلاقة بين الأحزاب والصحافة في السودان: "إن الأحزاب السياسية في السودان هي التي صنعت الصحف، بخلاف الصحف الحزبية في مصر، كظاهرة انفردت بها الحياة الحزبية السودانية في ظل الاحتلال البريطاني"[1] .

ويقول صلاح عبداللطيف: "وإذا كنا نتفق مع الباحث السوداني النور دفع الله في ما ذهب إليه إلا أننا نستثني صحيفة "النيل" التي ظهرت عام 1935م بهدف اقتصادي، ثم أصبحت فيما بعد صحيفة حزبية تعبر عن طائفة الأنصار"[2] .

وكان اتجاه الاستقلال الذي يتبناه حزب الأمة تعبر عنه صحيفتا "النيل" و"الأمة"، وكانت الوحدة مع مصر ومناهضة الإنجليز اتجاهًا تبنته الأحزاب الاتحادية، وعبرت عنها صحف "صوت السودان"، و"العلم"، ومعهما "الرأي العام"، كما ظهرت اتجاهات عقائدية يمينًا ويسارًا، كالإسلامية والماركسية.

وبعد اتفاق صدقي بيفين الذي نصَّ على أن يكون هناك إطار وحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري، زادت وتيرة الأخذ والرد بين الصحف الاستقلالية والاتحادية.

ووصلت الأمور إلى ذروتها حتى أصبح هنا غمز ولمز من صحف الاستقلال حول بعض الشخصيات، وخاصة السيد إسماعيل الأزهري، وأسمت الاتحاديين باسم "حزب مصر في السودان"[3].

ونالت قضية التطور الدستوري حظها من التناول الصحفي، ودارت حوله نقاشات كثيرة، وصفها البروفيسور محمد عمر بشير بقوله: "انحدرت المناقشات والحوار الجاد إلى مستوى المهاترات، وتبادل الشتائم، وبأسلوب صحفي رخيص، أدى فيما بعد إلى تدخل السلطات الحكومية للكشف عن تلك المهاترات" [4] .

---

(1) النور دفع الله محمد/ الصحافة الحزبية السودانية، رسالة دكتوراه - كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1986م، ص6.
(2) الصحافة السودانية: تأريخ وتوثيق، مرجع سابق، ص47.
(3) الأمة، عدد 22 أكتوبر عام 1954، مقال بعنوان: "من أين لكم هذا؟".
(4) د. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية، الخرطوم، الدار السودانية، عام1980م،

وعندما قامت الجمعية التشريعية في عام 1948م، اختلفت حولها الآراء، فهاجمتها "صوت السودان" التي اتهمتها بعدم تمثيل آراء السودانيين، مما يجعلها غير ذات أثر في نهضة البلد، ووضع أسس الديمقراطية.

وقد رحبت بها الصحف الاستقلالية، مثل الأمة، والنيل، وقد نشرت الأولى قانون الجمعية بكامله في أعداد متتالية، ونشرت الثانية خطاب الحاكم العام روبرت هارت أمام المجلس الاستشاري لشمال السودان.

ووصلت المساجلات إلى حد بعيد، ومن عناوين صوت السودان "إلى مرتزقة الأمة".

وكانت الصحف الاتحادية تتبنى اتجاه الحزب الوطني الاتحادي بزعامة إسماعيل الأزهري، الذي كان يطالب بجلاء الإنجليز، وقيام دولة وادي النيل تحت التاج المصري.

ومن عناوين "الأمة" "الجازعون من حكم الشعب أطفال الحكم الثنائي المدلل"، واتهمت النيل الختمية بالتعاون مع جيش كتشنر في فتح السودان.

وقد تدخلت السلطات البريطانية لوقف هذا الأسلوب في التناول باستدعاء محرري صوت السودان والنيل ليكفوا عن هذه المهاترات.

ـ وفقًا للأستاذ محجوب محمد صالح(1)، فإن أهم التطورات التي شهدتها الفترة من عام 1945م إلى عام 1956م:

ـ التقدم المهني الذي استند إلى بروز عدد كبير من الصحفيين المحترفين وظهور الصحافة الخبرية المستقلة ذات الطابع المهني، التي تهتم بالتحقيق الصحفي، وأسلوب معالجة الخبر وصياغته، وإبرازه، واهتمت بإدخال فنون التحرير الحديثة إخراجًا وتبويبًا.

ص262.

(2) محجوب محمد صالح بحث بعنوان: تطور الصحافة السودانية: 1945 ـ 1956م، ضمن كتاب "نهضة الصحافة السودانية: 1945 ـ 1969م"، سلسلة ندوات توثيق تاريخ الصحافة السودانية، الخرطوم: لجنة توثيق الصحافة، 1999م، ص7.

ـ ازدياد عدد الصحف اليومية الحزبية وغير الحزبية، والتوسع في التعبير السياسي، وتحقيق المزيد من الحرية الصحفية بالممارسة، وبانتزاعها انتزاعًا من السلطة الحاكمة.

ـ ظهور صحف مناكفة دخلت في مواجهة وتحد مع السلطات البريطانية الحاكمة، ودفع الصحفيون الثمن سجنًا وغرامة ومصادرة.

ـ ازدياد توزيع الصحف مع المد الثوري الذي صاحب نشاط حركة التحرير، واكتساب الصحافة مكانًا فريدًا في المجتمع، لكونها المعبر عن الآمال الوطنية.

ـ ظهور عدد من الصحف المتخصصة مثل صحف العمال، وصحف المرأة، والصحف الإقليمية.

ـ بداية التنظيم المهني للصحفيين بعد أن ازداد عددهم متمثلاً في (اتحاد الصحافة السودانية)، وما بذلوه من جهد في حماية الحرية الصحفية من ناحية والضغط لتحقيق مزيد من الحريات، ومزيد من المكاسب من الناحية الأخرى.

ثانيًا: المناخ السياسي في ظل الحكم الوطني:

هناك نوعان من الحكم عاشهما السودان بعد رحيل المستعمر، الأول هو الحكم الديمقراطي الذي تكون الكلمة فيه لصناديق الاقتراع، التي تأتي بنواب منتخبين من قبل جموع الشعب، وهم ينتمون إلى أحزاب مختلفة، وتتوزع السلطات بين جمعية تأسيسية تضم نواب الشعب، وسلطة تنفيذية تتمثل في مجلس الوزراء الذي يتكون وفقا لمعطيات سياسية، وسلطة قضائية مستقلة، ومجلس للسيادة يمثل رأس الدولة.

أما النوع الثاني فهو الحكم العسكري الذي تكون الكلمة فيه للعسكر، وقد اختلفت الظروف التي كانت وراء الانقلابات على الحكم الديمقراطي، ولكن تتفق بيانات هذه الانقلابات في أن الحكم الديمقراطي لم يكن ملبياً طموحات الشعب، وأن صراعات الأحزاب طغت على المصالح العليا للبلاد. وهذا الوضع المتكرر في الساحة السياسية سبب إحباطاً لقطاعات الشعب المختلفة، وقد عبر عنه المنصفون في صور وصيغ مختلفة، ولعل الرأي الآتي يعطي ملخصا لهذا الوضع الذي أسهمت فيه النخبة "لو جاز للمرء اختصارا لقلنا: إن (الثنائيات المتناقضة) أرهقت السودان والسودانيين، وأورثت نخبته ما لا تطيق، فالناظر للساحة السودانية طوال هذه العقود يلتمس، دونما

جهد يذكر، قضايا على شاكلة الديمقراطية والديكتاتورية .. الحرب والسلام .. التنمية والتخلف .. الوحدة والانفصال.. الطائفية والقوى الحديثة .. (الكاب) والعمامة .. ما من حكم يسود، وإلا وتلقي هذه الثنائيات بظلالها الساخرة الكئيبة على دهاليزه، وتصبح وجعاً تكتوي بآلامه العامة، في حين يكون تجاوب النخبة معه ـ إيماءً أو تلميحاً، أو انفعالا ـ ضربا من ضروب الترف الوطني .. ويقهرك بعضهم، ويقولون لك إن السودانيين يبدلون أنظمة الحكم مثلما يبدلون جلاليبهم"[(1)].

بعد استقلال السودان وقيام أول حكومة وطنية بزعامة السيد إسماعيل الأزهري كان الموضوع الرئيس يدور حول مبدأي الاستقلال ووحدة وادي النيل، وكان تيارا الاستقلال والوحدة يتنافسان على كسب الرأي العام.

وظلت مشكلة الجنوب تلقي بظلالها، فتأجج الصراع بسبب الخلافات والمساومات التي طغت على السطح، فأصبحت سببًا في اهتزاز أركان حكومة السيد إسماعيل الأزهري، وطرح فكرة الحكومة القومية بديلاً، إلا أن الأزهري استطاع أن يكوِّن حكومة جديدة في فبراير عام 1956م.

وشهدت هذه الفترة صراعًا محتدمًا بين طائفة الختمية والحزب الوطني الاتحادي، وصل إلى حد التراشق بالكلمات، وتبادل الاتهامات، وتمخض عن ذلك كله قيام حزب الشعب الديمقراطي في يوليو عام 1956م، وسحب الثقة من حكومة الأزهري، ومن ثم تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة عبدالله خليل بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي ومعهما حزب الأحرار الجنوبيين.

وتواصلت الخلافات السياسية بسبب عدة عوامل، وتفاقمت أزمة الحكم، وبدا الخلاف واضحًا حول عدد كبير من القضايا الحيوية مثل: لجنة الانتخابات، ومياه النيل، وحلايب مع مصر، والمعونة الأمريكية.

وكان ريتشارد نيكسون قد زار السودان في عام 1957م وأبدت الحكومة الأمريكية استعدادها لتقديم معونة اقتصادية للسودان، فاختلف حزبا الائتلاف حولها، فقد كانت حكومة عبدالله خليل وخلفها حزب الأمة راغبين في الحصول على هذه المعونة، بحجة إصلاح الاقتصاد، بينما تردد حزب الشعب الديمقراطي في قبولها، وكان

(1) فتحي الضو محمد/ محنة النخبة السودانية، 1993م،ص13.

الحزب الوطني الاتحادي معارضًا لها بشدة. "وكانت هذه الحكومة الائتلافية كغيرها من الحكومات الأخرى ـ أكثر وأشد اهتماماً بالبقاء في سدة الحكم من إيجاد الحلول الاقتصادية والسياسية للبلاد"(1) . وقد أجريت الانتخابات في مارس عام 1958م لتكوين جمعية تأسيسية جديدة، وأخفقت الأحزاب الكبرى في نيل الأغلبية المطلقة، فشكلت حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، وتحول حزب الأحرار الجنوبيين إلى المعارضة.

وصادف الائتلاف مشكلات لأن "تاريخ التنافس الطويل بين طائفتي الأنصار والختمية، والشكوك المترتبة على ذلك، لم تؤد إلى حسن العلاقات والتعاون بينهما"(2) .

وتفاعلت كل العوامل، فأوجدت مناخًا سياسيًا يتسم بسخونة الخلاف، كما تأججت نيران التمرد والممارسات الحزبية العنيفة، وكان التقارب بين الحزب الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي سبباً في توجس حزب الأمة، الذي هيأ لانقلاب عسكري جاء بالفريق إبراهيم عبود رئيساً للبلاد في نوفمبر عام 1958م، وقد اعترف الفريق عبود أمام لجنة تقصي الحقائق التي تشكلت عقب ثورة أكتوبر عام 1964 بدور عبدالله خليل رئيس الوزراء والقيادي في حزب الأمة بتسليم العسكر السلطة. وكان هذا كله ينعكس على لغة الصحافة، وتناولها القضايا، ومع كل ذلك سادت حرية الصحافة.

كان أول ما فعلته حكومة الفريق عبود بعد تسلمها السلطة عسكرياً هو إصدار قرار بإيقاف الصحف الحزبية، وإجبار الصحف الراغبة في الاستمرار على تغيير اسمها، وتركت الصحف المستقلة لتواصل صدورها.

ومن ذلك الوقت، ظلت العلاقة متوترة بين النظام والصحافة، ويقول د. محمود قلندر: "يمكن تلمس نوايا نظام نوفمبر، وموقفه من الصحافة بالتمعن في ملابسات تعامل النظام منذ يومه الأول مع تلك المؤسسة. ففي يوم تسلم عبود السلطة، وفي أول مؤتمر صحفي له توجه عبود نحو الصحافة والصحفيين ناصحاً بألا يكتبوا أي شيء

(1) تاريخ الحركة الوطنية في السودان، مرجع سابق، ص262.
(2) المرجع السابق، ص263.

عن الحكومة الجديدة وسياستها. وبنص حديثه، فإن عبود عدد قائمة الممنوعات الصحفية على النحو التالي:

"لا تكتبوا أي شيء ضد سياسة الحكومة، ولا تنتقدوا أعمالها في الأمور الداخلية والخارجية، ولا تعلقوا على هذه الأعمال بشيء، ولا تكتبوا عن الأحزاب السابقة أو الطوائف.. ولا تكتبوا معلقين أو منتقدين سياسة البلدان الأخرى".

أما وزير الداخلية، أحمد عبد الوهاب فقد أعقب حديث عبود "بقائمة تفسيرية" لتلك الممنوعات، وقد ضمت القائمة التفسيرية لما ينبغي تجنب الخوض فيه ما يأتي:

"الأنباء التي تثير الشكوك حول أهداف الحكومة ومراميها، الأنباء والتعليقات الخاصة بسمعة الحكومة، الأنباء التي تسيء إلى العهد أو تقوض الثقة به، التعليقات التي تؤثر في علاقات السودان بالدول الأجنبية"[1].

وبسبب طول قائمة الممنوعات، وما أحدثته من إرباك للصحفيين، اضطرت وزارة الداخلية إلى كتابة مذكرة توضيحية تحدد المجالات التي لا يمكن التطرق إليها، وكان إسناد شؤون الصحافة إلى وزارة الداخلية دليلاً على ارتياب النظام في الصراحة، وعدها جزءًا من الماضي، ومصدرًا لإشاعة الفتنة والتحريض ضده.

وقد تعرضت الصحف للمصادرة والإيقاف في مرات كثيرة، وكانت جريدة الصراحة التي رآها النظام بؤرة لليسار نموذجًا صارخًا لمحاربة نظام عبود للصحافة، وعمله على تكميم الأفواه، وبسبب الضغوط التي مورست على جريدة الصراحة، اضطر صاحبها عبدالله رجب إلى أن يكون جزءًا من النظام، حتى رأس تحرير الصحيفة المعبرة عن هذا النظام، التي حملت اسم الثورة، التي "صدرت في 15 أغسطس عام1960م عن وزارة الاستعلامات والعمل لخدمة أهداف النظام، والترويج لشعاراتها، وكان شعارها "احكموا علينا بأعمالنا".

وكانت "الثورة" صحيفة الدولة الرسمية، وكان اهتمامها يعكس أنشطة النظام ومشروعاته، وعلى الرغم من حشد النظام عدداً من الصحفيين المتميزين، وتوفير كل

(1) د. محمد قلندر/ مؤسسات الوعي في مواجهة عبود(1)، عدد صحيفة "الصحافة" الصادر في 6 مارس 2006م.

الإمكانات، ظلت الصحيفة تعاني صدود المواطنين، واضطرت إلى عمل مسابقة يومية بجوائز قيمة بمقاييس ذلك الزمان، مما رفع نسبة توزيعها.

أما الصحف الأخرى، فكانت تعيش جوًا من الإرهاب، والمحاصرة، "وقد بدأ مسلسل تعطيل الصحف بصحيفة "الأيام" التي تعرضت إلى أكبر قدر من التعطيل خلال سنوات عبود. فقد أوقفت الصحيفة أوائل عام 1959م لمدة نصف عام، بعد نقدها قرار محاكمة القيادات النقابية الشفيع أحمد الشيخ، والحاج عبد الرحمن بموجب قانون دفاع السودان، بواسطة محكمة عسكرية في أول سابقة في تاريخ السودان المستقل. وقد انتقد تعليق الصحيفة مسوغات المحاكمة، كما انتقدت إجراءاتها ومحاكمة المدنيين في ظل محكمة عسكرية، بل وقالت الصحيفة إن محاكم نورمبرج سمحت للصحافة والرأي العام متابعة القضايا، في الوقت الذي لم يرتكب عمال السودان جرماً كجرم نازيي نورمبرج.

ومع استمرار المواجهة بين الصحافة والحكومة أصبح تعطيل الصحف وإيقافها ديدن العلاقة بينهما، فقد أوقفت الأيام لمدة عام في 1962م"[1] .

وتوقفت صحيفة "الصحافة" مدة نصف عام في عام 1962، ومدة عام كامل في عام 1963م.

وتعرض معظم الصحف للإيقاف أو الإنذار أو التوبيخ أو التهديد، بل حرم عدد كبير من الكتاب والصحفيين من الكتابة بأوامر من وزارة الداخلية.

"وقد جاءت قمة المواجهة بين الصحافة ونظام عبود في أثر مشاركة بشير محمد سعيد، نقيب الصحفيين السودانيين وقتها، في التوقيع على مذكرة الأحزاب التي رفعت إلى الفريق إبراهيم عبود في التاسع والعشرين من نوفمبر عام 1960، بعد أيام من نهاية زيارة عبد الناصر التي قصد بها أن تمنح عبود دفعة سياسية مهمة. وقد طالبت تلك المذكرة عبود ونظامه بالتزام ما وعده من عودة الجيش إلى ثكناته بعد أداء مهام تحقيق الاستقرار"[2] .

(1) مؤسسات الوعي في مواجهة عبود، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.

وكانت نتيجة هذا التصرف من نقيب الصحفيين اعتقاله، ثم مغادرته السودان فيما بعد للعمل في مكتب الإعلام بمنظمة الأمم المتحدة.

ووصل التوتر إلى ذروته مع تصاعد الغضب الشعبي الذي تحول إلى ثورة عارمة في 21 أكتوبر عام 1964م، وبلغ التضييق على الصحافة حدًا بعيدًا إلى درجة أن خلت جميعها في صبيحة ذلك اليوم من أي إشارة إلى الأحداث التي شهدتها البلاد في اليوم السابق، وآثرت "الأيام" الاحتجاب عن الصدور من دون تغطية صحفية للأحداث، تنقل إلى المواطنين ما يحدث في وطنهم.

وقد أمنت الأحزاب السياسية بعد ثورة أكتوبر على تصفية النظام العسكري، وكل مؤسساته، وتأكيد حماية الحريات المدنية مثل حرية التنظيم، والنشر، والحوار، وإطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين.

ووقعت جبهة الهيئات المشكلة من القوى والجماعات السياسية التي ساهمت في مقاومة النظام العسكري على ميثاق وطني اشتمل على:

أولا: تصفية الحكم العسكري.

ثانيا: إطلاق الحريات العامة، كحرية الصحافة، والتعبير والتنظيم، والتجمع.

ثالثا: رفع حالة الطوارئ، وإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات في المناطق التي لا يخشى فيها من اضطراب أمني.

رابعا: تأمين استقلال القضاء.

خامسا: تأمين استقلال الجامعة.

سادسا: إطلاق المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين في قضايا سياسية.

سابعا: أن ترتبط الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف"[1].

وكان قد تم الاتفاق بعد نجاح ثورة أكتوبر على إعادة العمل بدستور عام 1956م المعدل بعد إدخال التعديلات اللازمة عليه، وتم تشكيل لجنة من رجال

(1) تاريخ الحركة الوطنية (1900 - 1969)، مرجع سابق، ص279.

القانون لإجراء التعديلات، ونص دستور عام 1956م على قيام جمهورية برلمانية تعتمد على احترام الحريات، وممارسة الديمقراطية الكاملة.

ولكن تأجج الصراع بين الأحزاب التقليدية وقوى اليسار، الأولى ترى أن اليساريين أصبح لهم وجودهم البارز في الحياة السياسية، مما جعلها تتعجل إجراء الانتخابات لضمان الفوز بأغلب المقاعد، بينما كانت قوى اليسار والمهنيون يرفضون ذلك، كما برزت الخلافات حول تمثيل العمال والمزارعين في البرلمان، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، وهذا الوضع أدى إلى استقالة رئيس الوزراء سرالختم الخليفة في 18 فبراير عام 1965م، وتشكلت حكومة جديدة في 24 فبراير عام 1965م، تقلص فيها نصيب الشيوعيين والإخوان المسلمين من الوزراء إلى وزير بدلا من وزيرين، ووافقت هذه الحكومة على إجراء الانتخابات.

وعندما أجريت الانتخابات، لم ينل أي حزب الأغلبية التي تخوله تشكيل الحكومة منفرداً، فكان تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الأستاذ محمد أحمد محجوب، ولكن كانت الأحزاب تعاني اختلافات في داخلها، وكان أبرزها الانشقاق الذي قاده الصادق المهدي في حزب الأمة في مواجهة محمد أحمد محجوب، وقد شكل الصادق المهدي حكومة جديدة في عام 1966م، ولكن بعد أقل من عام تم إسقاطها، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محمد أحمد محجوب في مايو عام 1967م، إلا أن الصادق المهدي استطاع إسقاط حكومة المحجوب في فبراير عام 1968م وطالب بإجراء انتخابات جديدة.

وكانت ظروف المكايدات والصراعات على السلطة من أسباب عدم استقرار الحياة السياسية في تلك الفترة، وبلغ الصراع ذروته عندما ضربت الأحزاب التقليدية عرض الحائط بحكم القضاء بإعادة ممثلي الحزب الشيوعي إلى البرلمان، وكل ذلك مهد لقيام انقلاب مايو بقيادة جعفر محمد نميري.

وكانت في تلك الفترة صحف مستقلة وأخرى حزبية، ويعرف الدكتور صلاح محمد إبراهيم[1] الصحف المستقلة بأنها «التي لا تعبر عن اتجاه سياسي معين، أو

(1) صلاح محمد إبراهيم بحث بعنوان: تاريخ الصحافة السودانية: 1964 - 1969م، ضمن كتاب "نهضة الصحافة السودانية: 1945 - 1969م"، سلسلة ندوات توثيق تاريخ الصحافة السودانية، الخرطوم: لجنة توثيق الصحافة، 1999م، ص37.

تتبنى أيديولوجية بعينها، أو تعبر عن حزب سياسي معين، وإنما تفتح صفحاتها لكل الآراء والاتجاهات السياسية والاجتماعية، وهي تكتفي بعرض موقف بطريقة موضوعية في موقع محدد بالصحيفة».

ومن أمثلة الصحف المستقلة في الفترة الممتدة من عام 1964 - عام 1969م "الأيام"، و"الصحافة"، و"الرأي العام"، و"السودان الجديد".

والصحف الحزبية هي[1] : «تلك الصحف التي تصدرها الأحزاب من جانبي الحكومة والمعارضة؛ لتعبر عن رأي الحزب، أو تدافع عن أفكاره، ومواقفه، وهي صحافة رأي في معظم الأحيان، ومن أمثلة الصحف التي كانت تصدر في تلك الفترة صحف: "العلم"، و"النيل"، و"الميدان"، و"الجماهير"، و"الأمة"، و"الميثاق".

وقد تعرضت صحف هذه الفترة إلى التعطيل مثل "الميدان" و"الجماهير"، ومع ذلك يبدو واضحًا كفالة الحريات للصحافة إلى حد كبير، وعدم فرض رقابة مباشرة عليها، مع حق نقد أي مسؤول حتى لو كان رئيس الدولة.

ومما لا شك فيه أن حرية الصحافة قد سادت في تلك الفترة، إلا أن تضارب المصالح الفردية والأسرية، والتكالب على السلطة، والانشقاقات في الأحزاب، شوه مناخ الحرية الذي هيأه نظام الحكم القائم على التعددية الحزبية، واستقلال السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكفالة حرية التعبير والنشر.

وشهد هذه الفترة تحسنًا في المستوى الفني للطباعة، وقد أدخلت الأيام، ثم الميثاق طباعة الأوفست في عامي 1965م و 1968م على التوالي، وكانت هناك حريات واسعة استفادت منها الصحافة.

وبدا واضحًا أثر ارتفاع مستوى التعليم عن ذي قبل، فكان سببًا في ارتقاء مستوى الصحفيين، وتجديد دماء الصحافة بشباب متعلم تفاعل مع واقع مجتمعه، وعبر بقلمه عن آماله وطموحاته.. كما أن اتساع العمل الإعلامي بوجود الإذاعة والتلفاز أثر إيجابيًا في إدراك المجتمع أهمية الصحافة، إلى جانب بروز قضايا حيوية على السطح، وامتداد الرؤية الصحفية إلى خارج البلاد، واهتمام الصحافة بنقل الأحداث

(1) المرجع السابق، ص33.

العربية والعالمية، والتعليق عليها. وقد تم تأهيل عدد كبير من الصحفيين وتدريبهم مثلوا رصيدًا مهما لمسيرة الصحافة السودانية.

أما نظام مايو من عام (1969 - 1985م) فقد أمم الصحف بقانون نص على الآتي:

1- تأميم كل الصحف ووكالات الأنباء بداية من 26 أغسطس عام 1970م.

2- قيام مؤسسة تسمى مؤسسة الصحافة السودانية.

3- يكون السيد محجوب محمد صالح رئيسًا لمجلس إدارة المؤسسة.

4- تكوين لجنة من الآتية أسماؤهم لدراسة موضوع قيام المؤسسة، وتصدر مشروعًا متكاملاً في ظرف ثلاثة أيام، وهم محجوب محمد صالح رئيسًا، والسادة حسن نجيلة، وسعد أحمد الشيخ، وعبدالكريم مهدي، ومحمد إبراهيم نقد .

وقد ظلت الحكومة تصدر صحيفتي الأيام والصحافة طوال فترة مايو، وكانتا تعبران عن النظام، وتدافعان عن سياساته شأن أي حكم عسكري، ولم تتح أي حرية للصحافة إلا في أضيق الحدود.

وكانت هذه الفترة سببًا في هجرة كثيرين من الصحفيين أصحاب الخبرة.

وفي فترة الديمقراطية الثالثة كان للأحزاب صحفها التي تتحدث بلسانها، وتحمل في صدر صفحاتها اسم الحزب الذي تعبر عنه، وكانت هناك صحف مستقلة مثلت مشروعات خاصة، ومع ذلك، فإن كثيرًا من هذه الصحف تمّ تصنيفها حزبيًا وفقًا لسياساتها التي يفصح عنها ما تنشره من مواد.

وظل أغلب الصحف يحاول نفي هذا الربط بينه وبين أي من الأحزاب، وأصر أصحاب الصحف على أن صحفهم مستقلة، وأنها تعبر عن الشارع السوداني على اختلاف ألوان طيفه.

بل إن هناك اتهامات طالت كثيرًا من هذه الصحف بأن تمويلها أجنبي، وأنها ترتبط ببعض السفارات الأجنبية، واتهم السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي ورئيس كيان طائفة الأنصار حزب الجبهة الإسلامية القومية ورئيسه الدكتور حسن الترابي -في ذلك الوقت- بالحصول على دعم من المنظمات الإسلامية والخيرية

باستغلال شعارات إسلامية، وقال إن الجمعية التأسيسية كانت بصدد سن قانون لضبط الأداء الصحفي، والتحقق من مصادر تمويل الصحف من أجل صناعة صحافة مهنية تبعد عن الإثارة، وتقوي النظام الديمقراطي، بل اتهم السيد الصادق المهدي الدكتور الترابي بأنه عدو للديمقراطية، وقد عمل بإصرار على تقويضها بشتى الوسائل، ومن بينها استخدام صحافة الإثارة لتأليب المواطنين ضد النظام الديمقراطي، واستدل على صحة حكمه بما أدلى به الدكتور الترابي عندما كان شاهدًا في قضية سدنة مايو[1].

وقد صدر عدد كبير من الصحف في ظل مناخ الحريات، يصفه بعض الباحثين والسياسيين بالفوضى، بل يقول رئيس وزراء تلك الفترة السيد الصادق المهدي: إنه لم تكن هناك مهنية في الممارسة، كما كان الأمر في الفترة التي أعقبت أكتوبر، على سخونة الأوضاع السياسية، ولكن انصب الاهتمام على تقويض الديمقراطية، وتضخيم الأمور حتى قاد الأمر في النهاية إلى تقويض نظام الحكم الديمقراطي[2].

وفي أطروحة له بعنون (الديمقراطية المستدامة) يؤكد السيد الصادق هذه الاتهامات بقوله: « قامت الجبهة الإسلامية القومية بانقلاب يونيو عام 1989م عن طريق تآمر عسكري. ولكنها مهدت له عن طريق تآمر صحفي.

حصلت الجبهة الإسلامية القومية على أموال من مصادر غير سودانية بدعوى استخدامها لأغراض دينية وإنسانية، لكنها استخدمت جزءاً كبيراً منها في تمويل صحافة هدفها تشويه الديمقراطية وسوء استغلال الحرية»[3].

كما أكد وقوع النظام «في خطأين ساهما في فتح المجال لهذا التآمر الصحافي هما:

الخطأ الأول: كانت صحيفتا الأيام والصحافة تصدران باستمرار في أثناء الفترة الديمقراطية بتمويل حكومي. ولكننا تأثراً بمفهوم الديمقراطية المعيارية رأينا ألا تستمر الحكومة في الإنفاق على الصحيفتين. واتصلنا بأصحابهما الأصليين فوعدوا

---

(1) لقاء أجراه الباحث مع السيد الصادق المهدي في فندق "القصر الأبيض" في مدينة الرياض بتاريخ 3مايو 2005م.

(2) المرجع السابق.

(3) هذه الأطروحة مأخوذة من أطروحتين أساسيتين كتبهما السيد الصادق المهدي، الأولى بعنوان: "التجربة السودانية والحريات الأساسية" وقدمها في ورشة حزب الأمة الفكرية الخامسة المقامة في القاهرة في أبريل 1997، والثانية بعنوان: "مولد السودان في معهد حقوق الإنسان المستدامة"، وقدمها في مؤتمر "حقوق الإنسان في فترة الانتقال" الذي عقد في كمبالا في فبراير 1999.

بمواصلة إصدارهما من دون أن ينفذوا الوعد، مما خلق فراغاً صحافياً ملأته صحافة التآمر.

الخطأ الثاني: مفاهيم الديمقراطية المعيارية أدت إلى اختلاف في الحكومة، لأن أصحاب هذا الرأي رأوا عدم وضع أي قيود قانونية خاصة بالصحافة لضبطها، لذلك انفتح المجال للإفساد الصحافي من دون مساءلة»[1].

واجهت حكومة الوحدة الوطنية الأولى برئاسة الصادق المهدي في أبريل عام 1986 عقب الانتخابات التي جرت في البلاد عددًا من المشكلات الرئيسية المعقدة، «ويمكن إجمال تلك المشكلات في:

- مشكلة الجنوب.
- موضوع القوانين.
- ميثاق التكامل مع مصر.
- المشكلة الاقتصادية.
- المطالب النقابية»[2].

أما الأداء الصحفي في ظل الأزمة المحتدمة التي واجهها الحكم مع بدء الممارسة الديمقراطية، فقد اتسم بالانفعال، وتبادل الاتهامات، وتمترس كل حزب حول مواقف محددة، وأصبحت التراشقات في الصحف بين الأحزاب أمرًا مألوفًا وتزايدت الاتهامات المتبادلة حول مختلف القضايا المثارة.

ويلفت الانتباه في فترة الديمقراطية الثالثة كثرة أعداد الصحف التي صدرت، فبعد سقوط نظام مايو على يد انتفاضة شعبية عام 1985م، بدا كأن شيئًا لم يكن، إذ احتشدت أكثر من أربعين صحيفة.. فيها المستقل، وفيها الحزبي أو الذي يتبع لفصيل معين، وازدهرت المهنة، وتجلى على صفحاتها مختلف ألوان الطيف السياسي بنكهاته، وانتماءاته المختلفة، كالناصرية والقومية العربية، وغيرهما، إضافة إلى اليسار الشيوعي وغير الشيوعي، والإسلاميين"[3].

(1) المرجع السابق.
(2) صلاح محمد إبراهيم/ أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان، الخرطوم، 1994م، ص55.
(3) محمود علم الدين/ دراسات في الصحافة السودانية: دراسة للممارسة، 1988، القاهرة، فالكون للدعاية والإعلام، 1990م، ص5-7.

المبحث الثالث

الإطار القانوني للأداء الصحفي

أولا: الإطار القانوني للأداء الصحفي في عهد الاستعمار:

رأت الحكومة في ظل الحكم الثنائي إصدار قانون للصحافة في عام 1912م، إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون صدوره، وحسب - محجوب صالح - لم يتم الحصول على نسخة المسودة التي وضعت، «إلا أن مدير المخابرات يشير إليها إشارة عابرة في خطاب كتبه عام 1932م إلى قومندان بوليس الخرطوم، الذي يسأل، هل من حقه أن يمنع شخصًا من فتح مكتبة، وعن الوضع القانوني للمكتبات، يقول مدير المخابرات في خطابه: إنه كان في مسودة عام 1912م لقانون الصحافة بند ينص على ضرورة الحصول على رخصة خاصة للمطبعة أو المكتبة»[1] .

وهذا التساؤل الذي طرحه قومندان بوليس الخرطوم يعكس ضبابية الرؤية فيما يخص أي عمل له طابع إعلامي، حتى لو كان ذلك العمل مجرد بيع كتب، وفي ظل هذا الوضع لم يكن إصدار صحيفة أمرًا سهلاً، وإنما كان يمر بمراحل متعددة، وفي كل الأحوال كانت تخضع للرقابة، ومن يغضب عليه سياسيًا كان يجد العنت، إذا أراد أن يكتب، أو يصدر صحيفة، وقد فرضت رقابة شديدة على الصحف لمنعها من نشر المطالب الحياتية المعتادة، إلى جانب استباحة حرمة الصحف واقتحامها، ومن ذلك اقتحام جريدة حضارة السودان، والحصول على مقال للملازم علي عبداللطيف يهاجم فيه الاستعمار، ويحدد المطالب الوطنية، وقد يكون هناك اتفاق مع رئيس التحرير المؤيد للإنجليز، حتى يبدو الأمر مداهمة من غير علمه، ولكنه في العموم يوضح أسلوب الترهيب الذي كانت تمارسه السلطة الإنجليزية ضد الوطنيين.

وقد وجد الأستاذ عبدالرحمن أحمد محمد مشقة للحصول على الموافقة، لإصدار صحيفة السودان، فقد تقدم في 28 يونيو عام 1927م بطلب إلى مدير المعارف البريطاني، وهو رئيسه المباشر لإصدار صحيفة أدبية نصف شهرية، فوافق، وأحال الطلب إلى مدير المخابرات البريطاني ريجنالد ديفيز مع توصية منه، فحوله بدوره إلى مدير مديرية الخرطوم الذي اشترط فرض الرقابة على كل ما ينشر قبل الطباعة،

(1) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص72.

وأحال الطلب إلى مدير المخابرات الذي استدعى عبدالرحمن، ووجه إليه إنذارًا بأنه لن يقبل إصدار أي صحيفة؛ وكان ذلك لاعتقاده أن عبدالرحمن ميال إلى مصر، ودائرة الميرغني في الخرطوم، وقد لمس ذلك عند توليه مسؤولية تحرير الحضارة، عند مرض حسين شريف.

وقد تداول الأمر كل من الحاكم العام والسكرتير الإداري ومدير المخابرات البريطاني، وقد اتفق كل من السكرتير الإداري ومدير المخابرات على عدم منحه الرخصة.

وكان الأول يرى الاستناد إلى القانون الإداري، بينما الثاني يسوغ الرفض لعدم القدرة المالية للأستاذ عبدالرحمن أحمد، في حين كان الحاكم العام يرى خطورة الرفض حتى لا يلجأ إلى مصر للتمويل، أو إلى أي شخص ليحصل على الترخيص باسمه.

وبعد ثلاث سنوات تقدم عبدالرحمن أحمد مرة أخرى بطلبه فرفض استنادًا إلى القانون الإداري الذي يمنع موظفي الحكومة من الدخول في المغامرات التجارية.

ولكن بعد سبع سنوات من الإصرار حصل أخيرًا عبدالرحمن أحمد محمد على الترخيص بعد تعيين حاكم عام جديد هو السير جورج استيوارات سايمز، ولعل هذا الجدل الذي صاحب حصول صاحب صحيفة السودان على الترخيص كان سببًا في صدور أول قانون للصحافة في سبتمبر عام 1930م، ثم تبع ذلك صدور أول لائحة للصحافة في 15 مارس عام 1931م.

وعرف القانون الصحيفة بأنها «أية جريدة تشتمل على أخبار عمومية، أو بلاغات عن حوادث، أو أية ملاحظات، أو تعليقات عليها، تطبع لأجل البيع، وتنشر دوريًا، في أجزاء، أو أعداد في فترات متقطعة لا تتجاوز الفترة منها ثلاثة أشهر بين نشر الجريدة والأخرى، أو بين نشر الجزء والآخر، أو بين نشر العدد والآخر»(1).

أي أن صفة الصحيفة تلزم الآتي:

1- الاشتمال على أخبار أو بلاغات أو ملاحظات أو تعليقات.

(1) المادة (2)، قانون المطبوعات لسنة 1930م.

2- أن يكون ذلك بغرض البيع.

3- النشر الدوري، وحددت الفترة الأقصى لاكتساب هذه الصفة بثلاثة أشهر.

وكان من اشتراطات هذا القانون:

- لإصدار الجريدة لا بد من رخصة من السكرتير الإداري، مع ضرورة توضيح اسم الجريدة، واسم صاحبها، وطابعها، وناشرها ورئيس أو رؤساء تحريرها.

- الرخصة شخصية، ولا بد من استخراج رخصة جديدة في حالة تغير أسماء المسؤولين عنها.

- أن يودع الناشر تأمينًا ماليًا حده الأقصى 100 جنيه مصري، مع ترك مسؤولية تقدير التأمين للسكرتير الإداري من آن إلى آخر.

- أن يتحقق المالك أو الناشر أو الشريك أو الطابع أو المحرر من ورود اسمه في الرخصة لتحديد المسؤولية.

- من حق السكرتير الإداري رفض التصديق أو وضع شروط يراها لصدور الصحيفة.

- يحق لأي ضابط بوليس ضبط أو مصادرة أي صحيفة تصدر بعد إيقافها أو إلغاء رخصتها

- من حق السكرتير الإداري مصادرة المطبعة التي طبعت فيها تلك الصحيفة، والتأمين الذي دفعه أصحابها، وذلك بأمر مكتوب.

- من حق الحكومة الحصول على الغرامات التي تفرضها المحاكم على الصحف من المبلغ الذي أودعته كتأمين لدى الحكومة، ولا تسمح لها بمعاودة الصدور ما لم تكمل مبلغ التأمين المقرر خلال أسبوعين، ويرد التأمين لصاحب الصحيفة التي تتوقف عن الصدور.

- نص القانون على أن أحكامه تسري حتى على الصحف الصادرة قبل سن القانون.

- من حق السكرتير الإداري بموافقة الحاكم العام إصدار لوائح لها قوة القانون لتنفيذ قانون النشر.

ـ يطبق القانون على الصحف الصادرة في السودان، أو تلك الصحف والكتب المستوردة من الخارج، إذ يحق للحاكم العام منع دخول أو توزيع أو بيع أي كتاب أو صحيفة أو مواد مطبوعة خارج السودان؛ وإذا دخلت، على الرغم من المنع، يعاقب المسؤول عن دخولها.

ـ سلطة ضبط المواد المصادرة والتفتيش عنها من حق القاضي، وضابط البوليس، ومدير الجمارك وموظفيه، وموظفي البريد.

ووفقًا للنصوص هذا القانون يتضح الآتي:

_ أعطى القانون السكرتير الإداري سلطات واسعة ومطلقة في الترخيص بالصحف أو سحب ذلك الترخيص أو إلغائه أو إيقافه من دون إبداء الأسباب.

ـ أعطى القانون السكرتير الإداري الحق المطلق في وضع لائحة الصحافة، وهذا ما ساعد على إحكام قبضته على الصحافة، وممارسة الرقابة عليها.

وبعد ستة أشهر من صدور القانون، صدرت لائحة لتنظيم العمل الصحفي تضمنت الآتي:

ـ حددت عقوبات لكل من ينشر أو يعاون على نشر صحيفة غير مرخصة؛ وكل من يسمح بإعلان اسمه مالكاً أو ناشرًا أو طابعًا أو محررًا في تلك الصحيفة.

ـ إلزام كل شخص يرد اسمه في الصحيفة إبلاغ السكرتير الإداري إذا تخلى عن منصبه.

ـ أن تحمل كل صحيفة أسماء محرريها وناشريها وطابعها.

ـ أن ترسل نسختان من كل عدد إلى إدارة مخابرات الأمن العام.

ـ أن يقدم رئيس التحرير العدد كله أو الجزء الذي يقرره السكرتير الإداري في حالة طلبه ذلك إلى مراقب إدارة المخابرات، مع ضرورة امتثاله لتعليماته.

ـ أن يتأكد رئيس التحرير من شخصية الكاتب الذي يرسل إليه مقالاً، ويمنع من النشر في حالة شكه في شخصية الكاتب.

ـ أن يقدم رئيس التحرير للسكرتير الإداري اسم كاتب المقال إذا طلب منه ذلك.

ويتضح من القانون واللائحة مدى التسلط الذي مارسه السكرتير الإداري على الصحافة، وتكبيله لحريتها، وإرهابه المسؤولين عن الصحف.

وبدأ سريان القانون فور صدوره، وظل ساريًا حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، وإعلان لوائح تحت قانون الدفاع عن السودان، ومن بينها لائحة الصحافة التي صدرت في نوفمبر عام 1940م، ووُكِل بموجبها الإشراف على الصحف إلى قسم مسؤول في الجيش.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، وألغيت حالة الطوارئ كان المتوقع حدوث انفراج، وإتاحة مجال للصحافة، (لكي تؤدي دورها في المجتمع، إلا أن صدور قانون الصحافة في 31 ديسمبر عام 1945م، جاء مخالفًا للتوقعات، ومعطيًا مزيدًا من السلطات للسكرتير الإداري، وملقيًا مزيدًا من الأعباء على أصحاب الصحف والمطابع، ومن ذلك:

- زيادة الحد الأقصى للتأمين الذي يدفعه صاحب الصحيفة من 100 إلى 500 جنيه.

- إعطاء السكرتير الإداري حق إلغاء الرخصة بلا قيد أو شرط.

- ضرورة حصول صاحب المطبعة على رخصة، مثل رخصة الصحيفة، مع دفع تامين قدره 100جنيه.

- إعطاء الحاكم العام سلطة مصادرة الصحف المحلية، بعد أن كان هذا الحق قاصرًا على الصحف والكتب الواردة من الخارج.

- نص القانون على أن اللوائح الصادرة بموجبه يمكن أن تشمل الرقابة على الصحف والكتب والمطبوعات قبل نشرها[1].

وكانت هذه النصوص المكبلة لحرية الصحافة في وقت تزايد فيه عدد الصحف والصحفيين كافيًا لاستنهاض الهمم، واتخاذ السبل الكفيلة للدفاع عن حقوقهم، مما أبرز اتجاهًا لتشكيل كيان يدافع عن المهنة وأصحابها، وكانت البداية في عام 1946م إلا أن هذا الكيان ظهر إلى الوجود في عام 1947م، وبلغ عدد الصحفيين نحو 40 صحفيًا،

(1) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص75.

ونشأ اتحاد الصحافة ليكون تنظيمًا مهنيًا يعنى بترقية المهنة، والدفاع عن الصحفيين، وتمثيلهم لدى الجهات الرسمية، والسعي إلى تعديل القوانين، وكسب مزيد من الحريات، وحل المشكلات التي تحول دون تطور المهنة، وعمل على تحقيق تسهيلات تعين الصحافة، مثل السعي إلى إلغاء الرسوم على مدخلات الطباعة، وتسهيل نقل الصحف بالسكك الحديدية، والطائرات، وتسهيل مهمة الصحفيين في الحصول على الأخبار.

واستطاع الاتحاد أن يكسب معركة مهمة ضد سلطات الاحتلال حين نال حق التمثيل في اللجنة المعنية بتصديق الصحف، كما أسهم في تقليص سلطة السكرتير الإداري في تعطيل الصحيفة بقرار إداري.

وقد انتصر الصحفيون لمهنتهم، وانحازوا إليها، واستطاعوا تجاوز ذلك الخلاف الذي ظهر على السطح، وأدى إلى انقسام الاتحاد إلى اتحادين، إذا توحدوا مرة أخرى في إطار كيان واحد ظل قائمًا حتى حلته أول حكومة عسكرية في نوفمبر عام 1958م.

وعندما أصبح الاتحاد هيئة مهنية لها عضويتها المقدرة، تم في اجتماع عام إقرار تقديم مذكرة للحكومة لإلغاء قانون الصحافة بعد مداولات بين الصحفيين حول مساوئ القانون، وكان هذا التحرك سببًا في عناد سلطة الاحتلال وإصرارها على عدم تعديل القانون، بل تمادت وزادت عنادًا، وجعلت الصحف والكتب والمطبوعات الواردة في حكم البضائع المحظورة والمهربة، وأصبح من حق مدير الجمارك مصادرة الصحف التي يرى أنها تقع تحت طائلة قانون البضائع الممنوعة لعام 1939م.

ولم يكن هذا بعيدًا عن محاربة الإنجليز لأي أثر مصري في السودان، ولاسيما أن الصحافة المصرية كانت تجد اهتمام المثقفين، وتنشر مشاركاتهم.

ولكن لم يضعف ذلك عزيمة الصحفيين السودانيين، بل ظلوا يقاومون القانون السيئ السمعة بكل الوسائل الممكنة، حتى تحقق لهم الانتصار حين أجابت الحكومة بعض مطالبهم، وصدر التعديل الرابع للقانون في 15 سبتمبر عام 1948م، واشتمل على الآتي[1]:

(1) قانون (تعديل) الصحافة لعام 1948م.

ـ تشكيل لجنة لتقديم النصح للسكرتير الإداري حول ممارسة سلطاته تحت قانون الصحافة.

ـ تتألف اللجنة من مساعده السياسي رئيسًا، ومدير الخرطوم، ورئيس اتحاد الصحافة، ومدير المطبوعات.

ـ يعطي السكرتير الإداري الرخصة بإصدار الصحيفة، بناء على توصية هذه اللجنة، وفقًا للشروط التي تقرر، مع حق سحب الرخصة في حالة إخلال الصحيفة بالشروط.

ـ إعطاء الحكومة الحق في أن تطلب من المحكمة إيقاف الصحيفة المتهمة في أي قضية ريثما يتم الحكم، وإعطاء المحكمة حق إيقاف الصحيفة عند إدانتها في أي جريمة شهرًا في المرة الأولى، وشهرين في المرات التالية، أو إيقافها عند ما تمتنع عن دفع الغرامة، وإلى أن يتم سدادها.

ـ أعطى القانون الجديد الحاكم العام ـ وحده ـ حق تعطيل الصحيفة عن الصدور، وسحب هذا الحق من السكرتير الإداري، الذي كان له أن يعطل الصحيفة دون قيود. وهذا الحق للحاكم العام جاء مشروطًا بأن يكون استمرار صدور الجريدة يعرض الأمن للخطر، على أن يكون التعطيل لفترة زمنية يقررها ويعلنها هو.

وكان هذا الانتصار للصحفيين مبشرًا بأن يحقق الصحفيون انتصارات أخرى تناسب تطور الصحافة مهنيًا، وفنيًا. ومن الملاحظ أن "قانون الصحافة لعام 1930م، وتعديلاته الممتدة حتى عام 1959م، لا تشير إلى حرية التعبير، أو حرية الصحافة، وتركز تلك القوانين اهتمامها في الضوابط والواجبات القانونية على عمليات إنتاج الرسائل ونشرها على نطاق جماهيري، وقد صيغ قانون 1930م، وتعديلاته لعام 1947 و1948م في ظل حكم استعماري. عليه فمن الطبيعي ألا يكون واردا لأي سوداني يعيش في تلك الظروف ادعاء أي حقوق قانونية بالحرية دون أن يقع تحت طائلة تهديد أمن الدولة أو التحريض، أو إثارة الكراهية ضد الحكومة الاستعمارية"[1].

(1) د. فتح الرحمن محجوب/ مأزق السلطة الرابعة حول أوضاع وقوانين الصحافة السودانية، الخرطوم: دار عزة للنشر، 2003م، ص85.

الإطار القانوني للأداء الصحفي في الحكم الوطني:

ظل العمل بقانون 1930م وتعديلاته ساريًا خلال فترة الحكم الوطني عقب الاستقلال، مع أن نظام الحكم كان يقوم على التعددية الحزبية، والنظام البرلماني الحر، وانتقلت سلطات السكرتير الإداري إلى وزير الداخلية، الذي ظل محتفظًا بهذه السلطات في ظل كل الحكومات المتعاقبة.

لعل هذا الوضع يعكس عدم الاهتمام بالصحافة، وعدم إدراك دورها، وقد يكون ذلك لعدم إتاحة المجال ما دام أن القانون يضعها تحت سلطة وزير الداخلية من غير تحديد سلطات واضحة، وإنما تعطي له مساحة واسعة لإصدار اللوائح التي يمكن أن تكون مفيدة للصحافة.

ولكن حدث تعديل يعفي رئيس التحرير من كشف مصدر الخبر. وهكذا ظلت القوانين المكبلة لحرية الصحافة سارية في ظل الحكم الوطني، ولم يوفر الدستور أي حماية للصحافة، لأن النص الدستوري كان غائبًا، وهذا لم يمنع من وجود نوع من التسامح السياسي.

ويؤكد الأستاذ محجوب محمد صالح ـ وهو من الصحفيين الذين واكبوا بعض مراحل تطور الصحافة السودانية ـ أن الصحافة «لم تنجح في تعديل القانون الذي ورثه السودان المستقل عن الحكم البريطاني، كما استمرت تتعرض لطائلة المواد الأخرى في قانون عقوبات السودان، مثل مواد إثارة الكراهية والفتنة (المواد 105 و106 و107 إلخ)، وإشانة السمعة والكذب الضار (المواد 436، و437، و437 (أ)، وأحيانًا قانون البضائع المحظورة، والجمعيات غير المشروعة، ولذلك فإن الحكم العسكري الذي عاشه السودان منذ نوفمبر 1958م حتى أكتوبر عام 1964م، والذي فرض قيودًا على الصحافة لم يجد حاجة إلى أن يجرى تعديلات كثيرة على قانون الصحافة القائم حينها، فقد اكتفى بتعديلين هما القانون رقم 17 لعام 1959م، الذي غير تكوين لجنة الصحافة، فآلت رئاستها إلى وكيل وزارة الداخلية، ومنع تمثيل اتحاد الصحافة السودانية، في الهيئة التي همّ بحلّها فجعل القانون ينص على عضوية «صحفي يختاره وزير الداخلية»، مكان رئيس اتحاد الصحافة، ثم عرج التعديل على التصديق بصدور

الصحف، فسمح وجود اللجنة نفسها حين أعفى الوزير عن الترخيص للصحيفة ـ أو إلغاء رخصتها ـ من التقيد بنصيحة لجنة الصحافة، وترك الأمر نهائيًا في يده»[1] .

وينص قانون الصحافة (تعديل) عام 1959م على أنه يعدل قانون الصحافة كما يلي:

1 ـ يلغى البند (2) من المادة (2/أ) ويستبدل به البند التالي:

يتكون مجلس الصحافة من الأعضاء الآتين:

(أ)الوكيل الدائم لوزارة الداخلية، أو ممثله رئيساً.

(ب) مدير محافظة الخرطوم.

(ج) مدير الإعلام.

(د) مفتش مصلحة الطباعة والمخازن والمهمات.

(هـ) صحافي يعينه وزير الداخلية.

2 ـ في المادة (3) تحذف الكلمات "بتوصية من مجلس الصحافة".

3 ـ تلغى المادة (6) وتستبدل بما يلي:

يمنح وزير الداخلية الترخيص بموجب أي شروط، ويسحب عند الإخلال بتلك الشروط"[2].

وقد تعرضت الصحف في ظل هذا الواقع للإيقاف والمصادرة، فقد صودرت صحيفة "الصحافة" التي صدرت في عهد الحكم العسكري الأول وتعرضت للإيقاف بعد عام من الصدور بسبب تحقيق صحفي عما يدور في شارع القصر ليلاً، وبعد أن عادت للصدور، أوقفت مرة أخرى لنشرها خبرًا عن مظاهرات طلبة البرازيل، واستيلاء الجيش على القصر الجمهوري؛ لتزامن ذلك مع مظاهرة لطلبة جامعة الخرطوم، وقد عادت إلى الصدور بعد ستة أشهر[3].

(1) تطور الصحافة السودانية 1945 ـ 1956م (نهضة الصحافة السودانية (1945 ـ 1969م)، مرجع سابق، ص13.
(2) قانون الصحافة (تعديل) لعام 1959م.
(3) تطور الصحافة السودانية 1956 ـ 1964م (نهضة الصحافة السودانية (1945 ـ 1969م)، مرجع سابق، ص21.

وقد دأبت وزارة الاستعلامات والعمل ممثلة للسلطة على إصدار أوامر الإيقاف، والإنذار، ولفت النظر بدعوى تجاوز الصحف للخطوط الحمراء، ونشرها ما يمس السلطة وهيبتها.

ومن الصحف التي تعرضت للتعطيل الأيام والصحافة، وكانت صحيفة "الأخبار" أكثر الصحف التي نالت لفت النظر اعتراضًا، على ما كان يكتبه الأستاذ صالح محمود إسماعيل، الذي أصبح بعد ثورة أكتوبر وزيرًا للإعلام، كما أصدر صحيفة "أكتوبر".

وقد تم إيقاف عدد من الصحف، بدعوى أنها خائنة وعميلة.

وسادت القوانين المكبلة للصحافة حتى في ظل الحكومات البرلمانية التي أعقبت سقوط الحكم العسكري في أكتوبر عام 1964م.

ويمكن وصف النظام الصحفي الذي كان سائدًا في تلك الفترة بأنه «نظام مختلط بين السلطوي والليبرالي، فهو يمنح حق إصدار الصحف الفردية، ولكنه يعطي الحق للسلطات بفرض العقوبات والجزاءات والتعطيل، إلا أنه لم تكن توجد ممارسات رقابية مباشرة أو سابقة للنشر، كما يمكن نقد نظام الحكم ورئيس الدولة»[1].

وهذا نظام شبيه بالذي كان قائمًا في فترة الديمقراطية الثالثة، حسب بعض الباحثين، فإن "تبني الأنظمة الوطنية لما بعد الاستقلال الإطار القانوني الاستعماري، والميراث السياسي المرتبط به في ما يتعلق - تحديداً - بالحريات، وحرية التعبير، يوضح أن جهاز الدولة لم يكن مختلفاً في جوهره بعد نيل الاستقلال، وذلك لاتصال مساعيه عبر الضوابط القانونية، لفرض رؤى الصفوة الحاكمة للواقع، ونشر تلك الرؤية بين أوساط المجتمع، وأقسامه المختلفة"[2]. ويذكر أنه في ظل نظام مايو تم تأميم الصحافة بقانون، وأنشئت بموجبه مؤسسة عامة للصحافة، وتحولت صحيفتا الأيام والصحافة إلى صحيفتين ناطقتين باسم النظام الذي لم يتوان في التسلط على الصحفيين وإرهابهم، إذا أرادوا ممارسة النقد.

(1) بحث بعنوان تاريخ الصحافة السودانية 1964 - 1969م (نهضة الصحافة السودانية (1945 - 1969م)، مرجع سابق، ص34.
(2) المرجع السابق، ص85.

فقد صدر مرسوم في عام 1971م يقضي بأن تؤول الصحافة إلى الحزب الحاكم، وهو الحزب الأوحد بعد أن حلت مايو الأحزاب بأمر جمهوري في 25 مايو عام 1969م، حرم فيه أي تشكيل سياسي أو أي تنظيم له أغراض سياسية.

وأعقب ذلك صدور قانون الصحافة لعام 1973م الذي ينص على أن "الصحف مملوكة للشعب يديرها باسمه، ونيابة عنه الاتحاد الاشتراكي السوداني، ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيمها وإدارتها"[(1)].

كما نص على أن يكون وزير الإعلام "مسؤولاً عن الإشراف اليومي المباشر على الصحف، بما يضمن التجانس في الخط الإعلامي العام، والتزام الخط السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني"[(2)].

و"ألغى قانون عام 1973م القوانين الصحافية السابقة له، وأدخل مفهوماً جديداً في ضبط الصحافة السودانية، وتبرير مصادرتها مؤسسة بواسطة الحكومة. ويركز هذا المفهوم في حق الشعب في أن "يتعلم" وأن يوعى أكثر من التركيز في حقه في التعبير الحر"[(3)].

ووفقا لهذا القانون، فإن الصحافة آلت ملكيتها للدولة، فأصبحت معبرة عن النظام، أكثر من تعبيرها عن الشعب وتطلعاته.

وعقب الإطاحة بنظام مايو، جاءت الحكومة الانتقالية التي أصدرت في مايو عام 1985م قرارا لتنظيم الصحافة والمطبوعات حتى يتم إصدار قانون للصحافة والمطبوعات.

ووفقا لهذا القرار، الذي صدر عن وزير الثقافة والإعلام، فإنه "لا يجوز إصدار أي صحيفة أو مطبوعة إلا بترخيص من الوزير، وبعد استيفاء جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القرار"[(4)].

---

(1) من المادة (5) من قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1973م.
(2) من المادة (4) من قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1973م.
(3) مأزق السلطة الرابعة حول أوضاع وقوانين الصحافة السودانية، مرجع سابق، ص87.
(4) المادة (3) من "رخص الصحف والمطبوعات" من قرار تنظيم الصحافة والمطبوعات لسنة 1405هـ.

وقد تشكلت لجنة الصحافة والمطبوعات من وكيل وزارة الثقافة والإعلام رئيساً، وعضوية ممثل النائب العام، وممثل التجمع الوطني، وممثل نقابة الصحفيين، والأمين العام لمجلس الصحافة والمطبوعات السابق.ويبدو من هذا التشكيل اندفاع "القوى الحديثة التي تولت السلطة عام 1985م لفرض إرادتها خشية أن تجتاحها آلية الانتخابات على النحو الذي كان عام 1965م، وهو ما حدث تقريبا في عام 1986م"[(1)].

وأوجب القرار على الصحف التزام القواعد الآتية:

- تعميق مبادئ الحرية، وتأكيد الممارسة الديمقراطية.
- التمسك بتقاليد المهنة وأخلاقياتها.
- البعد عن أسلوب المهاترات والقذف والتجريح للهيئات والأحزاب والأفراد.
- عدم التعرض للأديان السماوية، وكريم المعتقدات.
- مراعاة الصدق والموضوعية في معالجة الشؤون العامة.
- التزام الموضوعية الكامل في كل ما يكتب وما ينشر.
- الابتعاد عن الإثارة والمبالغة فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات القضائية.
- العمل على تأكيد مبدأ سيادة القانون.
- عدم تناول الأخبار والمعلومات التي تضر بالمصالح القومية، أو ما من شأنه المساس برؤساء الدول، أو تعكير صفو العلاقات بين السودان والدول الصديقة.
- عدم نشر ما يخدش الآداب العامة أو يمس كرامة الأشخاص.
- عدم نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم، أو إثارة البغضاء.
- نشر تصحيح المعلومات من صاحب الشأن.

وقد صدر قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1406هـ- الذي ألغى قرار سنة 1405هـ، وبموجبه تم إنشاء مجلس الصحافة والمطبوعات، وهو هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، وصفة تعاقبية مستديمة. والمجلس يشرف عليه مجلس الوزراء، ويشكل بقرار منه، وروعي فيه "أن يكون ممثلاً للمجتمع والمهتمين بالصحافة

(1) مأزق السلطة الرابعة حول أوضاع وقوانين الصحافة السودانية، مرجع سابق، ص90.

والعاملين فيها. وبهذا التمثيل يتضمن قدراً عالياً من الاستقلال عن الجهاز التنفيذي، كما يتضمن صحافة حرة ونزيهة"[1].

وقد تشكل المجلس من:

- رئيس المجلس على أن يكون من بين الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والموضوعية.

- عضوان يمثلان نقابة الصحفيين.

- ممثل لأصحاب الصحف.

- ممثلين من أساتذة الإعلام والصحافة في الجامعات والمعاهد العليا السودانية، يختارهما المجلس القومي للتعليم العالي.

- مدير المطبعة الحكومية.

- أحد كبار القضاء المتقاعدين يختاره رئيس القضاء.

- ممثل لوزارة الثقافة والإعلام، يعينه وزير الثقافة والإعلام.

- ممثل لرؤساء تحرير الصحف بالانتخابات.

- ثلاث شخصيات قومية، يتم اختيارها من بين المواطنين المشهود لهم بالموضوعية والكفاءة والاستقلال والخبرة.

- مفتش المطبوعات في مصلحة المخازن والمهمات (عضواً منتسبا ليس من حقه التصويت) [2].

وهناك من يسوغ السلطات الواسعة التي منحت لمجلس الصحافة بأنها كانت "تهدف ليس إلى الموازنة بين حرية الصحافة والاتجاهات السلطوية للدولة، وإنما إلى الموازنة بين الفصائل السياسية المتنافسة في أجواء غير أثيرة من عداوات وتناحر ما قبل الانتخابات كانت تسود وقتها"[3] .

ولم يكن هذا القانون كافيا وملائما لضبط الأداء الصحافي بما يحقق المصلحة الوطنية، وقال السيد الصادق المهدي: إن الحكومة كانت بصدد إصدار ميثاق شرف

(1) الإعلام والغزو الفكري، مرجع سابق، ص90.
(2) المادة (4) من من قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1406هـ.
(3) مأزق السلطة الرابعة حول أوضاع وقوانين الصحافة السودانية، ص91.

صحفي يلائم المناخ الديمقراطي الذي كان سائداً، حتى تسهم الصحافة في ترسيخ الحياة الديمقراطية[1].

وهناك من يرى أن "حكومة النظام البرلماني المتعدد الأحزاب، التي تولت السلطة عام 1986 انشغلت بالمحافظة على بقائها في الحكم، ولم تجد مسودات الصحافة التي جرى الإعداد لها خلال ذلك العهد فرصة للصدور كقانون إلى أن انهار النظام البرلماني عام 1989م على يد انقلاب عسكري"[2].

(1) لقاء للباحث مع السيد الصادق المهدي، مرجع سابق.
(2) مأزق السلطة الرابعة، مرجع سابق، ص91.

الفصل الثاني
الفنون التحريرية

- المبحث الأول: مفهوم التحرير الصحفي وأساليبه.
- المبحث الثاني: أشكال الفنون التحريرية.
- المبحث الثالث: أثر الفنون التحريرية في القارئ.

المبحث الأول

مفهوم التحرير الصحفي وأساليبه

مقدمة:

معرفة الفنون الصحفية ضرورة لكل من يطرق ميدان الصحافة، لأن ليس كل مطبوع يمكن أن يكتسب الصفة الصحفية، وليس كل كاتب يكون صحفيًا، وهذا الخلط هو السبب في ادعاء كل من كتب مقالة أو نشر خاطرة في صحيفة من الصحف أنه صحفي.

وأكثر ما يميز الصحافة من غيرها من فنون الكتاب تنوع مادتها، مما يعني تنوع فنون كتابتها وأساليب إبرازها، و«هناك من يعرف المطبوع الصحفي بأنه يعتمد في إصداره علي الفنون الصحفية (أنماط التحرير المختلفة بالإضافة إلى العناصر التبوغرافية)» (1).

وهذا يعني أن هناك فنًا مختصًا بالتحرير الصحفي يختلف عن فنون التحرير الأخرى.

والعجيب أن مصطلح «التحرير الصحفي» علي الرغم من دلالته، إلا أنه لا يزال محل اختلاف بين المختصين، فالدكتور فاروق أبو زيد يري أن «التحرير يعني إعداد كتابات الآخرين للنشر، وأن من يقوم به هو المحرر Editor، وهي صفة تطلق على رئيس التحرير، ولذا يفضل لفظ الكتابة Writing، فهو أكثر دقة للتعبير عن العملية التي يقوم بها الصحفي»(2) .

أما الدكتور محمود علم الدين فيرى أن التحرير والكتابة بالمعنى نفسه، وأنهما يعنيان «العملية اليومية أو الأسبوعية ـ حسب دورية الإصدار ـ التي يقوم بها المحرر الصحفي بالصياغة، أو الكتابة الصحفية، أو المعالجة لمضمون المادة الصحفية أو المعلومات التي جمعها من المصادر المختلفة في الأشكال أو القوالب الصحفية المناسبة والمتعارف عليها كقوالب فنية تحريرية للجريدة أو المجلة كالخبر، والتقرير

(1) د. آمال سعد المتولي/فن التحرير الصحفي: التقرير والمقال، القاهرة: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ / 2003م، ص3.
(2) د. فاروق أبو زيد/ فن الكتابة الصحفية، القاهرة، عالم الكتب، ط4، 1990م، ص8-9.

الإخباري، أو الحديث الصحفي، أو التحقيق، أو المقال، ثم المراجعة الدقيقة، وإعادة الصياغة لها»[1].

وتبدأ عملية التحرير الصحفي فور قيام المحرر بالكتابة الصحفية، ووضع مادته في الشكل الذي يختاره، وفي بعض الصحف يقوم المحرر بعمليتي الصياغة والمراجعة، وفي صحف أخرى يقوم المحرر بالصياغة، ويراجعها المحرر المسؤول أو سكرتير التحرير.

ويعرف الدكتور إسماعيل إبراهيم التحرير بأنه «الفن الذي يقوم الصحفي من خلاله بالتعبير عما يدور أو يجري في المجتمع من وقائع أو أحداث من خلال أشكال فنية تتبع قواعد وأسس لا بد أن يعيها الصحفي جيدًا. أو هو فن تحويل الوقائع والأحداث كما شاهدها ورآها الصحفي أو استقاها من مصادر مختلفة إلى كلمات مقروئة في قوالب فنية تتخذ أشكالاً متعددة، وتحقق في النهاية وظائف الصحافة المختلفة من معرفة وتثقيف وتوجيه وتسلية وترفيه»[2] .

وقد حدد أشكال التحرير الصحفي، فيقول: «والأشكال المختلفة التي يوصل بها الصحفي رسالته من خلالها إلى القارئ أو المستقبل أو المتلقي لهذه الرسالة هي: الخبر، والحديث أو الحوار أو اللقاء، التحقيق، التقرير، المقال.

وهذه هي الأشكال الرئيسة لفن التحرير الصحفي، وتتفرع من كل منها فروع أخرى، أو تنقسم كل منها إلى أنواع متعددة»[3].

ويحدد الدكتور محمود أدهم التحرير الصحفي في «طريقة الكتابة الفنية التي تتيح للمحرر الصحفي استنادا إلى فكر متميز، ومن خلال قيامه بمسؤوليات وظيفية وتسجيل الأحداث المهمة الحالية والمتجددة، ونقل الوقائع والتفصيلات والصور والمشاهد المرتبطة بها، والتعريف بما أسفر عنه البحث وراء عللها وأسبابها الظاهرة والخفية، وتقديم المعلومات والبيانات المفيدة، وبث ظواهر الأنشطة والمشكلات المختلفة والمؤثرة، وعرض وتفسير ومناقشة الأقوال والتصريحات والأفكار والآراء

(1) د. محمود علم الدين/ الصحافة في عصر المعلومات: الأساسيات والمستحدثات، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2000م، ص107.
(2) د. إسماعيل إبراهيم/ فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000م، ص5.
(3) المرجع السابق، ص5-6.

والاتجاهات والمواقف والقضايا والحلول ذات الجدارة والنفع، وتبادل ما يستحق من تطوراتها ونتائجها المتاحة والمتتابعة، والتعبير عن ذلك كله تعبيرًا دقيقًا وموضوعيًا في أغلب الأحوال في عبارات قصيرة ومتماسكة، وبواسطة لغة صحيحة سهلة وواضحة وجذابة في شكل عمل فني صحفي يمثل رسالة إعلامية موجهة إلى القراء، تكون صالحة للطبع والنشر والتوزيع في الوقت المناسب على صفحة أو صفحات جريدة أو مجلة»[1] .

ويفضل الدكتور إبراهيم إمام مصطلح الفن الصحفي الذي «لا يقتصر علي التحرير وحده، وإنما تلعب الصور والرسوم البيانية والكاريكاتورية والعناوين المنتشرة على عرض الصفحات والعناوين الفرعية، فضلاً عن الألوان وفنون الإعلان دورًا مهما في إبراز الأفكار وتجسيدها، وتحويل المعلومات المجردة إلى معلومات ملموسة مجسدة»[2].

وهو يربط هذا الفن بالتحضر لأن «المجتمع الذي يزداد نموه، وتتنوع تخصصاته وتتعقد مشكلاته لا يلبث أن يجد وسيلة الفن الصحفي ضرورة حتمية»[3] .

وإجمالاً يمكن القول إن التحرير الصحفي «هو عملية اتصال جماهيرية Mass Communicator Process متكاملة الأطراف ومستمرة، يقوم فيها القائم بالاتصال Communication أو المرسل Sender، وهو هنا المحور الصحفي، بجمع المعلومات الصحفية ومعالجتها، وصياغتها كرسالة Message أو مضمون أو نص صحفي Copy في شكل أو قالب صحفي مناسب قد يكون حديثًا أو خبرًا، أو مقالاً، ثم يرسل أو يبث Transmi هذه الرسالة أو المضمون الصحفي من خلال وسيلة اتصال جماهيرية Mass medium هي الصحيفة جريدة كانت أو مجلة إلى المستقبل receiver أو الجمهور Audience القارئ للصحيفة لتحقيق الأهداف التي تسعى لأجل تحقيقها كوسيلة اتصال جماهيرية، والمرتبطة لسياسة التحرير كالإعلام، ذو التفسير، أو

(1) د. محمود أدهم: فنون التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق: الموضوع الإخباري، القاهرة 1989م، ص88.
(2) د. إبراهيم إمام/ دراسات في الفن الصحفي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1972م، ص9.
(3) المرجع السابق، ص9.

التركيز علي محور اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي معين بغية المساهمة في تشكيل الرأي العام في أسلوب اتجاه معين، ومن ردود الفعل أو رجع الصدى feedback الذي يحصل عليه المحرر الصحفي من وسائل التقويم الصحفية العديدة التي تستعين بها الصحيفة بدءًا من رسائل القراء التقليدية، واتصالاتها الهاتفية.. حتى بحوث الجمهور واستطلاعات الرأي العام، يتم تقويم الرسالة الاتصالية ومعرفة ردود فعلها، وفي ضوء ذلك يعدل المحرر من رسالته وأسلوبه أو يستمر في أسلوبه الحالي»(1) .

ولم يتبلور هذا الفهم لعملية التحرير الصحفي في العالم العربي بين ليلة وضحاها، وإنما مر ذلك بمراحل مختلفة، إذ يتفق الباحثون على أن اللغة والكتابة وصلتا في أخريات العصر العثماني وبداية العصر الحديث إلى مستوي متدن، ومن مظاهره التهافت في العبارة، والركاكة في الأسلوب، واستعجام في الألفاظ، وتفشي العامية، والضحالة في المعاني، مع قيود ثقيلة من السجع والمحسنات البديعية.

وفي ظل هذا الوضع بدأت الصحافة في الظهور، وكان انعكاس هذا الواقع واضحًا عليها، ولكن مع الاتصال بالغرب، من خلال البعثات التعليمية، وازدهار حركة الترجمة، بدأ تشكل واقع جديد في العالم العربي، وكان لانتشار الطباعة دور كبير في تحديد معالم هذا الواقع الذي تمثل في نشر التراث القديم، وانتشار المطابع في المراكز العلمية الكبيرة مثل: حلب وبيروت والقاهرة والأستانة، وظهور الجمعيات والأندية الأدبية والعلمية والفنية، والتي كانت مقدمة لظهور الجمعيات والمنتديات السياسية بعد ذلك، وانتشار المكتبات العامة والخاصة في أقطار الوطن العربي، ونشأة المسرح العربي، ليسهم ذلك كله في بروز نثر صحفي متحرر من القيود والركاكة، يهتم بالمضمون، وإبرازه بدقة وبساطة ووضوح، مع الحرص على سلامة العبارة ورشاقتها، وظهر صحافيون ذوو أساليب متميزة في الكتابة، وقد أدركوا أن رسالة الصحافة لا تكتمل من غير أن يفهم مضمونها القراء، ومن ثم كان لا بد من اتخاذ أقصر الطرق لإيصال المعنى، وفي ذلك الوقت كان الغرب قد قطع شوطًا كبيرًا في

(1)د. محمود علم الدين ، د. ليلى عبد المجيد / فن التحرير الصحفي: المفاهيم، المتطلبات، الأشكال، القاهرة، 2000م، ص 3.

تدريس الصحافة بوصفها علماً له أصوله وقواعده وفنونه، مما أسهم في تأطير أسلوب في الكتابة له سماته المتميزة من غيره من فنون الكتابة.

ولا يزال فن التحرير الصحفي يتطور من خلال الممارسة، ومنافسة وسائل الاتصال الحديثة، فقد اضطرت المنافسة التي تجدها الصحيفة من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإنترنت أن يتجاوز هدفها إيراد الخبر إلى القيام بعمليات التفسير، والشرح، والاستقصاء، وتطلب ذلك أن يكون للصحيفة أسلوب يتسم بالبساطة والوضوح والابتعاد عن الاستعارات والكنايات والتشبيهات، والأساليب المتقعرة في اللغة حتى يسهل علي الجميع من مختلف المستويات الثقافية فهم محتواها، والتعامل معها.

وتشتمل الصحيفة علي موضوعات شتى ترضي كل فئات القراء، وهي تتعامل مع كل مصادر المعلومات في ميادين السياسة، والرياضة، والثقافة، والفن، والاقتصاد، والعلوم الإنسانية المختلفة. كما تتضمن أخبار الحوادث والجرائم، مما يوجب عليها سلاسة الأسلوب، وصياغة رسالة من كل هذه المصادر في إطار مفهوم ومستساغ لدى القارئ، وعليها، وهي تقوم بالتبسيط والتجسيد والشرح وعرض الأحداث، أن توجد لغة خاصة لكل باب من أبواب الصحيفة من علوم ورياضة بدنية، وأزياء، وبورصة، وفنون، وموسيقى، وقضاء وإدارة. وعلى الصحفي أن يضع كل هذه الاهتمامات والمجالات ذات الصلة في لغة سهلة يفهمها جمهور القراء، ويؤدي الصحفي هنا دور الوسيط بين هذه المجموعات والجمهور.

ولا شك أن أساليب صياغة الأخبار والتحقيقات والأحاديث تختلف عن الأساليب التي تصاغ بها المقالات بأنواعها المختلفة لأن الأولى توجب التزام الموضوعية والدقة، والثانية فيها تعبير ذاتي.

خصائص الأسلوب الصحفي

يكتسب الأسلوب الصحفي طبيعته وخصائصه من عدد من العناصر، يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: الناحية النحوية والصرفية: من أهم أدوار الصحافة الرقي باللغة، والحفاظ على صفائها، فعلي الرغم من ضرورة البساطة في التعبير، فلا بد أن تأتي الكلمات واضحة المعاني، والتراكيب صحيحة البيان من الناحية النحوية والصرفية، من حيث صحة حركات الإعراب وعلامات البناء وأصول النطق أو الهجاء السليم.

ثانيًا: البناء والتسلسل: يجب أن يكون هناك بناء محكم للنص، وترتيب منطقي وسلس لفقراته، لأنها تعكس البناء الفكري، حتى تأتي النتائج والأحكام، متفقة مع المقدمات، وأن تنظم الفكرة الواحدة في عقد منظوم مع الأفكار، المرتبطة بها، أو المكملة لها خلال السياق أو المضمون الواحد، وأن ينتظم الكلام إيقاع فكري داخلي لا تتناقض فيه المعاني مع بعضها بعضًا، ولا تتعارض مع ما يهدف إليه الكاتب، ولا تشذ عن الحقيقة التي يعبر عنها النص.

ثالثًا: صحة الأسلوب: يجب أن يكون الأسلوب متوافقًا مع الأساليب العربية الفصيحة، ومتمسكا بالبلاغة، بمعنى قدرته على إيصال الفكرة، وتصوير المعنى، من غير أي تناقض بين هذا المطلب، وملتزمات البساطة والوضوح.

رابعًا: أن يكون الأسلوب مع التزامه العناصر الثلاثة السابقة، أسلوبًا صحفيًا سليمًا من حيث التزامه الأساليب الفنية لصياغة الموضوعات وفقًا مقتضياتها الفنية المعروفة، وهذا الأسلوب له مجموعة من المعايير، أهمها:

1- التخلص عن الكلمات الزائدة كأدوات التعريف التي لا لزوم لها، وظروف المكان والزمان، وأحرف الإضافة، وحروف الربط التي لا ضرورة لها، وتجنب الجمل الطويلة والتكرار.

2- استخدام الألفاظ البسيطة الصحيحة الواضحة، وتفضيل الكلمات القصيرة المألوفة.

3- ألا يزيد عدد كلمات الفقرة الواحدة عن 75 كلمة، وألاّ تزيد الفقرة على أربع جمل.

4- تجنب الجمل الطويلة، لأنها تسبب الملل للقارئ وتفضيل الجمل البسيطة القصيرة المتماسكة المعبرة.

5- البعد عن المبالغة، وتجنب استخدام صيغة أفضل التفصيل.

6- استخدام الفعل المضارع، ولا سيما في العناوين.

7- تجنب استخدام الألفاظ والعبارات التي تحمل معنيين، أو التي تنطوي على تنافر لفظي.

8- استخدام المبني للمعلوم، وتفضيله على المبني للمجهول.

9- تجنب استخدام الجمع المركب، «فالطريق» يجمع على «طرق» لا طرقات، لأن طرقات هنا جمع للجمع.

10- تجنب جمع أسماء الجنس؛ لأن مفردها يؤدي معنى الجمع مثل المطر بدلاً من الأمطار.

11- يجب استعمال التثنية في مواضعها الصحيحة، فمن الخطأ القول سار على أقدامه إلى المعهد، ولكن يقال سار على قدميه.

12- استخدام الألفاظ المعربة الأكثر استعمالاً من الألفاظ العربية مثل: الديموقراطية والديكتاتورية والأرستقراطية والاستراتيجية والدبلوماسية والحرب الباردة والتكتيك الحربي، إلى غير ذلك.

13- استخدام الألفاظ المستحدثة، حتى ولو ظهرت غريبة بالنسبة إلى القارئ في بادئ الأمر.

14- الحرص على إيراد الاسم الكامل للشخص في أول الخبر، ولا مانع بعد ذلك من ذكر جزء من اسمه، كما يجب الحرص على الألقاب العلمية والمدنية أو غيرها.

لأن هذه الألقاب تصبح مع الوقت جزءًا من شخصية حاملها، وعلى المحرر التأكد من صحة الألقاب.

15- كتابة الأرقام من واحد إلى تسعة بالحروف، وفيما عدا ذلك يكتب بالأرقام، ويكتب كل رقم تبدأ به الجملة، وكذلك أرقام القرون وبعض الجمل مثل واحد في المائة أو خمسة في كل عشرين بالحروف. أما الأرقام فتكتب للدلالة علي مبالغ المال، ونتائج المباريات، وللتعبير عن الوقت، وفي الإحصائيات وعند استخدام الكسور الصحيحة مثل 7.5، وكذلك في ذكر التواريخ أو عند التعبير عن 20 مليونًا أو 15 ألفًا. إلا أنه يستحسن هجاء الكسور إذا لم يأت بعدها عدد.

16- ألا يقحم المحرر نفسه في الخبر، وأن تكون أخباره خالية من أي رأي، وأن يلتزم الموضوعية، واستخدام العبارات والألفاظ بدقة.

17- أن يذكر المحرر مصدر المعلومات صراحة أو أن يدع المصدر مضمرًا في الخبر، أو يتعمد إخفاء مصدر الخبر ليحمي فردًا معينًا أو لتكون له مزية إخبارية. عند ذكر المصدر في جميع فقرات الخبر، الذي يرويه، عليه أن ينقل كلام المصدر بنصه بين قوسين أو أن ينقل فحوى هذا الكلام دون حاجة إلى إيراده بين قوسين. وعليه التغيير في الأسلوب عند نقل بعض الآراء باستعمال الكلمات: قال، صرح، أعلن، أذاع، أصر، أشار، وغيرها.

18- ترتيب الخبر ترتيبًا حسنًا منطقيًا كان أو زمنيًا. ويجب على المحرر أن يحلل الأحداث وأن يربط بينها ليجعل منها قصة إخبارية مترابطة تدور حول محور رئيس.

19- استخدام علامات الوقف «الترقيم» ضرورة لوضوح الأسلوب، ولسهولة فهم القارئ له كالنقطة، الفاصلة، علامات الوقف الاستدراكي (:)، الفاصلة المنقوطة (؛) الشرطة (-)، أقواس الاقتباس المزدوجة « » والمفردة ( ) ولكل منها وظيفة وأسلوب في الاستخدام.

أهداف التحرير الصحفي:

التحرير الصحفي عملية فنية، وخطوة من خطوات إصدار الصحيفة ويرمي إلى تحقيق عدد من الأهداف من أهمها:

1- وضع النص الصحفي أيًا كان في إطار يتناسب مع سياسة الصحيفة، من خلال التزام مجموعة معايير.

2- تحري الدقة، وتصحيح ما يكون من أخطاء في الحقائق، والمعلومات، مثل: الأرقام وأسماء الأشخاص والماكن والمنظمات، وتصحيحها.

3- التأكد من كفاية المعلومات المضمنة في النص الصحفي.

4- جعل حجم النص الصحفي يتناسب مع المساحة المحددة له.

5- تبسيط لغة النص الصحفي، وجعله واضحًا ومفهومًا للقارئ، مهما كان مستواه الثقافي والتعليمي.

6- تعديل النص الصحفي ليكون مفهوما وواضحا للقارئ.

7 - توضيح معاني النص الصحفي.

8- التأكد من توافر الموضوعية المنطقية.

9- التأكد من توافر عنصري الجاذبية والقبول في النص الصحفي بأن يضع المحرر نفسه في موقف القارئ المتلقي للنص.

10- إيجاد التوافق والتناغم في الأسلوب بين النصوص (المواد أو الأخبار والموضوعات) الصحفية المختلفة، التي تنشرها الصحيفة.

11- التأكد من توافر عناصر الإخراج الصحفي التي تبرز النص وتحقق الهدف منه.

عملية التحرير الصحفي

ولبلوغ الأهداف السابقة، هناك عمليات تحريرية يقوم بها المحرر الصحفي مثل:

1- التأكد من دقة المعلومات الواردة في النص الصحفي، وهذا يقتضي أن يكون المحرر قادرا على استخدام الأرشيف الصحفي، والمكتبة، وقد يستعين في ذلك بالمختص في الصحيفة، أو بالمؤسسات المعلوماتية التي تتيح للصحف المعلومات اللازمة في مختلف المجالات.

2- تمتين النص الصحفي، بزيادة معلوماته، واستكمال ما قد يكون من نقص، والتأكد من اكتمال الفكرة، وعدم بقاء تساؤلات من دون الإجابة عنها.

3- التأكد من أن نصه الصحفي مصاغ بأقل عدد من الكلمات، أو الجمل، أو الفقرات بأقل عدد من الكلمات، أو الجمل، أو الفقرات، والتخلص من الحشو الزائد، والاستعاضة عن الكلمات والجمل والألفاظ الصعبة بأخرى أكثر سلاسة وسهولة في النطق، لضمان سلاسة الأسلوب وانسيابته.

4- إعادة صياغة النص الصحفي كاملاً بعد اكتمال المعلومات، والتأكد من صحته اللغوية.

5- اختصار النص الصحفي، أو زيادته، ليتناسب مع المساحة المحددة

6- مراعاة الجانب القانوني، وتجنب الكلمات والعبارات التي قد تؤدي إلى مأزق قانوني له، أو للصحيفة.

7- صياغة العناوين الرئيسة والفرعية الخاصة بالنص الصحفي، والتأكد أنها مستساغة لدى القارئ، ومفهومه ومحفزه له لقراءة النص، وإعادة الصياغة إذا تطلب الأمر.

خطوات التحرير الصحفي:

هناك عدد من المراحل التي يمر بها التحرير الصحفي، وهي تتلخص في الآتي:

أولا: مرحلة التفكير والتخطيط، وقد تأتي هذه المرحلة من واقع تفكير عميق يحدد فيه الصحفي الموضوع الذي يتناوله، وهدفه من إثارته، وقد تفرض عليه الظروف موضوعًا بعنيه، كأن يكون هناك حدث يستحق التغطية.

ثانيا: مرحلة جمع المعلومات، أو المادة الصحفية ، ولكن الأحداث الساخنة قد لا تتيح للمحرر الصحفي هذه الفرصة، وتتطلب تحركاً سريعاً، وفي هذه الحالة يعتمد المحرر على ثقافته العامة، وعلى لياقته، وسرعة بديهته، بما يحقق له جمع أكبر قدر من المعلومات بسرعة، ودقة.

ثالثا: مرحلة العمل الميداني إذا كان العمل متعلقا بأحداث تحتاج إلى تغطية حية، من خلال الخبر أو التقرير أو غيرهما.

رابعا: مرحلة إعادة التفكير والمراجعة، وتقويم ما جمعه من معلومات، والعمل على استكمال جوانب النص.

خامسا: مرحلة الكتابة أو صياغة الأفكار، ووضعها علي الورق.

سادسا: مرحلة المراجعة والتصحيح، والصقل، وعلي المحرر، وهو يقدم موضوعاً ما أن يسأل نفسه عدة أسئلة مهمة، حتى يأتي نصه ملبيًا للهدف منه، منها على سبيل المثال:

1- هل الموضوع يستحق التناول، وعناء الكتابة؟

2- من أين سيحصل علي المعلومات؟ وما أهم المصادر؟

3- ما العقبات التي يمكن أن تصادفه؟

4- من أين ستكون البداية؟

5- ما الصور والرسوم المطلوبة، حتى تكون المادة مقبولة لدى القارئ.

وعقب عملية الصياغة والتحرير، لا بد من أسئلة يجيب عنها المحرر:

1- هل المعلومات الدقيقة؟

2- هل كانت كافية؟

3- كيف يبدو تسلسلها، هل هو منطقي أم لا؟

4- ما الفقرات المقتبسة، هل وصفها واضح ، وهل تعدّ إضافة إلى النص أم لا؟

5- كيف تبدو المقدمة. هل جذابة؟ هل مناسبة للموضوع؟

6- ما مدى الترابط بين الفقرات؟

7- كيف تبدو الصياغة عمومًا، هل هناك كلمات غير مفهومة أو زائدة؟

8- هل هناك أخطاء نحوية أو هجائية؟

9- هل هناك احتمال مآزق قانونية؟

وهذه الأسئلة تعين المحرر علي مراجعة مادته، واستدراك ما قد يكون من نقص، وقد يتطلب الأمر إعادة الصياغة مرة أخرى، لكي تستوفي المادة شروط النشر.

سابعا: مراجعة التجارب: عملية مراجعة التجارب التصحيح فيقصد بها قراءة تجارب الموضوعات، ثم الصفحات، قبل الإخراج، وبعده، وقبل الطبع، ثم التأكد من إجراء هذه التصحيحات.

ويقوم بعمليات المراجعة، وإعادة الكتابة والتصحيح سكرتير التحرير المركزي، والمصحح في النظام القديم، أما في الأنظمة الحديثة، خاصة في ظل توافر أجهزة الجمع التصويري؛ فيقوم بهذه العملية، المحرر الصحفي المكلف بعملية تحرير النص.

ومع أن هناك برامج متخصصة في التدقيق اللغوي، إلا أنه لا بد أن يراجع سكرتير التحرير النص الصحفي، والمقدمة، والعناوين الرئيسة، والعناوين الفرعية، ويتأكد من توافر شروط النشر، كما يقوم بتحديد الصور والمصاحبة، وإذا كانت هناك صور قد أرفقها المحرر، يحدد لدى ملاءمتها فنيًا، ويقوم المصحح بالتدقيق اللغوي.

ويلاحق المدقق الخطأ الإملائي الذي يعد مشكلة كبيرة، وهو يشيع بشكل واضح في صحفنا، ويمثل نقطة ضعف واضحة، وهذا لا يعني أن هذا النوع الخطأ يقع في صحفنا فحسب، وإنما تعرفه أكبر الصحف العالمية، ومن ذلك عنوان في واشنطن بوست يقول: «الرئيس فرانكلين روزفلت اضطر إلى إلغاء مؤتمر لأنه أصيب بنزلة برد فجاء العنوان على هذا النحو: FDR in bed with coed

وهو يعني فرانكلين روزفلت في الفراش مع طالبة بكلية مشتركة والسبب كتابة Coed بدلاً من Cold»(1) .

وعقب التدقيق اللغوي، وإجراء التصحيحات، ترفق مع المادة الصور أو الرسوم البيانية إن وجدت، لتدفع إلى الإخراج الصحفي، ليراجع سكرتير التحرير والمصحح البروفات، ثم يراجعها مدير التحرير، فرئيس التحرير، قبل أن ترفع إلى المطبعة.

ولكثرة مسؤوليات رئيس التحرير قد لا يراجع إلا الموضوعات المهمة ذات الحساسية.

(1) جون ماكسويل هاملتون، جوج أ. كريمسكي، ترجمة: أحمد محمود/ صناعة الخبر في كواليس الصحافة الأمريكية، القاهرة: دار الشروق، ط2، 1423هـ/ 2002م، ص76.

المبحث الثاني

أشكال الفنون التحريرية

مقدمة:

تكتسب الصحيفة سماتها من الموضوعات التي تحرص على نشرها، ومن أسلوب تناولها القضايا التي تثيرها، ومن أساليبها الفنية في الإخراج، وهذه في مجملها تمثل السياسة التحريرية التي تتبعها، لذا يقال: إن « لكل صحيفة شخصية تميزها من غيرها من الصحف.. تمامًا كما أن لكل فرد شخصيته المتميزة، ولكل أمة شخصيتها القومية الخاصة، وشخصية الصحيفة تحددها سياستها التحريرية من جهة.. وجمهور القراء الذي تخاطبه من جهة ثانية.. وأسلوب إخراجها من جهة ثالثة»[1] .

ويصنف الدكتور فاروق أبو زيد الصحف إلى صحف محافظة، وصحف شعبية، وصحف معتدلة، وفي رأيه: «أن الصحف المحافظة: هي الصحف التي تلتزم الجدية والاتزان فيما تنشر من أخبار وموضوعات، وفيما تستخدمه من أساليب فنية في إخراج الصحيفة. والصحف الشعبية هي التي تحاول النزول إلى مستوى القارئ العادي، وتسعى إلى جذب أكبر عدد من القراء.. باستخدام الأساليب الجذابة في الإخراج الفني، وقد غالت بعض الصحف في هذا الاتجاه فعرفت بالصحافة الصفراء أو صحافة الإثارة.

والصحف المعتدلة: هي التي تحاول أن تقف في الوسط بين الصحف الشعبية والصحف المحافظة، فتأخذ عن الصحف المحافظة بعض ما تلتزمه من جدية واتزان في اختيار الأخبار والموضوعات وطرائق الإخراج الفني.. وتأخذ عن الصحف الشعبية بعض أساليبها في جذب أكبر عدد من القراء»[2] .

وتتطلب دراسة الأداء الصحفي في أي مرحلة من المراحل معرفة أهم الفنون والأساليب التحريرية التي تمارسها الصحف للقيام برسالتها، التي تداولتها الدراسات

(1) د. فاروق أبوزيد/ فن الخبر الصحفي .. دراسة مقارنة، القاهرة: دار الشروق للنشر والطباعة، 1404هـ/1984م، ص9.
(2) المرجع السابق، ص9-12.

والبحوث الصحفية من أجل وضع إطار عام لها، بما يجعل في الإمكان إخضاعها للدراسة والتحليل والتقويم.

ولاتساع هذه الفنون والأساليب ستقتصر هذه الدراسة على أهمها من وجهة نظر الباحث، حتى يأتي التحليل وافيًا، والتقويم محققًا للهدف، ويتمثل ذلك في الآتي:

1- الخبر الصحفي.

2- الحوار أو الحديث الصحفي.

3- التحقيق الصحفي.

4- المقال الصحفي.

5- التقرير الصحفي.

وهناك فنون وأساليب أخرى كثيرة تتبعها الصحف، لتضع فيها رسالتها بما يتفق وهدفها من المعلومات التي تقدمها.

ومهما اختلفت الفنون التحريرية، فإن هناك سمات رئيسة لا بد أن تتوافر في الأسلوب الصحفي حتى تصيب الصحافة هدفها من المادة التحريرية التي تقدمها، ولمزيد من التأكيد يمكن تلخيص هذه السمات على النحو الآتي:

1- السهولة: فلا ينبغي على الصحفي أن يستعمل الألفاظ الضخمة أو غير المألوفة التي تستعمل في الأدب.

2- العذوبة: على الصحفي أن يستخدم في قصته أسلوبًا عذبًا لا يتضمن ألفاظًا متنافرة أو كلمات يقل استعمالها أو غير شائعة.

3- الجمل القصيرة: لا يصلح استخدام الجمل الطويلة، والمترادفات، وتكرار المعاني بألفاظ مختلفة.

4- استخدام الألفاظ المعربة الأكثر استعمالاً من الألفاظ العربية: فكثيرًا ما تورد الصحف الألفاظ المعربة التي يألف القراء سماعها في حياتهم اليومية.

5 - استخدام الألفاظ المستحدثة: فمن الممكن أن تصبح الصحيفة وسيلة من الوسائل التي تعمل على خلق كلمات جديدة ومستحدثة في اللغة الصحفية.

6- الابتعاد عن الجمل الاعتراضية: على الصحفي أن يراعي أن يكون أسلوبه بعيدًا عن الجمود، وأن يكون سلسًا، ولهذا وجب عليه أن يقصد المعنى في أقرب لفظ دون محاولة استخدام الجمل الاعتراضية.." [1].

"ويعتقد بعض الصحفيين أن الكتابة السهلة هي كتابة تتسم بالغباء، ولكنك سوف تكتشف أن الكتابة بأسلوب سهل مبسط أصعب كثيراً من الكتابة المعقدة. والكتابة بطريقة سهلة واضحة ومقروءة في الوقت نفسه هي اختبار لقدراتك ومهاراتك إلى أقصى الحدود"[2] ويرى الباحث أنه إذا كانت الصحيفة وسيلة لإشاعة كلمات مستحدثة، فإنها قادرة أيضًا على أن تحيي كلمات عربية فصيحة، بحرصها على استخدامها حتى يألفها القارئ، فعلى سبيل المثال هناك أخطاء لغوية عالجتها الصحافة مثل (أكد على) وصحيحها (أكد)، و(رئيسية) والأصح (رئيسة)، و(التزم بالشيء) وصحيحها (التزم الشيء)، وغيرها، وقد أصبحت مستساغة من كثيرين من القراء الذين كانوا يألفون الأخطاء الشائعة.

وهذا يعني أن الحرص على صحة اللغة لا يتنافى مع جزالة التعبير وسلاسته، وإيصال المعنى المراد بسهولة ويسر، مع الأخذ في الحسبان أن جمهور القراء عريض، ويتضمن مستويات متفاوتة اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا، ومن واجب الصحافة أن توجد لغة مشتركة مفهومة للجميع، من دون أن تتردى لغتها، ومن غير تعقيد أو تعالٍ، وهذا ما دفع إلى إيجاد ما يسمى بلغة الصحافة، وهي اللغة التي يستطيع أن يفهمها أهل اللغة الواحدة، مهما تباعدت بينهم المسافات، ومهما تباينت مستوياتهم الثقافية.

وفي إطار هذه اللغة المتداولة، هناك أساليب وفنون تحريرية، لها قواعدها، وأسسها توظفها الصحافة، وهي تؤدي رسالتها في المجتمع، وتستوجب علينا أهداف هذه الدراسة استعراضها، حتى يسهل تقويم الصحافة السودانية في فترة الدراسة.

(1) ألبرت ل. هستر، واي لان ج. ت، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، أل هستر الحاجة إلى البساطة من كتاب "دليل الصحفي في العالم الثالث"، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، أشرفت على ترجمة الكتاب الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية بالقاهرة، 1988، ص89-95.

(2) المرجع السابق .

أولاً: الخبر الصحفي:

«مفهوم الخبر الصحفي في المجتمعات الليبرالية يختلف عن المجتمعات الماركسية أو الاشتراكية.. كذلك يختلف مفهوم الخبر باختلاف الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي، ودرجة التقدم الحضاري في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة، فمفهوم الخبر الصحفي في المجتمعات المتقدمة غيره في المجتمعات النامية.

كذلك يختلف مفهوم الخبر باختلاف شخصية الصحيفة داخل المجتمع الواحد، فمفهوم الخبر في صحيفة محافظة غيره في صحيفة شعبية، وغيره في صحيفة معتدلة»[(1)].

تعريف الخبر الصحفي:

يقول معجم اللغة العربية أن (الخبر: ما ينقل، ويحدَّث به قولاً أو كتابة) [(2)].

والنبأ في اللغة: (نَبأَ الرجل نبأً: أخبر.. والنبأ: الخبر) [(3)].

وفي القرآن الكريم وردت كلمتا الخبر والنبأ في آيات كثيرة، كما في قوله تعالى: (إذ قال موسى لأهله إني آنست نارًا سآتيكم منها بخبر) [(4)].

وقال سبحانه: (لكل نبأ مستقر وسوف تعلمون) [(5)].

ولكن هنالك اختلافًا حول مفهوم مصطلح الخبر مما جعل من الصعوبة الاتفاق على تعريف محدد له، لأن مفهومه أيضاً يختلف من عصر إلى آخر، إلى جانب الاختلاف الناجم عن اختلاف أنظمة الحكم، وما تتبناه من فكر واتجاه.

وأقدم تعريف للخبر هو الذي قدمه اللورد نورتكليف في عام 1862م، الذي يقول إن الكلب إذا عض رجلا فليس هذا خبرًا، ولكن الخبر أن يعض الرجل كلبًا.

وهو يعني - هنا - أن الخبر لابد أن يتسم بالغرابة والإثارة، وعناصر لفت الانتباه، وهذا مفهوم تأخذ به صحف الإثارة إلى اليوم.

(1) فن الخبر الصحفي: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص16.

(2) المعجم الوسيط، ج1، مجمع اللغة العربية، القاهرة، طهران: المكتبة العلمية، ص213، د.ت.

(3) المعجم الوسيط، ج2، مجمع اللغة العربية في القاهرة، طهران: المكتبة العلمية، ص 902، د.ت.

(4). القرآن الكريم، سورة النمل: الآية 7.

(5) القرآن الكريم، سورة الأنعام: الآية: 66.

أما جوزيف بوليتزر Joseph Pulitzer فيرى «أن الخبر يوجد عندما توجد الجدة والتميز والدراما والرومانسية والإثارة والتفرد، وحب الاستطلاع والطرافة والفكاهة، ويشترط أن تكون هذه الأخبار صالحة لأن تدور حولها الأحاديث بين القراء»[1].

وهذا المفهوم للخبر الذي يركز في الإثارة ظل سائدًا حتى منتصف القرن العشرين، وهو مفهوم يستهدف لفت انتباه الجمهور القارئ، وكان سببًا في انتشار ما عرف بالصحف الصفراء، التي تركز في الجريمة والجنس، وتضخيم الأخبار.

ومنهم من يرى أن (الخبر هو سرد حادث له تأثيره في العلاقات الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، ويغير وضعًا قائمًا، أو يجعل فيه اضطرابًا) [2].

ومع تطور الفكر الليبرالي ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية التي ترفض النظرة الفردية المطلقة، وفيما يتعلق بالخبر ترى هذه النظرية أن الإثارة ليست هي هدف الخبر وعنصره الرئيس، وإنما لا بد من أن يكون له وظيفة اجتماعية، مما يعني أنه لا بد من تقديم معلومات عن الأحداث المستجدة من دون أن يتطلب ذلك توافر عنصر الإثارة.

وهذا المفهوم يغلب عنصر الجدة على عنصر الإثارة، ولكن إذا توافر العنصران في الخبر، فهذا يعطيه قيمة أكبر.

أما المفهوم الماركسي للصحافة فيرى أنها «عملية التقاط المعلومات الاجتماعية وتنقيحها ونشرها»[3].

أما الخبر، وفقا لهذا المفهوم، فهو «النوع الرئيس في الإعلام الصحفي، والأساس المكون للصحافة، وهو الذي يقوم بنقل معلومات معينة بشكل ملتزم حول وقائع ملموسة، أو يعكس أحداثًا معينة بأسلوب مكثف وبأسرع طريقة ممكنة»[4].

ومن أهم عناصر الخبر في هذا المفهوم الواقعية، والالتزام، والجماعية.

ويشير د. فاروق أبو زيد إلى أن «العالم النامي لم يستطع حتى اليوم أن يصيغ مفهومًا متكاملاً للخبر يتلاءم مع واقعه، ويلبي احتياجاته»[1].

---

(1) فن الخبر الصحفي: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص28.

(2)**Jullian Hrris, Kelly Leiter, Stanly Johnson, the Complete reporters, 5th Edition, Mac Millan Publishing Company, New yourk: 1985.**

(3) فن الخبر الصحفي، ص29.

(4) المرجع السابق،ص30 .

وهو يقترح تعريفًا للخبر في البلاد النامية، يتمثل في أن «الخبر هو تقرير يصف في دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد من القراء، وهي تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع وترقيته»[2] .

أما الالتزام المقترح «فهو التزام مهني يقوم على الإرادة الوطنية للصحفي، والنابعة من إدراكه حاجات مجتمعه النامي، وظروفه الخاصة»[3].

ويرى الباحث أن الخبر هو وصف دقيق لحدث يجعل القارئ يشعر كما لو كان رآه رأي العين، كما يمكن أن يكون الخبر متعلقًا بحدث سوف يقع في المستقبل، وليس ضروريًا أن يكون مهمًا لكل فئات القراء، والمهم ألا يبرز فيه رأي المحرر، أو ميوله.

ويرى شرام أن الخبر كان ولا يزال أهم فنون الإعلام تأثيراً في الرأي العام، وأن الوظيفة الإخبارية هي أفضل الوظائف التي تستطيع أن تؤديها وسائل الإعلام مباشرة وبكفاءة[4].

عناصر الخبر:

أما أهم العناصر التي ينبغي توافرها في الخبر، فهي تختلف كما هو الاختلاف حول تعريف الخبر، ويمكن إجمال أهم العناصر في الآتي[5] :

1- الجدة Newness والحالية Freshness :

وهو أن يكون الخبر حديثًا، وفي عالم اليوم أصبحت الوسائل المرئية والمسموعة تنشر الخبر في لحظة وقوع الحدث، ولهذا أصبح الآن الهم الأكبر للصحافة تفسير الخبر، وإلقاء الضوء عليه من جوانبه المختلفة.

وقد يكون الحدث قديمًا إلا أن هناك ملابسات جديدة مرتبطة قد تعيد له جديته، كما أن وقوع أحداث مرتبطة به يدفعه إلى الصفحات الأولى للصحف، أو مقدمة نشرات الأخبار الإذاعية والتلفازية.

(1) فن الخبر الصحفي: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص55.
(2) المرجع السابق، ص56.
(3) المرجع السابق، ص 58.
(4) المرجع السابق، ص.
(5) د. محمد معوض/ الخبر في وسائل الإعلام، دار الفكر العربي، 1994م، ص10-13 .

2- الفائدة أو المصلحة الشخصية أو المصلحة العامة Personal or Public benefit. عندما يمس الخبر أكبر عدد من القراء، فإنه يكون مهمًا، كأخبار الأسهم التي يظل يتابعها أهل الخليج، أو أخبار رفع الضرائب أو تخفيضها التي يتابعها السودانيون المغتربون، أو أخبار مفاوضات السلام حول مشكلة دارفور، أو الجدل حول تدخل القوات الدولية.

3- التوقيت: Timeliness:

يكتسب الخبر أهميته من التوقيت، فمثلاً اكتسب خبر وفاة العقيد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان أهمية كبيرة، لأنها حدثت في وقت كان يتطلع فيه السودانيون إلى قيامه بدور كبير في ترسيخ مرحلة السلام.

4- الضخامة: أو العدد أو الحجم Hugeness or Numbers or Size

كلما كان الحدث متصلاً بأعداد كبيرة من الناس، فإنه يكتسب أهميته كخبر غرق العبارة سلام المصرية الذي شغل الناس في كل الدول العربية بسبب ضخامة عدد الضحايا.

5- التشويق Suspense:

أن يكون الخبر شائقا في حد ذاته، كخبر فوز سوداني بسيارة جاكوار في إحدى المنافسات. أو اكتشاف طبيب سوداني لعلاج ناجع لمرض السكر، وهذا الخبر الأخير يجعل كثيرين يتابعون تطور هذا العلاج والإحاطة بكل تفاصيل الخبر، وجمهوره ليس السودانيين فحسب، وإنما هم كل المهتمين بهذا المرض على مستوى العالم من مختصين ومرضى، وغيرهم.

6- الصراع Conflict:

الصراع عنصر مهم في الحياة، لهذا فإن أخبار الصراعات على جميع المستويات تجد إقبالاً من الناس، سواء أكانت تلك الأخبار تتعلق بالحروب، أم الثورات، أم الانقلابات، أم أخبار الانتخابات بداية من مستوى الرئاسة إلى الانتخابات النقابية والبلدية وانتخابات الاتحادات الطلابية. وقد حظيت حرب إسرائيل على لبنان، وصمود المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله بمتابعة واسعة لا من العرب فحسب، وإنما من كل العالم، لفضحها أسطورة إسرائيل القاهرة.

7- المنافسة **Competition – Contest** :

يميل الإنسان أيضًا إلى المنافسة، ومتابعة نتائجها، ومن أنواع المنافسات المهمة المباريات الرياضية أو المسابقات الثقافية، فجمهور برنامج مثل «من سيربح المليون» تجده جمهورًا عريضًا وممتدًا بامتداد العالم العربي، هذا إذا لم يشمل كثيرين من العالم شرقه وغربه، بحكم انتشار العرب، ومتابعتهم لكل القنوات الناطقة بالعربية.

8- التوقع أو النتائج Censequeuce:

هناك أحداث تثير تساؤلات في ذهن القارئ، كتأثيرات مرض شارون في الصراع العربي والإسرائيلي، وتأثيره في الساحة السياسية الإسرائيلية، وقد ظل فترة طويلة في العناية المركزة بين الحياة والموت.

9- الغرابة والطرافة Novelty,Humor:

وهو أن يتضمن الخبر عكس ما اعتاده الناس، إذ يجذب أخبار الأحداث والظواهر الغريبة والطريفة القراء، كخبر سقوط رجل من الدور العاشر وعدم وفاته.

10- الشهرة Prominence

تجتذب أخبار المشاهير من الناس، فالأسماء الكبيرة تصنع الأخبار، والشهرة لا تقتصر على الأشخاص، وإنما هناك أماكن وآثار وقضايا لها شهرتها.

11- الاهتمامات الإنسانية Human interest :

تجذب الأخبار ذات الأبعاد الإنسانية المثيرة لعواطف القراء، كأخبار آثار الحروب أو الحوادث والكوارث، ومن أشهر الحوادث التي اجتذب إليها الناس في أنحاء العالم وفاة الأميرة البريطانية ديانا في حادث سيارة.

12- الأهمية Importance:

تفاعل عدد من العناصر يعطي الخبر أهميته، وتختلف الأهمية من قطاع إلى آخر، فرفع رواتب موظفي الدولة يجتذب عددًا كبيرًا من القراء من هذه الفئة، لأهميته بالنسبة إليهم.

13- الإثارة Excitement:

يشتمل بعض الأخبار على عنصر الإثارة، وهذا العنصر ليس سلبيًا في كل الأحوال، بل يمكن أن يكون الخبر مهمًا وموضوعيًا ومثيرًا في الوقت نفسه، ولكن إذا تمّ الاعتماد كليًا على هذا العنصر اكتسبت الصحيفة صفة الصحافة الصفراء التي لا يهمها غير الجري خلف كل ما هو مثير منه، ويكون أخبارها حصرًا على الجرائم وقضايا الجنس والفضائح.

وعمومًا، يمكن القول: إن الخبر معلومة تهم أكبر عدد من الناس معرفتها، لأسباب مختلفة، ولكن لا بد ن يتوافر فيه عدد من العناصر، أهمها الجدة، أي: لا تكون معروفة بالكامل من قبلُ، كما يمكن أن تكون جديدة في بعض جوانبها، أي: أن يكون الحدث معروفًا، و يحمل الخبر إضاءات إضافية يهم القارئ معرفتها، ومن العناصر المثيرة لفضول القراء للسعي إلى معرفة الخبر فائدته أو طرافته، أو ما فيه من إثارة، ويمكن أن يجمع الخبر بين الفائدة والمتعة معًا، ولكن من المهم أن يقدم بأسلوب مفهوم وواضح لأغلبية القراء على تباين مستوياتهم، وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية.

صفات الخبر:

أما أهم الصفات التي ينبغي أن يتميز بها الخبر، فهي: الدقة والصدق أو الصحة والموضوعية.

1- الدقة: أن يكون نقل الخبر بأمانة بلا تهويل أو تهوين، وبتفاصيل دقيقة دون حذف ما قد يخل بمضمون الخبر.

2- الصدق أو الصحة: أن يكون الخبر متصلاً بحدث واقعي، وألا يكون من نسج خيال المحرر، أو معتمدًا على الإشاعة، لأن الخبر المعرض للتكذيب يهز ثقة القراء بالصحيفة، وتكفي كذبة واحدة لهدم جسور الثقة بين القارئ والصحيفة.

3- الموضوعية: أن ينأى المحرر بأهوائه وميوله عن الحدث، ويعمد إلى ذكر الحقائق بلا تشويه أو تلوين أو تزويق.

أنواع الخبر الصحفي:

يتم تقسيم الخبر حسب الموقع الجغرافي الذي يغطيه، أو حسب التقسيم الزمني، أو اعتمادًا على طريقة الحصول عليه، أو وفقًا لطبيعة الخبر، أو تبعًا لما يشتمل عليه من حقائق ومعلومات، أو حسب أسلوب التناول.

أولا: التقسيم الجغرافي للخبر:

هذا التصنيف يعتمد على مكان حدوث الخبر أو موطنه، وهو يشتمل على نوعين من الأخبار:

1- الأخبار الداخلية أو المحلية: والخبر الداخلي أو المحلي يتعلق بالحدث الذي يقع في بلد صدور الصحيفة.

2- الأخبار الخارجية: تتعلق بالأحداث الواقعة في خارج نطاق مجتمع الصحيفة.

ووفقًا لذلك، فإن ما يعد خبرًا محليًا لصحيفة سودانية، يمكن أن يعد خبرًا خارجيًا لصحيفة سعودية أو مصرية أو أمريكية، والعكس الصحيح.

ثانيًا: التقسيم الموضوعي للخبر:

يصنف الخبر وفقًا لمضمونه، ولذلك نجد الأخبار السياسية، أو الاقتصادية، أو الرياضية، أو الفنية، أو الأدبية، أو العسكرية، أو العلمية والتقنية، وغير ذلك.

ولا ينفصم التقسيمان الأول والثاني بعضهما عن بعض، لأن هناك خبرًا قد يكون داخليًا ورياضيًا في الوقت نفسه، أو سياسيًا وخارجيًا، وهكذا.

ثالثًا: التقسيم الزمني:

ووفقًا لهذا المعيار هناك نوعان من الأخبار:

1- أخبار متوقعة: وهي التي يعلم عنها مندوب الصحيفة قبل وقوعها، وتشتمل أخبار الاجتماعات أو المؤتمرات، أو غيرها من الوقائع المبرمجة في نطاق الجهة التي يتابع أخبارها.

2- أخبار غير متوقعة: وهي تلك التي تقع فجأة بلا مقدمات، كأخبار الكوارث والحوادث.

ولا شك أن النوع الثاني من الأخبار أكثر إثارة وجاذبية للقارئ، بينما يكون النوع الأول في أغلب الأحيان فاتراً وفاقداً الجاذبية.

رابعًا: الخبر الجاهز والخبر المصنوع:

الأخبار الجاهزة: أخبار تصل مكتوبة إلى المندوب الصحفي من خلال إدارات العلاقات العامة والإعلام، وقد تحتاج إلى إعادة صياغة فقط حسب سياسة الصحيفة.

الأخبار المصنوعة: هي الأخبار التي يبذل المندوبون جهودًا للحصول عليها، وهذا النوع من الأخبار يمكن الصحيفة من التميز والسبق.

ويرتبط بالمصادر السابقة ثلاثة أنواع من الأخبار:

1- الخبر السلبي: وهو المأخوذ من مصادر غير حية، كالنشرات والكتب والمطبوعات، وفي الأغلب لا يضيف جديدًا للقارئ، ومن ثم لا يصلح للنشر.

2- الخبر الإيجابي: وهو المأخوذ من مصادر حية ككبار المسؤولين الذين يدلون بتصريحات حول موضوع ما، ويبذل المندوب جهدًا للحصول على مثل هذه التصريحات.

3- الخبر السلبي الإيجابي: وهو الذي يجمع بين الخبر الجاهز والمصنوع، أي: أن يكون وقوع الخبر معروفًا سلفًا، ولكن يسعى المندوب إلى مكان الحدث وتسجيله، وقد يحصل على تصريحات انفرادية للصحيفة.

خامسًا: الخبر الخفيف والخبر الجاد:

الخبر الخفيف: هو الذي يهدف أساسًا إلى التسلية مثل: الطرائف، وبعض الأخبار الرياضية والفنية والحوادث، مع أن كثيرًا من هذه الأخبار تقدم المعلومات المفيدة.

الخبر الجاد: الأخبار التي تتعلق بمجريات الأحداث المؤثرة في إطار الوطن وخارجه، ومن ذلك الأخبار السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، وغيرها.

سادسًا: الخبر المجرد والخبر المفسر:

1- الخبر المجرد: هو الذي يقتصر على نقل الوقائع بلا أي معلومات إضافية.

2- الخبر المفسر: هو الذي يضيف معلومات وبيانات توضح الحدث وتفسره، وتكشف أبعاده، مع ملاحظة ألا يتحول الخبر إلى رأي.

سابعًا: الخبر الملون والخبر الموضوعي:

1- الخبر الملون: هو الذي يغير الحقائق ويلونها لتحقيق هدف ما، ومن أمثلة هذا النوع: ما تبثه وكالات الأنباء العالمية عن أحداث الشرق الأوسط حيث يُشتم في بعضه الانحياز الواضح إلى إسرائيل، كما أن الصحف الحزبية في كثير من الأخبار تلون الأخبار تبعًا لسياسة الحزب الذي تعبر عنه.

2- الخبر الموضوعي:

هو الخبر الذي يذكر الوقائع، ويلتزم الدقة، ويكون هدفه الإعلام من دون أي غرض نفعي.

مصادر الخبر:

المصادر هي القنوات التي تحصل من خلالها الصحيفة على مادتها الإخبارية، وقد تكون المصادر شخصيات، أو جهات، أو وسائل إعلامية، وهناك مصادر خاصة بالمندوب، وأخرى خاصة بالصحيفة.

أولاً: مصادر الصحيفة:

1- المندوب الصحفي: من أهم مصادر الأخبار، وهو الأقدر على تحقيق السبق للصحيفة، ويعهد إلى كل مندوب تغطية أخبار جهة أو أكثر، على أن يتوافر فيه الحس الصحفي العالي، وحب الاستطلاع، والثقافة الواسعة، والقدرة على إقامة علاقات مع المصادر، وقوة الملاحظة وسرعة البديهة، وحيوية الحركة، والقدرة على الصياغة الدقيقة للخبر.

2- المراسل: للصحيفة مراسلون يختلفون حسب المنطقة التي يقومون بتغطيتها، فهناك مراسلون محليون يغطون أخبار الولايات والمحافظات من خلال مكاتب للصحيفة، وهناك مراسلون خارجيون في بعض الدول والعواصم الكبرى، وقد يكون المراسل معنيًا بدولة محددة أو بأكثر من دولة، وهناك مراسل جوال حسب مقتضيات الحدث.

ومما ينبغي أن يتوافر في المراسل إجادة اللغات الأجنبية، والتمرس في فنون التحرير، والقدرة على العمل في كل المجالات، وامتلاك إمكانات التعامل مع المستويات المختلفة.

3- وكالات الأنباء:

هناك وكالات أنباء وطنية وأخرى عالمية، ومن أشهر الوكالات العالمية اليونايتد برس والأسوشيتد برس الأمريكيتان، ورويتر الإنجليزية ووكالة الأنباء الفرنسية، وكانت هذه الوكالات إلى جانب وكالتي ناس ونوفستي السوفيتيتين تسيطر على سوق الأخبار على مستوى العالم حتى قامت وكالات أنباء وطنية، تطورت مع الزمن، وأصبح لها إمكاناتها العالية.

4- شبكة الإنترنت والقنوات الفضائية:

وقد أصبحت من أكثر المصادر أهمية مع ثورة التقنيات الحديثة.

ومن المصادر القديمة الإذاعة المحلية والأجنبية، وقد تزايدت أهميتها مع توافر الإمكانات، ووجود أقسام استماع للإذاعات التي بثت باللغات المختلفة.

كما أن من المصادر المهمة، الصحف المحلية والأجنبية، والنشرات والوثائق، والمؤتمرات الصحفية.

ثانيًا: مصادر المندوب الصحفي :

يحتفظ كل مندوب بقائمة من مصادر الأخبار تشمل كبار الشخصيات الرسمية، والشعبية، والأجنبية، وصناع الأخبار من المشاهير، إلى جانب الوزارات، والهيئات العامة، والنشرات والبيانات، والمناسبات، وغيرها.

وكلما كانت مصادر المندوب حية، كانت أخباره أكثر حيوية وأهمية، كما أن على المندوب أن يزيد مصادر أخباره، وأن يطورها قدر المستطاع.

كتابة الخبر الصحفي:

مرحلة الكتابة من أهم المراحل؛ لأنها تمثل خلاصة ما تمّ من جهد في استقاء الخبر، واللهاث خلفه، حتى تكاملت المعلومات، وكلما كان المحرر الصحفي قادرًا

على وضع الخبر في أقل عدد من الكلمات، وبأسلوب واضح وجليّ، كان سهلاً على القراء فهم أبعاده، والإلمام بكل جوانبه.

ومن الناحية التحريرية تنقسم الأخبار إلى نوعين رئيسين، هما:

أولاً: الخبر البسيط: وهو الذي يصف واقعة واحدة.

ثانيًا: الخبر المركب: وهو الذي يشتمل على وصف أكثر من واقعة.

وكل من النوعين ينقسم إلى ثلاثة أشكال فنية من حيث البناء.

أولاً: الخبر القائم على سرد الأحداث: ويتعرف من خلاله القارئ إلى صورة كاملة للحدث حسب وقوعه.

ثانيًا: الخبر القائم على سرد تصريحات: وهو يعتمد على تصريحات المسؤولين، أو شهود العيان حول واقعة معينة.

ثالثًا: الخبر القائم على سرد معلومات: وهنا يكون التركيز في البيانات والمعلومات أكثر من التركيز في الواقعة نفسها.

قوالب كتابة الخبر:

توجد ثلاثة قوالب فنية لكتابة الخبر، وهي:

أولاً: الهرم المقلوب:

ويقسم فيه الخبر إلى جزءين، هما المقدمة والجسم، إذ تضم المقدمة أهم حقيقة أو معلومة أو أبرز واقعة، أما الجسم فيشتمل على التفاصيل الأقل أهمية.

ومن مميزات هذا القالب:

- سهولة اختصار الأجزاء غير المهمة.
- سهولة اختيار العنوان من المقدمة.
- سهولة نقل الخبر إلى القارئ.
- صلاحيته لصياغة الأخبار المختلفة.

ثانيًا: الهرم المقلوب المتدرج:

ويقوم على التدرج في سرد المعلومات، فتشتمل المقدمة على أهم تصريح في الخبر، ثم تأتي فقرات متعددة للشرح والتلخيص.

وهو يصلح للتصريحات الصحفية المتعددة الجوانب.

ثالثًا: الهرم المعتدل:

ويبدأ بتمهيد في المقدمة، ليشتمل الجسم على أهم المعلومات، ثم تأتي في أسفل القاعدة المعلومات الأكثر أهمية.

هذا القالب يصلح للاستخدام في الأخبار ذات الأبعاد الإنسانية، مثل: أخبار الحوادث والجرائم.

مقدمة الخبر:

يلاحظ أن المقدمة أهم جزء في الخبر، لأنه الأساس لشدة انتباه القارئ وفتح شهيته لمتابعة الخبر، ومن أهم الصفات التي ينبغي أن تتوافر فيها:

1- الاقتصار على الحقائق وعدم حشد المعلومات.

2- أن تكون متسمة بالحركة والحيوية.

3- مركزة ومختصرة.

4- التناسق مع حجم الخبر.

5- أن تتوافر فيها الإجابة عن الأسئلة الستة:

من، ماذا، متى، أين، كيف، لماذا؟

ومن أنواع المقدمة:

1- مقدمة التلخيص: وتلخص أهم ما في الخبر.

2- مقدمة الاقتباس: تركز في أهم جزء في التصريح الصحفي.

3- المقدمة القنبلة: وهي التي تشتمل على معلومة تثير تساؤلات القارئ.

4- تعتمد بعض المقدمات على المجاز، والمثل، والحكمة، والغرابة، والطرافة، والتساؤل، والحوار، والتناقض.

عنوان الخبر:

من أهم قواعد كتابة عنوان الخبر:

1- أن يتضمن أهم حقيقة في الخبر.

2- أن يشير إلى أكثر الأحداث إثارة.

3- أن يكون معبرًا عن الخبر.

4- أن يجيب عن سؤال أو أكثر من الأسئلة الستة المعروفة.

والعنوان الناجح هو الذي يخلو من الأخطاء الآتية:

«1- عدم الوضوح.. بحيث يأتي الخبر مجازيًا يعطي القارئ انطباعًا مختلفًا عن حقيقة الخبر.

2- التعميم، وعدم التحديد، وعدم توخي الدقة في صياغة الخبر، مما يؤدي إلى تشويه معناه.

3- التطويل في كتابة العنوان بحيث يحتوي على كلمات لا يمكن حذفها، ولا تؤدي إلى تغيير المعنى أو التأثير فيه»(1).

ثانيًا: الحديث الصحفي:

الحديث الصحفي من أهم فنون التحرير التي تعطي الصحيفة حيويتها، لأنها وسيلة مهمة للحصول على المعلومات الجديدة التي يتشوق إليها القارئ.

وتعريفه هو فن التحاور، أو الالتقاء بمصدر من المصادر، بهدف الحصول على معلومات جديدة حول واقعة معينة، أو بهدف معرفة وجهات النظر والآراء حول هذه الواقعة، وقد يكون الحوار بهدف التعرف إلى الشخصية التي يجرى معها اللقاء.

و"الهدف الذي يسعى إليه جميع الصحفيين هو أن يجمعوا معلومات كاملة ودقيقة وغير منحازة. والصحفي الذي يجري مقابلات جيدة يبحث دائما عن شيء جديد، أو عن معلومات متعمقة أو فكرة، أو وجهة نظر تثير الاهتمام بالقصة، وتكون جديرة بالاستماع إليها، وبحيث لا تكون شائعة أو معروفة من قبل"(2).

أنواع الحديث الصحفي:

(1) فن الكتابة الصحفية، مرجع سابق، ص27.

(2) شيرلي بياجي، ترجمة: كمال عبدالرؤوف/ المقابلة الصحفية .. فن: دليل عملي للصحفي، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1991م، ص21.

أنواع الحديث الصحفي مرتبطة بأهدافه ووظيفته:

1- حديث يهدف إلى الحصول على الأخبار، أو المعلومات، أو البيانات عن وقائع، أو أحداث، أو سياسات.

2- حديث يهدف إلى التعريف بوجهة نظر شخصية معينة في قضية تهم القراء.

3- حديث يستهدف إضاءة جوانب في الشخصية التي يجري معها اللقاء.

ومن مرادفات الحديث الصحفي «اللقاء الصحفي»، و«الحوار الصحفي».

مراحل الحديث الصحفي:

تمر عملية إجراء الحديث الصحفي بعدة مراحل:

أولاً: اختيار الشخصية:

بعد تحديد القضية التي تحتاج إلى معلومات جديدة، أو وجهات نظر حولها، يكون تحديد الشخصية ذات العلاقة بها.

فإذا كان الموضوع مثلا عن تطبيق بنود اتفاقية السلام السودانية يمكن أن تكون الشخصية الأستاذ علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية بوصفه من قاد عمليات التفاوض، أو الأستاذ سيلفا كير النائب الأول للرئيس بوصفه رئيسًا لحكومة الجنوب، أو الدكتور منصور خالد بوصفه ممن شاركوا بفعالية في الوصول إلى الاتفاقية، ولكونه رمزًا من رموز الحركة إلى جانب انتمائه إلى الشمال.

ثانيًا: جمع المعلومات عن الموضوع والمتحاور:

يقوم المحرر بجمع المعلومات عن القضية محل الحوار، والمتحاور؛ وذلك من المصادر المختلفة، وتدوين ذلك كله في نقاط ليستفيد منها عند وضع الأسئلة.

ثالثًا: إعداد الأسئلة:

هذه الخطوة مهمة، وعليها يتوقف نجاح الحوار، ومع أن هناك صحفيين متمرسين يفضلون وضع نقاط بدلاً من الأسئلة، إلا أن وضع الأسئلة يساعد كثيرًا على عدم الانحراف عن الموضوع الرئيس للحوار.

ومن أهم مواصفات الأسئلة:

1- أن تكون مباشرة وحول موضوع الحوار.

2- أن تكون إيجابية، حتى تشتمل الإجابات على أخبار، ومعلومات، ووجهات نظر جديدة.

3- أن يكون هناك تسلسل في الأسئلة.

5- تجنب التعقيد في صياغة السؤال.

6- أن تشتمل على الأسئلة الستة الرئيسة: ماذا؟ لماذا؟ متى؟ كيف؟ أين؟ من؟

ويتوقف توجيه دفة الحوار على براعة الصحفي وقدراته المهنية.

إجراء الحوار الصحفي:

ويشتمل على تحديد موعد اللقاء وإدارته.

أولا: تحديد موعد اللقاء:

بعد وضع الأسئلة يقوم الصحفي بتحديد موعد بالاتصال المباشر بالمصدر، أو من خلال مكتبه.

وكلما كان الصحفي متعدد المصادر، ولصيقًا بها، استطاع أن يحدد الموعد بسهولة، لأن المعرفة الشخصية بينه وبين المصدر تلغي كثيرًا من المسافات، وتتجاوز الأمور الروتينية.

وإذا كان التعارف يتم أول مرة، لا بد من أن يقدم الصحفي نفسه وصحيفته بشكل راقٍ، وأن يسوغ أسباب السعي إلى الحوار.

أما الشخصيات، فقد تكون متعاونة ومدركة دور الصحافة، أو مترددة، وهي تخشى تبعات الحوار، وثالثة متهربة تكره الحوارات، ولا تثق بالصحافة أو الصحفيين.

وعلى الصحفي أن يبحث عن الأسلوب الأمثل لمخاطبة كل فئة، ويتطلب ذلك خبرة ولياقة.

ثانيًا: تجهيز أدوات الحوار من آلة تسجيل، وقلم، وورق، ووثائق قد يعتمد عليها في تدعيم أسئلته.

ثالثًا: إدارة الحوار:

لا شك أنه يسبق ذلك الوصول في الموعد المحدد إلى المكان المتفق عليه، وأن يسبق المصدر في الحضور حتى لا يأخذ انطباعًا سيئًا من أول وهلة، ولعل الحفاظ على أناقة الملابس، وحسن الهندام من بديهيات العمل الصحفي عمومًا، والحوار الصحفي على وجه الخصوص.

ولا بد من تمهيد لبدء الحوار، ويبدو مهما كسر الحاجز النفسي بين الصحفي والمصدر بحديث عام يكون بعيدًا عن موضوع الحوار.

ويفضل الدخول في الحوار من خلال مقدمة مختصرة عن الموضوع، وما أثير حوله، ولا بد من أن تكون بداية الأسئلة قوية ومركزة لإشعار المتحاور بالتمكن والإلمام بالموضوع، إلى جانب أهمية الاستماع الجيد قبل طرح السؤال الثاني، كما لا ينبغي التقيد بالأسئلة الموضوعة، لأنه قد تكون هناك أسئلة مهمة تتمخض عن حديث المصدر.

كما أن من المهم التزام الوقت المحدد للحوار، واستئذان المصدر في حالة الرغبة في تمديد الوقت.

ومن النصائح لمن يجري الحوار: "يجب أن تكون قادرًا على الإحساس بما يتعين عليك أن تفعله في لحظة معينة، متى تكون لطيفًا مع المصدر، ومتى تكون قاسيا ومتشددا، ومتى تكون مفتوح العينين، ومتى تصبح مزعجًا؟" (1).

رابعًا: تسجيل الحوار:

في حالة الاعتماد على التدوين في الورق لا بد من التركيز حتى لا يفوت المحرر شيء من كلام المصدر، إلى جانب التمتع بالقدرة على الاختزال وصياغة معاني كلمات المتحدث، مع أهمية التفاعل مع ما يدلي به. وفي حالة استخدام جهاز الكاسيت

(1) المرجع السابق، ص23.

لابد من التأكد من صلاحيته ومن أنه يعمل بصورة جيدة، مع أخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي المفاجآت، وهذا يتيح فرصة أفضل للتركيز والمتابعة.

ويفضل سؤال المصدر عن الأسماء والأماكن والشخصيات بدقة لتجنب الخطأ عند الصياغة.

كتابة الحوار:

أولاً: التمهيد لكتابة الحديث:

1- التأكد من اكتمال المعلومات، وتغطيتها مختلفة الجوانب.

2- تصنيف البيانات حسب أهميتها.

3- استكمال الصور والرسوم والإحصاءات والجداول التي سترافق الحوار.

ثانيًا: قوالب صياغة الحوار:

1- قالب الهرم المقلوب: ويقترب من الشكل الفني لصياغة الأخبار، فهناك المقدمة المضمنة لأهم الأخبار والمعلومات والآراء، ثم الجسم المشتمل على التفاصيل.

ويتناسب هذا القالب مع الأحاديث الإخبارية، وأحاديث الرأي.

أشكال الصياغة:

- قد يكون الحوار على شكل (س و ج).

- قد يورد الصحفي السؤال ثم يلخص أقوال المصدر، ويزاوج بينها وبين عبارات من نص الحوار.

- قد يصور المحرر بقلمه الجو العام الذي تمّ فيه الحوار، أو يعطي معلومات عن الموضوع، أو عن الشخصية.

ويمكن إيراد مثل هذه المعلومات في إطارات منفصلة داخل الحوار.

2- قالب الهرم المقلوب المتدرج:

هذا القالب يتكون من جزأين، مقدمة وجسم، فتشتمل المقدمة على أهم الأخبار والآراء الواردة في الحوار، بينما في الجسم فقرات متعددة يلخص كل منها جانبًا من جوانب الحوار.

3- قالب الهرم المعتدل:

ويكون من ثلاثة أجزاء، هي: مقدمة الحديث والجسم والخاتمة.

فالمقدمة تهيئ القارئ للحوار بوصف المتحدث، أو المكان، أو الجو العام، أو بإيراد قصة، ويتضمن الجسم على التفاصيل حسب الأهمية، وتكون البداية بالأقل أهمية، ثم المهم، فالأكثر أهمية. أما الخاتمة فتشتمل على ملخص لأهم ما ورد في الحوار، وقد تكون الخاتمة رأيًا للمحرر.

4- الهرم المعتدل المتدرج:

يتكون الحوار من ثلاثة أجزاء، مقدمة تشمل أهم المعلومات، والآراء، ثم جسم يحتوي على نص الحديث عن طريق أسلوب (س و ج) أو بالسرد الموضوعي أو القصصي، ثم خاتمة فيها انطباع القارئ، والفارق بين النوعين الأخيرين أن القالب المتدرج يأتي فيه الجسم على شكل مستطيلات متدرجة أي فقرة تلخص أقوال المصدر، ثم فقرات مقتبسة من أقواله.

الحوار الهاتفي:

هناك حوارات صحفية تتم عن طريق الهاتف، وهي تفتقد الحيوية، بسبب ميل المصدر إلى تقديم إجابات قصيرة لا تشفي غليل القارئ لضيق الوقت، ويكون مثل هذا الحوار في حالة وجود قضية عاجلة يحتاج فيها المحرر إلى إضاءات من المصدر ذات الصلة، ويكتب هذا النوع بطريقة الهرم المقلوب؛ لأن هدفه أهم النقاط المتصلة بالقضية محل الحوار.

وهناك حوارات تتم عبر الفاكس، إذ تقدم أسئلة للمصدر ليجيب عنها، وإرسالها عبر الفاكس، وعيب هذه الطريقة عدم تحمس المصدر للإجابة عن الأسئلة، وعدم شعوره أحيانًا بأهمية التوقيت.

المؤتمر الصحفي:

يجمع المؤتمر الصحفي عددًا كبيرًا من الصحفيين الذين يجرون حوارًا مع شخص أو أكثر حول قضية معينة، ويتطلب المؤتمر أن يكون الصحفي حريصًا عند

صياغة سؤاله حتى يكون في قلب الموضوع؛ لأنه قد لا تتاح له غير فرصة واحدة، وعليه تجنب تكرار أسئلة زملائه.

ويعتمد نشر المؤتمر على مدى اهتمام الصحيفة بموضوعه، وقد تكتفي بأهم النقاط من وجهة نظرها.

ثالثًا: التحقيق الصحفي:

التحقيق من أهم الفنون التحريرية، وميزته أنه يجمع بين عدد من الفنون التحريرية في آن واحد، فهو يجمع بين الخبر والحوار والرأي.

ويقوم التحقيق الصحفي على خبر، أو فكرة، أو مشكلة، أو قضية يلتقطها الصحفي من المجتمع من حوله، ثم يجمع مادة الموضوع من بيانات ومعلومات وآراء، ويزاوج بينها لبلوغ الحل الذي يراه مناسبًا للمشكلة، أو القضية، أو الفكرة التي يدور حولها التحقيق.

والتحقيق الصحفي هو فن الشرح والتفسير، والبحث عن الأسباب والعوامل الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الفكرية، التي تكمن وراء الخبر، أو القضية أو المشكلة، أو الفكرة أو الظاهرة التي يدور حولها التحقيق، ومن المهم أن تكون فكرة التحقيق، أو القضية مهمة لأكبر عدد من القراء.

ولأهمية التحقيق الصحفي، فإن "المحقق أو الصحفي بقسم التحقيقات من أهم الصحفيين في الجريدة، والمفروض، أن يكون هذا الصحفي قد تمرس في العمل الصحفي لمدة كبيرة، حيث يكون قد عرف كيف يحصل على الخبر، وكيف يجري الحوارات واللقاءات، وكيف يفسر أو يعلق على ما يقال من آراء، وكيف يوازن بينها، ليقدم في النهاية تحقيقًا صحفيًا يفسر الواقعة أو الحادثة، أو القضية موضوع التحقيق"[(1)].

ويتميز التحقيق الصحفي بتلبية جملة من وظائف الصحافة كالإعلام، والتفسير، والتوجيه، والإرشاد، والتسلية، والإمتاع، والإعلان.

(1) فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، د. إسماعيل إبراهيم، مرجع سابق، ص101.

و"يتوقف نجاح التحقيق الصحفي على اختيار الموضوع، وعلى طريقة عرضه، والوصف الكامل لعناصره، حتى يثير اهتمام القارئ، ليقوم بقراءته إلى آخره، ويساعد على ذلك إظهار كاتب التحقيق اللمسة الإنسانية في الموضوع، التي تبرز آمال الآخرين، وأفراحهم، وانتصاراتهم، ونكساتهم"(1).

2 ـ مصادر التحقيق الصحفي:

يلتقط المحرر أفكار تحقيقاته من عدد من المصادر:

1ـ ما تقدمه وسائل الإعلام من مواد مختلفة، وتدخل ضمنها الإعلانات التي قد تهم المحرر.

2ـ المشاهدات المختلفة، والتجارب الخاصة للصحفي.

3ـ المناسبات، والأعياد، والاحتفالات المختلفة.

4ـ القصص الإنسانية، والظواهر الاجتماعية.

5ـ الدراسات والأبحاث والتقارير، والنشرات، والوثائق المختلفة.

أنواع التحقيق الصحفي:

هناك نوعان رئيسان للتحقيق الصحفي:

أولاً: التحقيق الصحفي المفصل:

في هذا النوع تكون الكلمة المكتوبة هي الأساس مع عناصر مساعدة كالصور، والرسوم، والأشكال التوضيحية، ويعتمد فيه المحرر على مصادر حية، كاللقاءات مع الأطراف المعنية من مسؤولين، وجمهور، ومهنيين، ومختصين، وعلى المصادر غير الحية كالبيان والإحصاءات والنشرات، ويغطي التحقيق جميع جوانب الموضوع بطرح الأسئلة المتعلقة به، ومحاولة الحصول على إجابات عنها.

ثانيًا: التحقيق الصحفي المصور:

(1) د. عبدالعزيز الغنام/ مدخل في علم الصحافة، الجزء الأول: الصحافة اليومية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م، ص150.

وهو يعتمد أساسًا على الصور الفوتوغرافية، وتكون الكلمة المكتوبة عنصرًا مساعدًا، ويتميز مثل هذا التحقيق بجانبه الجمالي، ويفضل كثير من الصحف نشر مثل هذا التحقيق في الصفحة الأخيرة.

ومن تقسيمات التحقيق الصحفي:

1- تحقيق الخلفية: ويعنى بالشرح والتحليل والكشف عن أبعاد الموضوع، فهو تحقيق يبحث عما وراء الخبر.

2- تحقيق الاستعلام: يهتم بإلقاء الضوء على جوانب الموضوع محور التحقيق.

3- تحقيق البحث التحليلي: يحاول كشف الأسرار وفك الطلاسم غير المفهومة في الحدث.

4- تحقيق التوقع: هذا تحقيق يعنى بتطورات الوقائع، والظواهر، والمشكلات في المستقبل.

5- تحقيق الهروب: وهو نوع يهتم بالجوانب الطريفة والمسلية والممتعة، مثل الرحلات المثيرة، والأحداث الغريبة، وهذا النوع يحتل مساحة كبيرة في صحافة اليوم التي تفرد مساحات واسعة لمن يسمون نجوم المجتمع من فنانين، ولاعبي الكرة.

إعداد التحقيق الصحفي وتنفيذه

ويجيء على ثلاث مراحل:

أولاً: اختيار فكرة التحقيق:

يحدد المحرر فكرة يراها تستحق الإيضاح والتفسير، ويزيد أهميتها أن تكون مرتبطة بالأحداث الجارية، وهذا لا يمنع وجود تحقيقات مرتبطة بحدث قديم يستحق الإجلاء والتوضيح.

ويعقد قسم التحقيقات اجتماعات لاستعراض الأفكار والاقتراحات، ثم يتم توزيع المهام، ويفضل أن يكون المحرر هو صاحب الفكرة، لضمان تفاعله معها، وتحمسه لها.

ثانيًا: جمع المادة الأولية:

ويتم ذلك من خلال الأرشيف في مركز المعلومات الصحفية والمكتبة.

ثالثًا: تنفيذ التحقيق:

بعد إعداد المعلومات الأولية، تبدأ خطوات تنفيذ التحقيق من واقع اللقاءات الحية بالشخصيات ذات الصلة بالموضوع، ومن البيانات والنشرات والإحصاءات، وبعد أن يجمع المحرر مادة التحقيق يبدأ في ترتيبها، ثم كتابتها وفق أسلوب يجذب القارئ.

كتابة التحقيق الصحفي:

هناك ثلاثة قوالب فنية لكتابة التحقيق الصحفي.

أولاً: قالب الهرم المعتدل المبني عليى العرض الموضوعي:

ويقوم المحرر بعرض القضية أو المشكلة بشكل موضوعي، ويشتمل القالب على مقدمة لإثارة اهتمام القراء، ويمكن أن تكون للمقدمة أشكال مختلفة:

1- عرض زاوية رئيسة في الموضوع.

2- تلخيص شامل وسريع للموضوع.

3- طرح أسئلة حول الموضوع.

أما جسم التحقيق فيتضمن الآتي:

1- في حالة عرض الزاوية الرئيسة في المقدمة يتضمن الجسم بقية الزوايا.

2- في حالة التلخيص في المقدمة، يتضمن الجسم تفاصيل كل زاوية.

3- في حالة طرح الأسئلة في المقدمة، يجد القارئ الإجابات في الجسم.

خاتمة التحقيق: ويتضمن خلاصة الآراء والتصورات والحلول والنتائج، ويعد الشكل القصصي في عرض الحقائق والآراء جذاباً للقراء، كما أن تنوع المادة التحريرية، وجمعه بين المصادر الحية والمصادر غير الحية من أسباب حيوية التحقيق الصحفي الذي يمكن أن يشارك في إجرائه أكثر من محرر.

ثانيًا: قالب الهرم المعتدل المبني على الوصف التفصيلي:

في هذا القالب يقدم المحرر صورة عامة للحدث في المقدمة، ويكون الوصف التفصيلي في الجسم، وتربط الخاتمة بالتفاصيل لتقديم صورة متكاملة للحدث.

ويصلح هذا القالب لكتابة التحقيقات التي تدور حول الرحلات والمسابقات الرياضية والمناقشات البرلمانية، والمناسبات والاحتفالات والتجمعات الجماهيرية.

ثالثًا: قالب الهرم المعتدل المبني على السرد القصصي:

ويكتب فيه المحرر تحقيقه على شكل قصص له بداية وعقدة ونهاية، ويصلح هذا القالب في الموضوعات ذات الطابع الإنساني.

رابعًا: التقرير الصحفي

هناك اختلاف بين المختصين في تعريف التقرير الصحفي الذي قد يأخذ اسم «الماجري»، أو الريبورتاج أو Feature.

ومن تعريفات التقرير: «التقرير الصحفي فن يقع بين الخبر والتحقيق الصحفي، ويقدم مجموعة من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية»[1].

و«التقرير الصحفي لا يقتصر على الوصف المنطقي والموضوعي للأحداث، وإنما يسمح في الوقت نفسه بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية للمحرر الذي يكتب التقرير»[2].

و«التقارير الإخبارية تقوم على عرض وقائع الحدث وتفاصيله مع خلفياته، ويناسب التغطية التفسيرية ويشيع استخدامه في المجالات الإخبارية»[3].

وهناك من يراه: «الرؤية البؤرية المتعمقة حول حدث آني، أو قديم، وتقديم كل التفاصيل السابقة، والخلفيات، وانطباعات الكاتب حول الحدث»[4].

الفارق بين التقرير الصحفي والفنون التحريرية الأخرى:

من التعريفات السابقة نقف على أن التقرير يتداخل مع بعض فنون التحرير، وأنه يقع بين الخبر الصرف، والفنون الأخرى كالتحقيق والمقال والحوار.

(1) فن التحرير الصحفي: التقرير والمقال، مرجع سابق، ص32.
(2) فن الكتابة الصحفية، مرجع سابق، ص135.
(3) الكتابة الصحفية والتحرير، مرجع سابق، ص144.
(4) فن التحرير الصحفي: التقرير والمقال، مرجع سابق، ص37.

والفارق بينه وبين الخبر أن الخبر ينقل الحدث فقط، بينما يقدم التقرير خلفيات الحدث، وبعض ردود الأفعال.

أما الفارق بين التقرير والحوار الصحفي، فهو أن الثاني يلتزم رأي الشخصية التي يتم معها الحوار، وفي التقرير، يكون للمحرر حرية اختيار الفكرة، أو الجانب الذي يود تناوله، بل إنه قد يجري حوارًا، ويختار منه الجزئية التي تؤكد رأيه.

وإذا كان التقرير والتحقيق يتقاربان إلى حد كبير، إلا أن بينهما فارقًا واضحًا، فالتحقيق يعرض مشكلة، ويحاول كشف خفاياها، واستقصاء حقائق وتقديم تفسيرات بمختلف جوانبها، بينما يقدم التقرير صورة سريعة للحدث، ويركز في جانب أو أكثر من غير الإغراق في التفاصيل، وهدفه إثارة اهتمام القارئ بالموضوع، بينما التحقيق يهدف إلى تبني قضية، وكسب تعاطف الرأي العام معها.

وهناك خلط كبير يقع بين التقرير والدراسة لاهتمامهما بخلفيات الموضوع، ولكن الدراسة تتميز بعمق التناول والتدقيق في المعلومات بصورة أكبر، بينما تعد معلومات التقرير سريعة وموجزة، لأنها تهدف إلى إثارة اهتمام القارئ، وتقديم صورة مصغرة للحدث أو لجانب منه.

أما الفارق بين التقرير والمقال، فتتلخص في أن المقال يعبر عن رأي الكاتب، بينما يأتي هذا الرأي في التقرير ضمن خلفيات الموضوع والآراء الواردة حوله.

وتهتم الصحف الأسبوعية، والمجلات المتخصصة والفصلية بالتقارير أكثر من الصحف اليومية، لعدم قدرتها على مواكبة الأحداث، ومن ثم يتركز اهتمامها في تقديم خلفياتها، وإيراد معلومات مثيرة عنها.

أنواع التقرير:

بما أن التقرير يقوم على شرح بعض جوانب الخبر أو الحادث أو الواقعة وتفسيرها، فإنه محور يختلف من محرر إلى آخر، حسب الزاوية التي يختارها.

وهنا من يرى أن هناك «ثلاثة أنواع من التقارير، وهي التقرير الإخباري، والتقرير الحي، وتقرير عرض الشخصيات»(1).

(1) فن الكتابة الصحفية، مرجع سابق، 152.

1- التقرير الإخباري أو المعلوماتي:

هذا النوع يهتم بشرح الخبر وتفسيره، بتقديم أكبر قدر من المعلومات المتصلة به، ومنها ما هو متعلق بالحاضر، ومنها ما هو متصل بخلفيات الخبر في الماضي وتطوراته.

وهذا النوع يعتمد على التقرير الحي الذي يرتكز على مشاهدات المحرر للحدث، وهو يقدم تفاصيل جانبية، بالإضافة إلى جوهر الحدث، كما يعتمد على تقرير عرض شخصية من الشخصيات التي تمثل محور الحدث.

وقد تكون هذه الشخصية إنسانًا أو مدينة أو فكرة كأن يكون هناك موضوع عن التعايش السلمي في السودان، وتتخذ جوبا مثالاً، ويكون التقرير عن جوبا وملامح الحياة فيها، أو أن يكون حول شخصية شمالية عاشت سنوات طويلة في هذه المدينة، كما يمكن أن يكون التقرير حول السلام، وما سيحققه من تغيير في حياة الناس في السودان.

مصادر التقرير:

يخلط التقرير بين شكل الخبر والرأي؛ لأنه يمكن أن يعتمد على خبر، ولكنه يتجاوز آنية الحدث، ويقدم خلفيات من الماضي، كما يمكن أن يقدم احتمالات تطوره في المستقبل.

وإذا كان أهم مصادر الصحيفة للخبر هي: الصحفي، والمراسل، ووكالة الأنباء، والصحيفة الأجنبية، والإذاعة والتلفاز.

ومصادر الصحفي للخبر هي مصادر أصلية، وهي تتمثل في صنّاع الحدث، أو مصادر ثانوية مثل النشرات، والبيانات، والصحف، ووكالات الأنباء، وغيرها، فإن أهم المصادر في التقرير يختلف حسب نوعه، ولكن المصادر في العموم هي الصحف، والكتب، والأرشيف، والمذكرات والوثائق، والبيانات، وهو يخلط بينها، وفي حالة النقل من مصدر ما لا بد من الإشارة إليه.

كتابة التقرير

يتكون التقرير من مقدمة، وجسم، وخاتمة، ولكن لا اتفاق حول طريقة كتابته، ومن الخطوات التي تتخذ في الكتابة:

أولاً: فكرة التقرير:

يختار الصحفي فكرة التقرير، ثم يبدأ في جمع الحقائق المتصلة بها، وهذا يحتاج إلى عمق تفكير حتى تتبلور الفكرة، لإبراز جانب أو أكثر من الجوانب المتصلة بها.

ويبدو الترتيب المنطقي مهمًا في التقرير حتى تكون هناك وحدة عضوية وترابط، ولكل جزء من جسمه أهمية خاصة.

ثانياً: مقدمة التقرير:

من وظائف المقدمة التمهيد وتهيئة القارئ، ويكون التقرير ناجحًا إذا تمكن الصحفي من خلال المقدمة جذب انتباه القارئ، وتهيئته للقراءة، ومتابعة التقرير حتى النهاية.

ثالثًا: الجسم:

في هذا الجزء يجد القارئ أهم المعلومات والبيانات، ويدفع الصحفي إلى تقديم الأدلة والشواهد والحجج المؤيدة لرأيه.

ومن المهم أن يدرك الصحفي مسار الحادث الذي يتناوله التقرير من البداية إلى النهاية، والربط الجيد بين الوقائع، حتى يكون واضحًا للقراء المعاني التي يريد إيصالها.

رابعًا: الخاتمة:

وفيها يعرض الصحفي تقويمًا للموضوع، وأهم النتائج التي توصل إليها.

خامسًا: المقال الصحفي:

ككل فنون التحرير الصحفي، اختلف المختصون حول تعريف المقال الصحفي، ولعلنا نذكر بعض التعريفات التي توضح أهمية هذا الفن.

«المقال تأليف كتابي متوسط الطول قياسًا على الخبر الكامل، ويعرض فيه كاتبه موضوعًا محددًا، وقد نظر إليه من زاوية معينة اتفاقًا، أو وجهة نظر يأخذ بها كاتب المقال»[1].

(1) د. جان جبران كرم/ مدخل إلى لغة الإعلام، بيروت، دار الجيل، 1992م، ص44.

وهناك من يرى أن «المقالة قطعة إنشائية نثرية محددة الطول والموضوع تكتب بطريقة عفوية سريعة، لا تكلف فيها، ولا تصنع، عن موضوع يمس شخصية كاتبها من قريب أو بعيد»[(1)].

والمقالة في رأي الأستاذ عباس محمود العقاد: «مشروع كتاب في موضوعها لمن يتسع وقته بالإجمال، ولا يتسع للتفصيل، فكل مقالة في موضوع هي كتاب صغير يشتمل على النواة التي تنبت منها الشجر لمن شاء الانتظار»[(2)].

والرأيان الأخيران يوضحان الاختلاف الكبير بين الذين تناولوا تعريف المقالة، فهي عفوية حسب الرأي الأول، وهي كتاب في الرأي الثاني، وبين العفوية والكتاب فارق شاسع.

ومرد الاختلاف في تعريف المقال النظر إليه على أنه مرتبط ببداية معرفة الإنسان الكتابة، حتى إن هناك من يرى أن تراث الإنسان من الكتابات في المعابد، وعلى التماثيل ، والأشعار التي أبدعها الشعراء في مختلف العصور، وكتابات العلماء هي في حقيقتها مقالات.

ولكن إذا نظرنا إليه بوصفه شكلاً من أشكال التحرير الصحفي، بعد أن اتخذت الصحافة شكلها المألوف بوصفها فنًا له خصائصه، نجد أن صحافة الرأي كانت لاحقة لصحافة الخبر.

وفيما يتعلق بالرأي، أصبح هناك تمييز بين صحافة فكرية أو أيديولوجية تعبر عن اتجاه ما كأن تكون صحيفة خاصة بحزب أو جماعة، أو صحيفة رسمية تعبر عن الدولة وسياستها، وبينهما صحيفة مستقلة تحاول أن تنقل الحقائق.

أنواع المقال الصحفي:

هناك عدة أنواع من المقال، ويمكن تلخيصها في الآتي:

(1) د. محمود شريف: فن المقالة الأدبية، الموضوعية، الصحفية، القاهرة: أبوللو، 1979م، ص12-13.

(2) عباس محمود العقاد/ يسألونك، بيروت: دار الكتاب العربي، 1986م، ص7.

أولاً: المقال الافتتاحي:

يدور المقال الافتتاحي حول أكثر الموضوعات أهمية بالنسبة إلى سياسة الصحيفة، وقد يكون شارحًا لخبر أو حدث، أو يكون ردًا على آراء، وهو ما يعرف بالمقال الافتتاحي النزالي، أو يكون مقالاً متنبئًا بنتائج معنية.

والمقال الافتتاحي يعبر عن رأي الصحيفة، ولا يحمل توقيعًا، أو قد يكون موقعًا باسم رئيس التحرير، ويمكن أن يكون في الصحيفة مقال افتتاحي، وآخر لرئيس التحرير في الوقت نفسه، وهو يعطي لرئيس التحرير فرصة إبراز آرائه الخاصة.

والمقال الافتتاحي يرسخ الأداء الديمقراطي، وهو يعكس رأي الشارع إذا استطاع أن يمس مصالح المواطنين، ويعبر عن آرائهم حول قرار، أو مشكلة ما، وفيه إسهام بالرأي في قضايا الوطن، وقد يكون المقال الافتتاحي تمهيدًا لحملة صحفية تريد الصحيفة أن تنظمها مناصرة لرأي محدد، أو معارضة لاتجاه، أو موقف أو رأي ما.

وسواء كان المقال معبرًا عن الصحيفة أو عن رأي رئيس التحرير، فإنه يكتسب أهمية كبرى لأنه يقيس مدى تفاعل الصحيفة مع القضايا التي تخص القراء، وتمس حياتهم ومعاشهم، بل إنه يكون سببًا في ارتباط القارئ بالصحيفة، وأول ما يحرص على قراءته من يشترون الصحيفة.

وتحتاج كتابة المقالات الافتتاحيات إلى معلومات يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة حتى تأتي قوية ومعبرة ومؤثرة، «وذلك أن المقال الصحفي لم يعد مجرد توجيه بلاغي كما كان في طور التكوين الصحفي، بل إنه على العكس من ذلك ينهج منهاجًا خاصًا في التحرير يقوم على الدليل والبرهان، ويعتمد على الحقائق والأرقام والبيانات والإحصاءات الدقيقة، وهذه هي وسائل الإقناع والتوجيه والإرشاد، وهي التي تعطيه من القوة والتأثير، ما لا يمكن أن تحققه الألفاظ الضخمة الجوفاء»[1].

و"الجملة الافتتاحية يجب أن تحوي شيئا يجذب انتباه القارئ، كحقيقة تلفت النظر أو طرافة التعبير، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون هذه الجملة تقدمة لموضوع المقالة من الزاوية التي نظرت إليه منها، لا من وجهة النظر العامة إلى الموضوع"[2].

---

(1) د. إبراهيم إمام/ تطور الصحافة الإنجليزية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1956م.

(2) ج. م. ميكايلس، تعريب محمد كامل أحمد جمعه/ الصحافة بين الهوية والاحتراف، القاهرة: مطبعة مصر الجديدة، 1951م، ص122.

و"كاتب الافتتاحية يكون عادة ذا كفاءة ممتازة، فقد يذهب إلى ندوة هيئة التحرير وفي رأسه فكرة أو فكرتان تصلح كل منهما لتكون موضوع الافتتاحية، وقد تعدل هذه الأفكار بالنقاش، أو يقترح موضوع جديد، ويتفق على سير العمل. وفي مدى ساعة أو ساعتين يكتب افتتاحية، ويصقلها ويعززها بالأسانيد، ويكون طولها بالقدر المخصص لها دون زيادة ولا نقص. وإن القدرة على هذا العمل لا تتأتى إلا بالخبرة والمران مما يعدو طاقة الهواة.

والتمييز بين المقالة الافتتاحية والمقالة ذات الطابع الخاص مما يكتب عادة بجوار الأولى، وفي الصحيفة نفسها من الصحف اليومية أمر يسير، ذلك أن المقالة الافتتاحية ذات الطابع الخاص ممهورة باسم كاتبها"(1) .

خصائص المقال الافتتاحي:

1- الثبات على سياسة واحدة هي سياسة الصحيفة.

2- الحيطة والحذر في إبداء الرأي، ولا يعني هذا عدم الشجاعة، وإنما لا بد من التسلح بالأخبار المؤكدة والوثائق، لأن الاعتذار عن رأي أبدته الصحيفة يؤثر سلبًا في مصداقيتها لدى القارئ».

3- سلاسة التعبير، والبعد عن التعقيد، ومخاطبة القراء على أنهم يمثلون فئات مختلفة لها قدرات مختلفة في فهم ما تقرؤه، وإدراكه.

4- ملاحقة المستجدات، وإلقاء الضوء عليها، وإعطاء صورة للقارئ عن خلفياتها، والنتائج المتوقعة.

5- البعد عن المباشرة في الخطاب، وأن يكون الإقناع بأسلوب سلس بعيدًا عن أساليب الوعظ والإرشاد.

6- أن يجد القارئ فيه المتعة والتسلية إلى جانب الفائدة.

وهذه الخصائص تفرض أن يكون كاتب المقال متمتعًا بحس صحفي عالٍ، وخلفية ثقافية عريضة، وقدرة على ربط الأحداث بعضها ببعض، مع قدرة على الاستقراء

(1) المرجع السابق، ص123.

المستقبل من خلال امتلاك حس اجتماعي مرهف يجعله قادرًا على فهم مجتمعه وما يعتمل فيه من أحداث.

ثانيًا: العمود الصحفي:

يحتل مساحة عمود أو أكثر لأحد الكتّاب، ومع أن هناك من يقول إن الكاتب يعبر عن آرائه الخاصة بوصفه مواطنًا، أي أنه يكتب على سجيته، إلا أنه من الضروري ألا يعني ذلك السطحية في التناول.

ومن أنواع العمود الصحفي، العمود الثابت وهو عمود لكاتب معين، وله عنوان محدد، ويظهر بصورة دورية، وهو انطباعي إلى حد كبير.

وقد يكون العمود الثابت متعدد الكتّاب، ومثل هذا العمود له عنوان معين، ويكتبه أكثر من كاتب، وهذا يعني إتاحة الفرصة لآراء مختلفة في شأن من الشؤون التي تهم القارئ.

كما أن هناك العمود الثابت المتخصص، وهذا عمود في صفحة متخصصة لكاتب معين في كل يوم من أيام الأسبوع، ينبغي أن تكون مادته موثقة، وفي مجال اختصاص كاتبه، ومن ثم فإنه يسهم في تقديم الموضوعات، وتثقيف القارئ.

ثالثاً: المقال التحليلي:

وهو مقالات متخصصة يقوم الكاتب بتحليل الموضوع الذي يتناوله، والذي يدخل في ميدان تخصصه، ويدخل ضمنه المقال العلمي، والمقال الأدبي، والمقال الاقتصادي، والمقال الفني.

ومن عناصر هذا النوع من المقال:

- اختيار الفكرة.
- تحليلها بتقسيمها وتصنيفها إلى عناصر.
- تفسير الحدث بصورة علمية.
- إبداء الرأي في الأحداث.
- التوقع بالنتائج وتقديم التوصيات.

وقد أنشأ بعض الصحف مراكز للبحوث والدراسات يقدم العاملون فيها مقالات تحليلية في مجالاتهم، وهي تسهم في تنوير القراء، وتقديم آراء لهم تعينهم على تكوين آراء حول موضوع المقال التحليلي.

رابعًا: مقال العرض (المراجعات):

وفيه يقدم الكاتب عرضًا لكتاب من الكتب، ولأنه لا يمكن تقديم كل الكتاب، فإنه يكتفي بإرشادات إلى أهم الفصول، وملامح كل فصل، وأبرز الآراء التي أوردها الكاتب حول القضايا التي تهم القارئ، كما أن هناك مراجعات للأبحاث العلمية أو لمقالات أجنبية، ومن الممكن أن يضمن الكاتب مثل هذا النوع من المقال رأيه الخاص حول الموضوع الذي تتناوله مادة العرض.

خامسًا: اليوميات:

اليوميات من أكثر مواد الصحيفة التي تجد إقبالاً من القراء، إذ يبوح فيه الكاتب بآرائه الخاصة، ويتناول فيها جانبًا من حياته، وهو يحاول أن يكون صادقًا بتصوير أخطائه وبعض إخفاقاته.

فاليوميات «هي نقل لأحداث وخواطر شخصية عاشها صاحبها فانطبعت في ذهنه، فحاول نقلها إلى القراء، إتمامًا للفائدة أو طمعًا في إمتاعه وتثقيفه وتوجيهه في صورة غير مباشرة»[1] . وهي تعتمد على وجود كتّاب وصحفيين وأدباء بارعين يتميزون بجودة الأسلوب.. وهي أحد أشكال المقال الصحفي التي تنشر في مكان ثابت، وتحت عنوان ثابت، وفي موعد ثابت، ويتناول الكاتب من خلال عدة موضوعات، أو موضوع واحد يقدم فيه رأيه وخواطره وتجاربه ومشاهداته الخاصة على أن تكون مرتبطة بالقضايا العامة التي تهم أكبر عدد من القراء»[2] .

ويتناول كاتب اليوميات موضوعًا واحدًا أو أكثر من موضوع، وهو لديه فترة زمنية (أسبوع أو أكثر) يستطيع خلالها تجميع مادة يومياته التي على خصوصيتها، تكتسب بعدًا إنسانيًا يجذب القارئ، ويجعله يتفاعل معها.

(1) مدخل إلى لغة الإعلام، مرجع سابق، ص56.
(2) فنية الكتابة الصحفية والتحرير، مرجع سابق، ص183، .

سادسًا: بريد القراء:

بدأ الاهتمام بآراء القراء وملاحظاتهم وتعليقاتهم مع تقدم المجتمعات، وتوجهها نحو الديمقراطية والتعددية، وميل الصحف إلى التعريف بآراء رجل الشارع العادي عن مجريات الواقع الذي يعيشه ويتأثر به سلبًا وإيجابًا.

ويتجاوب بعض الصحف بإبراز الرسائل التي تتفق مع سياستها التحريرية، بينما تحاول صحف أخرى التزام الموضوعية، وإبراز رسائل القراء بغض النظر عن اختلافها، أو اتفاقها مع مضمون هذه الرسائل.

المبحث الثالث

أثر الفنون التحريرية في القارئ

تؤدي الصحافة دورًا كبيرًا في أي مجتمع من المجتمعات، وتزداد أهميتها في بلاد كالسودان، شاسع المساحة، متعدد الأعراق، متنوع الثقافات، إلى جانب كونه بلدًا ناميًا يتطلب أن تؤدي فيه الصحافة دورًا أكبر في عملية التنوير والتثقيف، ورفع مستوى الوعي. وفي رأي الباحث أن من المهم في المجتمع السوداني استغلال ما في فنون التحرير من قدرات تأثير في القارئ، وتهيئة الظروف لها من أجل أن تتطور هذه الفنون، لتسهم في تطور الصحافة، وتزيد من أهميتها وتفاعلها مع مقتضيات تطور المجتمع.

أشكال تأثير فنون التحرير في القارئ:

يمكن استغلال فنون التحرير وتوظيفها لتحقيق عدد من الأهداف التي تسعى إليها الصحافة، والتي تمثل وظائف رئيسة لها، ومما يمكن أن تؤديه هذه الفنون:

أولاً: الإخبار:

من أهم وظائف الصحافة في مجتمع كالسودان هي وظيفة الإخبار، إذ عليها أن تجعل جمهور المتلقين على علاقة وثيقة بمجريات الأحداث من حولهم، ليتفاعلوا مع حركة المجتمع، ويسهموا في دفعها، كل حسب قدراته، وما هو مؤهل له.

ولأن هناك وسائل إعلامية أكثر سرعة في نقل الأخبار، فإن الدور الأكبر للصحافة المقروءة أصبح في تفسيرها، وإيجاد الخلفية المعلوماتية الكافية عنها، وتوقع تأثيراتها المستقبلية.

والصحافة ـ حين تقوم بذلك ـ تزيح كثيرًا من المعلومات المضللة، والمبالغات التي تحيط دائمًا بالأخبار، والتي قد تؤدي إلى إساءة فهمها، وإشاعة البلبلة بين أوساط العامة، وهذا الدور الإخباري والتفسيري للصحافة في حقيقته يعد دورًا تثقيفيًا في المقام الأول، لما له من أثر في رفع مستوى الوعي، وإدراك أبعاد الأحداث، بالتعمق فيها، وعدم الاكتفاء بما تقدمه وسائل الإعلام ذات الغرض من تفسيرات، وهذا دور يسهم كذلك في تمتين البناء المعرفي للمتلقين، ورفع مستوى قدرات التحليل لديهم لمعرفة ما يجري من حولهم من أحداث.

ويبدو واضحًا أهمية التراكم المعرفي، وزيادة المعلومات، فهي قد غدت أداة فاعلة في توجيه الفكر، وتشكيل الرأي العام حول أي قضية، بل إن المعلومات أصبحت من مقاييس القوة في عالم اليوم.

وأصبح من الضروري أن يوظف كل شعب ما لديه من معلومات في تقديم الحقائق عن نفسه، والدفاع عن قضاياه، وتحقيق أهدافه، وعدم ترك المجال لأحد لتشويه صورته، والنيل من قيمه وثوابته.

والصحافة حين تعمد إلى توضيح الحقائق حول القضايا الوطنية التي تهم كل مواطن على أرض السودان، فإنها تضمن تعاطف الرأي العام، وتضامنه بما يخدم هذه القضايا، كما أنها تسهم في تفويت الفرصة على الذين يحاولون استغلال نقص المعلومات بتوجيه القضايا بما يخدم خططهم، ويحقق مصالحهم، وبهذا تعد وظيفة الإخبار إسهامًا في الدفاع عن الوطن ومكتسباته، وترسيخًا لمبدأ حق المواطن في معرفة ما يدور حوله، سواء في داخل الوطن أو خارجه، كما أنها وظيفة تسهم في درء المفاسد، وفضح أي ممارسات سيئة تنال من الوطن وأبنائه.

ثانيًا: الشرح والتبسيط:

من مسؤوليات الصحافة متابعة التطور في كل علم وفكر، وملاحقة كل ما يستجد فيهما وتبسيط المسائل العلمية والفكرية حتى يفهمها القارئ العادي من غير تعقيد؛ وإذا كان هذا دور تضطلع به المجلات العامة والمتخصصة، فإن الصحافة اليومية أصبحت مطالبة بدور في هذا الجانب، لأنها الأكثر انتشارًا ووصولاً إلى كل أفراد المجتمع، وهي لا تقوم على النحو العميق الذي تقوم به المجلات، وإنما ينحصر دورها في الشرح والتبسيط، بما يجعل القارئ العادي على إلمام بالموضوع المطروح، ومن يرد المزيد يمكنه أن يبحث عن مبتغاه في المجلات العامة، والدوريات المتخصصة، التي تتسم بعمق التناول، ودقة التحليل، وعلى سبيل المثال: تكتفي الصحيفة اليومية بإيراد معلومات عامة ومهمة عن أنفلونزا الطيور، وتجري حولها حوارات، وتحقيقات، وتقارير، واستطلاعات، ومع ذلك تترك المجال للمجلة المتخصصة لتورد خلفياتها وأسبابها، والمصطلحات العملية الدقيقة المتعلقة بها، وغير

ذلك من المعلومات المتخصصة العميقة التي لا يعنى بها غير المختص الذي لديه في الأساس معلومات واسعة عن الموضوع.

ثالثًا: إرساء قيمة الحوار:

تمثل الصحافة منبرًا من أهم منابر الحوار في أي مجتمع، لأنها تتيح أنواعًا من الحوار البناء:

أولاً: تفسح المجال للنقاش والحوار الهادفين حول القضايا الوطنية المطروحة، بأسلوب موضوعي، من أجل إيجاد فهم مشترك لها، أو لوضعها في إطارها الصحيح، وتحديد رؤية وتوصيف لها، بما يعين على حل ما قد يكون من تعقيدات ومشكلات.

ثانيًا: الصحافة بقدر عنايتها بالحوار حول القضايا المطروحة أصلاً، فإنها تتيح الفرصة لمن لهم طروحات وآراء جديدة وأفكار مبتكرة ونظريات حديثة، ليعرضوها على جمهور القراء، الذين بدورهم يتداولونها، ويثيرون حولها النقاش، ويقومونها، وهذا يعني إيجاد حراك إيجابي في المجتمع، وتنمية إحساس الفرد بقيمة ما يدلي به من أفكار وآراء، ووجهات نظر.

ثالثًا: تطرح الصحافة - من خلال هيئة تحريرها وكتّابها- بعض القضايا المهمة في المجتمع للحوار، وتفتح الباب لمناقشتها، حتى تتلاقح الأفكار، وتتضح الرؤى والتصورات عنها، وصولاً إلى تأطيرها وبلورتها، بما يحقق فهمًا مشتركًا لها.

وهذه الوظيفة تعكس دور الصحافة في إرساء قيمة الحوار في المجتمع، بوصفها الوسيلة المثلى للوصول إلى معالجة القضايا والمشكلات بروح المسؤولية المشتركة، بدلاً من أسلوب التنابذ وتأجيج الصراع، والتنصل من المسؤولية.

وتستخدم الصحيفة مختلف الفنون التحريرية لبلوغ هذا الهدف، ولكن تصبح لمقالات الرأي أهميتها في هذا الجانب، لكي تتاح لكل من له رأي فرصة التعبير عنه، مشفوعًا بالتحليل الدقيق والأدلة والبراهين التي تدعم هذا الرأي.

والسودان بوصفه بلدًا يعاني من تعقد مشكلاته الوطنية يصبح في حاجة ملحة إلى أن تقوم الصحافة بدورها في خلق حوار موضوعي بعيد عن التشنج والانحياز حول

هذه المشكلات مشاركة فيه كل من له صلة بها، ومن ثم العمل على بلورة رؤية واضحة تعين على حل طلاسمها، ووضع خطوات حلها، وتحديد مسؤوليات أطرافها.

رابعًا: التثقيف:

تضطلع الصحافة في مجتمعها بدور التثقيف، إذ إن من واجباتها إيجاد مساحة مشتركة من التفاهم بين فئات المجتمع المختلفة، بما يعين على التواصل الإيجابي بينها.

ولا يتحقق هذا الهدف ما لم تكن رسالة الصحافة موجهة إلى هذه الفئات باللغة التي يفهمونها، وبالأسلوب الذي يناسب مستواها الفكري والثقافي.

وهذا لا يعني الانحدار بلغة الصحافة، وإنما يعني ضرورة اختيار الكلمات المناسبة، وصياغتها في قالب مفهوم، وبعبارات سليمة، وتسلسل منطقي.

وهذا الدور يصبح ملحًا في السودان في زمن عز فيه الكِتَاب، وبعد فيه الناس عن الاطلاع المتعمق، ومن ثم يصبح على الصحافة دور في عكس الأنشطة الثقافية، وكل ما يدور في أروقة المؤسسات الثقافية، وتبني قضايا ذات أبعاد ثقافية وطرحها للنقاش والتداول، على أن تفتح أبواب النقاش لكل راغب بعيدًا عن أي نوع من أنواع الإقصاء، وهذا يتيح مشاركة فعالة بين فئات المجتمع، ويسهم في إتاحة الفرصة لبروز وجوه جديدة في الساحة الثقافية.

ومع أن الصحف تخصص صفحات ثقافية في أعدادها، وهي تشتمل على الأخبار والمقالات والحوارات والتحقيقات والتقارير والاستطلاعات، وغيرها من الفنون التحريرية، إلا أن الصحيفة بكل موادها المنتشرة في صفحاتها المختلفة تمثل مصدرًا مهما للثقافة.

خامسًا: إثراء المعجم اللغوي:

يفرز التقدم الذي يشهده العصر في مجالات الحياة المختلفة كثيرًا من النظريات والاختراعات والاكتشافات إلى الوجود، وما لم يكن المعجم اللغوي مواكباً لهذا التقدم، فإن ذلك يعني جمود اللغة، وتكلسها، وباستمرار هذا الجمود والتكلس يمكن أن يكون الموات الذي يخرج اللغة من دائرة اللغات الحية.

وهذا يقتضي عملاً متصلاً من الصحافة لمواكبة الجديد، وإعطائه الوصف الدقيق له، الذي لا بد أن يكون نابعًا من معجمها، حتى تصبح المستحدثات لها مدلولاتها الواضحة في الأذهان، التي تنسجم مع بناء اللغة وأصولها وقواعدها، لتصير جزءًا أصيلاً منها.

وإذا لم يستطع أهل اللغة إخضاع المصطلحات لمفاهيم مجتمعهم، ومنظومة قيمهم، من أجل إيجاد فهم مشترك بين المتحدثين بها، فإنهم قد يكونون عرضة للدلالات المغرضة، والمعاني العاطفية، التي تقصد الاستمالة والاستقطاب من قبل واضعيها.

والسودان بلد مستهدف لتميز موقعه الجغرافي والحضاري، مما يجعله في عالم مضطرب، تستحكم فيه عملية الاستقطاب الثقافي، مغريًا من يديرون هذه العملية، وصولاً إلى مبتغاهم في امتلاك أسباب الوجود الثقافي المؤثر في منطقة جغرافية مهمة، لها تراثها الحضاري الثر، وثرواتها الطبيعية، وهذا ما يستوجب على الصحافة أن تعي دورها في أهمية ترسيخ اللغة بوصفها أداة الثقافة، ومفتاحها الرئيس.

وهذا الاعتداد باللغة العربية، لكونها لغة التواصل بين كل أبناء السودان لا يتناقض مع دور الصحافة في الدفاع عن لغات أهل السودان، وتبني الدعوة إلى ضرورة الحفاظ عليها، وضمان استمراريتها، لأنها تمثل لب الثقافات المحلية، وهي بدورها تشكل الهوية السودانية.

سادسًا: الانفتاح على الآخرين:

الصحافة تمثل نافذة يطل من خلالها القراء على الحضارات الأخرى، وتاريخها وعلومها وأساليب أهلها في التفكير والعيش والحياة، ويتيح فرص الاستفادة من نتاجهم العلمي والفكري في إطار قيم المجتمع وثوابته، وخصوصًا في عالم تلاشت بينه المسافات بفضل وسائل الاتصال الحديثة، مما يقتضي ضرورة معرفة جميع أركانه وجوانبه، حتى يمكن التكيف والتعايش مع ما يقع فيه من أحداث، ويستجد فيه من مبتكرات، وما يتفاعل فيه من أنواع التدافع الحضاري والفكري.

والسودان بموقعه وحضارة أهله جدير بالتفاعل مع الآخرين، وباستكشاف ما لديهم من أفكار وعلوم واختراعات، ولكن الصحافة مع الوسائل الأخرى عليها أن تكون أداة التحليل الدقيق والعميق لمعطيات الحاضر، والإدراك الواعي لتفاعلات الماضي، وفي استطاعة الصحافة أن تساهم في الإحاطة بالأبعاد الزمنية الثلاثة لكل ما يحيط بالإنسان من علوم وأفكار وأشياء، بما يوفر الفهم الصحيح لها، وهذا ما يعين على تحديد موقف واضح مبني على قيم المجتمع وثوابته.

سابعًا: الاستكشاف:

لا ينبغي أن تكتفي الصحافة باستكشاف الأبعاد الزمنية لما هو معلوم فعلاً، بما يحقق المعرفة التامة به، وبمراحل تطوره، ولكن عليها أيضًا أن تسعى إلى اكتشاف جوانب مجهولة في هذه الحياة، تدخل في عداد الغرائب والعجائب.

والسودان الشاسع المساحة فيه كثير من الجوانب التي تحتاج إلى الجرأة في استكشافها، وهذا يتطلب من الصحافة أن تغوص في الأعماق، وتخرج من دائرة العاصمة والمدن الكبرى، وملاحقة المسؤولين، لأن هناك مجالاً واسعًا للإبداع على امتداد المليون ميل مربع، فهناك ثروات كثيرة لم تكتشف، سواء على المستوى الاقتصادي، أو الثقافي، فهناك حديث عن ثروات بترولية في الشمال، وهناك عادات وتقاليد لم تلق الأضواء عليها، وهناك آثار في العراء لا يهتم بها، وهناك مجهودات خارج الإطار الرسمي في الحفاظ على التراث لم تجد الاهتمام، وهناك أنماط من الحياة لا يعرف عنها أحد شيئًا، ومثل هذا الأمر كثير في خارج الحدود.

ومما لا شك فيه أن تقديم حقائق جديدة عن الحياة يمثل مغامرة ينبغي على الصحافة أن تحرص على خوضها، على الرغم مما تلقاه من منافسة حادة من وسائل الإعلام المرئية في هذا الميدان، إلا أن ما تتفرد به من إمكانات يتيح لها تجاوز مثل هذه المنافسة، ومن ذلك، أن الصحافة يسهل الرجوع إلى مادتها المنشورة في أي وقت، للتثبت من المعلومات الواردة فيها، بإعادة قراءتها أكثر من مرة، حتى تُستوعب تمامًا، وتحفظ للرجوع إليها عند الحاجة، بينما قد يتلاشى أثر الرسالة الإعلامية المرئية بمجرد عرضها، ويصعب كثيرًا استرجاع المعلومات، أو الحصول على المادة الفلمية مرة أخرى، إذ لم تكن قد سجلت عبر الشبكة المعلوماتية.

وليس من المبالغة القول: إن الصحافة مرجع مهم يسهل على الإنسان أن يعود إليه بسرعة، وفي أي وقت، وبما يتفق مع ظروفه واستعداده النفسي، ومن هنا تكتسب أهميتها.

ويمثل التحقيق والاستطلاع المصور بما يشتملان عليه من طابع قصصي، أكثر الفنون التحريرية استخدامًا في هذا الباب، وقد قام كثير من الكتاب بتضمين التحقيقات والاستطلاعات التي قاموا بها في كتب، وهذا ما يثير السؤال عن العلاقة بين الصحيفة والكتاب، وما ينبغي أن يكون من اختلاف في أسلوب التناول، ويفطن كثيرون من الكتاب إلى هذا الاختلاف، مما يحقق الفائدة للقارئ في الحالتين.

ثامنًا: التوثيق:

الإمكانات التي تتميز بها الصحافة، تؤهلها لتكون وسيلة توثيقية فاعلة، وبخاصة أن هذا العصر الذي نعيش فيه يشهد كثيرًا من التضليل فيما يكتب، ويقال، ويتداول، مما يحتاج إلى كثير من الحيطة والحذر عند التعامل مع المعلومات، وخصوصًا تلك التي يتم تداولها بالنقل الشفوي وغير المباشر.

وتستطيع الصحافة أن تقوم بدور أكبر في التوثيق الدقيق، إذا اعتمدت في تقويم مادتها، ومراجعتها على المصادر الرئيسة بدلاً من المصادر الثانوية التي يؤدي الاعتماد عليها بشكل رئيس إلى التضليل وتغييب الحقائق، بخاصة عندما تكون موجهة.

وهذا الدور يمكن أن تقوم به الصحافة من خلال عدد من الفنون التحريرية كالتحقيقات والاستطلاعات والتقارير التي توثق الأحداث والأماكن والأعلام وبعض القضايا المهمة.

وهذا الدور التوثيقي حين تقوم به الصحافة بدقة وحيادية، فإنها تكتسب مصداقية كبيرة لدى قرائها، وتصبح مرجعًا مهمًا، يعتمد عليه.

تاسعًا: الترفيه:

للمادة الصحفية تأثيرها في تفكير الأفراد الذين يتعرضون لها، وفي شعورهم وعواطفهم، وانفعالاتهم، كما أن لها تأثيرها في السلوك.

وحدوث مثل هذا التأثير الكبير في الجمهور المتلقي الرسالة الإعلامية، مهما كانت الوسيلة التي تنقلها، يؤكد المسؤولية الكبيرة لوسائل الإعلام المختلفة، ومن بينها الصحافة، خاصة إذا حازت على ثقة الناس وإقبالهم.

وفي عصر يعد التوتر سمة رئيسة من سماته، يبدو الترفيه وظيفة مهمة من الوظائف التي يتعين على الصحافة أن تضطلع بها، على ألا يكون الترفيه مرادفًا للسطحية، وإهدار الوقت، فقد يكون هناك رسم كاريكاتوري يحمل كثيرًا من المتعة والفائدة للقارئ، كما قد يرسم مقال نقدي ساخر البسمة على الوجوه، وعلى الصحافة وهي تضطلع بهذا الدور، أن تتفادى الإسفاف والاستسهال، وأن يكون الترفيه نوعًا من استفزاز العقل للتفكير والتعمق في الأحداث.

ومما لاشك فيه أن طبيعة مشكلات السودان توجب أن تضطلع الصحافة بدور في التخفيف على القراء، والترويح عنهم، من غير أن يتحول ذلك إلى إلهاء.

عاشرًا: الإسهام في تنشيط حركة البحث العلمي:

لم يعد دور الصحافة قاصرًا على ملاحقة الأحداث وتتبعها، بل إن كثيرًا من المؤسسات الصحفية أصبح يضم مراكز بحثية مرموقة، تعنى بالتعمق في تحليل الأحداث، ودراسة الظواهر الاجتماعية، ومتابعة حركة المجتمع، وتعكس ما يتوافر لديها من معلومات وآراء وأفكار، من خلال دراسات مبسطة تنشرها الصحيفة، وهذا ما يجعلها تسهم في تنشيط حركة البحث العلمي. والسودان بحاجة ماسة إلى مراكز علمية تتحلى بأخلاقيات البحث العلمي، من أجل التعمق في دراسة قضاياها، وعرضها على طاولة البحث والتحليل، وتدقيق الصحافة في المادة المنشورة، وحرصها على صحة المعلومات الواردة فيها، واهتمامها بالتوثيق كلما أمكن ذلك، واتباعها الأسلوب المنهجي والموضوعي في العرض، ذلك كله من شأنه أن يرفع من مستوى الصحافة، ويؤسس قاعدة بحثية في المجتمع، ويرفع الحس البحثي والنقدي لدى أفراده.

حادي عشر: إبراز المواهب الشابة:

من أدوار الصحافة في الدول النامية كالسودان تَبَنِّي المواهب الشابة ودعمها وتشجيعها، حتى تتحقق لها الثقة بالنفس، وتستطيع أن تصقل قدراتها، فمن بين هذه

المواهب الشابة سيكون أدباء وعلماء ومفكرو المستقبل، الذين يقودون خطا التطوير في المجالات المختلفة.

والصحافة عليها ألا تنتظر حتى تأتي إليها هذه المواهب الشابة من تلقاء نفسها، بل لا بد لها وسائل لاكتشافها وإبرازها، لأن كثيرًا من هذه المواهب تفقد دافعيتها للعمل الإبداعي في مجالها، ما لم تجد التشجيع والدعم الملائمين.

والصحافة بقيامها بهذه المسؤولية تحقق التواصل اللازم بين الأجيال، وتحول دون الانقطاع الثقافي بينها، وتغني المجتمع بالأفكار الجديدة، والدماء الشابة التي تضمن له استمرارية التقدم والتطور.

وفي الوقت نفسه لا بد للصحافة أن توصد أبوابها أمام الدخلاء الذين لا موهبة لديهم، ولا علم، ولكن تجتذبهم الصحافة بأضوائها، فيصبحون مع الأيام من المنتمين إليها عنوة، وهؤلاء كثيرون في الصحافة السودانية، وهم ممن يسيئون إليها، لعدم التزامهم تقاليد الصحافة وقيمها ومواثيقها.

ثاني عشر: الإعلان:

تؤدي الصحافة دورًا كبيرًا في الإعلان عن السلع والخدمات، وتقديم المعلومات عنها، وعن خصائصها.

ومما ينبغي أن تلتزمه الصحافة ـ وهي تؤدي هذا الدور ـ عدم اللجوء إلى المبالغة والخداع والتضليل، وألا تتعارض خدماتها الإعلانية مع رسالتها ومسؤولياتها في خدمة الثقافة الإنسانية. وقد رفعت الكنيسة في الولايات المتحدة الأمريكية كثيرًا من القضايا ضد التلفاز ؛ لأنها رأت في بعض ما يقدمه هذا التلفاز إهانة لعقل الإنسان، وحطًا من قدره.

ومن أكثر الإعلانات خطورة تلك التي تخاطب الأطفال، لكونهم في طور التشكل، مما يجعل من اليسير التأثير في أفكارهم وتصوراتهم، وهذا ما يتطلب من الصحافة تحري الدقة فيما تنشره من إعلانات.

ولا شك أن هذا الدور سيتعاظم مع التحولات الاقتصادية التي يعايشها السودان، لأن من الطبيعي أن ينشط سوق الإعلان مع زيادة النشاط الاقتصادي، مما يقتضي من الصحافة أن تكون أمينة مع قرائها، بألا تغلب الربح المالي على رسالتها الإعلامية.

ولا يقتصر دور الصحافة على الإعلانات التجارية، وإنما يقع عليها جهد كبير في تقديم الخدمات المرتبطة بمسؤولياتها الثقافية، كأن تعرف قراءها بالمؤسسات الثقافية والحضارية في مجتمعها، وفي المجتمعات الأخرى؛ بتقديم معلومات عن خدماتها وطرائق الحصول عليها وعناوينها، وغيرها من المعلومات المهمة التي يهم القراء معرفتها.

الفصل الثالث

القضايا الوطنية في الصحافة السودانية

- مقدمة.
- المبحث الأول: القضايا الوطنية في الصحافة في عهد الاستعمار.
- المبحث الثاني: القضايا الوطنية في الصحافة في ظل الحكم الوطني.
- المبحث الثالث: القضايا الوطنية في فترتي الحكم الانتقالي والديمقراطية الثالثة.

مقدمة:

القضايا الوطنية بحر لا قرار له، فكل ما يتصل بالوطن من قضايا، وهموم، ومشكلات، ومسائل مختلفة على كل الأصعدة الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، بل الرياضية أيضًا يعد قضية وطنية، تستحق التناول، من أجل رؤى أفضل لها، لإزالة ما قد يتصل بها من تعقيدات، وعوائق.

والصحافة بوصفها مرآة المجتمع معنية بكل القضايا بلا استثناء؛ لأن في إغفال أحدها قصورًا في الأداء، ونكوصًا عن القيام بالواجب المنوط بها.

ومن هذا المنطلق يبدو من المستحيل الإحاطة بكل القضايا ذات البعد الوطني في أي فترة من الفترات في دراسة علمية، مهما بذل من جهد، إلا أن تكون هناك فرق عمل بحثية، ليعنى كل فريق بجانب من هذه القضايا.

ولعلنا في حاجة ماسة إلى مثل هذا الجهد العلمي، حتى لا نكرر أخطاءنا، التي تتمثل بصورة جلية في هذه الدائرة المفرغة، التي نتقلب فيها بين حكم برلماني ديمقراطي وحكم عسكري.

وهذا الفصل يلقي الضوء على بعض معالم تفاعل الصحافة مع القضايا الوطنية في مختلف العهود، وذلك في المبحثين الأول والثاني، أما المبحث الثالث، فقد اهتم بتوضيح خلفيات خمس قضايا يظنها الباحث مهمة، وتتصل مباشرة باهتمامات الصحافة في فترة الديمقراطية الثالثة، بل إن لها أهميتها في كل العهود، والقضايا الخمس التي يعنى البحث بتناولها، ودراسة علاقتها بفنون التحرير، وأساليبه، هي: الاستقرار السياسي، وحرب الجنوب، وجهود إقرار السلام، والأمن الداخلي، والصحافة.

ويشمل الاستقرار السياسي كل جوانب الحياة السياسية، بما فيها الأداء الحزبي، وأداء السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، والأداء الصحفي، والأداء في كل دولاب العمل الحكومي، بل أداء القطاع الخاص أيضاً، إلى جانب الحرب الأهلية وتأثيراتها، وتداعياتها، وجهود السلام، ونجاحاتها وإخفاقاتها، والأسباب في كل الأحوال، والأمن الداخلي، وجوانب الخلل فيه، وطبيعة أداء أجهزته المختلفة، وغير ذلك من العناصر التي تتصل بحياة الناس.

ولكن لأهمية بعض العناصر رأينا أن يكون الاستقرار السياسي مركزاً في الأداء الحكومي، وتحالفات الأحزاب واختلافاتها في تشكيل الحكومات، والأداء الحكومي إيجاباً وسلباً، ورؤى الحكومة لبعض القضايا المهمة، وبخاصة فيما يتعلق بالدفاع عن قيمة الحرية والديمقراطية، واستقلالية السلطات، والوفاق الوطني، وبرامج الحكومة، لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار للوطن والمواطن.

ولأهمية حرب الجنوب وتأثيراتها الكبيرة في الحياة السياسية في تلك الفترة، قام الباحث برصد سير هذه الحرب، ومدى اهتمام الصحافة برصد العمليات الحربية، وتأثيراتها في حياة الناس، وما تقوم به القوات المسلحة في الميدان، والآراء والتعليقات حول الحرب وجدواها، وأسبابها وطرائق معالجتها.

وترتبط بالحرب مباشرة جهود السلام التي بذلت لتطويقها، من أجل جعل الحوار أسلوباً للتفاهم، والقضاء على مسببات الحرب، ومن ثم فتح صفحة جديدة في تاريخ السودان، في ظل نظام ديمقراطي يضمن الحياة الكريمة لكل المواطنين من دون تمييز.

أما الأمن الداخلي، فمثل هاجساً كبيراً، ولا سيما في بعض المناطق التي انتشر فيها ما وصفته الصحافة حينها بالنهب المسلح، وتبودلت اتهامات بين الأحزاب حول أسباب هذه الظاهرة، لذا كان لا بد أن يكون هناك اهتمام خاص بهذا العنصر المهم في استقرار الحياة السياسية، فكان رصد ما نشر حوله من أخبار، وآراء، وتعليقات، وتقارير موظفة مختلف الفنون التحريرية.

كما رأينا أن نرصد مدى اهتمام الصحف بالأداء المهني، وعلاقتها بالسلطة، ودور الأجهزة ذات الصلة بالصحافة، والقوانين المتعلقة بها.

ووفقاً لهذا التصور، فإن الباحث قام برصد القضايا الوطنية المذكورة آنفاً في الصحافة السودانية في الفترة منذ انتفاضة أبريل 1985م حتى ما قبل حكومة الإنقاذ التي جاءت في 30 يونيو 1989م.

وللارتباط الوثيق بين القضايا الأربع المذكورة، والاستقرار السياسي، تم ربط كل منها بهذه القضية المركزية التي تتأثر بحركة الحياة وتؤثر فيها، كما تم الربط بين

قضيتي الحرب والسلام؛ لأنهما متلازمتان، ولا يمكن الفصل بينهما، وكان التركيز بشكل رئيس في فترة الدراسة.

وقد تم تناول أوضاع الصحافة باستفاضة عند تناول المناخ السياسي والإطار القانوني، كما سيأتي الحديث عن الصحافة فيما يتعلق بأدوارها وجهودها وأساليب الطرح التي اتبعتها، لذا لم يكن هناك داعٍ لإعطاء خلفيات عنها.

المبحث الأول

القضايا الوطنية في الصحافة في عهد الاستعمار

الصحافة من أهم وسائل الاتصال ليس في السودان فحسب، وإنما في كل دول العالم، ومهما تطورت وسائل الاتصال يظل للكلمة المنطوقة تأثيرها، وأسباب تميزها.

وكان للصحافة في السودان أثر كبير في حركة المجتمع، وكان الرواد الذين وضعوا أسسها ينظرون إليها على أنها رسالة مقدسة، وأنها أداة يجب توظيفها لخدمة حركة المجتمع، وتحقيق تطلعاته في حياة كريمة.

وكان للطاقات البشرية التي حملت عبء مسيرة الصحافة أثر في مسار هذه الحركة، والتعبير عن آمال الوطن، وطموحاته.

وقد بدأت إرهاصات العمل الصحفي في السودان، في ظل ظروف صعبة، فقد جثم الاستعمار على صدر البلاد، بعد أن أودى بحياة كثير من أبنائها، وعاشت البلاد بعد ذلك أزمة اقتصادية طاحنة، وكان مستوى التعليم من أساسه متدنيًا، ومع ذلك كان المستعمر يريد أن يقدم نفسه إلى الشعب في هيئة المتحضر، الذي يروم خير البلاد والعباد.

ويورد الأستاذ محجوب محمد صالح مسوغات حرص الإنجليز على قيام صحافة سودانية على الرغم من غياب المقومات الأساسية من صحفيين متمرسين، ومتدربين وأدوات طباعة مناسبة في النقاط الآتية[1] :

1- العمل على كسب مناصرين للاستعمار، يكونون رأيًا عامًا سودانيًا قويًا مدافعًا عن الاستعمار، ومتحالفًا معه.

2- بذل كل الجهود الممكنة لإزالة آثار الثورة المهدية، وتهوين ذلك الارتباط الوجداني بها.

3- تقديم الاستعمار على أنه صنو التحضر، وخلق طبقة مثقفة ترتبط به، وتحاول تقليده في كل مظاهر حياتها، بما يبعدها عن الارتباط بالخلافة الإسلامية في تركيا.

(1) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص27.

4- قيام مشروعات، وتحسين وسائل النقل، بإنشاء الخط الحديدي من الخرطوم إلى الأبيض في عام1912م، وافتتاح ميناء بورسودان.

5- إنشاء الفنادق والمصانع الصغيرة والنوادي.

6- تغير نظرة الإنجليز، وظنهم أن وجود صحفيين سودانيين قد يتيح لهم خدمة مصالحهم أكثر من الأجانب.

وعلى الرغم من أن الصحافة ولدت بدعم الإنجليز، وجهود غير السودانيين، إلا أن السودانيين سريعًا ما أدركوا أهميتها، وأثرها في الارتقاء بالوعي الوطني، والإسهام في حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وطرحت الصحافة من القضايا ما يؤكد أهميتها في الحركة الوطنية، وتأثيرها العميق في مساراتها. فعلى سبيل المثال، نجد أن صحيفة "السودان" مع أنها نشأت موالية لبريطانيا، وفي الغالب كان صدورها بتشجيع من المعتمد السامي البريطاني في مصر اللورد كرومر، إلا أنها اهتمت بقضايا المجتمع السوداني، فإذا "ما نظرنا إلى الأداء الصحفي لهذه الصحيفة، نجد أنها تناقش قضايا المواطنين، والمطالبة بأمر الإصلاح عمومًا في شكل مقالات موقعة بأسماء مستعارة، بدعوى أنها رسائل واردة من القراء، ذلك حتى تثير نوعًا من الجدل والنقاش حول تلك الموضوعات"[(1)].

ولعل السبب في لجوء الصحيفة إلى هذه الحيلة لدفع الناس إلى الكتابة، ومناقشة قضايا مجتمعها، أن الصحافة كانت شيئًا جديدًا على المجتمع السوداني، وأرادت الصحيفة أن توضح بعض الوسائل التي تتيح لأفراد المجتمع التعبير عن القضايا والمشكلات.

ومثل هذه الحيلة يلجأ إليها كثير من الصحف عند صدورها حديثًا حتى يقف القارئ على سياستها التحريرية، وأساليبها في تناول الموضوعات.

وتفاعل القراء مع صحيفة "رائد السودان" التي كانت أدبية الطابع، إلا أنها تناولت قضايا مهمة، بل إن إبعاد رئيس تحريرها كانت بسبب مقالة ناقدة، إذ إنه "عندما قامت

---

(1) د. النور دفع الله/ ميلاد الصحافة السودانية من بحوث "فجر الصحافة السودانية: 1903 - 1945م" سلسلة ندوات تاريخ الصحافة السودانية، الخرطوم: الأمانة العامة للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات، لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، 1998م، ص4.

الحرب العالمية الأولى التي بدأت معها بوادر المجاعة في السودان آنذاك، فكتب رئيس التحرير عبدالرحيم قليلات مقالاً في هذا الخصوص استهله ببيت من الشعر يقول:

تموت الأسد في الغابات جوعًا ولحم الضأن يطرح للكلاب

فما كان من السلطات البريطانية بعد نشر هذا المقال، إلا أن ألقت عليه القبض، وأبعدته من السودان نهائيا"[1].

وعندما صدرت "الحضارة" اهتمت بالقضايا الوطنية، على الرغم من ميلها الواضح إلى الإنجليز. و"كانت تخصص صفحتها الأولى لافتتاحية رئيس التحرير، بعيدًا عن الشؤون السياسية الحساسة، إلى جانب مقالات، وتعليقات القراء، أما شؤون الأقاليم، فكانت تنشر في الصفحة الثانية، والشؤون الدولية على الصفحة الثالثة، إضافة إلى الاهتمام بنشر مواد أدبية مختلفة. وهي أيضا قد عالجت بعض القضايا الاجتماعية والمحلية الإصلاحية، كالمطالبة بإنارة الشوارع، وإصلاح الطرق، وزيادة التعليم ومحاربة بعض العادات الضارة"[2] . ففي افتتاحيتها في عدد 22 فبراير عام 1922م تناولت قضية التعليم قائلة: «لو نظرنا إلى مدارسنا الابتدائية والكتاتيب لوجدناها قليلة بالنسبة إلى عدد الطلبة، الذي أصبح يزداد يومًا بعد آخر، حتى ضاقت عليهم أرجاؤها"[3] .

وفي أول مارس من السنة نفسها تعالج قضية التنقيب عن المعادن في السودان: «إن بلادًا شاسعة الأطراف كثيرة المجاهل كبلادنا هذه تكتم في صدرها شيئًا كثيراً من المعادن، لو وجدت في البلاد من يعمل لاستخراجها، لنفضت عنها غبار الفاقة وطرد جيوش الإملاق»"[4] ، وعددت أنواع المعادن الموجودة في كردفان، وبحار الغزال، ودنقلا، وشواطئ البحر الأحمر، والرصيرص، ومكوار.

(1) المرجع السابق.
(2) الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص40.
(3) الحضارة، العدد الصادر في 22 فبراير 1922م.
(4) الحضارة، العدد الصادر في مارس 1922م.

ونال مشروع الجزيرة اهتمام الصحافة، وكان هناك رأيان حوله، فالمعارضون يرون أنه يدع البلاد نهبًا للإنجليز، ولشركائهم، بينما «الحضارة» ترى أهمية المشروع للبلاد.

ولكن "أطروحات الحضارة السياسية ظلت مثارًا للجدل السياسي الساخن بين معسكرين رئيسين: معسكر الدعوة الاستقلالية (حزب الأمة)، ومعسكر الاتحاديين الموالي لمصر حتى استقلال السودان عام 1956"[(1)] .

وكانت صحيفة "الفجر" التي صدرت في يونيو 1934م في طليعة الصحف التي تحولت من حديث السياسة المغلف بروح الأدب، إلى الحديث السياسي الصريح، "عند تحولها إلى صحيفة سياسية اجتماعية في مايو 1935م"، حينما رأت أن الأدب الخالص لا يجدي كثيرًا في بلد كالسودان يحتاج إلى تغيير في كل ميدان"[(2)].

وقد برز في حقبة الأربعينيات صحفيون لهم تأثيرهم في الشارع السوداني، لجرأتهم في طرح القضايا الوطنية، ومن أولئك أحمد يوسف هاشم الذي خلف حسن صبحي في رئاسة تحرير صحيفة "النيل"، وهو يلقب بأبي الصحافة لقوة قلمه، حتى كان "مكتب السكرتير الإداري في الخرطوم يهتم اهتمامًا بالغًا بما كان يكتبه.

وكانت مقالاته تترجم بالاختزال أحيانًا إلى اللغة الإنجليزية ليطلع عليها كبار رجال الإدارة الاستعمارية في السودان كمؤشر لاتجاهات التيارات السياسية في البلاد"[(3)].

ومما يمكن إيراده في هذا المقام بعض ما كتبه الأستاذ إسحق إبراهيم أحمد عن أهمية التعليم في مجلة "الفجر" :"من أهم أركان النهضة للأمة انتشار العلم بين أفرادها، وهو في الوقت ذاته الدعامة التي تشيد عليها الشعوب صرح حضارتها وتقدمها، ونمو حركتها الدبلوماسية والأدبية من جهة، والطريق القويم الذي لا بد لها ـ كأمة ناهضة ـ أن تسلكه من جهة أخرى"[(4)] .

---

(1) محجوب عبد المالك بابكر/ ملامح نشأة وتطور الصحافة السودانية 1919 ـ 1935م، ضمن بحوث كتاب "فجر الصحافة السودانية 1903 ـ 1945م"، مرجع سابق، ص11.
(2) المرجع السابق، ص11.
(3) المرجع السابق، ص18.
(4) الصحافة والحركة الوطنية: النموذج السوداني، فترة التصاعد والتطور (1937 ـ 1956)، مرجع سابق، ص56.

و"تناولت مجلة "الفجر" في سلسلة ممتدة شرح موقف البلاد وحركتها الوطنية في ضوء الظروف الدولية المحيطة"، فكتب محمد أحمد محجوب عن الوطنية والدولية وأين نحن منها، متناولاً دراسة الوضع الذي يقوم عليه السودان، ملقيًا الضوء على التحول في العلاقات الدولية، واتساع الوعي وأساليب تحرك الشعوب المغلوبة على أمرها في كل مكان في اتساق مع روح حضارة العصر التي تنكر الاستعباد"[1] .

واهتمت الصحف بإبراز مؤتمر الخريجين والآمال المعقودة عليه، وتحدثت صحيفة "النيل" عن "تقاطر وفود الخريجين ومندوبي فروع أندية الخريجين للاشتراك في المؤتمر التأسيسي لهيئة مؤتمر الخريجين العام في مدينة أم درمان"[2] .

وقد نشرت "الفجر" المذكرة التي رفعها محمد عشري صديق إلى لجنة "اللوردوي لاوير" عن أوضاع التعليم مطالبًا بالوسائل المعينة على تحسينه.

واحتلت قضية تعليم المرأة اهتمامًا كبيرًا من الصحافة، وهاجمت عدم وجود فرص للبنات لإكمال تعليمهن، بدعاوى أن التعليم يفسد أخلاق البنات. كما برزت الدعوة إلى حق اختيار الفتاة شريك حياتها، والدعوة إلى تحرير المرأة، في حين كان يرى آخرون أن الدعوة إلى فكرة السفور والاختلاط هي طريق الدمار والموت الأخلاقي، ومن يتابع صحف تلك الفترة يلمس الصراع التقليدي بين الشباب والشيوخ، والاتهامات المتبادلة بالرجعية، والإلحاد.

وحملت الصحافة الدعوة إلى الابتكار والإبداع وعدم الاكتفاء بالنقل والتقليد، وضرورة أن يكون هناك أدب قومي، له ملامحه الخاصة.

وقد تبنت الصحافة مشروع ملجأ القرش لأطفال اليتامى والفقراء لتدريبهم على الحرف، وتربيتهم لمواجهة ظروف الحياة.

وكانت الرقابة على الصحف، والتعتيم سببًا في عدم تناول الصحافة السودانية قضية الجنوب بالشكل المطلوب، وقد تنبهت صحيفة "النيل" وبدأت تنشر سلسلة من المقالات عن الجنوب، بوصفه جزءًا مهمًا من أرض الوطن ابتداءً من عام 1924م. و"طالبت بنشر العربية، ووضعها في مناهج التعليم كونها الطريق المؤدي لتحقيق

(1) المرجع السابق، ص51 .
(2) صحيفة "النيل"، العدد الصادر في 6 فبراير 1938م.

وحدة السودان الوطنية، كما دعت إلى الاهتمام بتكثيف حملات الدعوة الإسلامية، وطالبت بتأليف جمعية خيرية تسهم في نشر الإسلام في أصقاع الجنوب".

ومما نبهت إليه الصحافة السودانية سياسة بريطانيا لفصل الجنوب عن الشمال، وذلك من واقع استقرائها للإجراءات البريطانية التي تمثلت في الآتي:

1- في عام 1918م جعلت العطلة الرسمية في الجنوب هي يوم الأحد، وأعلنت اللغة الإنجليزية لغة رسمية لأهل الجنوب، بدلاً من العربية.

2- أصدرت قانون المناطق المغلقة في 1924م، وحرمت على الشماليين السفر إلى الجنوب من دون الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية أو من محافظ المديرية المختص.

3- في عام 1925م أصدرت قانون التجارة الذي يحرم أي أحد من غير أبناء المنطقة ممارسة التجارة من غير تصريح بذلك.

4- رحل البريطانيون التجار الشماليين من الجنوب، وحالت دون اتصال القبائل الجنوبية بالقبائل العربية المجاورة في دارفور وكردفان.

5- قصرت نظام التعليم على البعثات التبشيرية.

6- أبعدت الإداريين والفنيين الشماليين، وأحلت محلهم جنوبيين.

وقد أبرزت الصحف على اختلاف توجهاتها قرارات مؤتمر جوبا الذي ضم حكام مديريات الجنوب، و17 من زعماء الجنوب، ورجال التعليم فيه، وستة من أبناء الشمال الذي قضى بوحدة سياسية بين الشمال والجنوب، وأن الجنوب لا يمكن أن يبقى مستقلاً عن الشمال، ووقف الجنوبيون موقفًا معارضًا للانفصال عن الشمال.

وإجمالا يمكن تلخيص أدوار الصحافة في فترة الاستعمار في الآتي[1] :

كانت الصحافة وسيلة مهمة للتعرف إلى ما يحدث في العالم، وكان لكثيرين إسهامات واسعة في الصحافة المصرية.

(1) مراجع: الصحافة والحركة الوطنية: النموذج السوداني (فترة التصاعد والتطور 1937 - 1956)، مرجع سابق.
- الصحافة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق.
د. إبراهيم علي الجعلي/ الجيل الرائد، يناير 1986م.

الدعوة إلى تبني مشروعات إصلاحية لها نفعها وفائدتها للشعب السوداني، وفي تحسين مستواه المعيشي.

الاهتمام المبكر بقضية المرأة، والحرص على إشراكها في الحياة الاجتماعية، وتفعيل دورها.

انتقاد بعض العادات والتقاليد الاجتماعية السيئة، والحث على العمل، والمطالبة بمحاربة البطالة، لما لها من آثار سلبية في المجتمع، كانتشار الجرائم، وتهديد أرواح الآمنين.

5- فتح نافذة على العالم الخارجي ليطل منها المجتمع السوداني على حركة الحياة من حوله، وما تشهده من تطور علمي بفضل الاكتشافات والصناعات الجديدة، وعكس ما يعتمل من مشكلات في العالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

6- تحريك الحياة الثقافية والأدبية، وإتاحة المجال للشباب المتعلم لإبراز مواهبه الأدبية، والتعبير عن آماله وطموحاته في إطار ما هو متاح في ذلك الوقت.

7- كان من آثارها الإيجابية الاهتمام باللغة العربية، بالحرص على مستوى ما تنشره من شعر ونثر.

8- التشجيع على التعليم، والإسهام في نشره، وكان كثيرون ممن تصدوا للعمل الصحفي من المعلمين الذين أفنوا حياتهم في هذا الميدان، وانتقاد ما في منهجه من قصور.

9- الوعي بممارسات الاستعمار فيما يخص محاولته الدائمة لفصل الشمال عن الجنوب.

ولم يكن الهم الوطني فقط هو محور اهتمام الصحافة السودانية، ولكنها أدركت مبكرًا أهمية أن تتفاعل مع قضايا العالم من حولها منطلقة من مواقف مبدئية ذات بعد إنساني، ومن مظاهر تفاعل المثقفين السودانيين مع أحداث العالم:

- كانت الصحافة السودانية واعية جدًا في رؤيتها القضية الفلسطينية منذ بداياتها، ولم تكف عن التنديد بمحاولات اليهود الجور على الحق العربي، وعلى سبيل المثال تبنت الدعوة إلى جمع التبرعات للمصابين في الصدامات التي وقعت بين العرب

واليهود في عام 1929م، وبعثت برسائل التأييد للعرب، والاحتجاج على الاعتداء الصهيوني على الأراضي المقدسة؛ وقد منعت الرقابة نشر رسالة جمعية المسلمين والمسيحيين في يافا التي تصور الاعتداء الصهيوني.

- كانت رؤية الصحفيين السودانيين للقضايا العربية رؤية متقدمة، وكان كثيرون منهم يرى أن قضية التحرر الوطني قاسم مشترك، ومبدأ لا بد أن يلتف حوله جميع العرب، وها هو ذا الأستاذ صالح عبدالقادر -أحد قادة اللواء الأبيض- يبعث ببرقية تأييد باسم السودان إلى الشعب الجزائري، وقد عنونها إلى مفتي مصر، وشيخ الأزهر، والأمير عمر طوسون.

وتنادى المثقفون إلى جمع التبرعات للمصابين من عرب فلسطين، نتيجة ما وقع من صدام بين العرب واليهود في فلسطين عام 1929م، بل نددوا بهذا الاعتداء، وعملوا على إيصال صوتهم إلى العالم بإرسال رسائل الاحتجاج.

كما هاجموا الاستعمار الإيطالي الذي شرد 70 ألف مواطن ليبي في منطقة الجبل الأخضر، وحاول أحد قراء «الحضارة» نشر رسالة تعارض تشريد الايطاليين نحو 70 ألف مواطن ليبي في منطقة الجبل الأخضر، وتنتقد السودانيين الذين لم يساندوا الشعب الليبي، وقد منعت الرسالة من النشر.

وتفاعلت الصحافة مع الاعتداء الفرنسي على سورية، ونددت به، وواست الشعب السوري نثرًا وشعرًا.

- امتد تفاعل المثقفين السودانيين إلى خارج المحيط العربي والإسلامي، وساندوا حركات التحرير في إيرلندا والهند، وكان غاندي من الزعماء الذين وجدوا إعجابًا واسعًا لدى السودانيين، ولا سيما المثقفين المتابعين للأحداث.

وإجمالا يمكن القول: إن الصحافة "ارتبط أداؤها وتطور ارتباطًا مباشرًا بالأحداث التي شهدتها البلاد، والأطوار التي مر بها العمل الوطني مدًا وجزرًا، تجمعًا وانقسامًا، حتى تحقق الهدف الأسمى، فارتفعت راية السيادة الوطنية، وبرزت إلى الوجود دولة السودان الحر المستقل في مطلع يناير 1956م"[1] .

(1) الصحافة والحركة الوطنية، مرجع سابق، ص333.

المبحث الثاني

القضايا الوطنية في الصحافة في ظل الحكم الوطني

دعمت الصحافة عقب الاستقلال قيام المشروعات التنموية، ودعت إلى تعمير البلاد وتطويرها في كل مناحي الحياة، وتناولت كل القضايا الحياتية التي تتعلق بالمواطنين، وسبل النهوض بالبلاد وتنميتها.

واهتمت بنشر الأخبار المحلية والعالمية، وأولت للفنون والآداب والرياضة أيضًا اهتمامها.

وكان تحقيق الوحدة الوطنية من أهم القضايا التي ركزت فيها الصحافة، ومن ذلك ما جاء في افتتاحية "أنباء السودان": "أود أن أقر حقيقة واحدة، لأنها تشكل من أهداف هذه الصحيفة العليا، تلك هي أننا سوف نعمل في أمانة وصدق وإخلاص لدعم الوحدة الوطنية، إيمانا منا بأنه الطريق الوعر الذي يتحتم علينا قطعه، لتدعيم استقلالنا وصيانته، ولإشاعة الديمقراطية في بلادنا، ولنشر ألوية الرخاء والاستقرار في ربوعنا، إن كل ذلك لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الجهود المشتركة، والعمل الإيجابي المثمر"(1) .

وصدرت صحف عقب الاستقلال ذات طابع ديني، مثل "الإخوان المسلمون"، التي "دعت إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والتخلص من أثر الاستعمار، وتناولت الموضوعات السياسية، والموضوعات التي كانت تدور داخل البرلمان.. وأبرزت المرأة ومكانتها الاجتماعية"(2) .

كما صدرت صحيفة "السلام" عن لجنة العمل الكاثوليكي في الخرطوم، واهتمت بالدعوة إلى المبادئ الاجتماعية السلمية التي تتفق مع الأديان السماوية.

وعمومًا، فإن الصحافة "بعد الاستقلال مباشرة بدأت في المساهمة في تطوير البلاد زراعيًا وصناعيًا واجتماعيًا، وكل منها لها أسلوبها، ورؤيتها في معالجة قضايا الوطن، في حدود استطاعتها ومكانتها.

(1) أنباء السودان، العدد الأول، 5 أغسطس 1956م.
(2) نهضة الصحافة السودانية (1956 - 1964)، مرجع سابق، ص18.

كما انخرط الصحفيون والصحافة في العمل للحفاظ على الاستقلال، والدعوة للتعمير، وإنشاء المشاريع التنموية، كمشروع المناقل الزراعي، وغيره من المشاريع الأخرى"[1].

وعكست الصحف الخلافات التي كانت تسود داخل الأحزاب، وتوترات الحياة السياسية، ووجهت انتقادات إلى الأداء السياسي.

وتعددت اهتمامات الصحافة في فترة ما بعد الاستقلال، فاهتمت بالفنون، والآداب، والقصص الشعبية، وأفردت صفحات للرياضة، وأسهمت في ترسيخ قواعد النقد الأدبي والفني والرياضي، كما اهتمت بالأقاليم وخصصت لها مراسلين، وصفحات.

وقد أصدر النظام العسكري الذي ترأسه الفريق عبود صحيفة باسم "الثورة" في 15 أغسطس 1960م عن وزارة الاستعلامات والعمل لخدمة أهداف النظام، والترويج لشعاراتها، فكانت صحيفة الدولة الرسمية، لذا كان اهتمامها بعكس أنشطة النظام ومشروعاته.

واهتمت "الثورة" "بقضية الوحدة الوطنية، ومشكلة الجنوب منذ الأيام الأولى لصدورها، وعقدت من أجل ذلك عدة ندوات، وكتبت عدة مقالات تعبر فيها عن حل قضية الجنوب والوحدة الوطنية، إذ إن الحل يعود للمواطنين بالتقدم والنماء والازدهار في مختلف النواحي الاجتماعية، وتطوير المدن والمجتمع في الشمال والجنوب، كما نادت الصحيفة بضرورة الاهتمام بالطرق البرية والسكك الحديدية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

وقد نشرت صحيفة الصحافة تحقيقًا صحفيًا من 75 حلقة عما يدور في شارع القصر ليلاً، فكان ذلك سببًا في إيقافها ومصادرتها، كما عادت لتنشر خبرًا عن مظاهرات طلبة البرازيل، واستيلاء الجيش على القصر الجمهوري؛ ولتزامن ذلك مع مظاهرة لطلبة جامعة الخرطوم، تم إيقافها ستة أشهر.

(1) تاريخ الصحافة السودانية (1964 - 1969م)، مرجع سابق، ص22.
(2) الصحافة السودانية: تأريخ وتوثيق، مرجع سابق، ص93.

ونشرت صحيفة "الإخوان المسلمين" عن قيام مصانع للخمور، وشنت حملة واسعة كانت سببًا في إغلاقها، وإيقافها عن الصدور[1].

وفي الإجمال أسهمت الصحافة في فترة الحكم العسكري الأول في محاربة القيم التي تتنافى ومبادئ الدين الإسلامي، مثل شرب الخمر ولعب الميسر، وعملت على توعية المواطنين بأضرار العادات الاجتماعية السيئة، التي تعارض صحيح الدين مثل حفلات الزار، والتوسل بأولياء الله الصالحين، كما نبهت إلى عواقب بعض العادات المضرة مثل البذخ في بيوت الأفراح والمآتم، وارتفاع المهور، ونادت بأهمية العلم وضرورة تنشئة الشباب على حبه والتمسك به لكونه المفتاح لتطور المجتمع[2].

وبعد ثورة أكتوبر 1964م تحملت الصحافة مسؤوليتها الوطنية، وناقشت بحرية واحترافية قضايا وطنية لها أهميتها، وتأثيرها في حركة المجتمع، ومن أهم القضايا التي وجدت تناولا واسعا في صحافة ما بين عام 1964 و 1969م:

- قضية حل الحزب الشيوعي السوداني.
- قضية حل الجمعية التأسيسية.
- الائتلافات والخلافات الحزبية.
- مشكلة الجنوب[3].

وقد أبرزت صحف النظام المايوي اتفاقية أديس أبابا بوصفها حدثًا وطنيًا، وانتصارا للنظام، واهتمت بمحاولات الانقلاب على النظام، كالمحاولة الانقلابية غير الناجحة للحزب الشيوعي السوداني في عام 1970م، ومحاولة الجبهة الوطنية في 5 سبتمبر 1975م، وإعدام المقدم حسن حسين عثمان، و15 آخرين في يناير 1976م، والمحاولة الانقلابية التي حدثت في 2 يوليو 1976م، وكانت أصابع الاتهام تشير إلى ليبيا، مما جعل الصحف تشن هجومًا شديدًا عليها، وعلى زعيمها العقيد القذافي.

وفي المقابل، اهتمت الصحافة بمحاولات المصالحة الوطنية، وحرصت على إبرازها، ففي 8 مايو 1973م، تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وبينهم قادة

(1) تاريخ الصحافة السودانية (1964 ـ 1969م)، مرجع سابق، ص23.
(2) المرجع السابق، ص22-25.
(3) تاريخ الصحافة السودانية: 1964 ـ 1969م مرجع سابق، ص34.

الحزب الشيوعي، والصادق المهدي رئيس حزب الأمة، وزعيم الأنصار، وأبرزت لقاء الرئيس نميري والصادق المهدي تمهيدًا للمصالحة الوطنية في 6 - 7 يوليو 1976م، وقد تم تعيين بعض قادة المعارضة في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني، وتم توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية بين المعارضة (الجبهة الوطنية) وحكومة السودان في 12 أبريل 1978م، ولكن سرعان ما استقال الصادق المهدي من المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي محتجًا على تأييد نميري اتفاقية السلام المصري - الإسرائيلي.

وقد حظيت العلاقات المصرية - السودانية باهتمام الصحافة، وكان التقارب بين النظامين واضحًا، في مقابل التوتر الذي كان بين النظامين والنظام الليبي، وأبرزت الصحف اتفاقية التكامل السياسي والاقتصادي التي وقعت بين الحكومتين في 12 فبراير 1974م، ثم اتفاقية الوحدة لدعم التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري التي وقعت في أكتوبر 1982م، وافتتاح برلمان وادي النيل في مايو 1983م، وكانت مجلة "الوادي" قد صدرت في مايو 1979م، ورأس تحريرها من الجانب السوداني الدكتور عون الشريف قاسم ومن الجانب المصري مرسي الشافعي، وكان من الطبيعي أن تركز في العلاقات التاريخية بين البلدين.

ومما أبرزته صحف مايو اعتقال الأستاذ محمود محمد طه في يونيو 1983م، ثم تنفيذ حكم الإعدام فيه في يناير 1985م.

وعندما انقلب نميري على الإخوان المسلمين، انقلبت الصحف عليهم أيضًا، وذلك ابتداء من 10 مارس 1985م، حيث تم اعتقال قادتهم بعد إقالتهم من مناصبهم، وبينهم الدكتور حسن الترابي الذي كان مستشارًا للرئيس نميري، وكثير من المستشارين، إلى جانب عدد من القضاة.

وفي المجمل، كانت الصحف تتبنى المواقف التي يعلنها النظام، أو بالأحرى رئيس الجمهورية، وكان دورها تسويغ ما يصدره من قرارات.

ومع ذلك، فقد اهتمت الصحافة بشؤون الأدب والثقافة والفن، وصدرت مجلات متخصصة، مثل: صباح الفن (1974 - 1984م)، والثقافة (1975م)، وسينما (1978م)، والدراسات السودانية (1975م)، والموسيقى والمسرح (1979م)، والثقافة

الجديدة (1972م)، وعازا (1983م)، والثقافة السودانية (1976 - 1980م)، والسينما والمجتمع (1979 - 1990م)، وحضارة السودان (1983 - 1990م)، والجودلية (1984 - 1989م)، واليوم (1984م)، والنيل (1984م).

كما كان الاهتمام بالاقتصاد من خلال الصحف اليومية، وبعض الصحف المتخصصة، مثل: العربي الإفريقي (1978م)، والفجر الجديد (1976م)، والاقتصادي (1982م)، والتنمية ورجال الأعمال (1985م)، وصدرت بالإنجليزية Sudan International. وصدرت مجلات نسائية ورياضية متخصصة، والبارز في تلك الفترة الاهتمام بقطاع المغتربين الذين مثلوا مصدرًا للدخل الوطني، فصدرت واحة المغتربين شهرية (1979 - 1984م)، وتحولت في فترة الديمقراطية إلى "السوداني"، وصدرت يومية، و"السوداني المغترب" الشهرية التي أصدرها المجلس القومي للتعليم العالي.

واتسعت اهتمامات الصحافة السودانية في فترة الديمقراطية، مع اتساع مناخ الحريات، وصدور صحف كثيرة عن الأحزاب والأفراد والمؤسسات.

ويمكن الإشارة إلى أهم القضايا التي تناولتها هذه الصحف باقتضاب؛ لأن هناك تفصيلاً لها في المبحث الثالث الذي يتناول قضايا الاستقرار السياسي، والحرب، والسلام، والأمن الداخلي:

- تسليم نميري، وإزالة آثار مايو.
- الخلافات السياسية بين الأحزاب.
- التشكيلات الوزارية والحكومات المتعاقبة التي تشكلت في هذا العهد، وما صاحبها من تحالفات وخلافات.
- الحرب في الجنوب، وأوضاع القوات المسلحة.
- جهود السلام والمبادرات لإحلال السلام، وأهمها اتفاقية كوكادام، ثم مبادرة الميرغني كانت أكثر المبادرات التي أثارت جدلاً في الصحف.
- الاضطرابات الأمنية في إقليم دارفور.
- الإضرابات النقابية.

- القضايا الاقتصادية، والعلاقة مع صندوق النقد الدولي، والدول المانحة.
- العلاقات الخارجية.

وبوجه عام ركزت الصحافة السودانية في فترات الديمقراطية على القضايا الآتية:

مشكلة الجنوب، والوحدة الوطنية.

قضية التعليم، ومعالجة جوانب القصور في مناهجه.

الأداء الاقتصادي، وضرورة رفع المعاناة عن الشعب.

محاربة الفساد بكل ألوانه، وضرورة التمسك بالشفافية.

محاربة الظواهر الاجتماعية السيئة.

العمل على رفع المستوى الثقافي، وإلقاء الضوء على أنشطة المؤسسات الثقافية.

الاهتمام بالرياضة، وإن كان بعض المتابعين يرون وجود مبالغة في عدد الصحف الرياضية.

الاهتمام بنقل أحداث العالم، وتحليل القضايا العالمية.

وتوازيًا مع هذا الدور الإيجابي للصحافة، قد تكون هناك جوانب سلبية في أدائها، وهذا ما سيتبين لنا من خلال التحليل الإحصائي.

المبحث الثالث

القضايا الوطنية في فترتي الحكم الانتقالي والديمقراطية الثالثة

مقدمة:

القضايا الوطنية بحر لا قرار له، فكل ما يتصل بالوطن من قضايا، وهموم، ومشكلات، ومسائل مختلفة على كل الأصعدة الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، بل الرياضية أيضًا يعد قضية وطنية، تستحق التناول، من أجل رؤى أفضل لها، لإزالة ما قد يتصل بها من تعقيدات، وعوائق.

والصحافة بوصفها مرآة المجتمع معنية بكل القضايا بلا استثناء؛ لأن في إغفال إحداها قصورًا في الأداء، ونكوصًا عن القيام بالواجب المنوط بها.

ومن هذا المنطلق يبدو من المستحيل الإحاطة بكل القضايا ذات البعد الوطني في أي فترة من الفترات في دراسة علمية، مهما بذل من جهد، إلا أن تكون هناك فرق عمل بحثية، ليعنى كل فريق بجانب من هذه القضايا.

ولعلنا في حاجة ماسة إلى مثل هذا الجهد العلمي، حتى لا نكرر أخطاءنا، التي تتمثل بصورة جلية في هذه الدائرة المفرغة، التي نتقلب فيها بين حكم برلماني ديمقراطي وحكم عسكري.

ولهذا السبب، ركزت الدراسة في خمس قضايا يظنها الباحث مهمة، وتتصل مباشرة باهتمامات الصحافة، وهي قضايا: الاستقرار السياسي، وحرب الجنوب، وجهود إقرار السلام، والأمن الداخلي، والصحافة.

ويشمل الاستقرار السياسي كل جوانب الحياة السياسية، بما فيها الأداء الحزبي، وأداء السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، والأداء الصحفي، والأداء في كل دولاب العمل الحكومي، بل أداء القطاع الخاص أيضاً، إلى جانب الحرب الأهلية وتأثيراتها، وتداعياتها، وجهود السلام، ونجاحاتها وإخفاقاتها، والأسباب في كل الأحوال، والأمن الداخلي، وجوانب الخلل فيه، وطبيعة أداء أجهزته المختلفة، وغير ذلك من العناصر التي تتصل بحياة الناس.

ولكن لأهمية بعض العناصر رأينا أن يكون الاستقرار السياسي مركزاً في الأداء الحكومي، وتحالفات الأحزاب واختلافاتها في تشكيل الحكومات، والأداء الحكومي إيجاباً وسلباً، ورؤى الحكومة لبعض القضايا المهمة، وخاصة فيما يتعلق بالدفاع عن قيمة الحرية والديمقراطية، واستقلالية السلطات، والوفاق الوطني، وبرامج الحكومة، لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار للوطن والمواطن.

ولأهمية حرب الجنوب وتأثيراتها الكبيرة في الحياة السياسية في تلك الفترة، قام الباحث برصد سير هذه الحرب، ومدى اهتمام الصحافة برصد العمليات الحربية، وتأثيراتها في حياة الناس، وما تقوم به القوات المسلحة في الميدان، والآراء والتعليقات حول الحرب وجدواها، وأسبابها وطرائق معالجتها.

وترتبط بالحرب مباشرة جهود السلام التي بذلت لتطويقها، من أجل جعل الحوار أسلوباً للتفاهم، والقضاء على مسببات الحرب، ومن ثم فتح صفحة جديدة في تاريخ السودان، في ظل نظام ديمقراطي يضمن الحياة الكريمة لكل المواطنين من دون تمييز.

أما الأمن الداخلي، فمثل هاجساً كبيراً، ولا سيما في بعض المناطق التي انتشر فيها ما وصفته الصحافة حينها بالنهب المسلح، وتبودلت اتهامات بين الأحزاب حول أسباب هذه الظاهرة، لذا كان لا بد أن يكون هناك اهتمام خاص بهذا العنصر المهم في استقرار الحياة السياسية، فكان رصد ما نشر حوله من أخبار، وآراء، وتعليقات، وتقارير موظفة مختلف الفنون التحريرية.

كما رأينا أن نرصد مدى اهتمام الصحف بالأداء المهني، وعلاقتها بالسلطة، ودور الأجهزة ذات الصلة بالصحافة، والقوانين المتعلقة بها.

ووفقاً لهذا التصور، فإن الباحث قام برصد القضايا الوطنية المذكورة آنفاً في الصحافة السودانية في الفترة منذ انتفاضة أبريل عام 1985م حتى ما قبل حكومة الإنقاذ التي جاءت في 30 يونيو عام 1989م.

وللارتباط الوثيق بين القضايا الأربع المذكورة، والاستقرار السياسي، تم ربط كل منها بهذه القضية المركزية التي تتأثر بحركة الحية وتؤثر فيها، كما تم الربط بين

قضيتي الحرب والسلام؛ لأنهما متلازمتان، ولا يمكن الفصل بينهما، وكان التركيز بشكل رئيس في فترة الدراسة.

وقد تم تناول أوضاع الصحافة باستفاضة عند تناول المناخ السياسي والإطار القانوني، كما سيأتي الحديث عن الصحافة فيما يتعلق بأدوارها وجهودها وأساليب الطرح التي اتبعتها، لذا لم يكن هناك داعٍ لإعطاء خلفيات عنها.

أولا: الاستقرار السياسي:

تشكلت الحكومة الانتقالية في 9 أبريل عام 1985م برئاسة اللواء –الفريق بعد ذلك- عبدالرحمن سوار الذهب، وكان نائبه اللواء تاج الدين عبد الله فضل، وعضوية 13 ضابطًا، وتشكل مجلس الوزراء برئاسة الدكتور الجزولي دفع الله، ونائبه صموئيل أرو بول.

وكانت القرارات الأولى التي اتخذها المجلس الانتقالي السماح بالتعددية الحزبية، وحل الاتحاد الاشتراكي السوداني، وإغلاق المحاكم الإسلامية، مع سريان قوانين الشريعة.

وحاولت الحكومة الانتقالية أن تتوازن في سياساتها الخارجية، فأعلنت عن رغبتها في علاقات متوازنة مع الغرب، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا بعد طول انقطاع، وتم تأكيد أهمية العلاقات مع مصر.

ولكن لم يكن في الإمكان أن تسير الأمور حسب رغبتها، فما إن تم استئناف العلاقات مع ليبيا، حتى انعكس ذلك سلبيًا على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل حذرت الخارجية الأمريكية لاحقًا من سفر الأمريكيين إلى السودان للوجود الليبي الكثيف به.

وقد توترت العلاقات مع مصر، لرفضها تسليم الرئيس نميري، وكانت المطالبة بتسليمه من أبرز ما أكدته الصحف في ذلك الوقت، وكان السياسيون يؤكدون أهمية ذلك في معظم أحاديثهم الصحفية.

وقبل انتهاء العام، وفي 15 ديسمبر عام 1985م، تحديدًا، تم تعديل اسم السودان من جمهورية السودان الديمقراطية إلى جمهورية السودان، ولعلها مفارقة أن تحذف صفة الديمقراطية في عهد يمهد للديمقراطية، بينما كانت ملازمة لعهد ديكتاتوري.

وركزت القوى السياسية، ومن ثم الصحف في إزالة آثار مايو أو كنسها، كما وردت في صحف كثيرة.

واجهت عقب الانتفاضة عددًا من المعضلات السياسية والاقتصادية، وبدا تفاقم هذه المعضلات واضحًا في استقالة وزير المالية السيد عوض عبد المجيد، لرفض مجلس الوزراء مشروعاته للإصلاح الاقتصادي، بالتنسيق مع الصندوق الدولي، الذي رفض تصورات خلفه سيد أحمد طيفور، إلى حد أن أعلن عدم أهلية السودان لتلقي قروض جديدة، مما أدى إلى اتباع سياسات أكثر تقشفًا، تسبب في انخفاض الجنيه السوداني بنسبة 22.4 %.

وقد أصدرت الحكومة الانتقالية على إجراء الانتخابات البرلمانية في وقتها، وبالفعل تم إجراؤها في الفترة من 1 - 12 أبريل عام 1986م، وأسفرت الانتخابات عن فوز حزب الأمة بـ 99 مقعدًا والاتحادي الديمقراطي بـ 63 مقعدًا، والجبهة الإسلامية القومية بـ 51 مقعدًا.

وجاء تشكيل أول مجلس للوزراء من 20 وزيرًا: 9 من حزب الأمة، و6 من الاتحادي الديمقراطي، ووزير من كل من التحالف السياسي لجنوب السودان، والحزب السوداني الفيدرالي، والتجمع الوطني للإنقاذ، وحزب الشعب التقدمي، والمؤتمر الإفريقي السوداني، واختارت الجبهة الإسلامية جانب المعارضة.

وظلت أحاديث الصحافة عن تسليم نميري مستمرة، وكذلك عن قوانين سبتمبر المعروفة بقوانين الشريعة، التي أعلن الصادق المهدي في أغسطس 1986م أنه يمكن إلغاؤها.

كما أن توتر العلاقات بين حزبي الائتلاف طفا على السطح، وأصبح مادة دسمة "وتخلل فترة حكومة الوحدة الوطنية العديد من المناورات الحزبية والاتصالات، ولم تتمكن من الوصول إلى حل لأي من المشكلات النقابية. وبدأت تظهر تجاوزات كثيرة تتعلق بالاتصالات مع الحركة الشعبية، وأصبحت التراشقات في الصحف بين الأحزاب أمرًا مألوفًا، وتزايدت الاتهامات للوزراء والمسؤولين الحزبيين"(1).

(1) أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان، مرجع سابق، ص56.

وعلى صعيد السياسة الخارجية شهدت العلاقات بين السودان وإثيوبيا توترًا، أدى إلى استدعاء السفير السوداني لديها، بينما تم توقيع ميثاق الإخاء مع مصر.

ومع مطلع 1988م، وقعت القوى السياسية باستثناء الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان ميثاقًا انتقاليًا يحدد الهياكل السياسية حتى انعقاد المؤتمر الدستوري في العام نفسه.

وواجهت هذه الحكومة مشكلتين رئيستين، الأولى تمثلت في استقالة الأستاذ محمد الحسن عبدالله ياسين عضو مجلس رأس الدولة، ورفض حزب الأمة ترشيح الاتحادي الديمقراطي الدكتور أحمد السيد حمد بديلاً، مما أجج الصراع، وأدى إلى التلاسن الصحفي، وكان الحل اختيار الأستاذ ميرغني النصري، بعد أن تركت الأزمة آثارها في علاقات الحزبين.

و«يبدو أن الخلاف حول أحمد السيد كان بسبب تقاربه مع مصر، وكانت قوى التجمع وبعض أعضاء حزب الأمة يرون أن في ذلك تعزيزًا للروابط مع مصر التي أوت جعفر نميري، ويحتفظ معها السودان باتفاقية الدفاع المشترك، وتؤكد هذه الحادثة مدى الضعف الذي كان يقوم عليه الائتلاف الحاكم، لأنها أوشكت أن تعصف بالحكومة»[1].

أما الأداء الصحفي في ظل هذه الأزمة المحتدمة مع بدء الممارسة الديمقراطية، فقد اتسم بالانفعال، وتبادل الاتهامات، وتمترس كل حزب حول مواقف محددة، «وبدأت تظهر تجاوزات كثيرة تتعلق بالاتصالات مع الحركة الشعبية، وأصبحت التراشقات في الصحف بين الأحزاب أمرًا مألوفًا وتزايدت الاتهامات للوزراء والمسؤولين الحزبيين»[2].

و تفجرت المشكلة الثانية بين وزير التجارة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الدكتور محمد يوسف أبو حريرة ورئيس الوزراء السيد الصادق المهدي، بعد أن وجه أبو حريرة اتهامات إلى وزير الصناعة مبارك الفاضل المهدي حول تسويق الصمغ

(1) المرجع السابق، ص56.
(2) المرجع السابق، ص56.

العربي، بل إن الخلاف ارتد ليكون بين أبو حريرة وقيادة حزبه. "وأسوأ ما في تلك المهاترات إضاعتها هيبة الحكم والحكام"(1).

وكان تشكيل حكومة جديدة، ودخول الجبهة الإسلامية القومية مثار تعليق الصحف، التي انقسمت بين مؤيدة ومعارضة.

وواجهت هذه الحكومة كارثة الفيضانات في أغسطس عام 1988م، فكانت من أهم المشكلات التي تعرضت لها.

وجاء عرض قوانين العدالة للجمعية التأسيسية ليكون سببًا لتوترات سياسية، وقد انسحب 22 عضوًا من المعارضة الجنوبية، احتجاجًا على تقديم هذه القوانين للجمعية..

وجاءت مبادرة السلام التي قادها الاتحاد الديمقراطي برئاسة محمد عثمان الميرغني، والتي تم توقيعها مع الحركة الشعبية في 14 نوفمبر عام 1988م لتمثل مادة دسمة للصحافة.

ورأت الصحافة المؤيدة في المبادرة مخرجًا للأزمة السودانية، بينما رأت الصحافة المعارضة للاتفاق أنها انكسار واستسلام، وخضوع لقوى التجبر الدولي.

وكان موقف الحكومة المتردد سببًا لتوتر العلاقة بين الحزبين الكبيرين.

وفي الوقت نفسه كانت العمليات العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان سببًا في تشكك كثيرين، كما أن سقوط بعض المدن المهمة دفع القوات المسلحة إلى تقديم مذكرة بإجراء تغييرات في السياسات الحكومية، وكان ذلك في 20 فبراير عام 1989م.

وكان تأييد المعارضين لمبادرة السلام عظيمًا لهذه المذكرة، ورأوه دليلاً على سلامة رأيهم في وصف المبادرة بالاستسلام.

وتفاعلت الأحداث لتنقسم القوى السياسية إلى مؤيدة للسلام ومعارضة له.

وكانت الصحافة مرآة لهذا الانقسام.

ووفقًا لهذا الموقف من مبادرة السلام تشكلت حكومة جديدة برئاسة الصادق المهدي ضمت القوى السياسية المختلفة، ما عدا الجبهة الإسلامية القومية.

(1) فتحي الضو محمد/ محنة النخبة السودانية، 1993م، ص98.

وأعقب ذلك اتخاذ خطوات عملية نحو السلام، تمثلت في وقف العمليات العسكرية من جانب الحركة الشعبية، والاجتماعات المباشرة بينها وبين الحكومة، وإقرار مبدأ قيام مؤتمر دستوري، حتى جاءت حكومة الإنقاذ في 30 يونيو عام 1989م، ليعاد ترتيب الأوراق بصورة جديدة.

ثانيًا: الحرب والسلام:

أ- الإرهاصات:

تعود إرهاصات مشكلة جنوب السودان إلى فترة الحكم الاستعماري الذي مارس سياسة فرق تسد، وحاول تأجيج نيران الفرقة بين السودانيين، وكان خوفه من انتشار الإسلام دافعًا إلى اتباع هذه السياسة، كما أن للمشكلة أسبابًا جغرافية، وتاريخية، وثقافية.

وظلت هذه المشكلة مسوغًا للانقلابات العسكرية، وعدم ديمومة فترات الديمقراطية.

وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب بعض السياسات الخاطئة التي اتبعت في فترة الحكم الوطني، وكانت هذه المشكلة نتاجًا لعدم الاستقرار السياسي، كما كان من أسبابه.

فقد كانت تجارة الرقيق، التي راجت بعد دخول جيوش محمد علي باشا يمارسها التجار الأوروبيون، بمساعدة تجار من الشمال، إلى جانب بعض الجنوبيين، ولم يضع قرار الخديوي سعيد بمنع هذه التجارة حدًا لها، وقد عين الخديوي تشارلس غوردون حاكمًا للاستوائية، ثم حاكمًا عامًا للسودان.

وقامت الثورة المهدية ضد الحكم التركي المصري عام 1881م، وكانت تنازع بريطانيا على مناطق النفوذ كل من فرنسا، وألمانيا، وتم الاتفاق بعد ذلك مع فرنسا وإيطاليا على مناطق نفوذ كل منها، مما أتاح لبريطانيا الالتفات إلى الجيوش المهدية حتى هزمتها في عام 1898م، ليبدأ الحكم الإنجليزي المصري منذ ذلك التاريخ. ويذكر أنه في عام 1890م ثارت قبائل جنوب السودان على الخليفة عبدالله، وأخذت بوادر التمرد في الظهور في شتى الأقاليم"[1].

(1) البروفيسور محمد عمر بشير/تاريخ الحركة الوطنية (1900 - 1969م)، الخرطوم: الدار

وتوج الانتصار البريطاني بتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي في يناير عام 1899م، التي منحت بريطانيا الوصاية على السودان بناءً على حق الفتح. وهي اتفاقية فريدة في نوعها، وليس لها مثيل في القانون الدولي[1].

فقد أتاحت المجال لبريطانيا لتنطلق في جعل الجنوب بوابة لنشر النصرانية في إفريقية، وكانت خطتها تنبني على عزله عن الشمال بعدد من الإجراءات والقوانين واللوائح، وكان قانون المناطق المنقولة الذي يحد من حركة التجارة بين الشمال والجنوب أبرز ما اتخذته بريطانيا من إجراءات.

وبلغت سطوة هذا القانون إلى حد منع الصحف من دخولها بحجج واهية، وتبين هذه الرسالة من السكرتير الإداري إلى مديري المديريات الحجر الذي كانت تمارسه السلطات البريطانية على الصحافة: (إن الحاجة للصحف في المناطق الزرقاء معدومة، وإن طواف محصلي اشتراكات الصحف القادمين من الخرطوم، إنما هو شكل من أشكال الاستغلال ليس إلا) [2].

كما مارست السلطات البريطانية تعسفًا واضحًا بمنع الجنوبيين من اتخاذ الأزياء والأسماء العربية الإسلامية، وجعلت الإنجليزية لغة للتعليم والإدارة، وعملت على تجفيف أي منبع للإسلام، بعدد من الوسائل كإغلاق الخلاوي، والمدارس العربية، وإلصاق تهمة تجارة الرقيق بالعرب المسلمين، وإنكار ما كان يقوم به الأوربيون في هذا الميدان.

وقدمت للجنوبيين الخدمات، وجعلت الجيش في الجنوب حكرًا عليهم، واتخذت أساليب كثيرة للاستمالة، حتى إن هناك من يرى أن بريطانيا كانت تنوي إلحاق الجنوب بشرق إفريقية، وقد تعدلت سياسة الفصل بصدور منشور السير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري البريطاني الذي دعا الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في هذه السياسة، ولكن هذه المحاولة لتعديل السياسة وجدت معارضة من

السودانية للكتب نقله من الإنجليزية هنري رياض ووليم رياض والجنيد، ص26.

(1) المرجع السابق، ص29.

(2) د. محجوب عبد المالك بابكر/ بين السياسة والصحافة في السودان (1924 - 1960م)، المجلس القومي للصحافة، سلسلة توثيق تاريخ الثقافة السودانية 2001م، ص28.

المنظمات التبشيرية التي كانت ضالعة في بذر بذور الفتنة بين الشمال والجنوب، وتعميق أسباب الخلاف بينهما.

ويقول أحد أبناء الجنوب عن هذه السياسة البريطانية: "مهما يكن، فإنه يتعذر الدفاع عن السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية، والطرق التي قامت بتنفيذها، ذلك أن محاربة اللغة العربية وحظر استعمال الأسماء العربية، والاتهامات العشوائية لكل الشماليين بممارسة تجارة الرقيق، ومنح امتياز للهيئات المسيحية التبشيرية للدعوة في الجنوب، دون السماح لعلماء المسلمين بنشر الإسلام هناك، جعل سياسة الإدارة البريطانية سخيفة وتعسفية"(1).

واستجابت الحكومة البريطانية لدعوة سكرتيرها الإداري، وعمدت إلى عقد مؤتمر جوبا من أجل إيجاد مخرج، وتحديد مستقبل الجنوب، وكان ذلك في يونيو عام 1947م، ليجلس أول مرة الجنوبيون والشماليون وجهًا لوجه لمناقشة القضايا العالقة بينهم على طاولة المفاوضات.

وقد حضر المؤتمر السكرتير الإداري ومديرو المديريات الجنوبية، ومديرو ديوان شؤون الخدمة، وسبعة عشر من زعماء القبائل الجنوبية ونظارها، وخريجو المدارس التبشيرية المسيحية، إلى جانب ستة أعضاء من الشمال.

وناقش المؤتمر قضية الفيدرالية والحكم الذاتي، وانتهى إلى تأكيد الوحدة، وأن يمثل الجنوبيين 13 عضوًا في الجمعية التشريعية، ومن توصيات المؤتمر تشجيع التجارة، وتحسين المواصلات بين الشمال والجنوب، وتوحيد التعليم.

ولتذبذب الموقف البريطاني تجاه الجنوب، ظهرت بوادر تشجع على الانفصال كاد ينهي الاتفاق الذي تم التوصل إليه، خصوصًا أن الأحزاب الشمالية فاوضت في القاهرة مع الحكومة المصرية في عام 1952م، من غير أن يكون هناك عضو جنوبي واحد، كما لم تضم تلك الأحزاب في صفوفها قياديًا جنوبيًا، مما أوجد شعورًا لدى الجنوبيين بأن هناك ما يدبر خلف ظهورهم.

(1) أبيل الير، ترجمة: هنري رياض/ قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان: دراسة مقارنة، بيروت، دار الجيل، 1993م، ص24.

"ذلك أن الجنوبيين أحسوا بالمرارة من عدم إشراكهم في المفاوضات في مواجهة السياسيين الشماليين القدامى، وفي مواجهة بريطانيا، بوجه أخص، ذلك أن الجنوبيين كانوا في حاجة إلى ضمانات تكفل حقوقهم في السودان المستقل حديثًا"[1].

وكانت نتيجة مفاوضات السياسيين السودانيين مع القيادة المصرية التوصل إلى الاتفاقية التي وقعتها مصر مع بريطانيا في فبراير عام 1953م، التي نصت على منح السودان حق تقرير المصير.

واتخذت الجمعيات التبشيرية من الوسائل ما يدعم هذا الشعور بالاختلاف لدى الجنوبيين، إلى جانب تصرفات بعض الموظفين الشماليين، التي كانت تزيد الشعور بالعداء، وكان هذا المناخ مناسبًا لأي انفلات أمني، وقد حدث حين تم استدعاء الفرقة الاستوائية لتشارك في احتفالات الاستقلال، وظن بعض الجنوبيين أن هذه الفرقة سيتم استبدالها بوحدات من الشمال، مما حدا بالفرقة إلى الاستمرار، لتكون الشرارة الأولى لحرب أهلية طال أمدها.

ب- الحرب والسلام في الجنوب ما قبل الديمقراطية الثالثة:

تأججت أزمة حادة بسبب الخلافات والمساومات التي طفت على السطح بعد انتخاب أول حكومة وطنية، فأصبحت سببًا في اهتزاز أركان حكومة السيد إسماعيل الأزهري، وطرح فكرة الحكومة القومية بديلاً، إلا أن الأزهري استطاع أن يكوّن حكومة جديدة في فبراير عام 1956م.

وشهدت هذه الفترة صراعًا محتدمًا، كان من نتائجه سحب الثقة من حكومة الأزهري، وتشكيل حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة عبدالله خليل.

وتواصلت الخلافات السياسية بسبب عدة عوامل ، وكانت المعونة الاقتصادية الأمريكية سببًا في تباين وجهات النظر بين الأحزاب، إلى جانب عدم رضا الجنوبيين عن الأوضاع، كما تأججت نيران التمرد والممارسات الحزبية العنيفة بانسحاب الأعضاء الجنوبيين من لجنة الدستور، وتهيأت الظروف لانقلاب عسكري فجاء انقلاب الفريق إبراهيم عبود، بعد احتدام بين الأحزاب، وظهور انشقاقات داخلها.

(1) المرجع السابق، ص32.

ولم تول حكومة عبود مشكلة الجنوب ما تستحق من اهتمام، بل نظرت إليها على أنها قضية أمنية، وعدلت نظام التعليم، وعملت على تدريس الدين الإسلامي، وإنشاء خلاوي القرآن، وكانت ترى أن حل المشكلة يجب أن يكون عسكريًا، وقد طاردت الحكومة الجمعيات التبشيرية التي اعترضت على سياساتها، فكانت المواجهة سيدة الموقف طوال فترة الحكم العسكري.

و"قام الحكم العسكري للجنرال عبود بأعمال وتصرفات جعلت العلاقات بين الشمال والجنوب على حافة الكارثة، وذلك من جراء كبت حرية الرأي وقمع التعبير والحقوق الإنسانية الأساسية للفرد سواء في الشمال أو الجنوب، ومع ذلك يمكن القول: إن حظ الجنوب من معاناة الاضطهاد والقهر كان أكثر"(1).

وقد دفعت حكومة عبود ثمن هذه الرؤية؛ لأنها كانت سببًا في تذمر جموع الشعب السوداني بسبب تدهور الأوضاع، وتزايد المشكلة التي ألقت بظلالها على مفاصل الحياة في البلاد، إلى جانب مصادرة حرية التعبير، وممارسة الكبت السياسي.

وبرز الاتحاد السوداني الإفريقي الوطني لجنوب السودان (سانو) بجناحه العسكري المتمثل في منظمة الأنيانيا.

وقد انتفض الشعب في أكتوبر عام 1964م رافضًا الحكم العسكري، واستطاع ببسالة أن يسترد الديمقراطية، لتعود الأحزاب إلى واجهة الحياة السياسية، وهي مطاردة بسؤال كبير حول مدى قدرتها على القيام بمقتضيات الحكم الديمقراطي، وتغليب المصلحة الوطنية علي المصالح الحزبية الضيقة.

وكان الإجماع على حكومة جبهة الهيئات برئاسة سر الختم الخليفة مبشرًا بعهد سياسي تسوده الحرية، والديمقراطية، والوفاق الوطني.

وقد تباينت الآراء حول مشكلة الجنوب بصورة واضحة، فكانت هناك آراء منادية بالحسم العسكري، وأخرى تدعو إلى الفيدرالية، وثالثة تطالب بالاستقلال.

وفي هذا المناخ تمت الدعوة إلى مائدة مستديرة شارك فيها من الأحزاب الشمالية: جبهة الميثاق الإسلامي، والحزب الوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي،

(1) المرجع السابق، ص39.

وجبهة الهيئات، والاتحاد الوطني الإفريقي (سانو)، والحزب الشيوعي السوداني، وجبهة الجنوب، وحزب الأمة.

واستمرت الممارسات السياسية التي كانت سببًا في انهيار الديمقراطية الأولى، فكان تبادل الاتهام بين حزبي الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي.

وكان الصراع على أوجه بين قيادات حزب الأمة الذي انشق إلى جناحين أحدهما بقيادة الصادق المهدي، والثاني بقيادة الإمام الهادي المهدي.

وتوافق المؤتمرون على تبني الحكم الإقليمي نظامًا للحكم، وأن يكون لكل إقليم مجلس تشريعي، وحاكم، ولكن جاءت الخلافات لتبرز حول عدد من المسائل مثل التقسيم الجغرافي للإقليم، فتمت إحالة مشروعات الأحزاب المختلفة إلى لجنة من اثنى عشر عضوًا.

كان من توصيات هذه اللجنة تأكيد الحكم الإقليمي، وإنشاء جامعة بالجنوب، مع تأكيد أن يكون الحل السلمي هو الأساس.

ولكن وقعت أحداث عنف في جوبا وواو في عام 1965م أدت إلى إعادة أجواء عدم الثقة، وتجدد المعارك، وقاطع الجنوبيون جلسات الجمعية التأسيسية، حين برزت الدعوة إلى دستور إسلامي، و"بالنظر إلى ما اشتملت عليه مسودة الدستور من مواد مطولة عن الدين والكيان العربي، انعقد إجماع المسيحيين والمسلمين والإثنيين والمنحدرين من أعراق إفريقية زنجية على رفض مسودة الدستور"[1].

وتفاقمت الأزمة السياسية بطرد نواب الحزب الشيوعي السوداني من الجمعية التأسيسية.

وعندما بدأت تباشير الانتخابات لرئاسة الجمهورية، وجدت الأحزاب ضرورة لملمة أطرافها، والوصول إلى وفاق في داخلها ورأب الصدع، فكان أن توحد حزبا الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي في حزب جامع أخذ اسم الاتحادي الديمقراطي، بينما هدأت الخلافات بين السيد الصادق المهدي والإمام الهادي، ولكن

(1) المرجع السابق، ص52.

ظلت بوادر خلاف داخل الحزب بسبب عدم رضا السيد محمد أحمد محجوب عن خط سير الحزب.

ولكن لم تمنع محاولات الإصلاح داخل الحزبين الكبيرين من وقوع انقلاب مايو 1969م بقيادة العقيد جعفر نميري، واتهام الحزب الشيوعي بأنه كان وراء هذا الانقلاب.

وكان أول ما طرحته حكومة نميري في يونيو عام 1969م مشكلة الجنوب بوصفها من المشكلات التي تقعد بالبلاد عن التقدم، وأقرت بوجود فوارق ثقافية وعرقية، وتاريخية بين الشمال والجنوب، ومن ثم يحق للجنوبيين تطوير ثقافتهم في ظل سودان موحد يقوم على أساس حكم إقليمي.

وبدأت الجهود من أجل الوصول إلى صيغة ترضي الطرفين، وتحقق استقرار البلاد، توقف رحى الحرب الدائرة في الجنوب التي تحصد الأرواح، وتلتهم ثروات البلاد، وتكللت هذه الجهود في إطار أدوار مقدرة أدتها أطراف أجنبية بالنجاح الذي تمثل في توقيع اتفاقية أديس أبابا التي وقعت في فبراير عام 1972م.

ومن أبرز ملامح هذه الاتفاقية:

- قيام مجلس تشريعي إقليمي في جوبا.
- إنشاء الأجهزة التنفيذية التي تتولى إدارة دفة الإقليم برئاسة أبيل ألير.
- تأكيد أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان، وأن الإنجليزية هي لغة الإقليم الجنوبي.
- إقرار حق الأقليات في تطوير لغاتها وثقافاتها.
- إقرار حق تكافؤ الفرص في التعليم والتجارة.

وصدر دستور عام 1973م متضمنًا أن الشريعة الإسلامية والعرف مصدران رئيسان للتشريع.

وحققت الاتفاقية كثيرًا من الاستقرار للجنوب، ليمضي في طريق إنشاء البنى التحتية، وتطوير النقل والاتصالات والطرق.

وظل هذا الوضع إلى أن كان عام 1983م، حيث بدأ الخروج عن الاتفاقية بإقرار تقسيم الإقليم الجنوبي، وكانت حجة بعض الجنوبيين المؤيدين لذلك أن التقسيم يقضي على هيمنة فئة على الإقليم دون الفئات الأخرى.

وأشعل القرار الذي صدر بالفعل في يونيو عام 1983م نيران الفتنة والخلاف القبلي في الجنوب.

ورفضت الكتيبة رقم 105 تنفيذ الأمر بانتقالها إلى الجنوب لتنصهر في القوات المسلحة السودانية حسب اتفاقية أديس أبابا، وخرجت إلى الغابة في فبراير عام 1983م، وليأتي إعلان قوانين الشريعة الإسلامية في سبتمبر عام 1983م ليزيد الأمر سوءًا.

جـ- الحرب والسلام في الديمقراطية الثالثة:

اختلفت الآراء كثيرًا حول المجلس العسكري الانتقالي برئاسة المشير عبدالرحمن سوار الذهب، ففي حين كان موضع تشكك من التجمع الوطني الذي اتهم بعض قيادات المجلس بالميل نحو الجبهة الإسلامية القومية، وتصنيف أعضائه سياسيًا، وكان رفض المجلس مطالبة التجمع بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، وترك البت في هذا الموضوع الحساس للحكومة المتنحية سببًا في هذه الشكوك.

وقد تصاعدت الأزمة بمطالبة التجمع حل جهاز أمن الدولة، ومطالبة مصر بتسليم الرئيس المخلوع جعفر نميري، وكان اقتحام السفارة المصرية من مظاهر تصاعد الأزمة مع مصر، وإحراج الحكومة الانتقالية، ثم عمدت قوى التجمع الوطني إلى توقيع إعلان كوكادام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية أبرز الغائبين عن توقيع الإعلان الذي تمَّ في مارس عام 1986م، وكانت أهم ملامحه رفع حالة الطوارئ، وإلغاء قوانين سبتمبر عام 1983م المسماة قوانين الشريعة الإسلامية، وإلغاء الاتفاقات الدفاعية مع أي دولة، وعقد المؤتمر الدستوري.

وفي الوقت نفسه، أخذ على الحكومة الانتقالية عدم بذلها أي مجهود للاتصال المباشر مع الحركة الشعبية، وترك الباب مفتوحًا للقوى السياسية للقيام بالاتصالات كل حسب رؤيته، مما أوجد كثيرًا من التناقضات في الساحة السياسية.

في الفترة من 1 –12 أبريل عام 1986م، أجريت الانتخابات العامة في البلاد، وعندما تشكلت حكومة الوحدة الوطنية الأولى برئاسة الصادق المهدي في أبريل عام 1986م، واجهت عددًا من المشكلات الرئيسة المعقدة، و"كانت مشكلة الجنوب على رأسها، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية المتردية، والعلاقات الخارجية وغيرها"(1) .

ويؤكد بعض الذين تناولوا تقويم فترة الديمقراطية الثالثة أن شبح كوكادام ظل يطارد هذه الحكومة، وتمثل ذلك في المطالبة بإلغاء قوانين سبتمبر، والموقف من اتفاقية الدفاع مع مصر، بل إن استقالة عضو مجلس رأس الدولة محمد الحسن عبدالله يس، ورفض حزب الأمة ترشيح الحزب الاتحادي الديمقراطي للدكتور أحمد السيد حمد بديلاً عنه، ورشح بدوره السيد ميرغني النصري المحامي.

وبعد أزمة الدكتور محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة كان البديل أمام السيد الصادق المهدي الذي رآه مناسبًا هو توسيع قاعدة المشاركة، والدعوة إلى حكومة قومية بمشاركة الجبهة الإسلامية القومية، وقد تشكلت الحكومة بهذه الصيغة في مايو عام 1988م، وكان في انتظارها عدد من المشكلات أهمها الوضع الغذائي المتدهور في الجنوب، واجتياح المجاعة لها، وتفاقم الوضع بعد كارثة السيول والفيضانات التي ألحقت خسائر مادية جسيمة بمناطق واسعة في شمال البلاد(2).

وجاءت المساعدات إلى السودان من كل دول العالم، وكان الصليب الأحمر الدولي قد بدأ في تقديم المعونات في الجنوب، على الرغم من أن التدهور الأمني كان يعرقل حركة المساعدات.

ومن خلال اتصال القيادة السياسية بالحكومة الأمريكية تكون جسر جوي لإغاثة الجنوب. وكانت سيطرة الحركة الشعبية على بعض المدن سببًا في عرقلة وصول الإغاثة تحت رقابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي حين كان هناك إعداد للقاء بين السيد صادق المهدي وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق في يوغندا، أعلن الاتحاديون عن توصلهم إلى اتفاق مع

(1) أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان، مرجع سابق، ص55.
(2) المرجع السابق، ص56.

الحركة الشعبية، وقد تم بالفعل توقيع الاتفاقية التي عرفت باتفاقية السلام السودانية بين الميرغني وقرنق في 16 نوفمبر عام 1988م.

ووجدت الاتفاقية انتقادات واسعة من قبل القوى السياسية، وكانت الجبهة الإسلامية القومية برئاسة الدكتور حسن الترابي الأكثر معارضة لهذه الاتفاقية التي كانت تراها لا تختلف عن اتفاق كوكادام.

وقد سبب إطلاق النار على طائرة وزير الدفاع عبدالماجد حامد خليل بعد يوم واحد من توقيع الاتفاقية انتكاسة للاتفاقية استغلها المعارضون للاتفاقية، كما حدثت اشتباكات بين المؤيدين لها والمعارضين في 22 نوفمبر عام 1988م.

وتوافق مع هذه الأجواء إعلان إضراب الطيارين، وضباط المراقبة الجوية، مما أدى إلى إغلاق مطار الخرطوم في 14 نوفمبر عام 1988م.

وتقدم رئيس الوزراء باقتراح بأن تمنح الحكومة تفويضًا لعقد مؤتمر دستوري في 30 ديسمبر بحضور الحركة الشعبية، وكان هذا في تفسير الاتحاديين التفافًا حول الاتفاقية التي وقعوها مع الحركة الشعبية، في حين أكد الصادق المهدي أن المؤتمر سيأخذ في الحسبان كل الاتفاقيات والمبادرات التي تمت في إطار السعي لتحقيق السلام.

وفي ظل هذا الاتجاه أطلت مشكلة أخرى تمثلت في رفع الحكومة أسعار السكر، وقيام مظاهرات عارمة في مناطق واسعة من العاصمة مطالبة باستقالة الحكومة، وامتدت المظاهرات إلى مدني وعطبرة.

وتتفاعل كل هذه العناصر لإيجاد مناخ سياسي متوتر تستحكم حلقاته، وتضيق مع كل أزمة منذرة بنهاية أمر الحكومة.

وكان الوضع في الجنوب يزداد سوءًا، إذ سقطت مدينة الناصر في يناير عام 1989م بعد حصار استمر شهورًا.

وظل الوضع مأساويًا في الجنوب بعد عجز إتمام برنامج المساعدات الإنسانية، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، واستمرار تبادل إطلاق النار.

وانسحب الاتحاد الديمقراطي من الحكومة ومن الوظائف الدستورية في الجمعية التأسيسية في 24 يناير عام 1989م، وانتخب الشريف زين العابدين زعيمًا للمعارضة، ولتتشكل حكومة من حزب الأمة، والجبهة الإسلامية القومية، والأحزاب الجنوبية. وبدا أن هناك اهتمامًا أمريكيًا بالأوضاع في السودان، فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للوساطة بين الحكومة والحركة الشعبية مع إمكان أن يسهم الاتحاد السوفييتي في إنجاح هذه الوساطة، وحل النزاع.

وفي الوقت نفسه أعلن الدكتور حسن الترابي وزير الخارجية مبادرة لوقف إطلاق النار، وعقد مؤتمر للسلام من دون شروط مسبقة من الطرفين، ومع ورود أنباء سقوط توريت، وفي ظل هذا الوضع المتردي تقدم وزير الدفاع الفريق عبدالماجد حامد خليل باستقالته متهمًا الحكومة بعدم توفير المعدات والعتاد اللازم للقوات المسلحة.

ومع بوادر تدخلات أجنبية، ومبادرات من قوى خارجية، كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي، رفعت هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة مذكرة إلى رئيس مجلس رأس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإلى رئيس الوزراء عن المهددات الأمنية، وضعف القدرات الدفاعية، وانقسام الجبهة الداخلية، وغياب التوجه القومي.

واختلفت الآراء حول تقديم هذه المذكرة، فهناك من رآها إرهاصًا وانقلابًا قادمًا في ظل سيطرة الحركة الشعبية على عدد كبير من مدن الجنوب، وظهور بوادر لسقوط مدن أخرى، في حين لا تنبئ الأوضاع عن أي انفراج للأزمة السياسية التي تزداد سوءًا مع الأيام.

ولم تستمر هذه الحكومة طويلاً، إذ تشكلت حكومة جديدة بعودة الاتحاديين، وخروج الجبهة الإسلامية القومية، وقد عرفت الحكومة التي ضمت أغلب القوى السياسية بحكومة الوحدة الوطنية، وكان ذلك في 26 مارس عام 1989م.

وأهم ما اتخذته هذه الحكومة من خطوات تسليم ملف السلام لغرفة عمليات وزارية برئاسة السيد سيد أحمد الحسين وزير الخارجية، وموافقة الحكومة على اتفاقية السلام السودانية، وإعلان ذلك عبر بيان في الجمعية التأسيسية، وتزامن ذلك

مع إسقاط الحركة الشعبية لمدينة أكوبو الواقعة على الحدود مع إثيوبيا بعد يوم واحد من هذا الإعلان.

وفي أول مايو أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان وقف إطلاق النار مدة شهر من أجل بدء مفاوضات السلام ومساعدة عمليات الإغاثة، وفي 6 مايو أعلن الصادق المهدي رفع حالة الطوارئ، وأرسل وفدًا إلى أديس أبابا للمحادثات مع الجيش الشعبي، ونتيجة للمفاوضات فقد تقرر أن يكون هناك اجتماع للجنة السلام الوزارية مع حركة التمرد في 10 يونيو، إلا أن قرنق غادر قبل ذلك بفترة في جولة أوربية اتهم خلالها الحكومة بالمماطلة في تعثر اتفاقية السلام.

وفي مفاوضات السلام بأديس أبابا تم الإعلان عن موافقة مصر على إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، كما أعلن إلغاء بروتوكول التعاون العسكري مع ليبيا.

ولكن ظل عدم الثقة قائمًا بين الطرفين، فقد اتهم الصادق المهدي الحركة الشعبية بعد يومين من هذا الاجتماع بعرقلة مسيرة السلام بإصرارها على تصديق الجمعية التأسيسية على إلغاء أو تجميد الحدود المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، ومع هذا انتهت المشاورات بين الجانبين باتفاق عقد المؤتمر الدستوري في 18 سبتمبر عام 1989م.

وجاء تحرك القوات المسلحة بقيادة عمر حسن أحمد البشير إيذانا ببدء مرحلة جديدة، جرت فيها مياه كثيرة .تحت الجسر، وكانت اتفاقية نيفاشا الموقعة بين الحكومة والحركة الشعبية إرهاصة لمرحلة مختلفة لم يعشها السودان من قبل، وذلك بالتحول من الحكم العسكري إلى الحكم الديمقراطي من خلال تراض بين الأطراف السياسية، على الرغم من اختلاف رؤى بعضها حول هذه الخطوة وجديتها.

ثالثًا: الأمن الداخلي وعلاقته بالاستقرار السياسي:

تركز الدراسة في تناول قضية الصراع القبلي في دارفور بصفتها من أهم مظاهر الخلل في الأمن الداخلي التي برزت في فترة الديمقراطية الثالثة.

يرجع بعض المعنيين بشأن دارفور السبب الأول للصراعات القبلية إلى الكوارث الطبيعية التي ضربت دارفور، والتي أدت إلى هجرة بعض القبائل من مناطقها الأصلية بحثًا عن الكلأ والماء والمرعى، مما أدى إلى احتكاكها بقبائل أخرى، "فكانت

لهذه الهجرات أثرها المباشر في الصراع القبلي بين الماهرية والزغاوة، والماهرية والداجو، و27 مجموعة عربية والفور، والعرب والزغاوة، والعرب والمساليت .. فالصراع التقليدي بين المزارعين والرعاة والتنافس حول موارد المياه الشحيحة والأرض الصالحة من أهم الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى توتر الأوضاع في المنطقة والصدام المسلح بين الجماعات المختلفة في دارفور"(1) .

"كما أن بعض الرعاة من دول الجوار، خاصة تشاد، لجؤوا إلى دارفور منذ بضع سنين لتفادي التجنيد القسري لأبنائهم في قوات الشمال بقيادة حسين هبري، أو إيجاد مراتع خصبة لمواشيهم، وليهنؤوا بشيء من الاستقرار النفسي بعد حروب دامت عشرات السنين، وكانت محصلة هذا زيادة الضغط على الموارد الشحيحة أصلا، والتنافس الحاد بين المزارعين والرعاة الذي يتطور أحيانًا إلى صدام مسلح، وصراع قبلي"(2) .

وألجأ هذا الوضع المواطنين إلى تسوير موارد المياه، والآبار، وحجز مساحات كبيرة من المراعي الطبيعية، بل إن المزارعين في بعض الأحيان يحرقون المراعي والعلف الطبيعي؛ لإبعاد الرعاة عن منطقتهم، كما أنهم يطالبون بما يسبب لهم الرعي من خسائر بسبب تعدي المواشي على مزارعهم.

كما حدث تنازع على الحواكير، وهي الأراضي التي يهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة أو قبيلة أو عشيرة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها على الطبيعة، وتعد ملكًا لها يتوارثها من بعده ورثته.

وكان إلغاء الإدارة الأهلية، وتهميش دورها من أسباب عدم القدرة على حل ما ينشأ من نزاعات؛ لأن ذلك أحدث فراغًا إداريًا واضحًا.

(1) حاتم إبراهيم علي دينار/ حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي، الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر (سلسلة الكتاب الدوري: كتاب الخرطوم الجديدة)، ص35-42..

(2) المرجع السابق، ص36.

أي إن الصراع القبلي في دارفو بدأ بالتنازع على الموارد الطبيعية، ثم تحول إلى "حرب إقليمية إثنية ذات طبيعة شبه دولية"[1]، وكان تخلي الحكومات عن دورها بسبب ضعفها أو تحيزها سببًا في تعقد حلقات الصراع، الذي ازداد بفعل التدخل الأجنبي.

وقد تأجج الصراع بين الفور والعرب بصورة كبيرة في الفترة من عام 1987م ـ 1989م، وكان من نتائج ذلك بالنسبة إلى الفور "أن فقد ألفان وخمسمئة من رجال القبيلة حياتهم، وأصبح المئات منهم معوقين. كذلك فقد الفور 40 ألف رأس من الماشية، وأحرقت لهم 400 قرية يعيش فيها عشرة آلاف نسمة، وبلغ عدد النازحين من الفور الذين أصبحوا لاجئين في المناطق الحضرية في الإقليم عشرات الألوف"[2].

كما "فقدت المجموعات العربية، الطرف الآخر من الصراع، خمسمئة قتيل، ومئتي معوق، وثلاثة آلاف رأس من الماشية، وحرقت المئات من الخيام والمساكن"[3].

وقد شملت الخسائر حرق أشجار الفواكه، والأدوات الزراعية من طلمبات مياه ومحاريث، وتم حرق عدد كبير من المرافق العامة، كالمساجد، والمدارس، والشفخانات.

وقد تزامنت مع الصراع القبلي ظاهرة النهب المسلح، التي يرجع بعض أسبابها إلى ما شهدته تشاد من اضطراب أمني، وتمرد بعض أفرادها المسلحين، ودخولهم إلى دارفور، وتعاونهم مع مجموعات سودانية، مع وجود أسلحة حديثة بين أيديهم. و"عندما اشتدت موجة النهب المسلح في عامي (1988 ـ 1989م) وكثرت شكاوى المواطنين اضطرت حكومة الولاية إلى تفويج الحافلات وعربات الأجرة الخارجة من المدن الكبرى تحت حراسة مشددة من قوات الشرطة، ولكن عصابات النهب المسلح

(1) د. شريف حرير، د. بترجي تفيدث، ترجمة: مبارك علي عثمان، مجدي النعيم/ السودان: الانهيار أو النهضة، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 1997م، ص262.

(2) المرجع السابق، ص262.

(3) المرجع السابق، ص262 .

كانت تستهدف أحيانا تلك القوات نفسها انتقامًا منها، لذلك ارتفعت خسائر تلك القوات في تلك الفترة ارتفاعا ملحوظا"[1].

وقد اتهمت الحكومة المركزية بالانحياز إلى العرب، بينما انحازت الحكومة الإقليمية إلى الفور، بل إن طرفي الحكومة: حزب الأمة، والاتحاد الديمقراطي اتهم كل واحد منهما بالانحياز إلى طرف من الطرفين، فكان الحديث عن انحياز حزب الأمة إلى العرب، وانحياز الاتحاد الديمقراطي إلى الفور، ويقيمون الدليل باشتراك البرلمانيين الاتحاديين في مظاهرات الاحتجاج التي نظمها المجلس الوطني لإنقاذ دارفور في 12 مارس عام 1988م.

و"خلال فترة التعددية الثالثة (1985م - 1989م)، كانت السمة لموقف قيادة حزب الأمة من أحداث دارفور هي الصمت الكامل، والتعتيم حول ما يجري فيها، وكانت الإستراتيجية العامة للحكومة هي حصر دور مؤتمرات الصلح والجودية في حدود تصنيف خسائر الأطراف المتنازعة، وتعويضاتها، وإعلان النيات الحسنة بإيقاف القتال، وتفاديها –بالكامل- مناقشة جذور النزاعات، التي كانت تتركز حول الأراضي، والمراعي، ومصادر المياه.

وقد كانت تكتيكات تأجيج النزاع تقف خلفها، بالإضافة إلى قوى أجنبية - عناصر قيادية في حزبي الأمة، والجبهة الإسلامية القومية، حيث كانت كل جهة تحاول بناء ميليشياتها الحزبية تحت مظلة ذلك الواقع الدموي"[2].

ومع هذا الاختلاف يذكر المراقبون أن الحكومة أحسنت صنعًا حين عينت في عام 1988م الدكتور تجاني السيسي حاكمًا لدارفور، إذ استطاع بحكم معرفته بجذور القضية، ورؤيته أنها بعوامل خارجية أن يقود جهودًا للصلح بدأت في فبراير عام 1989 أثمرت توقيع اتفاقية سلام بين المتحاربين في يوليو عام 1989م، بينما كان السيسي في السجن عقب انقلاب 30 يونيو عام 1989م.

(1) حريق دارفور، مرجع سابق، ص45-46.
(2) المرجع سابق، ص54-55.

وقد أوضحت مفاوضات السلام بين الطرفين أن الفور يرون أن هناك هجومًا عنيفًا عليهم من العرب بهدف طردهم من أرض أجدادهم، وتفريغها تمامًا ليحلوا محلهم.

وأكد العرب أنهم مستهدفون من الفور الذين رفعوا شعار "دارفور للفور"، وأرادوا طرد العرب، مما يجعلهم في موقف الدفاع المشروع عن أنفسهم، وهم يرون أن هذا الشعار رفع حين عين حاكم فوراوي في نهاية السبعينيات.

ولكن ظل الإخفاق ملازمًا لكل مفاوضات السلام بين الأطراف المتصارعة، ويرجع السبب إلى أن "توصيات وقرارات الصلح التي يتم الاتفاق عليها بعيدة عن القواعد المتحاربة المعنية بالأمر، ولا تنزل لها بصورة مقنعة، ويعزى هذا الخلل إلى ضعف الأجهزة الإعلامية المحلية في دارفور من إذاعة وصحف وتلفاز، وهناك أيد خفية تسفك الدماء، وتحرق القرى، وتنهب الأموال، وتضرب الطرفين معًا للوقيعة بينهما"[1]. ويقصد بالأيدي الخفية عصابات النهب المسلح.

بوجه عام شهدت فترة الديمقراطية الثالثة عدم استقرار أمني في دارفور، وكانت أخبار حوادث عصابات النهب المسلح تحتل صدر الصفحات، وكانت أوضاع دارفور أهم مظاهر الخلل في الأمن الداخلي.

وهناك أحداث أخرى تناولتها الصحف في حينها، ولكنها لم تأخذ شكل الظاهرة، مثل مقتل الطفلة أميرة الحكيم، وتفجير فندق الأكروبول، ومقتل المعارض العراقي مهدي الحكيم، وغير ذلك من الحوادث المتفرقة.

(1) د. التيجاني مصطفى محمد صالح/ الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته وعلاجه (دراسة في علم الاجتماع والإنثروبولوجيا التطبيقية)، الخرطوم، 1999م، ص181.

القسم الثاني
الدراســـــة التحليليـــــة

الفصل الرابع: أساليب طرح القضايا الوطنية

- مقدمة: الخطوات الإجرائية للدراسة التحليلية
- المبحث الأول: أساليب الصحافة في تناول القضايا الوطنية
- المبحث الثاني: تقويم الطرح وموازنته.

الخطوات الإجرائية للدراسة التحليلية

لقد كان من المفترض ـ حسب الخطة التي وضعت ـ أن تكون عينة الصحف الخاضعة للدراسة منتظمة، ولكن واجهتني مشكلات صعبة يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- اختلاف بدايات صدور الصحف بعد الانتفاضة، إذ ظل بعضها مستمرًا كالأيام والقوات المسلحة بلا انقطاع، بينما بدأت أغلبية الصحف في الصدور في فترات متفاوتة عقب الانتفاضة.

2-انقطاع صدور بعض الصحف لأسباب مختلفة منها ما هو مالي، ومنها ما هو فني، ومنها ما يتعلق بشح الورق في بعض الأحيان.

3-عدم وجود بعض الأعداد أو المجلدات في دار الوثائق أو في مجلس الصحافة والمطبوعات، وعدم إمكان العثور عليها.

4-تمزق بعض الأعداد التي كان من المفترض أن تكون بين العينة، مما يحول دون قراءة موادها، ومن ثم انتفاء إمكان الاستفادة منها في البحث الذي نحن بصدده.

ويبدو أن مشكلة سوء حفظ الصحف قائمة منذ زمن بعيد، إذ نجد الدكتور حسنين عبدالقادر يقول في مؤلفه "تاريخ الصحافة": "وقد اعتمدت على النسخة الوحيدة من صحيفة "حضارة السودان" في طورها الأول المحفوظة بمكتبة أم درمان في التأريخ لتلك الصحيفة، وتنتهي أعدادها التي يشملها مجلد واحد بالعدد التاسع والثلاثين الصادر في 13 ربيع الأول سنة 1338هـ. الموافق 8 ديسمبر عام 1919م.

وقد فقد منها بعض الأعداد كالأول والثاني والسابع، كما نزعت أوراق من بعض الأعداد كالعدد الرابع. ولكنا استطعنا من مراجعة سائر أعداد الصحيفة المحفوظة التعرف على بعض ما نشر في الأعداد المفقودة، ومنها موضوع مقالة بالعدد الأول من الصحيفة واسم كاتبها"[1].

(1) د. حسنين عبدالقادر/ تاريخ الصحافة في السودان، الجزء الأول (1899-1919م)، القاهرة: دار النهضة العربية، 1387هـ/1967م، ص 5-6.

كما واجهتني صعوبات تقنية في قراءة ما قمت بتصويره من عينات الصحف، وعندما أردت تصوير الأعداد التي حددتها لم أجدها، بل إن أعداد صحيفة كالوطن اختفت تماماً، لذا تعذر وضع الصحيفة ضمن العينة التي أخضعتها للدراسة، وهي في ظني صحيفة مهمة بسبب سياستها التحريرية التي جلبت كثيراً من المشكلات إلى صاحب امتيازها ورئيس تحريرها الأستاذ سيد أحمد خليفة الذي كان محبوساً عند نهاية فترة الديمقراطية الثالثة بسبب حوار نشره مع الرئيس الأسبق جعفر نميري.

وعند تحديد عينة البحث وجدت كثرة المواد التحريرية التي تناولت القضايا الوطنية الخمس التي تتناولها الدراسة، وهي: الاستقرار السياسي، وحرب الجنوب، والسلام، والأمن الداخلي، والصحافة، ومن ثم رأيت أخذ خمسة أعداد من خمس عشرة صحيفة، توخيت في اختيارها أن تمثل أغلبية التيارات السياسية والحزبية في تلك الفترة، مع وجود عدد من الصحف المستقلة، أو تلك التي تحمل هذه الصفة، بغض النظر عن ميلها واقعيًا إلى أي تيار سياسي، أو حزب ما، إلى جانب الحرص على أن تكون صحيفة القوات المسلحة ضمن العينة، لما لها من خصوصية.

ولتفاوت فترات الصدور كان من الصعب توزيع العينة وفقا لسنوات الصدور، وبعد دراسة مستفيضة رأيت أن يكون هناك عدد ممثل لكل سنة من سنوات الدراسة، وحين يعزّ ذلك، كان الخيار توزيع الأعداد الخمسة على الفترة على أن تكون هناك مدة زمنية بين العدد والعدد الذي يليه، مع الأخذ في الحسبان تلف بعض الأعداد، أو عدم وجودها أصلاً، ولكن في كل الأحوال، نجد أن لكل صحيفة خطها التحريري الذي تلتزمه مهما اختلفت المدة، ومن ثم، فإن الأعداد الخمسة من كل صحيفة تعكس مدى تفاعلها مع القضية المطروحة، وأسلوبها في الطرح، وتوظيفها الفنون التحريرية المختلفة.

وكانت مرحلة تصوير العينة من أكثر المراحل صعوبة، وقد أخذت وقتًا طويلاً بسبب سوء حالة الصحف، ومن ثم عدم جودة بعض الصور، مما اقتضى إعادة التصوير أكثر من مرة.

وأعقب ذلك قراءة العينة على الحاسب الآلي مباشرة، بسبب رداءة النسخة الورقية، وعدم وضوحها، ثم إفراغ المضمون، ووضعه على الورق، من أجل تحليله، وفق الاستبانة المعدة لذلك.

ثم كانت مرحلة تحويل الكلمات إلى أرقام وأحصاءات، مع توخي الدقة، لأن أي خطأ سيؤدي حتمًا إلى نتائج غير صحيحة تؤثر في صدقية البحث.

وبعد ذلك كان التحليل بناء على عدد من المعايير، ومن ثم بلوغ النتائج، وتحديد التوصيات.

المبحث الأول

أساليب الصحافة في تناول القضايا الوطنية

مقدمة:

يهتم هذا القسم بالدراسة التحليلية لعدد خمسة وسبعين عددًا، من خمس عشرة صحيفة، بواقع خمسة أعدادًا من كل واحدة منها، للوقوف على الأساليب التي اتبعت في تناول القضايا الخمس التي حددت إطارًا للبحث، بناء على تحليل الواقع السياسي في فترة الدراسة.

وعني هذا القسم بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- كيف وظفت الصحافة الفنون التحريرية المختلفة في تبنيها القضايا الوطنية؟

2 ـ هل كان هناك الخلط بين الخبر والرأي؟.

3 ـ هل كانت الإثارة الأسلوب السائد في الصحافة في تلك الفترة؟

4 ـ هل كان هناك تغليب للانتماء الحزبي على الانتماء الوطني بدا في توظيف الفنون التحريرية؟

5ـ إلى أي مدى كان هناك تشويه للقضايا بتداخل الخاص مع العام (الشخصي والحزبي مع الوطني)؟

وقد تم إحصاء المواد في كل عدد من أعداد العينة، وتصنيفها وفقًا للقضايا، ووفقًا للفنون التحريرية، مع الربط بينها، بما يمكن من معرفة عدد مرات توظيف كل فن في تناول كل قضية من هذه القضايا.

ويلاحظ أن الفن الواحد قد يشتمل على أكثر من قضية، كأن يكون هناك حوار شامل مع مسؤول عن قضايا الساعة.

وقد تم إحصاء أي خلط بين الخبر والرأي، وهذا الخلط الذي يعنيه الباحث أي تدخل للصحيفة في الخبر بالتعليق أو الاستفهام أو التعجب، أو الحذف أو الإضافة.

كما تم إحصاء مرات لجوء الصحيفة إلى الإثارة في العناوين أو في المواد التحريرية، ويقصد بها المتن.

ولاختلاف الرأي حول مفهوم الإثارة، فقد تم التركيز في الاتهامات التي توجه من الصحيفة أو من أي كاتب من كتابها إلى أي طرف من الأطراف، بما يشكك في ذمته المالية، أو عقيدته، أو الاتهام بالعمالة، والخيانة، وعدم الوطنية، والتآمر، أو الفساد الأخلاقي، أو الاستهزاء بمكانة أي فرد أو كيان، وغير ذلك مما يعد حطًا من القدر، وتسفيهًا.

وقد رصدت الدراسة أساليب الصحف في الدفاع عن مواقف حزبية معينة، ومدى إسهامها في تأجيج الصراع، بالخروج عن الحدود التي لا ينبغي تجاوزها.

ويهتم القسم بتحليل كل صحيفة على حدة إحصائيًا، ثم توضيح دلالات الأرقام، وتتم الرؤية العامة للصحف مجتمعة، ومصنفة حسب الاستقلالية والحزبية، بناء على ما تعلنه الصحيفة عن نفسها، لا اعتمادًا على ما تنشره من مواد توضح إلى أي جهة تميل.

وقد تم النظر إلى صحيفة القوات المسلحة بوصفها ذات طبيعة خاصة، وتنتمي إلى مؤسسة قومية، من دون أن يعفي ذلك الباحث من تحليل موادها، بالطريقة نفسها التي اتبعت مع الصحف الأخرى، ويلاحظ أنه قد تم وضع الاستبانة الخاصة بكل صحيفة قبل تحليل المعطيات الإحصائية الخاصة بها.

وكانت الرؤية الكلية هي الأهم للحكم على صحافة فترة الدراسة، للنظر والحكم في مدى تمسكها أو خروجها عن القواعد والأخلاق الصحفية، وتقاليد المجتمع، وعاداته.

ولأهمية الجانب الفني، كان الاهتمام بتحليل مدى محافظة صحف العينة على شخصيتها المتميزة، من خلال قياس ثبات عدد من العناصر الفنية، التي تعطي للصحيفة شكلها المميز، ومن ذلك الترويسة، والأبناط، وطريقة توزيع المواد في الصفحة.

ومع أنني لا أميل إلى استخدام الكلمات أو المصطلحات غير العربية، إلا أنني فضلت استخدام مصطلح ترويسة للدلالة على (رأس الصفحة الذي يتضمن اسم الصحيفة، وهو ما اصطلح عليه باللافتة) (1)، وذلك لأن الترويسة لا تدل على الاسم

(1) د. تيسير أحمد أبوعرجة/ إخراج الصحف والمجلات، دبي: دار القلم، 1406هـ-1986م، ص98.

فقط، وإنما على الاسم، والشعار، والرسم المميز إذا وجد، وكذلك البيانات الخاصة بالصحيفة التي توجد في مستطيل أسفل الشعار يعرف بالعنق، وقد يكون معها الأذنان، وهو (على جانبي اللافتة من اليمين والشمال.. وتحرص الكثير من الصحف على نشرهما، وتضمينهما معلومات مختلفة)[1]، وقد يستخدمان في صحفنا لإبراز بعض الأخبار، أو لوضع إعلانات.

صحيفة الأسبوع :

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 33

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
13	4	8	5	8

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
19	2	0	11	1

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
7	4	5	4	4

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
2	0	0	0	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	2	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
4	0	3	1	3

(1) المرجع السابق، ص103.

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	1

صحيفة الأسبوع :

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

▪ **إثارة في العناوين:**

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	1	0

▪ **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	1	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
0	0	0	1	0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
1	2	0	1	1	0

▪ **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	1	0

▪ **الفن التحريري:**

الخبر	0	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	1	التقرير	0

صحيفة الأسبوع:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☐ **لا يوجد** ☑

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

صحيفة الأسبوع :

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	33
▪ عدد العناوين:	63
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	2: 1
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%34
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%11
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%21
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%13
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%21
▪ نسبة استخدام الخبر:	%58
▪ نسبة استخدام الحوار:	%6
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%0
▪ نسبة استخدام المقال:	%33
▪ نسبة استخدام التقرير:	%3
▪ نسبة المواد المثيرة:	%3
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%2
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%0

أولاً: الصحف المستقلة:

الأسبوع :

أولت «الأسبوع» اهتمامها الأكبر لقضية الاستقرار السياسي التي حظيت بنسبة 34%، وأبرزت الخلافات السياسية، واهتمت بالتطورات في الساحة منذ الاستعداد للانتخابات البرلمانية في عام 1986م، وأفردت حلقات للدكتور أحمد السيد حمد القيادي الاتحادي لتناول الخريطة السياسية بعد الانتفاضة الشعبية[1].

كما اهتم رئيس التحرير بتقديم تحليل للأوضاع السياسية، متناولاً أكثر من موضوع.

وجاءت قضية الصحافة في المرتبة الثانية على عكس الصحف الأخرى-كما سيتضح فيما بعد، مما يعني إحساسًا واضحًا بأهمية الصحافة في تلك الفترة، وضرورة توفير الأجواء المناسبة لها لأداء دورها بفعالية.

وقد بلغت نسبة تناول قضية الصحافة 21%، وشملت دفاع الصحيفة عن حق الصحافة في عدم الإفصاح عن مصادرها، وانتقدت الأسبوع صعوبة حصول الصحفيين على المعلومات من المسؤولين التنفيذيين، ودعت إلى ضرورة تعاملهم المباشر مع الصحافة، كما تابعت الخطوات الخاصة بتنظيم الأداء الصحفي، وكان رئيس تحريرها عضوًا في اللجنة السداسية لإعداد مقترحات لقانون الصحافة والمطبوعات.

وقد يبدو أن الصحيفة وقعت في تناقض حين أبرزت عنوانًا في أحد أعدادها عن تفاصيل جديدة حول المحاولة الانقلابية الفاشلة، ثم تحدثت في كلمتها عن نقص المعلومات، وضرورة توفيرها حتى تؤدي الصحافة دورها [2]، إلا أن الصحيفة كانت محقة في المطالبة بتوفير مزيد من المعلومات، لأن ما نشرته من معلومات كانت جديدة، ومع ذلك ليست كافية، ولكن يبدو أن الحكومة نفسها كان يغيب عنها كثير من المعلومات، بدليل الانقلاب العسكري الذي حدث بعد عشرة أيام من هذا الخبر.

وجاءت قضية الحرب في الجنوب متساوية في التناول مع قضية الصحافة بنسبة 21%، وأبرزت الصحيفة سير العمليات العسكرية، والآراء المنتقدة للحركة الشعبية، واتهمتها مرات كثيرة بالعمالة لقوى أجنبية.

(1) الحلقة الأولى، الأسبوع، العدد الصادر في 20 نوفمبر 1987م.
(2) الأسبوع، العدد الصادر في 20 يونيو 1989م.

ومالت مقالات رئيس تحريرها الأستاذ محيي الدين تيتاوي مع رأي الجبهة الإسلامية الرافض لمبادرات السلام مع حركة قرنق، وعلى سبيل المثال، وجه انتقادات لاذعة للمشاركين في ندوة أمبو، وكتب تحت عنوان "أمبو .. بمبو.. رامبو"(1).

ولم يتعد طرحها لقضية السلام في العينة 9 في المائة، بينما بلغت نسبة طرح الأمن الداخلي 6 في المائة، وأبرزت خلالها الانتقادات الموجهة إلى الحكومة بسبب أسلوبها في معالجة مسألة النهب المسلح(2).

وبالنسبة إلى الفنون التحريرية، تشير الأرقام إلى أن «الأسبوع » صحيفة خبرية في المقام الأول، إذ ترتفع فيها نسبة الأخبار بوضوح شديد 58%، و هذه هي سمة الصحيفة اليومية العامة التي ينتظرها القراء لمعرفة الأخبار الجديدة، وخلفياتها، كما أن نسبة المقالات تعد مرتفعة 33%، في حين أن هناك إغفالاً لفن مهم من فنون التحرير هو التحقيق، كما نسبة التقرير منخفضة (3%)، وهما فنان يكتسبان أهميتهما في عكس تفاصيل الأحداث، ونقل وجهات نظر القطاعات المختلفة، كما أن نسبة الحوار (1%) منخفضة أيضًا، في ظل وجود أحداث كانت تستحق أن تعطي الفرصة للمعنيين للإدلاء بآرائهم حولها.

ولكن يذكر للصحيفة تميز حواراتها بجرأة الطرح، والحرفية العالية في الأسئلة التي تطرح على المحاور.

ولا تميل الصحافة إلى الإثارة حسب الإحصاءات، إذ تبلغ نسبة الإثارة في العناوين 2%،ولم تزد نسبة المواد المثيرة على 3%، وهي تتركز في توجيه اتهامات إلى بعض قوى اليسار بالعمالة.

وبالنسبة إلى الخلط بين الرأي والخبر، فإنه حدث فقط في الأخبار القصيرة التي وردت في زاوية «طائر الأسبوع»، التي كانت تحمل أخبارًا قصيرة تثير تساؤلات، وتتناول أشخاصًا من دون تسميتهم، ولكن بإشارات وتلميحات تدل عليهم، ومثل هذا

(1) الأسبوع، العدد الصادر في 20 فبراير 1978م.
(2) المرجع السابق.

النوع من الأخبار قد يكون مدخلاً لتجاوز الموضوعية، والميل إلى الإثارة، بهدف لفت انتباه القراء، أو النيل ممن تختلف معهم الصحيفة.

وتضع الصحيفة رأيها في "كلمة الأسبوع" التي تنشر في الصفحة الأولى، ولكنها قد تعبر عن رأيها في قضية أخرى من خلال "من الأسبوع"، إذا كان هناك رأي تريد إيصاله إلى القراء، كما فعلت عندما تعرض أحد مصادرها للمضايقة لصراحته في حوار أجرته الصحيفة معه[1] .

وجاءت حوارات الصحيفة تحت باب "تحقيقات"، وفي هذا خلط بين فنين مختلفين من فنون التحرير، ويتكرر هذا الخلط في عدد كبير من الصحف، لشمولية الحوار وتناوله أكثر من محور، بينما لا يكفي ذلك ليكون الحوار مرادفًا للتحقيق، لأن التحقيق يتطلب وجود آراء متنوعة من خلال أشخاص مختلفين معنيين بالموضوع المطروح.

وتميزت الصحيفة بمهنية عالية، وهي تضع أسماء محرريها في صدر الخبر؛ مما يؤكد أن الخبر خاص بها، وهذا وعي بأن الاعتماد على الجهاز التحريري من أهم معايير الدقة والمصداقية، وعنصر مهم في تقويم أداء الصحيفة.

وكان من اللافت أيضاً حرص الصحيفة على وضع تعليقات للصور، وهي تعطي بذلك للصورة قيمتها؛ لأنها من دون تعليق لا تؤدي وظيفتها التعريفية، خصوصًا إذا كانت المادة التحريرية تشتمل على أكثر من اسم.

كانت ترويسة الصحيفة في أعلى الصفحة الأولى، ثم تأتي العناوين الرئيسة أسفلها، ثم تحول العنوان الرئيس إلى أعلى الترويسة، وأسفلها العناوين الرئيسة الأخرى، وظلت تحتفظ بهذا الشكل على نحو ثابت.

وعلى الرغم من عدم ثبات عدد من العناصر الفنية في الصفحة الأولى، إلا أن ثبات الترويسة، مع بعض التحسينات الفنية التي أدخلت عليها لم تؤثر في جوهر شكلها، كما أن وضع "كلمة الأسبوع" أعلى يسار الصفحة أسفل الترويسة والعناوين الرئيسة، قد منحا الصحيفة شخصيتها، وشكلها المميز الذي ارتبط بذهن القارئ.

(1) الأسبوع العدد الصادر في 23 يونيو 1986م.

صحيفة الأضواء :

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- عدد مواد العينة: 29

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
15	4	2	6	2

- عدد استخدام الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
16	0	0	11	2

- عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
8	3	1	4	0

- عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

- عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
6	0	1	2	2

- عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	1	0	0	0

صحيفة الأضواء:

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☐ **لا يوجد** ☑

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	0	0

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
0	0	0	0	0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☐ **لا يوجد** ☑

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	0	0

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

- **الفن التحريري:**

الخبر	0	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	0	التقرير	0

صحيفة الأضواء:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	0	0	0	0

صحيفة الأضواء:

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	29
▪ عدد العناوين:	43
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	6: 1
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%52
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%14
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%7
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%21
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%7
▪ نسبة استخدام الخبر:	%55
▪ نسبة استخدام الحوار:	%0
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%0
▪ نسبة استخدام المقال:	%38
▪ نسبة استخدام التقرير:	%7
▪ نسبة المواد المثيرة:	%0
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%0
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%3

الأضواء:

تبرز الأرقام اهتمام الأضواء بقضية الاستقرار السياسي، التي فاقت نسبتها 52%، واستخدمت في تناول هذه القضية فني الخبر والمقال بشكل خاص.

وعلى مسافة بعيدة من قضية الاستقرار، جاء تناول قضية السلام في المرتبة الثانية (21%)، وكانت «الأضواء» ميالة بشكل واضح من خلال مقالات كتابها - خصوصًا - إلى تأييد مبادرة السلام، التي قام بها السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، ولعل هذا من أسباب تصنيف الصحيفة ضمن الصحف ذات الميول الاتحادية.

وهذا الاهتمام بالسلام جاء على حساب الاهتمام بما يجري في ساحة الحرب، إذ احتلت قضية الحرب المرتبة الأخيرة بالتساوي مع قضية الصحافة ونسبة كل منهما 7%، وسبقتهما قضية الأمن الداخلي في المرتبة الثالثة بنسبة 14%.

وقد احتل الخبر 55 في المائة من الفنون التحريرية، بينما جاءت المقالة في المرتبة الثانية بنسبة 38%، وأخيرا التقرير بنسبة 7 %، وهذا الأخير يتوافق مع اهتمام الصحيفة بالتحليل، ولكن اختفى فنا الحوار والتحقيق، مع أهميتهما، خصوصًا في ظل واقع سياسي متغير يحتاج استخدام هذين الفنين؛ لوضع المسؤولين أمام تساؤلات القراء، ولاستطلاع المواطنين، والمختصين حول القضايا التي تهمهم.

ففي إطار خبر أوردته الصحيفة، جاء تصريحان متناقضان من قياديين بحزب الأمة حول فض الائتلاف وإقالة الحكومة، فتساءلت الصحيفة: "الأضواء تتساءل أين الحقيقة بين ما أكدته هذه الشخصية البارزة في حزب الأمة من وقائع، وبين النفي الكامل لأمين أمانات حزب الأمة" (1).

ومثل هذا التدخل من الصحيفة في الخبر يفقدها مصداقيتها، لأن أي رأي لا ينبغي أن يطرح في الخبر؛ ليتاح المجال للقارئ للتفكير في تفاصيل الخبر والخروج باستنتاجات خاصة به،، على أن تتوخى الصحيفة الصدق والموضوعية في إيراده.

(1) الأضواء، العدد الصادر في 8 مارس 1988م.

وأكثر ما ميز الصحيفة أنها لم تتخذ الإثارة أسلوبًا، لا في عناوينها، أو في موادها، ولم تخلط بين الخبر والرأي غير مرة واحدة.

ويلاحظ أن الصحيفة تورد أحيانا أخباراً، من دون أن تضمنها تفاصيل مهمة لا بد أن يتساءل عنها القارئ، مثل إيراد خبر عن ضبط أقمشة ومدافع كلاشنكوف[1] من غير إيراد تفاصيل عمن ضبطت لديهم هذه الأشياء، والطريقة التي تم بها الضبط، وهل هذه المضبوطات تباع لجهات محددة، وهذه المعلومات الغائبة تتصل بالأمن، وهو يمثل عنصرا رئيسا للاستقرار، وطمأنة الناس.

وأوردت الصحيفة عناوين رئيسة في الصفحة الأولى، ثم وضعت الأخبار الخاصة بها، بعيدة عنها في داخل الصفحة، وهذا يفقد الخبر أهميته، كما أنه يرهق القارئ الذي يتعب في البحث عن الخبر بين عدد من الأخبار الأخرى.

وقد تميزت الأضواء باهتمامها بالتحليل السياسي الذي يتناول قضايا الساعة من خلال عدد من الكتاب، ولعل أشهرهم الأستاذ محمد الحسن أحمد الذي كان يقدم تحليلاً أسبوعياً في صفحة كاملة تحمل عنوان "التحليل السياسي الأسبوعي"، كما كان للأستاذ حسب الرسول بانقا صفحة بعنوان "الموقف الداخلي في أسبوع"، وهما يعبران من خلالهما عن وجهة نظرهما في قضايا الساعة بأسلوب موضوعي، ومن دون تجريح، أو تشهير، أو غير ذلك من أساليب الإثارة.

وكان الإخراج من عوامل المساعدة على إبراز هذين البابين، في شكل جذاب، لاعتماده على الصور المعبرة والعناوين التي كانت توزع جيدًا في الصفحة.

ومن الملاحظات –أيضًا- أن الصحيفة أوردت أحيانًا تعليقات على صور لشخصيات في شكل صفات مستقاة من محتوى التحليل السياسي، من دون أن تضع أسماءهم، وهذا لا يفيد القارئ الذي قد لا يكون لديه معرفة مسبقة بأصحاب هذه الصور، أو أنه يعرف أسماءهم من دون أشكالهم.

كما أن من اللافت أن الصحيفة لا تذكر أسماء محرريها أبدًا في الأخبار التي توردها.

(1) المرجع السابق.

ومن ناحية الشكل، نجد أن افتتاحية العدد تغير اسمها من كلمة الأضواء إلى رأي الأضواء، ثم عادت إلى الاسم الأول. كما تحول مكانها من أسفل يسار الصفحة الأولى إلى أعلى يمين الصفحة، كما أن العناوين تغيرت أبناطها، وأصبحت ملونة في الفترة الأخيرة قبل توقفها، إلا أن ترويسة الصحيفة ظلت ثابتة الشكل، وهذا ما جعل الصحيفة تحافظ على شخصيتها الفنية طوال مدة صدورها.

صحيفة ألوان:

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 26

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
12	3	3	5	6

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
16	0	0	12	1

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
7	3	1	4	1

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
5	0	0	0	5

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	1	0

صحيفة ألوان :

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
9	0	0	0	0	3

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
3	0	0	3	3

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
7	0	0	1	1

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
8	4	0	0	8	4

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
8	0	1	1	2

- **الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
4	0	0	7	1

صحيفة ألوان:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
6	0	0	0	0

صحيفة ألوان:

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	26
▪ عدد العناوين:	33
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	1.2 : 1
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%41
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%10
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%10
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%17
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%21
▪ نسبة استخدام الخبر:	%62
▪ نسبة استخدام الحوار:	%0
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%0
▪ نسبة استخدام المقال:	%46
▪ نسبة استخدام التقرير:	%4
▪ نسبة المواد المثيرة:	%42
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%27
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%38

صحيفة ألوان:

تركز اهتمام ألوان في الاستقرار السياسي، وشغلت هذه القضية 41% من موادها، واهتمت الصحيفة بإبراز الخلافات بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي بشكل خاص، كما حرصت على نقل وجهة نظر الجبهة الإسلامية القومية من خلال تصريحات المسؤولين فيها، وتغطية مؤتمراتها وندواتها بشكل موسع، كما أن قضية السلام نالت مساحة كبيرة من الاهتمام (17%)، وكان اهتمامها منصبًا على انتقاد مبادرة السلام السودانية التي قادها الزعيم الاتحادي محمد عثمان الميرغني، ووصل الأمر إلى حد اتهامه، واتهام المؤيدين للمبادرة من قوى السلام بالخيانة والاستسلام.

وجاء في مقال وصف مبادرة الميرغني بالمبادرة اللقيطة، كما وصف السيد محمد عثمان الميرغني بأنه "يتبرك بدعوات أسياده في مجلس الكنائس"[1]، ووجهت "ألوان" اتهامات صريحة بالفساد إلى الحزب الاتحاد الديمقراطي [2] ، كما كتبت تحت عنوان الهجرة الثانية أو الهروب تتهم الميرغني الكبير بالخيانة، واستباحة أم درمان مع جيش الاحتلال، كما تتغمز إلى علاقة آل الميرغني بمصر، وأشارت إلى أن سبب نشر وثيقة نعوم شقير بريئة، وأنه لم يبق غير أيام على 30 يونيو[3].

وبلغت نسبة طرح قضية الصحافة 21%، وكان تركيزها في مهاجمة بعض الصحفيين والصحف، مثل قولها في أحد العناوين: "الميدان أكذب الصحف"[4]، واتهمت صحيفة الشماسة بالتطاول والإباحة والبجاحة والزندقة[5]. كما وصفت الكاتب عبد الوهاب محمد عبد الوهاب (بوب) بالجهل، واتهمت صحيفة السياسة بأنها مشبوهة"[6].

وكان اهتمامها بالأمن الداخلي وحرب الجنوب بنسبة (10%، و17%) على التوالي، وكانت تطالب بدعم القوات المسلحة، واهتمت بمذكرة قيادتها، وطالبت

(1) ألوان، العدد الصادر في 22 يناير 1989م.
(2) ألوان، العدد الصادر في 22 ديسمبر 1988م.
(3) ألوان، العدد الصادر في 25 يونيو 1989، (التاريخ المشار إليه هو يوم وقوع الانقلاب العسكري).
(4) ألوان، العدد الصادر في 22 يناير 1989م.
(5) المرجع السابق.
(6) المرجع السابق.

بتسليح قبائل التماس، وفي هذا الإطار، اتهمت قوى اليسار بالتآمر ضد الأمن القومي السوداني.

ومع أن الخبر يمثل أكثر فنون التحرير استخدمًا بنسبة 62%، إلا أن نسبة الخلط بينه وبين الرأي وصلت إلى 38%، وقد ارتفعت نسبة الإثارة في العناوين والمواد إلى حد كبير، فوصلت إلى (27% و 42%) بالترتيب، إذ تميل "ألوان" إلى الإثارة في عناوينها، فنجدها تتحدث عن احتمالات تغييرات مهمة في مجلس رأس الدولة فيكون العنوان"النيل يبتلع ثلاثة"[1]، إشارة إلى توقع تغيير ثلاثة من أعضاء مجلس رأس الدولة، وهذا نوع من الاستهزاء غير المقبول لدى القارئ بممثلي الدولة، وهي لا تكتفي بذلك بل تخلط بين الرأي والخبر، حين تشير إلى أنها ستفرد باباً خاصاً للعضو الخامس.

وفي موضوع بعنوان "التآمر البلشفي" وضعت صورة للسيد محمد إبراهيم نقد رئيس الحزب الشيوعي، مع أن اسمه لم يرد في الخبر[2] .

وتكرر خلط الخبر والرأي كثيراً في "ألوان"، فهي تتناول عدم وجود وزراء اتحاديين في الوفد الحكومي المتجه إلى طهران تحت عنوان "الاتحادي لا يهاجر إلى فارس"[3]، وهي تشير بذلك إلى علاقة الحزب الاتحادي الديمقراطي بالعراق.

وقد خصصت الصحيفة بابي "أسرار الأسرار" و"دفتر الوطن" للغمز واللمز، مع تعليقات لاذعة على رجال السياسة، والتعريض بأدائهم بروح سافرة.

وخصصت "ألوان" زاوية "حلمنتيش" للنيل من بعض الشخصيات، والأحزاب، ومن ذلك: "قال سقراط مرة: أربعة هي أحزاب والسلام:

1 ـ حزب يتبع صدام!

2 ـ حزب يحلل الحرام!

3 ـ وحزب هلامي القوام!

قيل ثمن من:

(1) ألوان، العدد الصادر في 6 سبتمبر 1988م.
(2) ألوان، العدد الصادر في 22 يناير 1989م.
(3) ألوان، العدد الصادر في 29 سبتمبر 1986م.

4 ـ قال حزب ليس له إمام[1] .

ولم تستخدم الصحيفة فني الحوار والتحقيق، وتدنت نسبة استخدام التقرير إلى 4%.

بينما ارتفعت نسبة المقالات بوضوح، وبلغت 46%، وكان لديه عدد كبير من كتاب الأعمدة، وعلى رأسهم رئيس التحرير الذي كان يقدم تحليلات سياسية.

ومن الناحية الفنية، نجد شكلاً متميزًا لترويسة ألوان، وظلت تحافظ عليها طوال فترة صدورها، ولكن تحول مكانها من منتصف الصفحة إلى أقصى اليمين، مع وجود العناوين الرئيسة أعلاها، كما حافظت على مستطيل فيه خبر رئيس أو تعليق، والتغيير كان في أن العناوين الرئيسة انتقلت من تحت الترويسة إلى أعلاها.

ومع هذا ظلت تحتفظ ألوان بشكلها الفني، مما أعطاها شخصيتها المعروفة لدى القارئ.

(1) المرجع السابق.

صحيفة الأيام:

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 28

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
22	12	7	6	7

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
23	2	1	9	3

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
13	9	2	2	4

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
2	1	2	1	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	1	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
6	1	1	1	3

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	0	2	2	0

صحيفة الأيام:

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☐ لا يوجد ☑

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	0	0

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
0	0	0	0	0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☐ لا يوجد ☑

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	0	0

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

- **الفن التحريري:**

الخبر	0	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	0	التقرير	0

صحيفة الأيام :

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	1	0	0	0

صحيفة الأيام:

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	38
▪ عدد العناوين:	56
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	1 : 1.5
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%41
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%22
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%13
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%11
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%13
▪ نسبة استخدام الخبر:	%61
▪ نسبة استخدام الحوار:	%5
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%3
▪ نسبة استخدام المقال:	%24
▪ نسبة استخدام التقرير:	%8
▪ نسبة المواد المثيرة:	%0
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%0
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%4

صحيفة الأيام:

توضح الأرقام أن الأيام توازنت في اهتمامها بالقضايا المختلفة على الرغم من التفاوت، وكانت النسبة الأعلى لقضية الاستقرار السياسي بنسبة 41%، وجاءت قضية الأمن الداخلي في المرتبة الثانية بنسبة 22%، وتقاربت نسبة اهتمامها بقضيتي الحرب والسلام، فالأولى بلغت 13%، بينما نسبة الثانية كانت 11%، وكانت نسبة الصحافة 13%.

وتميزت "الأيام" بمتابعتها الأحداث عقب الانتفاضة مباشرة، وكان تركيزها في فترة الحكومة الانتقالية في إزالة آثار مايو، ودعت إلى تقنين العلاقة بين المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء[1].

وتتبعت استعدادات القوى السياسية للانتخابات، وأبرزت على سبيل المثال "الاضطرابات في ليلة الجبهة الإسلامية في عطبرة" [2]، واهتمت بقضايا الدستور، والاقتصاد، وحرب الجنوب، والعمل النقابي، كما يتضح من حوارها المطول مع رئيس مجلس الوزراء آنذاك الدكتور الجزولي دفع الله[3].

وأفردت صفحاتها لمناقشة مسودة دستور الفترة الانتقالية[4]. ورصدت الائتلافات والاختلافات بين الأحزاب في فترة ما بعد الانتخابات. .. واهتمت بشكل واضح بالقوانين البديلة التي قدمت إلى الجمعية التأسيسية، وتساءلت: هل تجيز الجمعية القوانين البديلة في أولى جلساتها؟ وأبرزت رأي المعارضة بعنوان بارز "لا رجوع عن قرار الاستقالة الجماعية إذا قدمت القوانين للجمعية" [5]، بينما لم ترصد رأي الموافقين عليها، وكانت بصفة عامة مؤيدة لوقف الحرب، ودعمت كل مبادرات السلام التي طرحت.

(1) الأيام، العدد الصاد في 2 يونيو 1985م.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.
(4) المرجع السابق.
(5) الأيام، العدد الصادر في 2 يونيو 1988م.

واهتمت بالأمن في دارفور، ونقلت الأوضاع من خلال المسؤولين هناك وباستخدام فنون تحريرية مختلفة[1]. وقد أبرزت الصحيفة دعوة قرنق إلى مؤتمر وطني لوضع حد للحرب في الجنوب، ورصدت ردود الأفعال[2].

ويذكر دعوتها إلى أهمية عدم وقف التنقيب عن البترول بسبب ادعاءات شركة شيفرون حول الوضع الأمني، وطالبت الحكومة بفسخ العقد معها، وذلك تحت عنوان "بترول السودان"[3].

وكانت الصحافة محورًا مهمًا لاهتمام «الأيام» بوصفها تتصل بقضية الحريات والديمقراطية، ودافعت بشدة عن أهمية اشباع المعلومات، وعدم الحجر، وإتاحة الفرصة للصحفيين للحصول على الأخبار من مصادرها.

وكتبت تحت عنوان "إدارة القصر والصحفيين" عن منع المسؤولين بمكتب رأس الدولة الصحفيين من مزاولة نشاطهم[4].

أما بما يتعلق بفنون التحرير، فالأرقام توضح أن «الأيام» صحيفة خبرية في المقام الأول، ووصلت نسبة الأخبار فيها إلى (61%)، وهي الأعلى في نسبة الأخبار بين الصحف، وبلغت نسبة المقالات 24%، كما أنها وظفت فنون التحرير الأخرى بنسب متقاربة: التقرير 8%، والحوار 5%، والتحقيق 3%.

وقد بعدت الصحيفة عن الإثارة في عناوينها ومادتها، ولم تبلغ نسبة الخلط بين الرأي والخبر غير (4%).

ومن الملاحظات على "الأيام" أن هناك نقصاً في بعض الأخبار، كصفة السيد عمر محمد الطيب في الخبر الذي يتناول التحقيق معه [5]، وفي العدد نفسه لم تشر "الأيام" إلى صفة كل من الدكتور حسن الترابي والأستاذ يس عمر الإمام في الموضوع الخاص بليلة الجبهة الإسلامية القومية بعطبرة. وفي خبر عن سير التحقيق

(1) المرجع السابق.
(2) المرجع السابق.
(3) الأيام، العدد الصاد في 1 أكتوبر 1987م.
(4) الأيام، العدد الصادر في 2 يونيو 1988م.
(5) الأيام، العدد الصاد في 2 فبراير 1985م.

في حادث انفجار الأكروبول، لا يستبين القارئ خلفيات هذا الحادث[1]. وجاء الحواران اللذان اشتملت عليهما العينة في باب "تحقيقات"، واتسما بالطول والشمولية.. وتميز رأي "الأيام" في كل الأعداد بالموضوعية، وطرح اقتراحات محددة.

ويؤخذ على الصحيفة أنها في أحد أعدادها وضعت علامة تعجب في عنوان أحد الأخبار، إذ جاء: "وزير الرئاسة أمام الجمعية: المواد المشعة التي دخلت البلاد ليست يورانيوم!!" [2].

وحافظت الأيام على شكلها، مع أن مكان كلمة الأيام تحولت من الصفحة السادسة إلى الأولى، وتغير شكل توزيع المادة، واحتفاظها بالترويسة ساعد على رسوخ شخصيتها في أذهان قرائها، وقد وضحت احترافية الفريق العامل في صياغة العناوين بعيدًا عن الإثارة، والتنويع في الفنون التحريرية، ولكن يعيبها عدم ذكر أسماء محريها، أو مصادر الأخبار كوكالات الأنباء، أو المراسلين.

(1) الأيام، العدد الصادر في 2 يونيو 1988م.
(2) الأيام، العدد الصاد في 1 أكتوبر 1987م.

- الأيام العدد الصادر في 2 يونيو 1985.
- الأيام، العدد الصادر في 2 يونيو 1988
- الأيام العدد الصادر في 1 أكتوبر 1987

صحيفة الخرطوم :

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 32

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
12	9	0	15	3

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
16	0	1	15	0

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
5	7	0	8	3

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	1	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	1	0	7	1

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

صحيفة الخرطوم :

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- إثارة في العناوين:

يوجد ☐ لا يوجد ☑

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء 0 اتهام بالخيانة 0 اتهام بالمتاجرة بالدين 0 أخرى 0 عام 0 شخصي 0

- قضية العناوين المثيرة:

الاستقرار السياسي 0 الأمن الداخلي 0 حرب الجنوب 0 السلام 0 الصحافة 0

الفن التحريري:

الخبر 0 الحوار 0 التحقيق 0 المقال 0 التقرير 0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☐ لا يوجد ☑

طبيعة الإثارة:

استهزاء 0 اتهام بالخيانة 0 اتهام بالمتاجرة بالدين 0 أخرى 0 عام 0 شخصي 0

- القضية:

الاستقرار السياسي 0 الأمن الداخلي 0 حرب الجنوب 0 السلام 0 الصحافة 0

- الفن التحريري:

الخبر 0 الحوار 0 التحقيق 0 المقال 0 التقرير 0

صحيفة الخرطوم:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☐ **لا يوجد** ☑

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

صحيفة الخرطوم :

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	32
▪ عدد العناوين:	44
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	1.3 : 1
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%31
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%23
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%0
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%38
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%8
▪ نسبة استخدام الخبر:	%50
▪ نسبة استخدام الحوار:	%0
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%3
▪ نسبة استخدام المقال:	%47
▪ نسبة استخدام التقرير:	%0
▪ نسبة المواد المثيرة:	%0
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%0
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%0

صحيفة الخرطوم:

توضح الأرقام أن الخرطوم ركزت اهتمامها في قضية السلام بنسبة بلغت 38**%**، وهذا ما يتوافق مع ميولها الاتحادية، وحماستها للدفاع عن مبادرة السلام السودانية الموقعة بين الميرغني وقرنق.

واهتمت بإبراز ما قالت إنه "محاولة جريئة" لاغتيال الميرغني عشية سفره إلى أديس أبابا(1). وأكدت الصحيفة تفاعل السودانيين مع قضية السلام(2) ، كما أنها طالبت الحركة الشعبية باتخاذ خطوات جادة نحو السلام(3).

كما أن الخرطوم اهتمت بقضية الاستقرار السياسي، وهي تمثل الركيزة للنظام الديمقراطي، وبلغت نسبتها 31%، وطالبت في أكثر من عدد بالإصلاح السياسي، وتناولت قضية الخلافات الحزبية.

كما أن اهتمامها بالأمن الداخلي كان واضحًا، وبلغت نسبة تناولها لها 23%، ولم يكن اهتمامها بقضية الصحافة كبيرًا، وبلغت نسبة طرحها لها في عينة البحث 8%، بينما انعدمت تمامًا المادة التحريرية التي تتناول قضية الحرب في الجنوب، ولا يمكن تسويغ ذلك باهتمامها بقضية السلام، لأن نقل أحداث الحرب يعد مهمًا لقرائها، كما أنه جزء رئيس من الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الصحيفة، تجاه قضية محورية مثل الحرب التي كانت تدور رحاها في جنوب الوطن.

وتبدو الصحيفة إخبارية الطابع، إذ إن 50% من مادتها أخبار، ومع ذلك ترتفع نسبة المقالات إلى 47**%** على حساب الفنون الأخرى، ومن الغريب ألا يكون هناك حوار ضمن العينة في مناخ سياسي محموم، كما تبدو التقارير مهمة في هذا المناخ الذي يتطلب إلى مثل هذا الفن للإحاطة بتفاصيله، ولكن –أيضًا- لم تشتمل العينة عليه.

ومن المؤشرات الإيجابية انعدام الإثارة في العناوين المثيرة، وفي المادة التحريرية، كما لم يحدث خلط بين الخبر والرأي في الأخبار التي تضمنتها العينة.

(1) الخرطوم، العدد الصادر في 11 نوفمبر1988م.
(2) المرجع السابق.
(3) الخرطوم، العدد الصادر في 11 إبريل 1989م.

وقد عاب الخرطوم عدم الدقة في إيراد بعض المعلومات المهمة، ومن ذلك، اتهام أحد كتاب الصحيفة الدكتور حسن الترابي بمحاولة تمرير قانون الحدود بوصفه نائباً عاماً من دون ذكر اسمه، وأشار إلى حزبه بالجبهة[1]، من دون أن يوضح أي جبهة يعني، وافتراض معرفة القارئ ببعض المعلومات الواردة في المادة التحريرية من أكثر العيوب التي يحول دون فهمها.

وهذا ما نجد في العدد نفسه في عنوان جاء على النحو الآتي "توجيه أربع تهم لمقتحم السفارة"، إذ لم يوضح العنوان أي سفارة هي المعنية.

وتحمل عناوين "الخرطوم" أخطاء كسقوط كلمة تطالب في العنوان الآتي: "في مذكرة لرئيس الوزراء من المهنيين والفنيين بإرساء دعائم الوحدة والاستقرار الأمني[2] ".

وفي إطار تناول قضية دارفور، والصراعات هناك، نجد عدم الدقة في إيراد عدد القتلى في معركة بين العرب والفور، إذ ورد في العنوان أنهم 151 شخصًا، بينما جاء عددهم 153 قتيلاً في المتن[3] ، ومثل هذا نجده في اسم الجبهة الإسلامية القومية الذي يأتي مختلفًا بين العنوان والمتن، وفي عدم إيراد الصفة الحزبية للسيد أمين بشير فلين، وهو يدعو إلى ألا تكون الخصومات السياسية أساسًا للتعامل.

ولا تذكر "الخرطوم" أسماء محرريها الذين يستقون الأخبار، كما يلاحظ أن تعليقات الصور قلما توجد في الخرطوم، مما يربك القارئ الذي يهمه معرفة أصحاب الصور الواردة مع الخبر.

تميزت الخرطوم بثبات ترويستها، وطريقة كتابة عناوينها، وأسلوب توزيع المواد في الصفحة الأولى، وهذا ما أسهم في أن تشكل شخصية ثابتة للصحيفة؛ لترتبط بصورة محددة في ذهن القارئ.

(1) الخرطوم، العدد الصادر في 11 نوفمبر1988م.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.

صحيفة السوداني :

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 40

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
11	16	7	6	6

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
24	2	0	14	0

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
3	14	4	3	2

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
2	1	0	1	2

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
5	1	3	2	2

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

صحيفة السوداني:

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
1	0	2	0	2	0

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
2	0	0	0	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
0	0	0	2	0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	0	0

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	1	0	0	0

- **الفن التحريري:**

الخبر	1	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	2	التقرير	0

صحيفة السوداني :

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	1	0	0	0

صحيفة السوداني :

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	40
▪ عدد العناوين:	68
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	1 : 8
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%24
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%35
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%15
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%13
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%13
▪ نسبة استخدام الخبر:	%60
▪ نسبة استخدام الحوار:	%5
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%0
▪ نسبة استخدام المقال:	%35
▪ نسبة استخدام التقرير:	%0
▪ نسبة المواد المثيرة:	%8
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%4
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%4

السوداني:

توضح الأرقام أن «السوداني» كان اهتمامها الأكبر بقضية الأمن الداخلي التي وصلت نسبتها بين القضايا إلى 35%، وكانت الأخبار التي تتعلق بدارفور وكردفان تحتل مساحات كبيرة، وفي هذا الإطار فهي تهتم بإبراز الصراع بين العرب والفور، وقضية منظمة "نحن كادوقلي" التي تصفها بالإرهابية"[1]، إلى جانب الاهتمام ببعض المشكلات الأمنية كقضية مقتل أمير الحكيم، أو تفجير الأكروبول وغيرهما. وتتبع مظاهرات الطلاب، واشتباكات قوات الأمن مع مواطني السكن العشوائي[2] . وفيما يخص قضيتي الحرب والسلام، فقد بلغت نسبة الأولى 15 %، ونسبة الثانية 13%.

وكانت الصحيفة تبرز الأحداث في ساحة الحرب، وكانت ترى - حسب مديرها العام - أن "مبادرة السلام عملية فخ واستدراج سياسي"[3] ، وكانت الآراء التي تطرح تؤكد أهمية دعم القوات المسلحة، وأن قرنق غير جاد في عملية السلام.

وتابعت «السوداني» كغيرها من الصحف قضية الاستقرار السياسي، كما اهتمت بقضية الصحافة وبلغت نسبة الأولى (24%)، وهي نسبة متدنية بالموازنة مع الصحف الأخرى، بينما بلغت نسبة تناول الثانية (13%). وأبرزت الصحيفة تدني الخطاب الإعلامي حسب وصفها[4].

أما الفنون التحريرية في «السوداني» فكانت النسبة الأعلى للخبر، الذي كان الفن الأبرز والأكثر استخداما بنسبة (60%)، وتأتي بعدها بمسافة المقال بنسبة (35%)، بينما لم تتعد نسبة الحوار (5%)، وتوارى فنا التحقيق والتقرير تمامًا، في حين أنهما من أهم الفنون التحريرية التي يجب توظيفها لاستجلاء الآراء، والإحاطة بجوانب القضايا المختلفة من خلال مصادر معلوماتية متعددة.

ووصلت نسبة الإثارة سواء في عناوينها 4%، وفي موادها 8%، ولاحظ الباحث أن مرد ذلك ما كان يوجهه رئيس تحريرها الأستاذ عبدالرحمن إبراهيم من انتقادات حادة للسيد الصادق المهدي في بابه الأسبوعي، ومن ذلك، العناوين الآتية: لا عيسى

(1) السوداني، العدد الصادر في 1 سبتمبر 1988م.
(2) السوداني، العدد الصادر في 30 يونيو 1987م.
(3) السوداني، العدد الصادر في 1 إبريل 1989م.
(4) المرجع السابق.

.. ولا نوح!!، أي عدد من الأوجه يملك هذا الرجل؟ .. باتت أرض الصادق بورًا وحصاده هشيمًا.. حطم كل مستودع الخزف.. وكتب على نفسه الشقاء ليبقى رئيسًا للوزاء[1].

وكانت نسبة الخلط بين الخبر والرأي متدنية في السوداني، وبلغت تعكس حرص الصحيفة على الموضوعية.

وتميزت "السوداني" باستكتابها عدداً كبيراً من كتاب الأعمدة، وكان من بينهم الأستاذ الصحفي المصري مصطفى أمين الذي كان يكتب عموده "فكرة" لينشر متزامنا مع "الأخبار" و"الشرق الأوسط"، وكان ميلها إلى الاتجاه الإسلامي يبدو في كلمة الصحيفة أو في عمود مديرها العام الأستاذ محجوب عروة، وفي أحد الأعداد تشن "السوداني" هجوما على قوى اليسار متهمة إياها بمحاولة التخريب، ووأد الديمقراطية، وكان عنوان الافتتاحية "لأن التخريب طبعهم"[2] .

وكانت "السوداني" في بعض أعدادها تضع عناوين رئيسة لخبرين في صدر الصفحة، ثم تورد الخبرين متجاورين، وهذا ما يمكن أن يسبب الارتباك للقارئ الذي لن يعرف خبر العنوان الذي يبحث عنه ما لم يقرأ الخبرين.

واحتاج بعض المواد إلى استكمال، كنقل ما دار في المحكمة الخاصة بتفجيرات الأكروبول، إذ يشعر القارئ أن الصحيفة لم تنقل أجواء المحاكمة على النحو المطلوب، الذي يشبع رغبته في معرفة التفاصيل[3] .

ولم تحرص "السوداني" على ذكر أسماء محرريها في الأخبار، وإن كانت قد مالت إلى الإخراج الجيد للمقالات والأعمدة.

من الناحية الشكلية احتفظت السوداني بترويستها، مع تعديلات طفيفة، ولكن ظلت لا تثبت على أسلوب محدد في توزيع المادة في صفحتها الأولى بالتحديد، فتارة تكون العناوين أسفل الترويسة، وتارة تنقل إلى أعلاها، لتعود مرة أخرى إلى الوضع السابق.

---

(1) المرجع السابق.
(2) السوداني، العدد الصادر في ا سبتمبر 1988م.
(3) المرجع السابق.

ويظهر رأي السوداني ويختفي في هذه الصفحة، ومالت في فترة من الفترات إلى استخدام الأرضيات في العناوين، وفي الخبر بكامله.

وقد حول مديرها العام عموده «قولوا حسنًا» إلى الصفحة الأولى مع صورته، وظل يتبادل المواقع مع رأي السوداني، كما أن صورة الكاتب كانت تظهر وتختفي.

صحيفة السياسة :

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 21

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
7	3	2	4	6

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
11	1	0	6	2

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
3	3	1	3	3

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	1	0	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
3	0	0	0	3

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	1	0	1	0

صحيفة السياسة :

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

▪ إثارة في العناوين:

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء 0 اتهام بالخيانة 0 اتهام بالمتاجرة بالدين 0 أخرى 1 عام 1 شخصي 1

▪ **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي 0 الأمن الداخلي 1 حرب الجنوب 0 السلام 0 الصحافة 1

الفن التحريري:

الخبر 1 الحوار 0 التحقيق 0 المقال 0 التقرير 0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء 0 اتهام بالخيانة 0 اتهام بالمتاجرة بالدين 0 أخرى 1 عام 1 شخصي 0

▪ **القضية:**

الاستقرار السياسي 0 الأمن الداخلي 1 حرب الجنوب 0 السلام 0 الصحافة 1

▪ **الفن التحريري:**

الخبر	1	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	0	التقرير	0		

صحيفة السياسة:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	0	**الأمن الداخلي**	1	**حرب الجنوب**	0	**السلام**	0	**الصحافة**	2

صحيفة السياسة :

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	21
▪ عدد العناوين:	47
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	2 : 1
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%32
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%14
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%9
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%18
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%27
▪ نسبة استخدام الخبر:	%52
▪ نسبة استخدام الحوار:	%5
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%0
▪ نسبة استخدام المقال:	%29
▪ نسبة استخدام التقرير:	%14
▪ نسبة المواد المثيرة:	%5
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%2
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%10

السياسة:

الاهتمام بقضية الاستقرار السياسي غلب على المادة التحريرية للسياسة، وبلغت نسبتها 32%، فكانت إلى جانب اهتمامها بالخلافات السياسية، تهتم بإبراز موضوع التعديلات الدستورية، بل إنها كانت سباقة في إجراء قياس للرأي العام حولها، بالتعاون مع المؤسسة العربية لخدمات الإعلام والمعلومات[1].

والملاحظ ارتفاع نسبة الاهتمام بقضية الصحافة التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 27%، بينما تفاوتت في الاهتمام بالقضايا الأخرى، وذلك على النحو الآتي: 14% لقضية الأمن الداخلي، و18% لقضية السلام، و9% لقضية حرب الجنوب.

واضطرت السياسة إلى الاهتمام بقضية الصحافة مبكراً، إذ كان العدد الأول سبباً في بلاغ ضدها لنشرها معلومات ومستندات رسمية تتعلق بقضية محاكمة شريف التهامي، كما كانت هناك قضية الشريط الشهير الذي نسبته إلى الأستاذ سيد أحمد الحسين، وأحدث ضجة كبيرة.

وقد قدم الأستاذ السر حسن فضل شهادة لفترة الديمقراطية الثالثة، وهو يتحدث عن أجواء الحريات، "فأول مرة منذ 25 عاما تظهر على جبين السودان الوضاء صحافة حرة مستقلة"[2].

وكان عمود الأستاذ عبد الوهاب محمد عبد الوهاب من أكثر أعمدة الصحيفة التي تتفاعل مع القراء من خلال نشر رسائلهم، مما يتيح المجال للقراء لإبراز آرائهم، ثم يعلق عليها.

واستخدمت السياسة الخبر بنسبة 52%، وهذا يتناسب مع صحيفة يومية تعنى بتغطية الأحداث، كما اهتمت بإعطاء معلومات تفصيلية عنها من خلال توظيف فن التقرير الذي بلغت نسبته 14%، على عكس أغلبية الصحف، ومن التقارير المميزة ما جاء عن جرائم الشماشة خلال عام[3]، إذ اشتملت على أرقام، وإحصاءات ذات دلالة.

(1) السياسة، العدد الصادر في 2 يوليو 1986.
(2) المرجع السابق.
(3) السياسة، العدد الصادر في 1 إبريل 1987م.

وجاءت نسبة المقال 29%، وانخفضت نسبة استخدام الحوار إلى 5%، بينما اختفى التحقيق، وهي تماثل في هذا الأمر كثيرًا من الصحف الأخرى التي تهمل هذا الفن المهم من فنون التحرير.

ولم يتجاوز مستوى الإثارة في العناوين 5%، وفي المواد 2%، بينما ارتفعت نسبة الخلط بين الرأي والخبر إلى 10%.

وقد حدث خلط بين الخبر والرأي مرتين إحداهما حين حاولت الصحيفة أن تبرئ نفسها في قضية نشر وثائق ومستندات رسمية، والثانية حين نفى وزير الداخلية ـ آنذاك ـ سيد أحمد الحسين ما نشرته الصحيفة على لسانه عن تعيين علي عبدالرحمن نميري رئيساً لجهاز الأمن[1] .

ومن الناحية الفنية نجد أن ترويسة السياسة ظلت ثابتة الشكل، كما أن توزيع المواد في صفحتها الأولى ظل ثابتًا، ولا يتغير إلا في أضيق الحدود، مما منحها شخصية واحدة، وكان الاختلاف الملاحظ في عناوينها الرئيسة التي كانت أحيانًا على امتداد الصفحة، وفي أحيان أخرى كانت على ستة أعمدة فقط. ولم تذكر الصحيفة أسماء المحررين إلا في أضيق الحدود.

(1) المرجع السابق.

صحيفة النهار:

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 35

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
9	4	21	0	3

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
25	4	1	2	3

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
7	4	14	0	2

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	3	0	1

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	1	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	2	0	0

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
2	0	1	0	0

صحيفة النهار :

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☐ لا يوجد ☑

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	0	0

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
0	0	0	0	0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☐ لا يوجد ☑

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	0	0

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

- **الفن التحريري:**

الخبر 0 الحوار 0 التحقيق 0 المقال 0 التقرير 0

صحيفة النهار:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☐ **لا يوجد** ☑

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

صحيفة النهار :

النسبة المئوية

- عدد مواد العينة: 35
- عدد العناوين: 53
- نسبة العناوين إلى المواد: 21 : 1.5
- نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي: %34
- نسبة تناول قضية الأمن الداخلي: %11
- نسبة تناول قضية حرب الجنوب: %57
- نسبة تناول قضية السلام: %0
- نسبة تناول قضية الصحافة: %8
- نسبة استخدام الخبر: %71
- نسبة استخدام الحوار: %11
- نسبة استخدام التحقيق: %3
- نسبة استخدام المقال: %6
- نسبة استخدام التقرير: %9
- نسبة المواد المثيرة: %0
- نسبة العناوين المثيرة: %0
- نسبة الخلط بين الخبر والرأي %0

النهار:

من خلال الأرقام نقف على أن حرب الجنوب كانت القضية المحورية لصحيفة النهار بنسبة 71%، وجاءت بعدها قضية الاستقرار السياسي بنسبة 24%، واهتمت النهار بنسبة أقل بقضيتي الأمن الداخلي والصحافة (11%، و8% على التوالي)، ولكن لم تشمل عينة الدراسة أي مادة عن السلام في فترة كان الحديث عن السلام سلبًا أم إيجابًا يحتل مساحة مقدرة في الصحافة.

وقد اختلفت اهتمامات النهار تمامًا عن غيرها من الصحف، ولم تماثلها أي صحيفة في اهتمامها بقضية حب الجنوب، بل إنها في إطار هذا الاهتمام تبنت نداء وجهته إلى المبدعين من التشكيليين والشعراء والموسيقيين والمسرحيين، لإقامة معارض ومسابقات من أجل دعم القوات المسلحة[1].

وقد اهتمت أيضًا بإجراء حوارات مع قادة القوات المسلحة، وإعداد تحقيقات عن عملياتها.

وخصصت بابًا في صفحتها الأولى بعنوان "في قلب المعركة" لإجراء حوارات مع أسر الشهداء، واستحدثت باباً للدراسات والبحوث السياسية، تقدم من خلاله قراءة للواقع السياسي بالاستناد إلى الحقائق والأرقام، كما اهتمت بنقل ما يحدث في ساحة الحرب.

ودعت النهار إلى رأب الصدع، وتجاوز الأزمة السياسية، ومواجهة التآمر الأجنبي، وسوغت دعوتها بقولها: "يجب ألا نجعل الوطن لبنانا آخر"[2]، وكان لبنان يشهد في ذلك الوقت حربا أهلية طاحنة.

واحتل الخبر المرتبة الأولى بين فنون التحرير التي استخدمتها النهار بنسبة عالية بلغت 71%، بينما استخدمت الحوار والتحقيق والمقال والتقرير بنسب متفاوتة (11%، و3%، و6% و9% على التوالي).

(1) النهار، العدد الصادر في 17 ديسمبر 1987م.
(2) النهار، العدد الصاد في ا فبراير 1989م.

وعاب الصحيفة أحيانًا عدم ذكر صفة من يصرحون، كحديث السيد محمد شول عن تدمير قوات أنانيا معسكرا للخوارج في أعالي النيل[1]، ولم تذكر اسم حاكم مديرية كسلا واكتفت بالصفة[2].

وبعدت النهار وفق عينة الدراسة عن أي شكل من أشكال الإثارة، أو الخلط بين الخبر والرأي.

ولم تهتم النهار بذكر أسماء محرريها ومندوبيها مع الأخبار، ومن ناحية الشكل، كانت الترويسة الرأسية للنهار من عناصر تميزها، إلى جانب صفحتها الأخيرة الأفقية، ولم يطرأ تغيير على هذه الترويسة، ولكن وضعها تحرك إلى أعلى يمين الصفحة في الاتجاه نفسه.

ولكن وضع كلمة النهار «الرأي» وأسلوب توزيع المواد في الصفحة الأولى ظلا ثابتين، لتكتسب بذلك النهار شخصية فريدة بين مثيلاتها من الصحف من ناحية الشكل الفني.

(1) النهار، العدد الصادر في 1 أبريل 1988م.
(2) المرجع السابق.

صحيفة الاتحادي:

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 32

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
7	6	4	19	1

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
15	1	0	11	5

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
4	2	3	8	0

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	1	0	0	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
2	2	1	7	1

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	1	0	4	0

صحيفة الاتحادي:

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☑   لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
1	0	1	2	3	1

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
2	0	0	0	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
2	0	0	3	2

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑   لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
1	0	1	4	4	2

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
2	0	0	4	0

- **الفن التحريري:**

الخبر	2	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	4	التقرير	0

صحيفة الاتحادي:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	1	0

صحيفة الاتحادي:

النسبة المئوية

- عدد مواد العينة: 32
- عدد العناوين: 76
- نسبة العناوين إلى المواد: 1 : 2.4
- نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي: %19
- نسبة تناول قضية الأمن الداخلي: %16
- نسبة تناول قضية حرب الجنوب: %11
- نسبة تناول قضية السلام: %51
- نسبة تناول قضية الصحافة: %3
- نسبة استخدام الخبر: %47
- نسبة استخدام الحوار: %3
- نسبة استخدام التحقيق: %0
- نسبة استخدام المقال: %34
- نسبة استخدام التقرير: %16
- نسبة المواد المثيرة: %6
- نسبة العناوين المثيرة: %6
- نسبة الخلط بين الخبر والرأي %0

ثانياً: الصحف الحزبية:

الاتحادي:

يلاحظ في "الاتحادي" ارتفاع نسبة المواد التي تناولت السلام (51%)، ومرد ذلك تبني الحزب مبادرة السلام التي عرفت بمبادرة السلام السودانية، وقد وجه الحزب الصحيفة من أجل الدفاع عن هذه المبادرة، وتوضيح أهميتها في تحقيق استتباب الأمن.

ومن اللافت أن تأتي قضية الاستقرار السياسي في المرتبة الثانية بنسبة 19%، وهي نسبة ضئيلة جدًا لصحيفة حزب يعد طرفًا في التعديلات الحكومية المتتالية.

واهتمت صحيفة الاتحادي بقضية الأمن الداخلي بصورة واضحة، واحتلت هذه القضية المرتبة الثالثة بنسبة 16% في قائمة القضايا.

واهتمت صحيفة الاتحادي بقضية الأمن الداخلي بصورة واضحة، بسبب اهتمام قيادة الحزب بالوضع الأمني في كل من دارفور وكردفان، وإصرارهم على نزع أسلحة المليشيات، ومعارضة تشكيل قوات الدفاع الشعبي، والنظر إليها على أنها تشجيع على التسلح، وتهميش للقوات النظامية التي ينبغي أن تكون لها وحدها مسؤولية الحفاظ على الأمن، وأكد السيد محمد عثمان الميرغني أن «تسليح القبائل دعوة للحض على الكراهية»[1] .

وقد جاء وصف «التمرد والعنصرية» في إطار الحديث عن الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد جون قرنق مرتين، إحداهما على لسان عضو المكتب السياسي للاتحادي الديمقراطي الأستاذ حسن شبو[2]، ووصف أمين الربيع عضو المكتب السياسي للاتحادي الديمقراطي قرنق بالعميل المنفذ للخطط الماركسي والاستعماري الكنسي[3]، وذلك قبل توقيع مبادرة السلام السودانية.

وكان من المفترض أن تهتم صحيفة حزب يدعو إلى ترسيخ القيم الديمقراطية بقضايا الصحافة، بوصفها أداة فاعلة في تحقيق هذا الهدف، في ظل عدم وجود قانون

(1) الاتحادي، العدد الصادر في 20 مايو 1989م.
(2) الاتحادي، العدد الصادر في 6 نوفمبر 1987م.
(3) المرجع السابق.

يليق بعهد ديمقراطي، ويعمل على صيانة حرية التعبير، وفي الوقت نفسه يكبح جماح الانفلات في الأداء الصحفي، ولكن جاءت نسبة ما احتلته قضية الصحافة من طرح في الاتحادي 3%، لتتذيل بذلك قائمة القضايا.

ويلاحظ ارتفاع نسبة الخبر الصحفي، الذي بلغت نسبته 47%، وهذا أمر يبدو طبيعياً، ولكن ليس طبيعياً أن تخلو عينة الصحيفة من أي تحقيق صحفي، وقد مالت الصحيفة في تغطيتها لمناسبات الحزب ورصد تحركات زعيمه إلى التقرير الذي جاء وافياً في أغلب الأحيان، كما اعتمدت الصحيفة كثيرًا على المقال الذي وصلت نسبته إلى 34%.

ومثل تكرار العنوان في العناوين الرئيسة، وتلك التي مع الخبر خللاً فنياً، كما أن بعد مكان الخبر عن العناوين الرئيسة يسبب الضجر للقارئ عندما يريد البحث عن الخبر الخاص بالعنوان الذي يقرؤه في رأس الصفحة.

وقد تدنت نسبة الحوار أيضاً، إذ لا يوجد غير حوار واحد بين 32 مادة تحريرية، أي بنسبة 3%، بينما يعد الحوار مهماً ليشرح مسؤولو الحزب من خلاله توجهات الحزب وسياساته، ويحققون تواصلاً مع القاعدة بالإجابة عن التساؤلات التي قد تعن لها.

ولم تخرج "الاتحادي" عن الحيدة والموضوعية في طرحها إلا في إطار دفاعها عن مبادرة السلام التي أطلقها زعيمها السيد محمد عثمان الميرغني، إذ اتهم الجبهة الإسلامية القومية أحد أقطابها وهو الأستاذ محمد توفيق أحمد باستثمار الاعتداء على طائرة وزير الدفاع والقائد العام؛ الذي حدث بعد يوم واحد من توقيع الاتفاقية(1)، كما اتهمت الجبهة بالمتاجرة بالدين، وانتقد زعيم الحزب الدعوة إلى الجهاد، وقال «إن إعلان الجهاد في طرقات الخرطوم غوغائية»(2) ، وذلك في لقاء شعبي بجماهير الحزب في شندي، واتهم أحد كتاب الاتحادي الجبهة الإسلامية القومية بالميكافيلية، وقال في عنوان بارز «إنهم ميكافيليون لا إسلاميون، غايتهم الدولار ووسيلتهم الشريعة الإسلامية» (3)، واتهم الأستاذ عثمان عمر عضو المكتب السياسي الذي تولى

(1) الاتحادي، العدد الصادر في 21 نوفمبر 1988م.
(2) المرجع السابق.
(3) الاتحادي، العدد الصادر في 20 مايو 1989م.

مسؤولية وزارة الإسكان السيد الصادق المهدي بأنه تنكر للقسم[1]، كما اتهمه كاتب بإفشال مبادرة السلام بسبب الغيرة السياسية[2] ، واتهم النائب الاتحادي عثمان علي حميد الدكتور حسن الترابي بالسدانه لمايو، إذ عمل مستشاراً للرئيس جعفر نميري[3] .

وبلغت نسبة عناوينها المثيرة 6%، وهي النسبة نفسها للمواد المثيرة.

ومن ناحية الشكل الفني، تغيرت ترويسة الاتحادي مرات كثيرة، ولم تستقر على شكل واحدة، كما أن وضعها تحول من أقصى اليمين، والعناوين أعلاها، إلى المنتصف، وتحولت العناوين من أعلى الترويسة إلى أسفلها، كما تحولت الترويسة نفسها إلى أعلى الصفحة، وجاءت العناوين الرئيسة تحتها.

وتحول وضع كلمة العدد أكثر من مرة، من اليمين إلى اليسار، ومن أعلى الصفحة أسفل الترويسة إلى الجزء السفلي من الصفحة، وقد اختلفت أنماط عناوينها من عدد إلى آخر، وأسهمت هذه العناصر جميعها في عدم ثبات شخصية الصحيفة في ذهن القارئ، واتخاذها صوراً متباينة.

ولا تذكر "الاتحادي" أسماء المحررين الذين يستقون الأخبار، وهذا يمثل نقطة ضعف لصحيفة يجب عليها أن تبرز مصادرها، ومن الأفضل ـ لا شك ـ أن تكون لها مصادرها الخاصة، بفضل الاعتماد على فريق التحرير الخاص بها في الأغلب الأعم.

ويذكر للصحيفة أنها حافظت إلى حد كبير على موضوعيتها في التعبير عن وجهات نظر الحزب الذي تعد لسان حال له، بل إن بعض التجاوزات في التعبير لم يأت من الصحفيين إنما أتى من مسؤولي الحزب.

(1) الاتحادي، العدد الصادر في 3 يناير 1989م.
(2) المرجع السابق.
(3) الاتحادي، العدد الصادر في 20 مايو 1989م.

صحيفة الراية:

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة: 36**

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
20	5	13	0	0

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
18	3	0	12	3

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
11	3	4	0	0

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
3	1	0	0	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
5	1	7	0	0

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	0	2	0	0

صحيفة الراية:

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
1	3	0	2	8	1

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
3	1	2	0	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
3	0	0	2	1

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
2	3	0	1	5	1

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

- **الفن التحريري:**

الخبر	3	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	2	التقرير	1

صحيفة الراية:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	0	0	0	0

صحيفة الراية:

النسبة المئوية

- **عدد مواد العينة:** 36
- **عدد العناوين:** 70
- **نسبة العناوين إلى المواد:** 2 : 1
- **نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:** %53
- **نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:** %13
- **نسبة تناول قضية حرب الجنوب:** %34
- **نسبة تناول قضية السلام:** %0
- **نسبة تناول قضية الصحافة:** %0
- **نسبة استخدام الخبر:** %50
- **نسبة استخدام الحوار:** %8
- **نسبة استخدام التحقيق:** %0
- **نسبة استخدام المقال:** %33
- **نسبة استخدام التقرير:** %8
- **نسبة المواد المثيرة:** %17
- **نسبة العناوين المثيرة:** %9
- **نسبة الخلط بين الخبر والرأي** %0

الراية.

الاهتمام الرئيس لصحيفة «الراية» تمثل في قضية الاستقرار السياسي (53%) شأنها شأن كل الصحف المتحدثة بلسان الأحزاب، بوصفها أداء لقراءة الواقع، ما عدا "الاتحادي" التي كان اهتمامها الأول بقضية السلام، لأن زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي تتحدث بلسانه كان صاحب المبادرة.

فقد كانت الصحيفة في الفترة التي سبقت الانتخابات تهتم بحشد أكبر عدد من المؤيدين للحزب، وتوضيح خطوات العملية الانتخابية، وكانت تركز في نقل الندوات والمحاضرات التي ينظمها حزب الجبهة الإسلامية القومية التي كانت تتحدث بلسانها. كما أبرزت الصحيفة الخلافات داخل الحزبين الكبيرين، وأيدت كل مواقف الجبهة سواء في داخل الحكومة أو خارجها.

وقد ارتفعت نسبة اهتمام بالحرب إلى حد كبير وصل إلى 34%، بينما لم يأت تناول مباشر لقضية السلام، وكان رأيها سلبيًا في مبادرة السلام السودانية للاتحادي الديمقراطي، وكان هجومها في هذا الصدد على قوى اليسار، واتهمت قادتها وبعض كتابها بالمروق، وكان احتلال حركة قرنق للمدن في الجنوب سببًا في تزايد اهتمام الراية بمتابعة ما يجري في الجنوب.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن اهتمام الصحيفة بأقاليم الجنوب جاء في وقت مبكر، فقد خصصت منذ 14 يناير عام 1986م صفحة للأقاليم الجنوبية، وسوغت ذلك بأنه "من أجل توفير المعلومات"[1].

واتهمت الصحيفة كوادر الحزب الشيوعي بالتجسس على القوات المسلحة، و"أن الحزب يقوم بدور الطابور الخامس، ويدعم حركة التمرد من الداخل"[2].

وهاجم كتابها السيد محمد عثمان الميرغني، فيقول محمد طه محمد أحمد في "أحداث الساعة" "هناك مؤامرة يقودها السيد محمد عثمان الميرغني ومساومة على الدين في وضح النهار"[3].

(1) الراية، العدد الصادر في 14 يناير 1986م.
(2) الراية، العدد الصادر في 3 مارس 1989م.
(3) الراية، العدد الصادر في 28 فبراير 1989م.

كما أولت الأمن الداخلي اهتمامها، وبلغت نسبتها 13%، وتناولت قضايا مثل إطلاق النار على منزل السيد أحمد الميرغني، ولم يأت ذكر للصحافة إلا في إطار تساؤل طرحته عن العلاقة بين الشيوعيين وحزب الأمة، وأسباب اهتمام صوت الأمة بالنشر للشيوعيين.

ووظفت "الراية" الخبر بشكل رئيس، إذ بلغت نسبة استخدامه 50%، وجاءت المقالة بعده بنسبة 33%، وتساوى الحوار والتقرير بنسبة 8% لكل منهما، ولم توظف «الراية» التحقيق أبدً طبقًا لعينة الدراسة.

ويلاحظ أيضا أن الحوار جاء تحت عنوان "تحقيقات"، وهذا خلط شائع –كما تكرر القول- في الصحافة السودانية.

وعاب الصحيفة عدم ذكرها أحيانا صفة صاحب التصريح الصحفي من المسؤولين مثل تصريح أندرو دويو عن مطالبة حزب سانو بإقالة صموئيل أرو نائب رئيس الوزراء ووزير الري، لخوضه الانتخابات، وهو رئيس اللجنة الوزارية للانتخابات[1].

كما جاء في إحدى المقالات عن منح السيد أحمد الميرغني رئيس مجلس رأس الدولة نجمة الإنجاز للقائد العام للقوات المسلحة من دون ذكر اسمه[2] .

وقد بلغت نسبة المواد المثيرة 17 %، بينما كانت نسبة العناوين المثيرة نحو 9%، مع ذلك لم يحدث خلط بين الرأي والخبر، لأن كثرة المقالات أغنت الصحيفة عن التدخل في الخبر الذي جاء في الغالب على شكل تصريحات للمسؤولين الحكوميين أو مسؤولي الحزب.

ولا تذكر الراية أسماء محرريها مع الأخبار، وكذلك لا ذكر للمصادر الأخري.

وقد حافظت "الراية" على شخصيتها من خلال ترويستها، وبقية العناصر الفنية من أبناط وأسلوب توزيع المواد على صفحتها الأولى.

(1) الراية، العدد الصادر في 14 يناير 1986م.
(2) عمود "كلمة الراية"، العدد الصادر في 3 يناير عام 1988م.

صحيفة صوت الأمة:

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة: 31**

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
18	6	1	1	7

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
17	2	0	8	4

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
9	3	1	1	5

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	2	0	0	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
5	1	0	0	2

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
4	0	0	0	0

صحيفة صوت الأمة:

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- إثارة في العناوين:

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	1	1	0

- قضية العناوين المثيرة:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	0	0	0	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
0	0	0	1	0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	2	2	2	5	0

- القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
5	0	0	0	0

- الفن التحريري:

الخبر	1	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	2	التقرير	2

صحيفة صوت الأمة:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- الخلط بين الخبر والرأي:

يوجد ☐ لا يوجد☑

- قضية الخلط بين الخبر والرأي:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

صحيفة صوت الأمة:

النسبة المئوية

▪ **عدد مواد العينة:**	**31**
▪ **عدد العناوين:**	**42**
▪ **نسبة العناوين إلى المواد:**	**1 : 1.4**
▪ **نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:**	**%55**
▪ **نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:**	**%18**
▪ **نسبة تناول قضية حرب الجنوب:**	**%3**
▪ **نسبة تناول قضية السلام:**	**%3**
▪ **نسبة تناول قضية الصحافة:**	**%21**
▪ **نسبة استخدام الخبر:**	**%55**
▪ **نسبة استخدام الحوار:**	**%6**
▪ **نسبة استخدام التحقيق:**	**%0**
▪ **نسبة استخدام المقال:**	**%26**
▪ **نسبة استخدام التقرير:**	**%13**
▪ **نسبة المواد المثيرة:**	**%16**
▪ **نسبة العناوين المثيرة:**	**%2**
▪ **نسبة الخلط بين الخبر والرأي**	**%0**

صوت الأمة:

تباين الأرقام أن «صوت الأمة» انصب اهتمامها بشكل رئيس على قضية الاستقرار السياسي، ونسبتها 55%، ومن اللافت أن تكون قضية الصحافة في المرحلة التالية بنسبة 21%، بينما جاءت قضية الأمن الداخلي بعدها بنسبة 18%، وتساوى الاهتمام بين حرب الجنوب والسلام بنسبة 3%، وهي نسبة متدنية جدا لصحيفة هي لسان حال الحزب الذي ظل قاسمًا مشتركًا في كل حكومات العهد الديمقراطي.

وبطبيعة الحال حرصت الصحيفة على أن تعكس أنشطة حزب الأمة، وكان اهتمامها واضحاً بالحركة الطلابية.

وقد حاولت أن تستقطب كتاباً غير حزبيين مثل الأستاذ فضيلي جماع، كما اهتمت بأخبار الأقاليم، على الرغم من أن مادتها الرئيسة تركزت في تاريخ الحزب وأعلامه، وفي الأنشطة المختلفة للحزب، وقد أصبحت تصدر مرتين قبل فترة الانتخابات بعد أن كانت أسبوعية، وهذا يعكس إدراكا لأهمية الصحافة في حشد الجماهير بوصفها وسيلة فاعلة للدعاية للحزب وبرامجه.

وقد استخدمت في طرح هذه القضايا فنون الخبر والحوار والمقال والتقرير، بينما غاب التحقيق، وكانت النسب على النحو الآتي: (55%)، و (6%)، و(26%)، و(13%)، ولم تكن الإثارة واضحة في عناوين «صوت الأمة»، إذا لم تتجاوز نسبتها (2%) بينما كانت نسبة المواد المثيرة (16%)، وهي تتمثل أساسًا في انتقادات بلغة لاذعة للخصوم السياسيين.

وجاءت المواد التحريرية التي تحمل نقدا لاذعا على لسان بعض مسؤولي حزب الأمة، فالسيد الصادق المهدي يقول في تصريح له: "المظاهرات تلقائية إلا أن جهات تفتقر إلى الشعبية السياسية تحاول انتهاز الفرصة"(1).

ويقول الأمير نقد الله في أمسية جماهيرية: "الجبهة سلكت طريق النفاق والتضليل"(2).

(1) صوت الأمة، العدد 2 نوفمبر 1986م.
(2) المرجع السابق.

وبيان من أمانة الشباب والطلاب بحزب الأمة يقول: "من تمرغوا في تراب الديكتاتورية هم أعداء الديمقراطية"[1].

وفي رأي "الأمة" نقرأ "هناك من يحاول أن تشيع الفوضى باسم الإسلام"[2].

وقبل الانتخابات يطرح السيد إدريس البنا: "ميثاق حماية الديمقراطية ليس المقصود به القوات المسلحة، وإنما قوم أبت عليهم نفوسهم الضعيفة ومواقفهم المتخاذلة إلا أن يبذروا بذور الفتنة"[3].

وفي "رأي الأمة" نجد حديثاً مشابهاً عن أن "هناك من شذوا عن الإجماع، وبقوا أسرى التحالف مع قوى الاستبداد والتسلط، وبايعوا سلطان الجور"[4].

وكل هذه التلميحات تشير إلى الجبهة الإسلامية القومية، وكانت التهمة الأولى التي تواجهها تعاونها مع نظام مايو، وعمل أمينها العام الدكتور الترابي مستشاراً للرئيس جعفر نميري.

ولم تنج "صوت الأمة" من الأخطاء، مثل ذلك الذي جاء في عنوان "الصحفيين بين المهنة والتسيس" [5]، والصحيح "الصحفيون".

وعلى الرغم من هذه النسبة المرتفعة من المواد المثيرة، إلا أن الصحيفة لم تخلط بين الخبر والرأي في موادها، وجاءت الإثارة في المقالات، أو في التصريحات المنقولة على لسان أعضاء الحزب.

ولم تتغير ترويسة «صوت الأمة»، وإن كان وضعها تحول في نطاق ضيق من منتصف الصفحة إلى اليسار ثم عادت إلى اليمين، لتستقر مرة أخرى في اليسار، مع وجود العناوين الرئيسة أعلاها.

ولم تهتم «صوت الأمة» بأن يكون رأيها في الصفحة الأولى، ويكاد توزيع المواد في هذه الصفحة ثابتًا. وهي في كل حال، لها شخصيتها على الرغم من اختلاف رؤساء التحرير الذين تولوا المسؤولية. ولم تكن الصحيفة تميل إلى ذكر أسماء محرريها، كما لا تكتب الصحيفة في الغالب تعليقات للصور التي تنشرها.

صحيفة القبس :

(1) المرجع السابق.
(2) المرجع السابق.
(3) صوت الأمة، العدد الصادر في 24 نوفمبر 1985م.
(4) المرجع السابق.
(5) صوت الأمة، العدد الصادر في 2 نوفمبر 1986م.

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة: 26**

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
11	2	4	10	0

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
12	0	0	14	0

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
4	1	2	6	0

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
7	1	2	4	0

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

صحيفة القبس:

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
1	0	0	0	1	0

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	1	0	0	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
0	0	0	0	0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
1	2	5	0	7	1

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
4	1	0	3	0

- **الفن التحريري:**

الخبر	1	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	7	التقرير	0

صحيفة القبس :

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☑ **لا يوجد** ☐

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	**0**	**الأمن الداخلي**	**0**	**حرب الجنوب**	**0**	**السلام**	**1**	**الصحافة**	**0**

صحيفة القبس :

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	26
▪ عدد العناوين:	36
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	1 : 1.4
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%41
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%7
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%15
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%37
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%0
▪ نسبة استخدام الخبر:	%46
▪ نسبة استخدام الحوار:	%0
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%0
▪ نسبة استخدام المقال:	%54
▪ نسبة استخدام التقرير:	%0
▪ نسبة المواد المثيرة:	%31
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%3
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%8

القبس:

توضح الأرقام أن قضية الاستقرار السياسي (41%)، وقضية السلام (37%)، كانتا محور اهتمام صحيفة القبس، وكان موقفها واضحًا من الصراع السياسي، إذ دعت إلى أهمية الوفاق، وتطبيق النهج الإسلامي، وكان موقفها متشددًا من مبادرة السلام السودانية للاتحاد الديمقراطي، وكانت ترى الركض إليها -كما كانت تصف-، والموافقة عليها استسلامًا، وركوعًا للدوائر الغربية والصليبية.

وحرصت على إيراد الموضوعات التي تؤيد وجهة نظرها، بل إنها عمدت إلى نقل وجهات نظر مسؤولين جنوبيين يبدون تحفظات على الاتفاقية، يقول ألدو أجو في تصريح صحفي: "لسنا ملزمون بمبادرة الميرغني"[1] وشككت الصحيفة في نيات قرنق.

وفي القضية الأمنية انتقدت التدخلات الأجنبية، وانتهاك الأراضي السودانية من دول الجوار، موجهة اللوم إلى الحكومة لتقصيرها. ووصل انتقاد الحكومة إلى حد رميها بالنفاق ووصف مبادرة السلام بالمسرحية[2].

ووصف رئيس الإخوان المسلمين السيد صادق عبد الله عبد الماجد المؤتمر الدستوري بالاستعمار الجديد، واستغرب أن تكون القوانين الإسلامية محل أخذ ورد بين الأحزاب"[3].

وذهب أحد كتابه إلى أن "إرجاء الشريعة الإسلامية إرضاء لحركة التمرد، وأن الاتفاقية حيكت بيد أجنبية وبمباركة أمريكية"[4]، وهي - أي الحكومة- كما يقول السيد صادق عبد الماجد "تراكع أمام الهيمنة الغربية الصليبية، وكان الهجوم على السيد الصادق المهدي واتهامه بالتنكر لنهج الصحوة، وقد طالبت الصحيفة بدعم القوات المسلحة، لأن حركة التمرد جزء من الكيد العالمي لمعسكر الكفر، وعارض من أعراض انحطاط المسلمين"[5].

(1) القبس، العدد الصادر في 18 ديسمبر 1988م.
(2) المرجع السابق
(3) القبس، العدد الصادر في 8 فبراير 1989م.
(4) المرجع السابق.
(5) المرجع السابق.

ومع ذلك أوردت "القبس" خبرا عن حزب سياسي مسيحي، والتزمت الموضوعية في إيراد الخبر.

و"القبس" لحال جماعة أنصار السنة، لإذا ليس مستغرباً أن يكون الحس الديني واضحاً في موضوعاتها، وفي موضوع يتعلق بكارثة الفيضانات والسيول، نجدها تصف هذه الكارثة بأنها بلاغ رقم 1، ثم تساءل الكاتب: فهل أنتم مهتمون؟، وانتقد تراجع الحكومة عن سياستها، ويقصد رفضها مبادرة السلام في البداية ثم تراجعها عن ذلك.

وبالنسبة إلى الفنون التحريرية يلاحظ أنها اكتفت بفني الخبر والمقال بنسبتين قريبتين الأولى (46%)، والثانية (54%)، وهي بذلك تبدو صحيفة رأي أكثر من كونها صحيفة خبر.

وقد ارتفعت في القبس نسبة المواد المثيرة في هذه العينة، وبلغت 27%، بينما التزمت القبس الموضوعية إلى حد كبير في عناوينها، وقد قلت فيها نسبة الخلط بين الخبر والرأي، ووصلت إلى 4%، ولعل مرد ذلك غلبة المقالات على الأخبار.

وبالنسبة إلى الشكل الفني احتفظ القبس بترويستها التي تحمل شعار الجماعة، وكان بتغير وضع العناوين الرئيسة من أعلى الصفحة إلى أسفل الترويسة.

وتحول وضع كلمة القبس من يسار الصفحة إلى أعلى يمين الصفحة إلى جوار الترويسة.

ولكن ثبات الترويسة مع التوزيع المتوازن للمواد في الصفحة الأولى أعطى للصحيفة شخصيته التي تكاد تكون ثابتة. ولا تهتم الصحيفة بذكر أسماء المحررين في أخبارها، كما لا تورد تعليقات للصور.

صحيفة الميدان :

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة: 21**

عدد تناول القضية:

▪ الاستقرار السياسي	9	الأمن الداخلي	4	حرب الجنوب	0	السلام	2	الصحافة	7

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	14	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	7	التقرير	0

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	5	الأمن الداخلي	4	حرب الجنوب	0	السلام	3	الصحافة	4

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	0	الأمن الداخلي	0	حرب الجنوب	0	السلام	0	الصحافة	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	0	الأمن الداخلي	0	حرب الجنوب	0	السلام	0	الصحافة	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	4	الأمن الداخلي	0	حرب الجنوب	0	السلام	0	الصحافة	3

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	0	الأمن الداخلي	0	حرب الجنوب	0	السلام	0	الصحافة	0

صحيفة الميدان:

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

▪ **إثارة في العناوين:**

يوجد ☑ **لا يوجد ☐**

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
1	0	0	2	3	0

▪ **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
2	2	0	2	1

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
2	0	0	1	0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑ **لا يوجد ☐**

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
1	0	0	3	4	0

▪ **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
3	1	0	0	2

▪ **الفن التحريري:**

الخبر	1	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	3	التقرير	0

صحيفة الميدان :

قياس الخلط بين الخبر والرأي

▪ الخلط بين الخبر والرأي:

يوجد ☑ لا يوجد ☐

▪ قضية الخلط بين الخبر والرأي:

الاستقرار السياسي		الأمن الداخلي		حرب الجنوب		السلام		الصحافة	
	1		1		0		0		0

صحيفة الميدان:

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	21
▪ عدد العناوين:	30
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	1.4 : 1
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%39
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%17
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%0
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%13
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%30
▪ نسبة استخدام الخبر:	%67
▪ نسبة استخدام الحوار:	%33
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%0
▪ نسبة استخدام المقال:	%0
▪ نسبة استخدام التقرير:	%0
▪ نسبة المواد المثيرة:	%19
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%10
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%0

الميدان:

يتضح من الأرقام أن القضية الأكثر تناولاً في «الميدان» هي الاستقرار السياسي بنسبة 39%، وتليها الصحافة بنسبة 30%، ولعل السبب في ذلك أن الحزب الشيوعي كان يعاول على الصحافة بوصفها عنصرًا من العناصر المهمة لتوطيد النظام الديمقراطي. واهتمت الصحيفة بقضية حرية التعبير، وضرورة أن تتاح مساحات واسعة للصحافة للعمل، وقد أبرزت موقف نقابة الصحفيين من وزير التربية والتعليم بسبب قرار مقاطعة صحيفتي الأيام والصحافة[1] .

وأكدت حق الصحفيين في كل وسائل الإعلام حضور اجتماعات مجلس الوزراء. وشنت الميدان هجومًا عنيفًا على وزير الداخلية السيد مبارك المهدي بسبب تصريحه بأن أجهزة الاستخبارات الأجنبية قد اخترقت بعض الصحف[2] .

وإذا كان لقضيتي الأمن الداخلي والسلام وجود في صفحات الميدان بنسبة 17% للأولى، و13% للثانية، فإن قضية حرب الجنوب تختفي تمامًا من عينة الدراسة، وتفسير ذلك أن الحزب كان يراهن على تحقيق السلام من خلال الحوار، ومن هنا كان دعمها الكبير لمبادرة الميرغني، كما أن هذا ما دفع المعارضين للسلام إلى اتهام الحزب وصحيفته بالخيانة والعمالة لقرنق.

وقد ركزت الصحيفة بعد الانتفاضة في إزالة آثار مايو، ووجهت انتقادات شديدة للحكومة الانتقالية لعدم إنجازها هذه المهمة، كما عملت على انتقاد من سمته القوى المعادية للديمقراطية، وكانت الجبهة الإسلامية القومية على رأس هذه القوى - في رأيها، كما يبدو من المواد التحريرية صراحة وتلميحاً.

ولجأت "الميدان" إلى إبداء رأيها من خلال عمود "كلمة الميدان" الذي نقل من الصفحة الخامسة إلى الأولى، وكانت الصحيفة تضطر أحياناً إلى أن يكون هناك عمود بعنوان "الميدان تقول" إذا اقتضى الأمر تناول أكثر من قضية في العدد الواحد.

واهتم بعض أعداد الميدان بنقل أخبار الأقاليم.

(1) الميدان، العدد الصادر في 14 أغسطس 1985م.
(2) الميدان، العدد الصادر في 29 يونيو 1989م.

ويؤخذ على الصحيفة عدم نقلها صورًا حية من مناسبات الحزب، وتحركات زعمائه، مثل هذا العمل يعطي للصحيفة مصداقيتها، وتعكس حجم نشاط الحزب على نحو أفضل.

وقد اختفت ثلاثة من الفنون التحريرية تمامًا في الميدان، ولم يتبق غير الخبر والمقال، فوصلت نسبة الأول إلى 67%، بينما بلغت نسبة المقال 33%، وهذا خلل واضح في صحيفة تدافع عن مهنة الصحافة، وتدعو إلى إتاحة الحريات.

وجاءت بعض أخبار الصحيفة وتقاريرها غير مكتملة الأركان، كالحديث عن اعتقال نائب في الكشة[1]، وعدم إجراء حديث معه أو مع أحد في الحزب الذي ينتمي إليه، وتناول اجتماع اللجنة القومية للتحضير للمؤتمر الدستوري[2] من دون إلقاء الضوء على أهم مضابط الاجتماع، والمهام الموكلة للجنة.

ونشرت "الميدان" نداء لهيئة تسمى "هيئة السلام والتضامن"[3] دون أن توضح طبيعة هذه الهيئة وطريقة الانضمام إليها، وقبل ذلك، أهدافها ومسؤولياتها.

وقد كانت الموضوعات المثيرة سواء في العناوين أو مادتها موجهة إلى الجبهة الإسلامية القومية التي ظلت تتهم بالسدانة لمايو والإرهاب ومعاداة الديمقراطية[4] .

وبلغت نسبة المواد المثيرة 10%، وكانت نسبة العناوين المثيرة 3%.

وكان حجم التابلويد مميزًا للميدان لمدة زمنية طويلة، ولامس تحولها إلى الحجم العادي شخصية الصحيفة إلى حد كبير، وقد تحولت الترويسة أيضًا لتحتل أعلى يمين الصفحة بعد أن كانت في أعلى منتصف الصفحة.

ومن التعديلات الموفقة وضع كلمة الميدان في الصفحة الأولى على اليسار، وكان أهم عنصر حافظ على شخصية الصحيفة هي الترويسة بشعار الحزب المعروف «يا عمال العالم والشعوب المضطهدة اتحدوا".

ولم تهتم "الميدان" بذكر أسماء محرريها، أو بوضع تعليقات على الصور التي تنشرها.

(1) الميدان، العدد 14 يوليو 1987م.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.
(4) الميدان، 29 يونيو 1989م.

صحيفة الهدف:

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 27

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	15	الأمن الداخلي	4	حرب الجنوب	0	السلام	7	الصحافة	5

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	18	الحوار	1	التحقيق	0	المقال	7	التقرير	1

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	7	الأمن الداخلي	3	حرب الجنوب	0	السلام	6	الصحافة	5

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	1	الأمن الداخلي	0	حرب الجنوب	0	السلام	1	الصحافة	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	0	الأمن الداخلي	0	حرب الجنوب	0	السلام	0	الصحافة	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	6	الأمن الداخلي	1	حرب الجنوب	0	السلام	0	الصحافة	0

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	1	الأمن الداخلي	0	حرب الجنوب	0	السلام	0	الصحافة	0

صحيفة الهدف:

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	2	اتهام بالخيانة	0	اتهام بالمتاجرة بالدين	0	أخرى	2	عام	4	شخصي	0

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	4	الأمن الداخلي	0	حرب الجنوب	0	السلام	0	الصحافة	0

الخبر	1	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	1	التقرير	1

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☑ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء	2	اتهام بالخيانة	0	اتهام بالمتاجرة بالدين	0	أخرى	4	عام	5	شخصي	1

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	6	الأمن الداخلي	1	حرب الجنوب	0	السلام	1	الصحافة	0

- **الفن التحريري:**

الخبر	0	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	5	التقرير	1

صحيفة الهدف:

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☐ **لا يوجد** ☑

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

صحيفة الهدف:

النسبة المئوية

▪ عدد مواد العينة:	27
▪ عدد العناوين:	45
▪ نسبة العناوين إلى المواد:	1 : 1.7
▪ نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:	%48
▪ نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:	%13
▪ نسبة تناول قضية حرب الجنوب:	%0
▪ نسبة تناول قضية السلام:	%23
▪ نسبة تناول قضية الصحافة:	%16
▪ نسبة استخدام الخبر:	%67
▪ نسبة استخدام الحوار:	%4
▪ نسبة استخدام التحقيق:	%0
▪ نسبة استخدام المقال:	%26
▪ نسبة استخدام التقرير:	%4
▪ نسبة المواد المثيرة:	%22
▪ نسبة العناوين المثيرة:	%9
▪ نسبة الخلط بين الخبر والرأي	%0

الهدف:

اهتمت الهدف بقضية الاستقرار السياسي بوصفها تمثل حزبًا يهمه تحليل الواقع السياسي، ومتابعة ما يحدث فيها، وبلغت نسبة هذه القضية 48% من إجمالي مواد العينة، بينما جاءت قضية السلام في المرتبة الثانية بنسبة 23%، **واهتمت** "الهدف" بإبراز أنشطة حزب البعث العربي الاشتراكي التي هي لسان حاله.

وقد أدت دوراً كبيراً في فترة الإعداد للانتخابات وغطت الندوات واللقاءات الجماهيرية التي نظمها الحزب، وركزت بوضوح في أحاديث رئيس الحزب الأستاذ بدر الدين مدثر.

وكانت تشن هجوماً متكرراً على الجبهة الإسلامية القومية، وتتهمها بالسدانة لمايو، وتشير إلى ممارسات غير مقبولة في فترة الانتخابات، كقطع بعض المنتمين إلى الجبهة ملصقات الحزب[1].

ولم تهتم "الهدف" بمتابعة العمليات العسكرية، مراهنة على إمكان تحقيق السلام عن طريق الحوار، وقد وجهت انتقادات لاذعة للجبهة الإسلامية القومية لرفضها مبادرة السيد محمد عثمان ميرغني، ورمتها بالعداء للسلام، وكانت تصفها بقوى الردة والديكتاتورية[2]، بل إنها اتهمت الحكومة الانتقالية بالارتباط بفئات محدودة ومهادنة بقايا مايو[3].

وأيدت الصحيفة بشدة مبادرة السلام واتفاقية ميرغني - قرنق، وركزت هجومها في هذه الفترة في حزبي الأمة والجبهة الإسلامية القومية.

وقد تبنت البرنامج المرحلي الذي وقعت قوى الديمقراطية والسلام، وناشدت الحكومة تنفيذ هذا البرنامج.

وكانت قضية الصحافة هي القضية الثالثة في المرتبة بنسبة 16%، وبعدها الأمن الداخلي بنسبة 13%.

(1) الهدف، العدد الصادر في 24 فبراير 1986.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.

وأبرزت الصحيفة التعديات على الصحافة "مثل اعتداء نقيب بشرطة الاحتياطي المركزي على أحد الصحفيين"[1]، وفي العدد نفسه بيان من نقابة الصحفيين يحث الصحفيين على عكس هموم الجماهير حتى تستقيم الأوضاع، كما أبرزت مطالبة مجلس التنسيق العام للاتحادات النقابية الحكومة بإطلاق سراح الصحفيين[2].

وكان الخبر الفن التحريري الرئيس الذي وظفته الهدف، وبلغت نسبة استخدامها له 67%، وجاء المقال في المرتبة الثانية بنسبة 26%، وتساوى استخدام الحوار والتقرير بنسبة 4%، ولم تستخدم الهدف فن التحقيق.

وكانت المواد المثير نسبتها 22% والعناوين المثيرة (9%)، وكلها موجهة ضد الجبهة الإسلامية، وطال الحكومة جانب من انتقادها بسبب وجود الجبهة فيها.

ومع ارتفاع نسبة الإثارة إلا أنه لم يسجل خلط بين الرأي والخبر، لكون أغلب الأخبار عن الحزب وأنشطته، كما أن الإثارة وجدت لها مكانا في مقالات الرأي للصحيفة أو لكتابها.

ومن ناحية الشكل، كانت الهدف تصدر بالحجم العادي، ثم تحولت إلى التابلويد، وتحولت افتتاحيتها من الناحية اليسرى إلى الناحية اليمنى، وانتقلت الترويسة من أعلى الصفحة في المنتصف، إلى أعلى يمين الصفحة، وتأتي العناوين الرئيسة أعلاها.

وتغيرت الترويسة وأصبحت ممتدة أكثر من ذي قبل مع الاحتفاظ بروحها الأولى، كما أدخلت عليها لمسات طفيفة، ومثل كل هذا التحول الذي حدث في أقل من ثلاث سنوات لا يجعل أي صحيفة تستطيع أن تحافظ على شخصيتها.

(1) الهدف، العدد الصادر في 23 نوفمبر 1988م.
(2) الهدف، العدد الصادر في 28 يونيو عام 1989م.

صحيفة القوات المسلحة

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة:** 23

عدد تناول القضية:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	7	14	1	4

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
13	4	0	3	3

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	4	9	0	1

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	3	1	1	0

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

عدد استخدام المقال في تناول القضايا:

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
1	0	1	0	1

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	3	0	2

صحيفة القوات المسلحة

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☐ لا يوجد ☑

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	0	0

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

الفن التحريري:

الخبر	الحوار	التحقيق	المقال	التقرير
0	0	0	0	0

ثانياً المواد:

إثارة في المواد

يوجد ☐ لا يوجد ☑

طبيعة الإثارة:

استهزاء	اتهام بالخيانة	اتهام بالمتاجرة بالدين	أخرى	عام	شخصي
0	0	0	0	0	0

- **القضية:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

- **الفن التحريري:**

الخبر	0	الحوار	0	التحقيق	0	المقال	0	التقرير	0

صحيفة القوات المسلحة

قياس الخلط بين الخبر والرأي

- **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☐ **لا يوجد** ☑

- **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي	الأمن الداخلي	حرب الجنوب	السلام	الصحافة
0	0	0	0	0

صحيفة القوات المسلحة

النسبة المئويـة

- **عدد مواد العينة:** 23
- **عدد العناوين:** 52
- **نسبة العناوين إلى المواد:** 1 : 1.6
- **نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي:** %4
- **نسبة تناول قضية الأمن الداخلي:** %26
- **نسبة تناول قضية حرب الجنوب:** %52
- **نسبة تناول قضية السلام:** %4
- **نسبة تناول قضية الصحافة:** %15
- **نسبة استخدام الخبر:** %57
- **نسبة استخدام الحوار:** %17
- **نسبة استخدام التحقيق:** %0
- **نسبة استخدام المقال:** %13
- **نسبة استخدام التقرير:** %13
- **نسبة المواد المثيرة:** %0
- **نسبة العناوين المثيرة:** %0
- **نسبة الخلط بين الخبر والرأي** %0

ثالثاً: صحيفة القوات المسلحة:

توضح الأرقام أن «القوات المسلحة» كانت قضيتها الأولى حرب الجنوب، وبلغت نسبتها 52%، وهذا أمر طبيعي، إذ اهتمت الصحيفة بنقل الأخبار والتقارير من مواقع العمليات، وهي تنفرد في هذا الجانب، وتتميز من جميع الصحف الصادرة في ذلك الوقت، فقد حرصت "القوات المسلحة" وهي الناطقة باسم قوات الشعب المسلحة أن تكون صوتاً لها، وكان عليها مسؤولية نقل الأخبار من مناطق العمليات بالتفاصيل.

وأجرت حوارات مطولة مع المسؤولين الذين ألقوا الأضواء على تفاصيل العمليات، وعلى استعدادات القوات المسلحة، والمشكلات التي تواجهها، وبدت المهنية واضحة في صياغة الأخبار، وإجراء الحوارات، وغيرهما من الفنون التحريرية.

ولم يتجاوز اهتمامها بقضية السلام 4%، ولعلها أرادت ألا تخوض في قضية كانت محل اختلاف كبير بين القوى السياسية.

واحتلت قضية الأمن الداخلي المرتبة الثانية، وهي لا شك وثيقة الصلة بالقضية الأولى، وبلغت نسبتها 26%.

وتناولت القوات المسلحة من خلال الحوار قضايا مهمة مثل الأمن الداخلي وأوضاع الشرطة، والموقف في مناطق العمليات العسكرية.

وكان من اللافت أن تهتم «القوات المسلحة» بقضية الصحافة، وبلغت نسبتها 15%، ولعل مرد ذلك أثرها في رفع الروح المعنوية للقوات المسلحة في مواجهتها لحركة التمرد، إلى جانب أهمية توخي الدقة في نقل المعلومات. وفي إطار اهتمامها بالصحافة، نجد أن أحد أعدادها اشتمل على تساؤل مهم عن كيفية إصدار 69 صحيفة في حين لا يوجد صحفيون بالعدد الكافي[1]، وكان ذلك في الفترة الانتقالية وهذا كان تنبيها مبكرًا إلى ضرورة توفير المناخ الصحي الملائم للعمل الصحفي، ووضع القوانين الضابطة للأداء بما يحقق المصلحة الوطنية.

---

(1) القوات المسلحة، العدد الصادر في 13 يونيو 1985م.

ومن هذا الحرص كان أكثر من لقاء بين وزير الدفاع ورؤساء التحرير والصحفيين.

وكان اهتمام «القوات المسلحة» عند تناولها قضية الاستقرار السياسي بضرورة إيجاد ميثاق ينظم الحياة السياسية، والاتفاق على برامج لعلاج الانهيار الاقتصادي، ولم تلجأ إلى انتقادات حادة للحكومة في أي وقت من الأوقات، ولم تشتمل الصحيفة إلا على مقالة تناولت الاستقرار السياسي، وهي تمثل 4% من مجمل القضايا محل الدراسة.

ومما يذكر للصحيفة محافظتها على قوميتها، والتزام الموضوعية والدقة فيما تنشره، بل إن المهنية التي مارست بها «القوات المسلحة» افتقدها كثير من الصحف المستقلة، أو تلك المتحدثة بلسان الأحزاب.

وبدت الصحيفة خبرية في المقام الأول، إذ وصلت نسبة الأخبار إلى 57 %، وارتفعت فيها نسبة الحوار عن غيرها من الصحف، وبلغت 17%، وتساوت نسبتا التقرير والمقالة (13%)، وهذا التراجع للمقالة والتقدم للحوار والتقرير نابع من طبيعة الصحيفة، التي اعتمدت على توضيح الحقائق لقرائها من خلال لقاءات مباشرة مع المسؤولين، أو عن طريق تقارير متكاملة وشاملة. ولكن يؤخذ عليها عدم توظيفها «التحقيق الصحفي»، وإن كانت قد اهتمت إلى حد كبير بفن «التقرير».

كانت الترويسة في منتصف أعلى الصفحة، وإلى جانبيها الموضوعان الرئيسان، ثم أضيفت إلى الترويسة شعار القوات المسلحة، وانتقلت العناوين الرئيسة إلى أعلى الترويسة، واختفى في فترة لاحقة شعار القوات المسلحة، وأصبح هناك عمود أخبار عالمية على يسار الصفحة يحتل من أعلى الصفحة حتى منتصفها.

ولكن ظل ثبات الترويسة عنصرًا مهمًا في تشكيل شخصية الصحيفة، إلى جانب ثبات أسلوب توزيع المواد في الصفحة الأولى، ولعل ما يعيب هو كثرة المواد في هذه الصفحة، التي وصل عددها في بعض الأعداد إلى 25 مادة، إلى جانب كلمة القوات المسلحة التي ثبتت في أعلى يسار الصفحة.

وإجمالا احتفظت الصحيفة بشخصيتها من خلال العناصر الفنية التي ظلت ثابتة في الصفحة الأولى وغيرها من الصفحات.

وكان هناك بعض الملاحظات التي لا تقلل مما كان يبذل في إعداد هذه الصحيفة من جهد، مثل نشرها حوارًا لا يتبين منه القارئ من هو المتحدث، وجاءت أخطاء في اللغة والإملاء، مثل "قام 90 ضابطا وجندي"، والصحيح "جنديا"، كما جاءت كلمة "الانبثاق"، وكان المراد "الانشقاق"[1]، وأن يكون ذلك في المتن يمكن قبوله، ولكن جاء الخطأ في عنوان رئيس.

ومن الملاحظات أيضا إيرادها نقاطا في نهاية العناوين من دون أن يكون هناك مسوغ لذلك.

وفي العموم جاءت حوارات الصحيفة وتقاريرها متميزة، ومتسمة بالدقة والرؤية الشاملة، كما أنها اهتمت بنشر موضوعات عامة، وتناولت الرياضة والفن والأدب، وغير ذلك من الموضوعات التي تجتذب القارئ.

وخلو الصحيفة من العناوين والمواد المثيرة، وعدم خلطها بين الخبر والرأي، دليلان قويان على تمسكها بقوميتها.

(1) القوات المسلحة، العدد الصادر في 5 فبراير 1987م.

المبحث الثاني

تقويم الطرح وموازنته

هذه الدراسة لم تقصد إلى الموازنة بين الصحف المستقلة والصحف الحزبية، وإلا لكان عدد الصحف (محل الدراسة) للنوعين متساويًا، ولكن القصد الوقوف على مجمل الأداء الصحفي، إلا أن هذا لا يمنع أن نقول إن النسب المئوية في كل الأحوال تعطي دلالات ذات معنى، لذا كانت المحاولة لاستقرائها، واستنتاج ملامح عامة لكل منهما، ولتفرد طبيعة القوات المسلحة تمّ النظر إليها باستقلال عن النوعين المشار إليهما، ولكن يجيء التركيز في استجلاء الصورة الكلية، وهذا هو الهدف الرئيس للبحث.

أولاً: القضايا الوطنية (محل الدراسة):

توضح الإحصاءات أن قضية الاستقرار السياسي تحتل جلّ اهتمام الصحف المستقلة والحزبية (35%)، و(40%) على التوالي، في حين أن صحيفة القوات المسلحة لا يتجاوز اهتمامها بهذه القضية 5%، ولعلها أرادت أن تنأى عن الخوض في خضم خلافات سياسية كانت سمة للعصر الديمقراطي، ولا أدل على ذلك من اختلاف المواقف والتحالفات في كل مرحلة من المراحل التي مر بها المشهد السياسي منذ بداية الحكم الانتقالي، وحتى الانقلاب على الديمقراطية في 30 يونيو 1989م.

وهذا النأي عن القضايا ذات السمة الخلافية جعل صحيفة القوات المسلحة تحتفظ برزانتها في طرح القضايا الأخرى، وخصوصًا قضية الحرب التي كانت مركزية بالنسبة إليها، لأنها كانت معنية بتتبع سير العمليات الحربية، إلى جانب العناية بتصريحات المسؤولين في هذا الشأن.

وتكاد الصحف المستقلة والحزبية تتساوى في اهتمامها بالقضايا الأخرى، ويأتي الفارق بينهما في درجة الاهتمام بأي منها ضئيلاً.

فإذا كانت الصحف المستقلة تصل نسبة اهتمامها بقضية الأمن الداخلي إلى 19%، فإن الصحف الحزبية لا تبعد كثيرًا، ونسبة اهتمامها بتناولها هذه القضية تصل إلى 14%، وكان من الطبيعي أن يزداد اهتمام القوات المسلحة بهذه القضية التي تدخل في نطاق مهامها الرئيسة، فقد ارتفعت درجة اهتمامها بهذه القضية إلى 26%.

وبينما تتساوى الصحف الحزبية والمستقلة في اهتمامها بحرب الجنوب بنسبة 16% لكل منهما، يزداد اهتمام الصحف الحزبية بقضية السلام اتفاقًا واختلافًا حول المسارات التي أخذتها القضية، في كل مرة، وتصل نسبة تناولها لهذه القضية إلى 20%، في حين أن نسبتها 16% في الصحف المستقلة، وعلى العكس لا تولى القوات المسلحة كثير اهتمام لهذه القضية، فقد بلغت نسبتها 4% ، ويزداد اهتمام الصحف المستقلة بقضية الصحافة عن الصحف الحزبية، فالأولى تصل نسبة تناولها إلى 14%، بينما نسبة الثانية 10%.

وتفوق القوات المسلحة كلا منهما في اهتمامها بالصحافة بنسبة 15%، فقد كانت معنية بتوضيح خطورة تداول المعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة من دون ضوابط، حتى لا تستفيد حركة التمرد منها.

وقد كتبت الأيام عن هذا الموضوع تحت عنوان «الصحافة والقوات المسلحة»: «كانت بادرة جيدة من السيد وزير الدفاع أن يلتقي أمس الصحفيين في فطور عمل في نادي القوات المسلحة؛ ليبحث صور التنسيق بين الصحافة والقوات المسلحة، حتى يوفر الأخبار والمعلومات للصحافة دون أن يؤثر ذلك في قضايا الأمن القومي وأسرار القوات المسلحة.. واجب القوات المسلحة هو حماية أمن الوطن والمواطنين، وواجب الدولة هو أن يوفر لها الإمكانات، وواجب الإعلام بجانب نشر الحقائق ـ هو حماية أسرارها حتى لا تتعرض للخطر»[1].

وقد اختلفت الآراء حول الحدود التي ينبغي أن تلتزمها الصحافة في تناولها للقضايا الأمنية، وكثر استجواب الصحفيين في القضايا ذات الطبيعة الأمنية، سواء أكانت تتعلق بقضايا الحرب أم الأمن الداخلي، وقد أخذت وصف القضايا الأمنية القومية العليا، وعانت الصحافة من ضبابية الروية في هذا الشأن، وكان الحوار الذي أجراه سيد أحمد الخليفة رئيس تحرير الوطن مع الرئيس نميري، واعتقل على أثره من أبرز القضايا، بل إنها كانت الخاتمة، إذ جاءت حكومة الإنقاذ لتطلق سراحه، بعد أن زج به ـ حسب قوله ـ وزير الداخلية السيد مبارك المهدي في السجن.

---

(1) الأيام، العدد الصادر في 1 يونيو 1986م.

ولا يبدو الأمر مختلفًا في حالة النظرة الكلية لاهتمامات الصحف، إذ نجد أن قضية الاستقرار السياسي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 35%، وتليها قضية الحرب بنسبة 18%، وتتساوى قضيتا الأمن الداخلي والسلام بنسبة 17%، بينما تأتي الصحافة في ذيل القائمة، ولكن تبدو نسبة الاهتمام ليست قليلة، إذ تصل إلى 12%، وكان تركيز الصحف في هذه القضية من زاوية ضرورة إطلاق حرية الصحافة، والحدّ من تدخل الدولة بالمصادرة أو الإيقاف أو الاعتقال، وكان إعلان حالة الطوارئ سببًا في اعتراضات الصحفيين، وقد اضطر وزير الثقافة والإعلام د. حسين أبو صالح في أواخر العهد الديمقراطي الثالث إلى الاجتماع برؤساء التحرير، وشنّ هجومًا عنيفًا على الصحافة، واتهمها «بتدني الخطاب الإعلامي»، وقال: «لا يمكن أن تكون الحكومة ضد الصحافة وحرية التعبير، ولكن لا بد أن تتحمل مسؤولياتها، لأنها الحكومة شرعية، وتستمد إرادتها من الشعب، وعليها أن تحافظ على المجتمع والنظام الديمقراطي» .

وقد رفض رؤساء التحرير اعتقالات الصحفيين، وتطبيق لائحة الطوارئ على الصحف، فأكد لهم الوزير أن مشروع قانون الصحافة والمطبوعات أمام مجلس الوزراء، وسيعمل على استعجال إجازته.

وقد أكد د. حسين أبو صالح في نهاية الاجتماع أن «أخبار القوات المسلحة تؤخذ من مصدرها»(1).

وقد نفى أن يكون اعتقال رئيس التحرير بسبب النشر، وقال: إن هناك بلاغًا ضده من دون أن يفصح عن طبيعته.

ثانيًا: فنون التحرير:

(1) المرجع السابق.

بما أن الدراسة تركزت في كيفية توظيف فنون التحرير في تناول القضايا، فإن الإحصاءات تشير إلى أن الخبر يمثل المرتبة الأولى في قائمة فنون التحرير محل الدراسة التي شملت، إلى جانب الخبر، الحوار، والتحقيق، والمقال والتقرير.

ويتناسب هذا التوظيف للخبر مع طبيعة الصحف الدورية التي تُعنى بالأخبار بصورة كبيرة، إذا كانت يومية كالصحف المستقلة (58%)، وبنسبة أقل للصحافة الأسبوعية أو نصف الأسبوعية كالصحف الحزبية (54%)، ولم تشذ صحيفة القوات المسلحة عن التركيز في توظيف الخبر (57%)، لاهتمامها بأخبار العمليات العسكرية، وملاحقة الأحداث في ساحة الحرب، إلى جانب الأخبار الأخرى التي تهم القارئ، إذا ظلت الصحيفة حريصة على تنويع مادتها بشكل واضح.

وفي الإجمال أيضًا يبدو الاهتمام بالخبر في الصحف (محل الدراسة) (57%)، وهذه نسبة تتفق وأهمية الخبر.

ولكن يؤخذ على بعض الأخبار عدم اكتمال عناصرها، وعدم الإجابة عن الأسئلة الستة المعروفة، أو افتراض معرفة القارئ بمعلومات كان ينبغي أن تكون في متن الخبر.

وعدم اهتمام الصحف بكتابة أسماء محرريها على الأخبار تفقدها أهميتها؛ لأن المصادر الخاصة للصحيفة تعطيها قوتها ومصداقيتها، إلى جانب أن ذلك حق من حقوقه الأدبية التي ينبغي أن تحرص عليها الصحيفة، وقد أغفلت أغلب الصحف ذكر وكالة الأنباء الوطنية (سونا) التي أستندت إليها في بعض أخبارها، إذ لا يعقل أن يكون هذا الكم الهائل من الأخبار التي رصدتها الدراسة فقط من مندوبي الصحيفة أو مراسليها.

ويعيب على الأخبار أنها في الغالب تصريحات لمسؤولين، بل إن التصريحات لا تبرز وجهات النظر المختلفة إزاء قضية ما، وإنما يتبني بعض الصحف خطًا واحدًا، ولعل ذلك من أسباب ميل الناس إلى تصنيف الصحف، وإلباسها أثوابًا حزبية.

والخبر الذي يعكس واقعة أو حدثًا يبقى الأهم للصحيفة التي تريد السبق، وتقديم شيء جديد للقارئ، وإن كان هذا لا ينفي أن بعض التصريحات الصحفية لها أهميتها في بعض الأوقات التي ترتفع فيها وتيرة الأداء السياسي، وتحتد المشكلات، فهنا

يتطلع القارئ إلى استطلاع الآراء المختلفة، ومعرفة آراء القادة والسياسيين، أو المعنيين بالقضية المثارة، وهذا ما يمكن أن يوظف له الحوار الصحفي أو التحقيق، ولكن تبدو درجة الاهتمام بهذين الفنين متدنية إلى حد كبير، ولا تتناسب مع أهميتهما في استمالة القراء، الذين يتوقون إلى متابعة الآراء ووجهات النظر المختلفة، بل إن كثيرًا منهم يطالع الحوار من أجل تكوين صورة محددة من شخصية الضيف، وخصوصًا إذا كان مهمًا في مجاله، ولديه جرأة في طرح آرائه وأفكاره، كما القراء يتطلعون إلى الآراء المتباينة إزاء قضية ما من أجل الموازنة بينها، واكتساب المعرفة.

وهذه الأهمية يدركها الصحفيون المهنيون جيدًا، ولعل ذلك من أسباب ما نراه من اعتراضات نجوم المجتمع من سياسيين ورياضيين وفنانين على أحاديث ملفقة، تجعلهم يدلون بآراء من دون أن يصرحوا بها، لأن البحث عن الرواج يجعل بعض الصحف التي لا تحترم القيم الصحفية تلجأ إلى هذا الأسلوب المستهجن، ولكن ما نستنتجه من هذه الظاهرة على سلبيتها أهمية الحوار، والتحقيق.

وكانت فترة العهد الديمقراطي فرصة للصحافة في توظيف هذا الفن الذي يضفي على الصحيفة حيوية، ويجعلها منبرًا حرًا للحوار، إذا ما التزمت قواعده الأخلاقية والمهنية، وحرصت على أن تكون صادقة في عكس وجهات نظر من تحاورهم، من دون زيادة أو نقصان، وعمدت في الوقت نفسه إلى إتاحة الفرصة لمن يخالفونهم الرأي ليدلوا بدلوهم في القضايا محل الخلاف، من دون أن يكون هناك تجاوز من أي طرف من الأطراف.

وقد تساوت الصحف الحزبية والمستقلة في اهتمامها بالحوار (4%) لكل منهما، بينما تجاوزتها بكثير صحيفة «القوات المسلحة» لتركيزها في إجراء حوارات مع القيادات في قوات الشعب المسلحة، ونقل وجهات نظرهم إلى القراء.

وقد جاءت الحوارات في الصحف جميعها تحت عنوان «تحقيقات»، وهذا خلط بين فنيين، بينهما خطوط فاصلة، وإذا كان الحوار يمكن أن يكون جزءًا من أي تحقيق، إلا أن التطابق بينهما ليس في الإمكان.

ويقودنا هذا إلى التساؤل عن أسباب غياب فن التحقيق في عينة الدراسة، فيما يتعلق بالقضايا المطروحة؟

وقد كان من الطبيعي أن يكون المناخ السياسي في عهد ديمقراطي دافعًا إلى إجراء تحقيقات تتناول بجرأة قضايا لها حساسيتها وأهميتها مثل قضايا الاستقرار السياسي، والأمن الداخلي والحرب، والسلام، والصحافة.

ويبدو أن التقارير المبسطة التي تحوي تصريحات أو أخبارًا، أو آراء مختلفة، جعلت الصحف تكتفي بها من غير أن تتعمق في تناول هذه القضايا بالجدية اللازمة.

ومما لا شك فيه أن قسم التحقيقات من أهم أقسام الصحف، ويوجه للعمل بها أفضل الصحفيين، وأكثرهم جرأة.

وغياب فن التحقيق في عينة الصحف الحزبية يبدو مسوغًا؛ لأن هذه الصحف، كانت تقوم -بشكل رئيس- بتغطية فعاليات الحزب، وأنشطته المختلفة، وتفرد لها صفحات كثيرة، وكان ذلك يمثل بالنسبة إليها نوعًا من التحقيق الصحفي، في حين أنها لا تخرج عن كونها تقارير.

ومن جهة أخرى، فإن تبني هذه الصحف لاتجاه واحد يجعلها، في غير حاجة إلى توظيف هذا الفن الذي يغوص في الأعماق، ليكشف الأسرار، ويلبي حاجة القارئ إلى الإحاطة بكل جوانب القضية محل التحقيق.

ومع أن الصحافة السودانية تجاوزت مرحلة صحافة الرأي أو المقالة، إلا أنها لا تزال تعطي اهتمامًا كبيرًا لهذا الفن، فقد بلغت نسبتها في الصحف المستقلة 32%، وفي الحزبية 34%، بينما تدنت في صحيفة «القوات المسلحة» إلى 13%، وفي الإجمال، فإن الاهتمام بهذا الفن، يصل إلى 32%، وهذه نسبة مرتفعة إذا قورنت بالفنون الأخرى.

وقد يكون من أسباب الاهتمام بالمقالة استسهال الصحف هذا النوع، واعتمادها على كتّاب معينين يقومون بالكتابة، تضمن بذلك مادة صحفية جاهزة، كما أنهم لا يكلفون الكثير، إذ لا تمنح بعض الصحف مكافآت لهؤلاء الكتّاب.

ولكن لا ينفي ذلك بروز عدد من الكتّاب المميزين الذين ارتبط القارئ، وكان حريصًا على متابعة أعمدتهم الصحفية، ومقالاتهم المطولة.

ومن الأسباب التي يمكن بها تسويغ ارتفاع نسبة المقالات طبيعة المناخ السياسي الحافل بالأحداث والمتغيرات على مختلف الأصعدة، وهي تحتاج إلى من يتابعها، ويقدم التحليل المناسب للقارئ الحريص على معرفة خلفيات الأحداث والوقائع.

ولا شك أن الصحيفة التي تحترم مهنيتها، وتحترم قراءها عليها أن تحرص على مستوى كتّاب أعمدتها، داخل الأقلام الذين يسودون صفحاتها، لأنهم يمثلون جزءًا مهمًا من شخصيتها، وقد يكون كاتب واحد سببًا في ارتفاع مبيعات، وزيادة تعلق القراء بها.

ويبدوواضحًا أن التجاوزات لحدود الموضوعية، تكون في الغالب في المقالات الصحفية، التي بقدر ما تعبر عن رأي أصحابها، فإنها تعكس أيضًا السياسة التحريرية التي تتبناها الصحيفة.

وهذا ما يجعل من المهم عدم فتح المجال للكتابة من دون ضوابط مهنية، ومعايير أخلاقية.

ولم تزد نسبة التقرير في عينة الدراسة على 6%، وان كانت قد انخفضت قليلاً بالنسبة إلى الصحف المستقلة (5%)، وارتفعت قليلاً بالنسبة إلى الصحف الحزبية، وزادت بشكل واضح في صحيفة «القوات المسلحة»، وهذا التباين الطفيف مرده أن كل صحيفة من الصحف الحزبية كانت حريصة على كتابة تقارير وافية عن أنشطة الحزب، وتحركات زعيمهم، وكانت الليالي السياسية من سمات العهد الديمقراطي، لذا وجد هذا الفن بعض الاهتمام من تلك الصحف، وإن لم يصل إلى النسبة التي تليق مع أهميته.

ثالثًا: أساليب التناول:

حسب ما يبدو من انتقادات آخر وزير للإعلام والثقافة في العهد الديمقراطي، فإن هناك تبرمًا واضحًا للصحافة من مستوى أدائها، ولغتها في الخطاب، وبما أن الخلط بين الخبر والرأي من أكثر ما يدل على مدى التزام الصحافة الصدق والموضوعية في طرحها، فإن الباحث قد حاول قياس ذلك في عينة الأخبار التي كانت ضمن المواد الصحفية، فتبين أن نسبة الخلط لا تتجاوز 4%، وهي في الصحف المستقلة (7%)

أعلى من الصحف الحزبية (1%)، وينتفي هذا الخلط تمامًا في صحيفة «القوات المسلحة»؛ مما يدل على محافظتها علي معايير الأداء الصحفي المتزن.

وهذه الإحصائية توضح عدم ميل الصحف إلى الخلط بين الرأي والخبر، وأن ما تمّ من تجاوز كان أغلبه في المقالات، وهذا لا يعفي الصحيفة من تحمل مسؤولية أي تجاوز.

والصحافة الحزبية التي لم تعمد إلى الخلط بين الرأي والخبر، بلغت الإثارة في عناوينها 6%، وفي مادتها 21%، بينما الصحف المستقلة بلغت نسبة الأولى فيها 3%، والثانية 7%.

وأغلب الصحف المستقلة ما عدا ألوان (42%)، كانت نسبة الإثارة في العناوين والمواد متدنية بصورة واضحة، بل هناك صحف مثل الأضواء والخرطوم والأيام والنهار لم تسجل أي نوع من أنواع الإثارة حسب عينة الدراسة.

وكانت النسبة تكاد لا تذكر في صحيفة الأسبوع(3%)، وأعلى قليلاً في السوداني والسياسة (8%، 5%) على التوالي.

بينما كانت نسبة الإثارة في العناوين، وفي المواد في الصحف الحزبية، على النحو الآتي:

الاتحادي (9%، 2% على التوالي)، والراية (9%، 17% على التوالي)، وفي صوت الأمة (2%، 16%)، وفي القابس (3%، 31%)، وفي الميدان (10%، 19%) ، وفي الهدف (9%، 22%).

وكانت تصريحات قيادي الأحزاب سببًا في هذا الارتفاع، لأنهم تبادلوا فيما بينهم الاتهامات بالخيانة، والعمالة، والمتاجرة بالدين، والعداء للسلام، وإشعال نيران الفتن، والحرب، والمروق من الملة والدين، وقد حملت المقالات العبارات نفسها، وكانت هناك أبواب صحفية للغمز واللمز، دأبت على الإساءة والتجريح، وتجاوزت بعض الصحف كل الحدود، وخرجت عن الآداب المرعية في صحف العهد الديمقراطي الثالث.

وعلى الرغم من الإقرار بالتجاوز إلا أن الإحصاءات تؤكد أن أغلبية الصحف حسب عينة الدراسة كانت ملتزمة في سياستها التحريرية، وكان طرحها موضوعيًا،

بل نجد أنها كتبت عن مهددات الديمقراطية بشفافية وعمق، وحذرت من مغبة الخلافات السياسية الحادة، التي نشرها بعض المتابعين على أن أسبابها الأطماع الشخصية، والكيد السياسي، ومحاولة كل طرف ممارسة الإقصاء على الأطراف الأخرى.

فعلى سبيل المثال: نجد الأضواء تكتب تحت عنوان «وعلى أبصارهم غشاوة»: «لا نعرف كيف تفكر الحكومة، ولا كيف يصور الخيال لوزرائها وقادة أحزابها بأن الشعب السوداني سيتحمل الحياة القاسية إلى ما لا نهاية، ويتركهم يحكمونه، وهم لا يقدمون شيئًا يخفف أبسط معاناة أو يحيي الأمل في سياسة رشيدة»(1) .

وكتب الأستاذ نور الدين مدني في «الأسبوع» في عمود «أقلام الناس» بعنوان «المؤشر والإشارة» إن غياب هيبة السلطة ، وجنون الأسعار، والفراغ، والتدخل الأجنبي والنهب المسلح.. إلخ كلها مؤشرات للإشارة، ومقدمات لما يمكن أن يحدث في أي وقت»(2).

وكتب السر حسن فضل في عموده «لقاء كل يوم» بصحيفة السياسة تحت عنوان «حوار مع الصفوة: حتى لا يختلط علينا البقر»: « ولنفترض ـ لا قدر الله ـ أن النظام الديمقراطي سقط خلال الأيام القليلة الماضية بفعل الإضراب السياسي، فماذا الذي كان سيجري؟ وما هو النظام أو غير النظام الذي كان سيسود.

لا بد أن الجواب بداهة عند كل عاقل هو أن النظام الذي سيحل محل النظام الديمقراطي كان طبيعيًا أن يكون نظامًا غير ديمقراطي»(3)...

وحاولت الصحافة أن تسهم في إخراج البلاد من المأزق السياسي، وأن تبدى من الآراء ما يعين الحكومة على تلمس الوسائل المناسبة، ومن ذلك ما نطالعه في عمود «الخرطوم اليوم» للأستاذ فضل الله محمد: «إن تكوين حكومة قومية فرصة ملائمة لاستيعاب القوى المنتجة ضمن الجهاز التنفيذي. وهو الشعار الذي رفعه حزبا الأمة والاتحادي، وطالبت به العديد من القوى السياسية والفئوية. ومن يدري، فقد يكون

(1) الأضواء، العدد الصادر في 8 يناير 1989م.
(2) الأسبوع، العدد الصادر في 20 يونيو 1989م.
(3) السياسة ، العدد الصادر في 10 يناير 1989م.

تمثيل الاتحادات المهنية هو الإضافة التي تخرج تجربتنا النيابية من عنق الزجاجة الذي انحشرت فيه»[1].

وعن المهددات الخارجية للنظام الديمقراطي كتبت «السوداني» في إطار تناولها العلاقات المصرية السودانية: «غنى عن القول إن السوداني عانى كثيرًا من التهاب حدوده، وما يجري في غرب السودان دليل على اختلال توازن سياستنا الخارجية، فعلاقات حسن الجوار، والمساهمة بإيجابية في الأحداث الإقليمية، ودفع العلاقات نحو الأحسن يأتي في مصلحة السوداني، ونظامه الديمقراطي الذي تهدده المهددات بسبب الحساسيات مع الجيران، والتي تتخذ دائمًا الطابع الشخصي بين القيادات هنا وهناك، إلا أننا نطالب في المقابل بعلاقات متوازنة تحفظ لنا حقوقنا، وتمكننا من حماية نظامنا الديمقراطي»[2].

وتصف الأسبوع المشهد في افتتاحيتها فتقول: «فزورة ممجوجة تستفز العقل، وتمتهن الذكاء وتثير الغثيان:

ـ أزمة مزمنة في الائتلاف، ولكن فيما؟!

ـ هل في الطريق الأمثل لحل مشكلة الجنوب؟

ـ هل في الطريق الأمثل للخروج من المأزق الأمني.

ـ هل في الطريق الأمثل للخروج من المأزق الاقتصادي؟

ـ ليس في ذلك من شيء ألبته!!

ـ إنه في تقسيم الوزارات، في تقسيم حكومات الأقاليم، في العضو الخامس برأس الدولة، في تبادل الوزارات، في تبعية جهاز الأمن في رخص الاستيراد.. وهلم جرّا ..!؟!

ـ إنه خلاف في كل شيء.. وليس ثمة شيء متفق عليه إلا الإبقاء في السلطة والحرص على المصالح العتيقة.

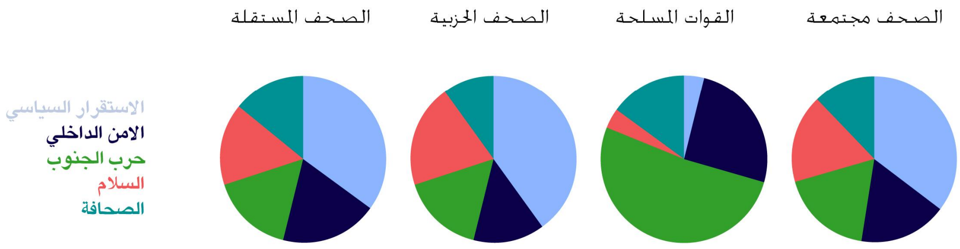
ـ إلى أين نمضي.. أليس فينا رجل رشيد) [3].

(1) الخرطوم، العدد الصادر في 11 يناير 1989م.
(2) السوداني ، العدد الصادر في 27 يونيو 1989م.
(3) الأسبوع ، العدد الصادر في 21 فبراير 1988م.

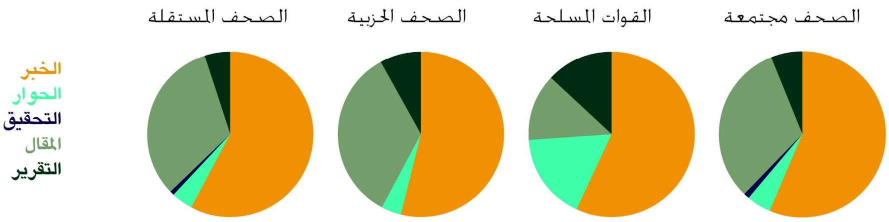
إن هذه المقتطفات من المقالات ليست سوى نماذج لما ظلت تنبه إليه الصحافة، والتحذيرات التي دأبت على إطلاقه في سنوات العهد الديمقراطي.

وكان الانفلات من بعض الصحف انعكاسًا لأزمة الحكم، وليس سببًا لها، ولكن لا شك أن لهذا الانفلات تأثيراته السلبية في المناخ العام، ومن أولى هذه التأثيرات التعميم الذي لحق الصحافة من جراء عدم التزام بعض الصحف المعايير المهنية، والقواعد الأخلاقية في الأداء، إلى حد تحميلها مسؤولية انهيار الحكم الديمقراطي.

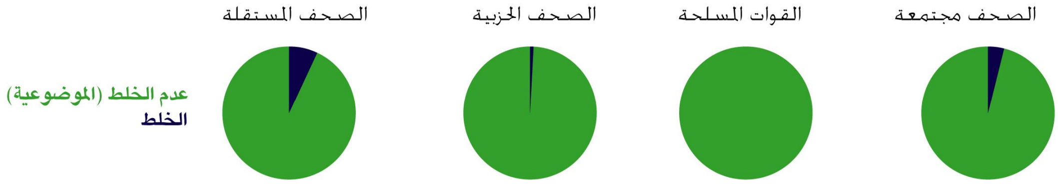
اولاً: القضايا ونسبتها المئوية



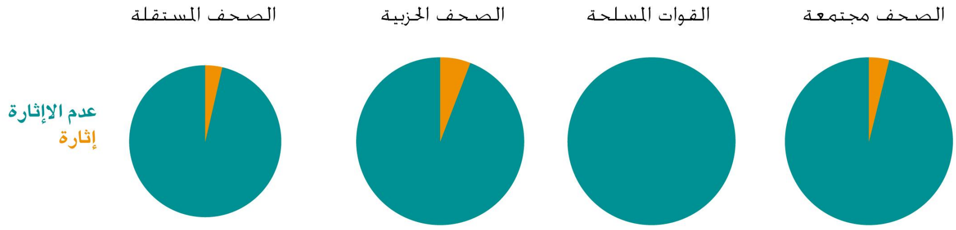
ثانياً: فنون التحرير



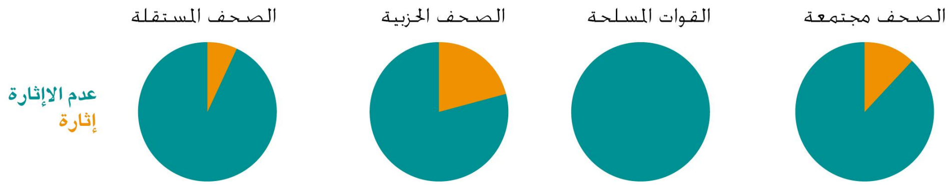
نسب الخلط بين الخبر والرأي



نسب الإثارة في العناوين



نسب الإثارة في المواد (المتن)



الخاتمـــــــة

الخاتمــــــــــــة

يُعد تقويم الأداء الصحفي عملية صعبة ومعقدة، تتداخل فيها عوامل كثيرة، وقد وجد الباحث نفسه في موقف لا يحسد عليه، وهو أحاول الخوض في هذا الخضم، وخصوصاً أن الفترة المعنية شهدت انتعاشاً للصحافة، بفضل أجواء الحرية والديمقراطية.

وكان الهم الوصول إلى نتيجة أقرب إلى الصحة، لذا كان الحرص على أن تكون عينة البحث كبيرة، وممثلة لصحافة هذه الفترة المهمة، وكان ذلك سبباً في ما وجده الباحث من مشاق للحصول على أعداد الصحف التي تحقق لي الهدف.

وقد نلمس باستقراء مستويات التقويم للأداء الصحفي وجود معايير تتداخل مع بعضها، وأخرى تعد تفصيلية، أما المعايير العامة في تقويم أداء أي صحيفة، وتحديد مدى التزامها أخلاقيات المهنة، فتتمثل في الآتي:

1- الدقة: وتعني إبراز الحقائق مجردة من غير تلاوين لها، وعدم استخدام الإيحاء لإيهام القارئ، وأن تكون العبارات المستخدمة لتوضيح الحقائق واضحة، تصيب المعنى المراد بدقة، كما يتضمن هذا المعيار الدقة في اللغة ، لأن الخطأ اللغوي قد ينحرف بالكلمات عن معانيها الحقيقية، كما أن الصورة المرافقة أو الرسوم البيانية وغيرها من الوسائل الإيضاحية لابد أن تكون دقيقة، وخاضعة للمراجعة قبل نشرها.

2- الفصل بين الخبر والرأي والتعليق: ويعني أن تورد الصحيفة الخبر مبرأ من أي رأي يخصها، وأن تحرص على عدم تحريف أي تصريح صحفي، أو وقائع ، وأن يكون تعليقها، أو تعليق أي أحد من كتابها بشكل يوضح بأنه رأي يخصها، أو يخصه، حتى لا يحدث التباس، أو خلط بين الخبر والرأي لدى القارئ المتابع.

3- مراعاة قيم المجتمع: وهذا معيار واسع، ولكن يمكن تحديده في عدم نشر ما يؤذي الذوق العام ، وعدم الخوض في الخصوصيات، التي لا تهم القارئ، وعدم الإساءة إلى الآخرين بأي صورة، وعدم الإضرار بمصادر المعلومات.

4- الأمانة: وتعني ألا يكون استقاء المعلومة عن طريق الابتزاز ،أو الإغراء ، أو الخداع.

5- كفالة حق الرد: الاهتمام بنشر ردود التعليقات على ما ينشر في الصحيفة، وعدم مصادرة الآراء.

6- التوازن : عدم الميل إلى آراء معينة، والاهتمام بإيراد كل الآراء التي تعتمل في المجتمع حول قضية من القضايا الحيوية، التي تهم قطاعات واسعة، حتى يمكن للقارئ الوقوف على مختلف الآراء والمعلومات، مما يعينه على بلورة رأي أو وجهة نظر معينة.

7- التنويع: وهذا معيار مهم في بلد كالسودان تتعدد أعراقه وثقافاته؛ مما يجعل الصحيفة بوتقة ثقافية جامعة، وجاذبة.

8- الاهتمام بالجانب الفني: أي يكون القالب الفني المشتمل على المضمون مقبولاً وجاذباً للقارئ، لأن سوء الإخراج الفني يُعد سبباً ،لعزوف القارئ عن الاطلاع على المادة التحريرية، مهما كان المحتوى جيداً.

وهذا القالب الفني يتحكم فيه عدد من العناصر والأنماط التي تكتب بها العناوين الرئيسة، أو العناوين الفرعية، أو الجانبية ، أو المتن، وكذلك الصور والرسوم المصاحبة، وطريقة توزيع المواد في الصحيفة، والخطوط الفاصلة بينها، والإطارات التي تشتمل على الأعمدة والمقالات، وأسلوب توزيع الإعلانات، وغير ذلك من العناصر التي تتفاعل معاً لإعطاء الشكل الجمالي للصفحة.

ووفق هذا الفهم كانت المحاولة لتحويل هذا الكلام المجرد إلى قيمة إحصائية حتى يمكن تحليل محتوى الصحف في فترة الدراسة من خلال عينة عشوائية. ويبدو واضحاً صعوبة قياس كثير من العناصر، ولكن كان لا بد من المحاولة حتى يمكن تقويم الأداء الصحفي للإفادة منه في وقت نتطلع فيه إلى سودانٍ يسع الجميع ،وينعم به إنسانه بالحريات، ومنها حرية التعبير التي من وسائلها المهمة الصحافة.

ومهما كانت المحاولة يبقى الحكم صعباً على جهد إنساني راقٍ كالعمل الصحفي، الذي مهما تعرض للانتقاد،يظل له أهميته في أي مجتمع متحضر، متطلع إلى الأفضل دوماً.

وإذا كنت قد وصلت إلى بعض النتائج، فإنني، أرى أهمية أن يتواصل البحث لسبر أغوار هذه الفترة المزدهرة للصحافة، مع ضروري التركيز في الدراسة التحليلية الفنية التي تكشف جوانب لا تبدو واضحة للكثيرين، فيها من الكد والتعب، والجهد ما لا يمكن تصوره.

ومما لا شك فيه أن هذا التقويم للعمل الصحفي ليس مهماً فقط على مستوى البحث العلمي المتخصص، وإنما ينبغي لكل صحيفة أن تقوم بعملية تقويم بصورة دورية حتى تتلمس خطاها في مجال يتطور في كل آن، ويصبح الأمر أكثر إلحاحاً كلما اتسعت هوامش الحريات، وازدادت أعداد الصحف، واحتد التنافس لاستقطاب القراء، وذلك لكي تعرف الصحيفة موقعها بين رصيفاتها، وحتى لا يجرفها تيار المنافسة إلى الحيدة عن الموضوعية والتزام الأخلاق والمعايير الصحفية.

النتائـــج

النتائج

أولاً: فيما يتعلق بالقضايا وأساليب تناولها:

1ـ قامت الصحف في فترة الديمقراطية الثالثة بدور كبير في التنوير، من خلال تحليل الواقع السياسي، والتنبيه على القضايا الأساسية في المجتمع.

2ـ حذرت الصحافة من مغبة الخلافات السياسية، ودعت إلى التكاتف لحماية النظام الديمقراطي، والخروج من الأزمة السياسية المزمنة في السودان، المتمثلة في تعاقب النظامين الديمقراطي والعسكري.

3- تباينت الصحف في اهتمامها بقضايا الاستقرار السياسي، والأمن الداخلي، والحرب، والسلام، والصحافة، وكان الاهتمام الأول بقضية الاستقرار السياسي؛ لأنها التي تؤثر في كل مناحي الحياة، وتمثل القضايا الأخرى جزءًا منها، لذا بلغت نسبة الاهتمام 35%.

4ـ كانت تصريحات المسؤولين مادة للإثارة الصحفية، وكان الهجوم المتبادل بين ممثلي الأحزاب من الظواهر التي أعطت انطباعًا بتدني الخطاب الإعلامي، كما أشار آخر وزير للثقافة والإعلام في فترة الديمقراطية.

5ـ كان تناول الحرب الدائرة أغلبه من منظور رسمي، وكان الخلاف حول الخطوط الحمراء، التي لا ينبغي تجاوزها في تناول الأخبار المتعلقة بالقوات المسلحة، سببًا في هذا التناول، الذي لم يأت دقيقًا في معظمه، وخصوصًا بالنسبة إلى سير العمليات العسكرية، لذا كانت الدهشة التي تصيب الناس عند سقوط أي مدينة.

6ـ تبدلت مواقف بعض القادة السياسيين من حركة قرنق بعد توقيع مبادرة السلام، وتحول قرنق من منفذ لمخطط استعماري، وعنصري، إلى قائد وطني يجنح إلى السلم.

7- تركزت القضايا الأمنية بصورة رئيسة في النهب المسلح والصراع القبلي في دار فور، ولم يأت التناول عميقًا، وكانت الأخبار والتعليقات سطحية، ولا تشفي غليل القارئ، وكان الاعتماد على تصريحات المسؤولين أكثر من عكس الواقع من خلال المعايشة والمشاهدة.

8- تناولت الصحافة بعض الأحداث المتعلقة بالأمن مثل: مقتل أميرة الحكيم، واغتيال مهدي الحكيم، وتفجير الأكروبول، وبعض قضايا المخدرات، وكان التناول آنيًا من دون اهتمام بدلالات هذه الأحداث، أو التعمق في تحليلها.

9- نالت قضية الصحافة اهتمامًا واضحًا منذ الحكم الانتقالي، وبرزت الدعوات إلى تقنين أوضاع الصحافة مبكرًا، وعكست الصحافة الخطوات التي تمت لإصدار قانون الصحافة والمطبوعات على النحو اللائق بدورها في عهد ديمقراطي، ولكن انتهى العهد، والأمر لا يزال معلقًا.

10- كانت أخبار الاعتقالات والاحتكاكات بين الصحافة والمسؤولين مادة للصحافة، وهي تعكس عدم تقدير من المسؤولين لدور الصحافة، وأهميتها.

11- كانت الصحافة المستقلة على الرغم من ميل بعضها الواضح إلى أحزاب بعينها، إلا أن أداءها العام كان أكثر مهنية، وموضوعية؛ بدليل أنه لم يسجل في عينة البحث أي تجريح مباشر للشخصيات، وكانت الانتقادات مركزة بشكل رئيس في السياسات.

12- سجلت ألوان النسبة الأعلى بين ثماني صحف مستقلة في مستوى الإثارة في العناوين والمتن، فبلغت 27%، و42% على التوالي، بينما كانت الصحيفة التي تليها، وهي السوداني تسجل نسبة 4%، و8%، مما يعني فارقًا عاليًا بينها وبين الأخريات، بل إنها تجاوزت النسبة العليا بين الصحف الحزبية، وهي الميدان في العناوين بنسبة 10%، والقبس بنسبة 31% للمتن.

13- كانت الصحافة الحزبية تلجأ إلى الإثارة بنسبة عالية دفاعًا عن الأحزاب التي تتحدث بلسانها، وكان اندفاع بعضها يصيب الأشخاص والسياسات معًا، وبلغت نسبة الإثارة في عناوينها 6%، وفي موادها 21%، بينما انخفضت الأولى في الصحف المستقلة إلى 3%، والثانية إلى 7%، وكانت النسبتان في المجمل 4%، و12%، وهذا ما يؤكد أن هناك ظلمًا لصحافة هذه الفترة؛ لأن الانطباع العام يأتي من ظواهر معينة، وليس من استقراء موضوعي للواقع.

14- كانت مبادرة السيد محمد عثمان الميرغني للسلام أكثر الموضوعات التي أثارت جدلاً واسعًا، وكانت محل خلاف بين التيارين اليساري والإسلامي، إذ مال

التيار الأول إلى المبادرة، ومال التيار الإسلامي، وعلى رأسه -الجبهة الإسلامية القومية- إلى الاعتراض، وصورها على أنها خضوع للغرب، ونكوص عن التوجه الإسلامي للبلاد، وقد كان موقف الصحف منها فرصة لتصنيفها إلى هذين التيارين.

15- كان زعماء الأحزاب الثلاثة الكبرى السادة: الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، ومحمد عثمان الميرغني زعيم الاتحادي الديمقراطي، ود. حسن عبدالله الترابي زعيم الجبهة الإسلامية أكثر الشخصيات التي لاقت هجومًا، فوصف الأول في مرات كثيرة بأنه متشبث بالسلطة، وكثير التنظير، والثاني بأنه تابع لقرنق، ومتنكر للتوجه الإسلامي لحزبه، وكان الثالث يوصف من منتقديه بأنه مستشار نميري، وعدو الديمقراطية، وتعرض السيد محمد إبراهيم نقد - بدرجة أقل - إلى انتقادات صحيفتي الراية، وألوان، وكان تهمة العلمانية والتعاون مع أعداء الإسلام من الأوصاف التي لحقت به، إلا أن الاتهامات الحادة كانت توجه إلى الحزب الشيوعي.

ثانيًا: فيما يتعلق بتوظيف الصحافة للفنون التحريرية:

1- الطابع الإخباري يغلب على الصحافة السودانية المستقلة منها والحزبية، فبلغت نسبة 57% من مواد العينة، وبتفحص هذه الأخبار نجد أن التصريح الرسمي يغلب على الصحف، ولهذا تفتقد الصفحات الأولى حيويتها، وقلما نجد صورًا حية فيها؛ لأن الصور الشخصية الأرشيفية هي الغالبة.

2- يحتل المقال في الإجمال المرتبة الثانية بنسبة 32%، وتتنوع المقالات بين افتتاحيات، وأعمدة صحفية ثابتة، ومقالات رأي، ويوميات.

3- غلبت صحيفة القوات المسلحة الحوار على المقال، وبلغت نسبة الحوارات 17%، ونسبة المقالات 13%، لاهتمامها بمحاورة المسؤولين في مختلف القطاعات العسكرية، بل اهتمت -كذلك- بإجراء حوارات مع قيادات الشرطة.

4- هناك إغفال واضح لأهمية التحقيق الصحفي، فهو من أهم الفنون التحريرية في الصحافة وأشملها، فهو يمكن أن يضم بقية الفنون الصحفية الأخرى، كالخبر، والحديث والرأي، والاستقصاء، والبحث، والمناخ الديمقراطي –لا شك- يشجع على توظيف هذا الفن؛ لأنه جدير بإلقاء الضوء على الوقائع، وخلفيات الأحداث، بينما ينزوي هذا الفن في ظل الحكم العسكري، الذي يخشى كشف الحقائق، كما مر بنا، حين كتبت صحيفة (الإخوان المسلمين) عن مصانع الخمر، أو (الصحافة) عن شارع القصر، وما يحدث فيه ليلاً، وكان الإيقاف والمصادرة

نصيبيهما، وذلك في عهد الحكم العسكري الأول، ولكن كانت المفارقة ألا يتجاوز نسبة هذا الفن 1% في الإجمال في العهد الديمقراطي، و1% بالنسبة إلى الصحافة المستقلة، بينما اختفى التحقيق الصحفي تمامًا من الصحافة الحزبية، وصحيفة القوات المسلحة.

5- يبدو الخلط بين الحوار والتحقيق واضحًا، في أن صفحة الحوار عنونت في كل الحوارات التي رصدها البحث بـ(تحقيقات)، ولا شك أن الفارق بينهما كبير، مع أن الحوار قد يكون جزءًا من التحقيق.

6- ترتفع نسبة التقارير في الصحافة الحزبية؛ لأن صدورها الأسبوعي أو نصف الأسبوعي يضيع عليها متابعة الأخبار حال وقوعها، لذا تلجأ إلى التقارير، للإحاطة ببعض جوانب الأحداث التي قد لا يكشفها الخبر، كما أن اهتمامها برصد أنشطة أحزابها يجعلها توظف هذا الفن بقدر أكبر من الصحف المستقلة اليومية، والحال -كذلك- بالنسبة إلى صحيفة القوات المسلحة، التي كانت الأكثر توظيفًا لهذا الفن بنسبة 13%، والمستقلة (5%)، والحزبية (8%).

7- اتضح من الدراسة ميل بعض الصحف إلى حشد أكبر عدد من الأخبار في صفحتها الأولى، ولعل مرد ذلك محاولة لفت انتباه القارئ، ولكن هذا يؤدي إلى ازدحام الصفحة، وضغط البنط الذي يكتب به الخبر، مما يجعل كثيرين يجدون صعوبة في القراءة، كما لوحظ أن التتمات في بعض الأحيان يشار إليها، من دون أن يتم إيرادها.

8- يشيع الخطأ الإملائي بصورة واضحة، والأخطاء الشائعة تكثر في الصحف، وهذا ما يرسخها، مما ينعكس سلبًا على اللغة.

9- يرتبط الأداء الصحفي بالمناخ السائد، وما كان من اضطراب سياسي أثر في أداء الصحف، وأدى إلى نوع من الانفعال، والاندفاع، ولا غرو **(**فالصحافة هي تعبير عن الوقائع والأحداث والأوضاع التي شهدتها الفترة الزمنية بمختلف تفاعلاتها**)**[(1)].

---

(1) **Taylor. H. and Scher, J., Copy Reading and News Editing, Prentice-Hall,1951.**

10- كان هناك تطور ملحوظ في الإخراج الفني للصحف، ويستنتج ذلك من الموازنة بين الأعداد الأولى لأي صحيفة، والأعداد الأخيرة التي سبقت إيقافها.

التوصيـــــات

التوصيات

1- عقد مؤتمر على مستوى عالٍ يبحث أوضاع الصحافة السودانية، ويحدد أدواءها، ويضع الحلول الناجعة لها، ويوضح مسؤولياتها في مرحلة التحول التاريخي التي يعيشها الوطن، على أن يتم التركيز في استلهام العبر والدروس من الماضي العريق لصحافتنا، مع اهتمام شديد باستجلاء جوانب الأداء الصحفي فترة الديمقراطية الثالثة.

2- تأكيد مبدأ الاحترافية في العمل الإعلامي عمومًا، والعمل الصحفي على وجه الخصوص، وسد الطريق أمام الدخلاء على المهنة، وتطوير التجربة الحالية القائمة على اختبار القدرات، وضرورة تعاون الصحف مع المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، واتحاد الصحفيين في ضبط الأداء الصحفي، في هذا الجانب تحديدًا.

3- التفاهم حول القضايا الوطنية الرئيسة التي ينبغي أن تتوجه إلى تناولها الصحافة، وبناء جسور الثقة بين الصحفيين من أجل أن ينعكس ذلك إيجابًا على أدائهم.

4- تفعيل دور اتحاد الصحفيين لكي يعمل على الارتقاء بالمهنة، وضمان حقوق الصحفيين، وتشجيع الشباب منهم على تطوير قدراتهم، ومساعدة أهل المهنة جميعًا على مواكبة المستجدات.

5- صياغة ميثاق شرف صحفي، يضع الخطوط العريضة للأداء الصحفي، ويقرّ طرائق المحاسبة في حالة التجاوز، على ألا يكون فيها أي تجنٍ أو حجر على حرية التعبير.

6- عقد دورات تدريبية مكثفة للصحفيين، وخصوصًا لأولئك الذين لم يسلكوا الطريق الأكاديمي للولوج إلى المهنة؛ لأن الصحافة بقدر ما هي موهبة، فإنها فن، وعلم، ولا بد لمن يمتهنها أن يكون ممتلكًا للموهبة، ومتسلحًا بالعلم؛ لأننا في زمن التخصصات الدقيقة، الذي لا بد فيه للمرء أن يبدع في المجال الذي يعمل فيه.

7- ويرتبط بالنقطة الماضية ضرورة فتح مجال التعاون مع المؤسسات التعليمية المتخصصة في داخل البلاد وخارجها؛ لأن الصحفي المتمكن هو من يعرف دور الصحافة، وأهمية التزامها الدقة والموضوعية في الطرح.

8- الانفتاح على تجارب الآخرين، وتمثل ما يتوافق منها مع واقع المهنة في السودان، والظروف المحيطة، ولعل تجربة المؤسسات الصحفية في الشقيقة مصر، التي لجأت إلى إقامة أكاديميات للتخصصات الصحفية دليل على أهمية المواكبة، والوقوف على ما لدى الآخرين، إثراء للعمل الصحفي.

9- تحسين الأحوال المعيشية للصحفيين، وتوفير المناخ المناسب للعمل الصحفي، الذي يتيح تطوير قدرات الصحفي المهنية، ويدفعه إلى الإسهام الفاعل في حمل أمانة الكلمة، وأداء رسالته تجاه مجتمعه، ولا بد أن تتعاون في ذلك الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها الحكومة، وهذا يتطلب أن تكون المهنية أساسًا لاتحاد الصحفيين، وأن يغلب عليه الانتماء إلى المهنة على ما سواه من انتماءات.

10- ضمان حقوق الصحفي، وإنصافه، ووضع حد أدنى للأجور، ومراقبة مدى التزام الصحف، وتنفيذها هذا الأمر.

11- ابتكار جوائز سنوية للتحقيق الصحفي، تشجيعًا للصحفيين على الاهتمام بهذا الفن الذي يعد من أهم الفنون التحريرية، وبخاصة في العهود الديمقراطية، التي تتسع فيها مساحات الحرية.

12- وضع معايير دقيقة في العمل الصحفي، وخصوصًا لكتاب الأعمدة والمقالات، حتى لا يكون الباب مشرعًا من دون ضوابط، وينسحب ذلك على الطريقة التي تكتب بها أسماء المحررين، فالقارئ لا يستطيع في الوضع الحالي التفريق بين من له باع طويل في هذا المجال، وبين من هو في أول الطريق، بسبب عدم التزام الصحف معايير واضحة في التعامل، وهذه المعايير أقرب إلى التقاليد المرعية منها إلى ضوابط صارمة، وعدم وجود تقاليد محددة لمهنة يقلل من شأنها، ويفقدها مكانتها.

13- إلغاء أي قانون من شأنه التضييق على الصحافة، والحد من حريتها، التي أساسها الالتزام، والمسؤولية.

14- العمل على دعم المؤسسات التعليمية المختصة في التأهيل الصحفي، من أجل أن تظل مواكبة لما يحدث من تطور متلاحق في هذا المجال الحيوي.

15- الاستفادة من خبرات الصحفيين السودانيين العاملين في خارج الوطن، الذين اكتسبوا خبرات واسعة، وأتيحت لهم فرص التعامل مع أحدث التقنيات، سواء أكان ذلك في التدريب والتأهيل، أم في الإسهام بالأفكار في تطوير مؤسساتنا الصحفية.

16- تشجيع الاستثمار في الحقل الإعلامي، بإتاحة تسهيلات للمستثمرين، مما سيسهم في الارتقاء بالأداء الصحفي، فكلما ارتقى الأداء قلت التجاوزات.

17- وختامًا لا شك أن مزيدًا من الحرية، سيؤدي إلى مزيد من الخبرة، وقليل من الأخطاء.

المصادر والمراجـــــع

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

سورة البقرة: الآية 286.

سورة الأنعام: الآية: 66.

سورة النمل: الآية 7.

المعاجمات:

2- المعجم الوسيط، ج1، مجمع اللغة العربية، القاهرة، طهران: المكتبة العلمية، ص213، د.ت.

3- المعجم الوسيط، ج2، مجمع اللغة العربية في القاهرة، طهران: المكتبة العلمية، ص 902، د.ت.

الكتب العربية:

4- د. إبراهيم إمام/ دراسات في الفن الصحفي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1972م.

5- د. إبراهيم علي الجعلي/ الجيل الرائد، يناير 1986م.

6- أديب مروة/ الصحافة العربية: نشأتها وتطورها، بيروت: منشورات دار الحياة، 1961م.

7- د. إسماعيل إبراهيم/ فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002م.

8- د. آمال سعد المتولي/ فن التحرير الصحفي: التقرير والمقال، القاهرة: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ / 2003م.

9- التيجاني مصطفى محمد صالح/ الصراع القبلي في دارفور: أسبابه وتداعياته وعلاجه (دراسة في علم الاجتماع والإنثروبولوجيا التطبيقية)، الخرطوم، 1999.

10- د. تيسير أحمد أبوعرجة/ إخراج الصحف والمجلات، دبي: دار القلم، 1406هـ/1986م.

11- ج د. جان جبران كرم/ مدخل إلى لغة الإعلام، بيروت، دار الجيل، 1992م
عفاف حامد البشير/ ذكريات الصراحة: الدرة المضيئة في تاريخ الصحافة السودانية، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، 2005م.

12- حاتم إبراهيم علي دينار/ حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي، الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر (سلسلة الكتاب الدوري: كتاب الخرطوم الجديدة).

13- حسنين عبدالقادر/ تاريخ الصحافة في السودان، الجزء الأول (1899-1919م)، القاهرة: دار النهضة العربية، 1387هـ/1967م

14- د. خليل صابات/ تاريخ الطباعة في الشرق الأوسط، مصر: دار المعارف، 1966م.

15- د. سوسن سليم إسماعيل ـ الجذور التاريخية للحركة النسائية السودانية، القاهرة، مكتبة مدبولي 1410هـ/1991م.

16- صلاح عبداللطيف/الصحافة السودانية: تاريخ وتوثيق، القاهرة: مطابع شركة إعلانات الشرق، 1992م.

17- صلاح محمد إبراهيم/ أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان، الخرطوم، 1994م.

18- عباس محمود العقاد/ يسألونك، بيروت: دار الكتاب العربي، 1986م.

19- عبدالله إبراهيم الطاهر/ ببلوغرافيا الصحافة السودانية في قرن (1898-1998م)، لجنة توثيق تاريخ الصحافة في السودان، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات.

20- د. عبدالعزيز الغنام/ مدخل في علم الصحافة، الجزء الأول: الصحافة اليومية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م.

21- د. فاروق أبو زيد/ فن الكتابة الصحفية، القاهرة، عالم الكتب، ط4، 1990م.

22- د. فاروق أبوزيد/ فن الخبر الصحفي .. دراسة مقارنة، القاهرة: دار الشروق للنشر والطباعة، 1404هـ/1984م.

23- د. فتح الرحمن محجوب/ مأزق السلطة الرابعة حول أوضاع وقوانين الصحافة السودانية، الخرطوم: دار عزة للنشر، 2003م.

24- فتحي الضو محمد/ محنة النخبة السودانية، 1993م.

25- د. ليلى عبد المجيد، د. محمود علم الدين/ فنية الكتابة الصحفية والتحرير، القاهرة، 1992.

26- د.محاسن سعد/ الصحافة السودانية (1900- 1939م)، الخرطوم: منشورات جامعة الخرطوم، 1977م.

27- د. محجوب عبد المالك بابكر/ بين السياسة والصحافة في السودان (1924 - 1960م)، المجلس القومي للصحافة، سلسلة توثيق تاريخ الثقافة السودانية 2001م.

28- محجوب محمد صالح/ الصحافة السودانية في نصف قرن، الجزء الأول (1903-1953م)، جامعة الخرطوم: دار النشر، مركز الدراسات، ط1 (1971م)، ط2 (1996م).

29- البروفيسور محمد عمر بشير/ تاريخ الحركة الوطنية (1900 - 1969م)، الخرطوم: الدار السودانية للكتب نقله من الإنجليزية هنري رياض ووليم رياض والجنيد.

30- د. محمد معوض/ الخبر في وسائل الإعلام، دار الفكر العربي، 1994م.

31- د. محمود أدهم: فنون التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق: الموضوع الإخباري، القاهرة 1989.

32- د. محمود شريف: فن المقالة الأدبية، الموضوعية، الصحفية، القاهرة: أبوللو، 1979.

33- د. محمود علم الدين/ الصحافة في عصر المعلومات: الأساسيات والمستحدثات، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2000م.

34- د. محمود علم الدين/ دراسات في الصحافة السودانية: دراسة للممارسة، 1988، القاهرة، فالكون للدعاية والإعلام، 1990م.

الكتب المترجمة:

35- أبيل لير، ترجمة: هنري رياض/ قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان: دراسة مقارنة، بيروت، دار الجيل، 1993م.

36- ألبرت ل. هستر، واي لان ج. ت، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، أل هستر الحاجة إلى البساطة من كتاب "دليل الصحفي في العالم الثالث"، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، أشرفت على ترجمة الكتاب الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية بالقاهرة، 1988م.

37- البروفيسور د. تودوروف، ترجمة د. أديب حضور/ تاريخ الصحافة العالمية، دمشق، 1990م.

38- جون ماكسويل هاملتون، جورج أ. كريمسكي، ترجمة: أحمد محمود/ صناعة الخبر في كواليس الصحافة الأمريكية، القاهرة: دار الشروق، ط2، 1423هـ/ 2002م.

39- ج. م. ميكايلس، تعريب محمد كامل أحمد جمعه/ الصحافة بين الهواية والاحتراف، القاهرة: مطبعة مصر الجديدة، 1951م.

40- د. شريف حرير، د. بترجي تفيدث، ترجمة: مبارك علي عثمان، مجدي النعيم/ السودان: الانهيار أو النهضة، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 1997م.

41- شيرلي بياجي، ترجمة: كمال عبدالرؤوف/ المقابلة الصحفية .. فن: دليل عملي للصحفي، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1991م.

42- فرانسوا وبيار ألبير، ترجمة: عبدالله نعمان/ تاريخ الصحافة، سلسلة: ماذا أعرف، بيروت: المنشورات العربية، د.ت.

الكتب الأجنبية:

43- Jullian Hrris, Kelly Leiter, Stanly Johnson, the Complete reporters, 5th Edition, Mac Millan Publishing Company, New yourk: 1985.

44- 1-Mahjoup Abdalmaalik Babiker, Press and Politics in Sudan, the college Publication, No 14, university of Khartoum, 1985.

45- Taylor. H. and Scher, J., Copy Reading and News Editing, Prentice-Hall,1951.

المقابلات:

46 - لقاء أجراه الباحث مع السيد الصادق المهدي في فندق "القصر الأبيض" في مدينة الرياض بتاريخ 3مايو 2005م.

الرسائل الجامعية:

47 - د. أحمد محمد فضل الله/ الإعلام والغزو الفكري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، 1996م.

48 - النور دفع الله محمد/ الصحافة الحزبية السودانية، رسالة دكتوراه - كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1986م.

49 - د. صلاح محيي الدين/ الصحافة والحركة الوطنية: النموذج السوداني (فترة التصاعد والتطور 1937-1956م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1984م.

البحوث العلمية:

50 - د. أحمد محمد فضل الله/تطور الصحافة السودانية: 1956- 1964م في كتاب "نهضة الصحافة السودانية: 1945- 1969م، سلسلة ندوات توثيق الصحافة السودانية (2)، الخرطوم، لجنة توثيق الصحافة، 1999م.

51 - الصادق المهدي/ أطروحة مأخوذة من أطروحتين أساسيتين كتبهما السيد الصادق المهدي، الأولى بعنوان: "التجربة السودانية والحريات الأساسية" وقدمها في ورشة حزب الأمة الفكرية الخامسة المقامة في القاهرة في أبريل 1997م، والثانية بعنوان: "مولد السودان في مهد حقوق الإنسان المستدامة"، وقدمها في مؤتمر "حقوق الإنسان في فترة الانتقال" الذي عقد في كمبالا في فبراير 1999م.

52 - صلاح محمد إبراهيم/ تاريخ الصحافة السودانية: 1964- 1969م، ضمن كتاب "نهضة الصحافة السودانية: 1945- 1969م"، سلسلة ندوات توثيق تاريخ الصحافة السودانية، الخرطوم: لجنة توثيق الصحافة، 1999م.

53 - د. عثمان أبو زيد/ فجر الصحافة السودانية (1903-1945م) -المقدمة، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، الخرطوم: مطبعة دار هايل للطباعة والنشر والتغليف، 1998م.

54 - محجوب عبدالمالك بابكر/ فجر الصحافة السودانية (1903-1945م) - ملامح نشأة وتطور الصحافة السودانية (1919-1935م)، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، الأمانة العامة، الخرطوم: مطبعة دار هايل للطباعة والنشر والتغليف، 1998م.

55 - د. النور دفع الله/ ميلاد الصحافة السودانية من بحوث "فجر الصحافة السودانية: 1903- 1945م" سلسلة ندوات تاريخ الصحافة السودانية، الخرطوم: الأمانة العامة للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات، لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، 1998م.

56 - محجوب محمد صالح/ تطور الصحافة السودانية: 1945-1956م في كتاب "نهضة الصحافة السودانية: 1945-1969م، سلسلة ندوات توثيق الصحافة السودانية (2)، الخرطوم، لجنة توثيق الصحافة، 1999م.

الدوريات:

57 - الاتحادي، العدد الصادر في 4 يناير عام 1989.

58 - الاتحادي، العدد الصادر في 6 نوفمبر عام 1987م.

59 - الاتحادي، العدد الصادر في 21 نوفمبر عام 1988م.

لاتحادي، العدد الصادر في 3 يناير عام 1989م.

60 - الاتحادي، العدد الصادر في 20 مايو عام 1989م.

61 - الأسبوع العدد الصادر في 23 يونيو عام 1986م.

62 - الأسبوع، العدد الصادر في 20 فبراير عام 1987م.

63 - الأسبوع، العدد الصادر في 20 نوفمبر عام 1987م.
64 - الأسبوع، العدد الصادر في 21 فبراير عام 1988م.
65 - الأسبوع، العدد الصادر في 20 يونيو عام 1989 م.
66 - الأضواء، العدد الصادر في 8 مارس عام 1988م.
67 - الأضواء، العدد الصادر في 7 يونيو عام 1988م.
68 - الأضواء، العدد الصادر في 20 سبتمبر عام 1988م.
69 - الأضواء، العدد الصادر في 7 يناير عام 1989م.
70 - الأضواء، العدد الصادر في 11 مايو عام 1989م.
71 - ألوان، العدد الصادر في 29 سبتمبر عام 1986م.
72 - ألوان، العدد الصادر في 6 سبتمبر عام 1988م.
73 - ألوان، العدد الصادر في 22 ديسمبر عام 1988م.
74 - ألوان، العدد الصادر في 22 يناير عام 1989م.
75 - ألوان، العدد الصادر في 25 يونيو عام 1989م.
76 - الأمة، العدد الصادر في 22 أكتوبر عام 1954م.
77 - أنباء السودان، العدد الأول، 5 أغسطس عام 1956م.
78 - الأيام، العدد الصاد في 2 فبراير عام 1985م.
79 - الأيام، العدد الصاد في 2 يونيو عام 1985م.
80 - الأيام، العدد الصاد في 2 فبراير عام 1986م.
81 - الأيام، العدد الصاد في 1 أكتوبر عام 1987م.
82 - الأيام، العدد الصادر في 2 يونيو عام 1988م.
83 – الراية، العدد الصادر في 20 أغسطس 1985م.
84 - الراية، العدد الصادر في 14 يناير عام 1986م.
85 - الراية، العدد الصادر في 3 يناير عام 1987م.
86 - الراية، العدد الصادر في 28 فبراير عام 1989م.

87 - الراية، العدد الصادر في 3 مارس عام 1989م.

88 - الحضارة، العدد الصادر في 22 فبراير عام 1922م.

89 - الحضارة، العدد الصادر في مارس عام 1922م.

90 - الخرطوم، العدد الصادر في 11 سبتمبر عام 1988م.

91 - الخرطوم، العدد الصادر في 11 نوفمبر عام 1988م.

92 - الخرطوم، العدد الصادر في 25 نوفمبر عام 1988م.

93 - الخرطوم، العدد الصادر في 11 إبريل عام 1989م.

94 - الخرطوم، العدد الصادر في 28 يونيو عام 1989م.

95 - السودان،العدد الصادر في 2 أبريل عام 1907م.

96 - السوداني، العدد الصادر في 7 يناير 1987م.

97 - لسوداني، العدد الصادر في 30 يونيو عام 1987م.

98 - السوداني، العدد الصادر في 1 سبتمبر 1988م.

99 - السوداني، العدد الصادر في 1 إبريل عام 1989م.

100- السوداني، العدد الصادر في 27 يونيو عام 1989م.

101- السياسة، العدد الصادر في 2 يوليو عام 1986.

102- السياسة، العدد الصادر في 1 إبريل عام 1987م.

100 السياسة، العدد الصادر في 1 مايو 1988م.

101 السياسة، العدد الصادر في 2 يناير 1989م.

102 السياسة، العدد الصادر في 29 يونيو عام 1989م.

103 د. محمد قلندر/ مؤسسات الوعي في مواجهة عبود، عدد صحيفة "الصحافة" الصادر في 6 مارس عام 2006م.

104 صوت الأمة، العدد الصادر في 24 نوفمبر عام 1985م.

105 صوت الأمة، العدد الصادر في 1 فبراير 1988م.

106 صوت الأمة، العدد الصادر في 7 إبريل 1988م.

107 صوت الأمة، العدد الصادر في 29 مايو 1988م.

108 صوت الشارع، العدد الصادر في 7 أغسطس عام 1986م.

109 القبس، العدد الصادر في 29 أغسطس 1988م.

110 القبس، العدد الصادر في 18 ديسمبر عام 1988م.

111 القبس، العدد الصادر في 8 فبراير عام 1989م.

112 القبس، العدد الصادر في 1 يونيو عام 1989م.

113 القبس، العدد الصادر في 28 يونيو عام 1989م.

114 القوات المسلحة، العدد الصادر في 13 يونيو عام 1985م.

115 القوات المسلحة، العدد الصادر في 5 فبراير عام 1987م.

116 القوات المسلحة، العدد الصادر في ا أكتوبر عام 1987م.

117 القوات المسلحة، العدد الصادر في 1 يونيو 1988م.

118 القوات المسلحة، العدد الصادر في 6 أكتوبر 1988م.

119 الميدان، العدد الصادر في 14 أغسطس 1985م.

120 الميدان، العدد الصادر في 20 مارس 1986م.

121 الميدان، العدد الصادر في 14 يوليو عام 1987م.

122 الميدان، العدد الصادر في 14 نوفمبر عام 1988م.

60-الميدان، العدد 14 الصادر في 29 يونيو عام 1989م.

61-النهار، العدد الصادر في 17 ديسمبر عام 1987م

62- النهار، العدد الصادر في 20 ديسمبر عام 1987م.

63- النهار، العدد الصادر في 28 ديسمبر 1988م.

64- النهار، العدد الصادر في 1 أبريل عام 1988م.

65- النهار، العدد الصادر في ا فبراير عام 1989م.

66- النيل، العدد الأول، 21 مايو عام 1935م.

67-"النيل"، العدد الصادر في 6 فبراير عام 1938م.

68- الهدف، العدد الصادر في 24 فبراير عام 1986م.

69- الهدف، العدد الصادر في 2 مايو عام 1987م.
70- الهدف، العدد الصادر في 23 نوفمبر عام 1988م.
71-الهدف، العدد الصادر في 25 مارس 1989م.
72- الهدف، العدد الصادر في 28 يونيو 1989م.

الملحقات

قياس العلاقة بين القضية والفن التحريري

- **عدد مواد العينة** ☐
- **عدد تناول القضية:**

الاستقرار السياسي ☐ الأمن الداخلي ☐ حرب الجنوب ☐ السلام ☐ الصحافة ☐

- **عدد استخدام الفن التحريري:**

الخبر ☐ الحوار ☐ التحقيق ☐ المقال ☐ التقرير ☐

- **عدد استخدام الخبر في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي ☐ الأمن الداخلي ☐ حرب الجنوب ☐ السلام ☐ الصحافة ☐

- **عدد استخدام الحوار في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي ☐ الأمن الداخلي ☐ حرب الجنوب ☐ السلام ☐ الصحافة ☐

- **عدد استخدام التحقيق في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي ☐ الأمن الداخلي ☐ حرب الجنوب ☐ السلام ☐ الصحافة ☐

- **عدد استخدام المقال في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي ☐ الأمن الداخلي ☐ حرب الجنوب ☐ السلام ☐ الصحافة ☐

- **عدد استخدام التقرير في تناول القضايا:**

الاستقرار السياسي ☐ الأمن الداخلي ☐ حرب الجنوب ☐ السلام ☐ الصحافة ☐

قياس مدى الموضوعية أو الإثارة

أولاً العناوين:

- **إثارة في العناوين:**

يوجد ☐ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة في العناوين:

استهزاء ☐ اتهام بالخيانة ☐ اتهام بالمتاجرة بالدين ☐ أخرى ☐ عام ☐ شخصي ☐

- **قضية العناوين المثيرة:**

الاستقرار السياسي ☐ الأمن الداخلي ☐ حرب الجنوب ☐ السلام ☐ الصحافة ☐

- **الفن التحريري:**

الخبر ☐ الحوار ☐ التحقيق ☐ المقال ☐ التقرير ☐

ثانياً المواد:

- **إثارة في المواد**

يوجد ☐ لا يوجد ☐

طبيعة الإثارة:

استهزاء ☐ اتهام بالخيانة ☐ اتهام بالمتاجرة بالدين ☐ أخرى ☐ عام ☐ شخصي ☐

- **القضية:**

الاستقرار السياسي ☐ الأمن الداخلي ☐ حرب الجنوب ☐ السلام ☐ الصحافة ☐

- **الفن التحريري:**

الخبر ☐ الحوار ☐ التحقيق ☐ المقال ☐ التقرير ☐

قياس الخلط بين الخبر والرأي

▪ **الخلط بين الخبر والرأي:**

يوجد ☐ **لا يوجد** ☐

▪ **قضية الخلط بين الخبر والرأي:**

الاستقرار السياسي ☐ **الأمن الداخلي** ☐ **حرب الجنوب** ☐ **السلام** ☐ **الصحافة** ☐

النسب المئوية

- عدد مواد العينة: ☐
- عدد العناوين: ☐
- نسبة العناوين إلى المواد: ☐
- نسبة تناول قضية الاستقرار السياسي: ☐
- نسبة تناول قضية الأمن الداخلي: ☐
- نسبة تناول قضية حرب الجنوب: ☐
- نسبة تناول قضية السلام: ☐
- نسبة تناول قضية الصحافة: ☐
- نسبة استخدام الخبر: ☐
- نسبة استخدام الحوار: ☐
- نسبة استخدام التحقيق: ☐
- نسبة استخدام المقال: ☐
- نسبة استخدام التقرير: ☐
- نسبة المواد المثيرة: ☐
- نسبة العناوين المثيرة: ☐
- نسبة الخلط بين الخبر والرأي ☐



على رأس وفد على مستوى عال

لقاء هام مع خادم الحرمين الشريفين بالرياض اليوم

الاتحادي

الصادق ومنقستو

صحيفة يومية تصدر صباح كل أحد، ثلاثاء، خميس

اطلاع مصر على نتائج لقاء الصادق ومنقستو

كلمة العدد

نحن مستهدفون من حركة عنصرية

اجتماع زعيم الحزب مع اللجان المركزية للعاصمة يتحول الى ندوة سياسية حاشدة

٥٠ مليون دولار لاعادة تأهيل المرافق الصحية

والتحركات المشبوهة


تفاصيل جديدة حول المحاولة الانقلابية الفاشلة
ترتيبات الانقلاب العسكري الفاشل اكتملت قبل اسبوع والبيان الاول يتضمن انهاء النظام الديمقراطي
خطة لقصف الجمعية بالمدفعية اثناء القاء بيان الصادق ومحاولة فاشلة لاستقطاب رتبة قيادية بالجيش
اعتقال ١٨ من القيادات المايوية وضباط وجنود الامن والجيش السابقين وكشف الاعتقالات يضم ٤٩
بسم الله الرحمن الرحيم
الأسبوع
يومية سياسية مستقلة
رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
محي الدين تيتاوي
المدير العام
د. سليمان عثمان
مدير التحرير
احمد البلال الطيب
الصادق: المايويون قدروا ان تبدأ المؤامرة الدموية بمذبحة صباحية بالجمعية التأسيسية
أفلام اشتريت للتبشير بعودة المخلوع والتآمر على الديمقراطية والسيادة الوطنية
كلمة الاسبوع
الانقلاب.. والمعلومات
مسرحية
دنيا صفا .. دنيا انتباه



أحمد الميرغني يقود وفد السودان للقمة العربية بالرباط

الأضواء
الاسبوعي
سياسية مستقلة
تصدر صباح السبت والثلاثاء والخميس
السنة الثالثة - العدد ٣٥١
رئيس مجلس الادارة: محمد سعيد معروف
رئيس التحرير: محمد الحسن أحمد
مدير التحرير: أحمد محمد الحسن

فيضان عال يتوقع هذا العام

٤ مليون دولار من المعونة الامريكية للقمح

٥٥ مليون دولار من البنك الدولى للتعمير

السودان يدفع ٦٠ جنيه كل دقيقة للسفارة البريطانية بالخرطوم

رسالة للبنا من مجمع الكنائس الاسقفية

اجتماع لمجلس الوزراء بالاحد

أحمد الميرغني يقود وفد السودان الى مؤتمر القمة العربي بالمغرب

مصدر عال يؤكد ليست للسودان مصلحة فى نقل العسكريين التشاديين الى ليبيا

الرئيس صدام يؤكد وقوف العراق مع السودان لتحقيق وحدته وامنه

نيابة خاصة للتحقيق فى الجرائم التى تمس المجتمع

السفير البريطانى ينفى فرض قيود على السفر الى لندن

الجبهة تعتبر ما منحته امريكا لقرنق يصل الى ١٥٠ مليون دولار وما قدمته للسودان يدخل فى نطاق التعمية

بريطانيا تلعب دورا فى تحسين العلاقات السودانية الكينية

كلمة الأضواء

نداء الصادق للجبهة

الحسين يطلع وزراء خارجية افريقيا على جهود احلال السلام

حكام الاقاليم الجنوبية يؤدون القسم

الصادق يلتقى سفير المانيا الديمقراطية

الصادق يلتقى المستر قرانت

خفايا واسرار



...د إعلان الحكومة الجديدة

...قوات المسلحة تحبط محاولات المتمردين لاحتلال الناصر

ألوان

يومية مستقلة

خطط لليسار في الأبيض لتنفيذ عصيان مدني

...ئيس الوزراء يجتمع بقادة الاحزاب

الشهيد البطل قدم أروع الأمثلة

نعي السادة وزير الدفاع والقائد العام لقوات الشعب المسلحة ورئيس هيئة الاركان ونواب رئيس هيئة الاركان واحداً من ابرز ابطال قواتنا الجوية العقيد أ.ح طيار مختار محمدين الذي استشهد صباح أمس وهو يتصدى لقوى التمرد بمنطقة الناصر ، حيث ظل الشهيد يوالي قصف تجمعات الخوارج حول المدينة موجها لهم اقسى الضربات في فدائية نادرة.

وقد ظل الشهيد البطل يؤدي واجبه بمستوى رفيع من الاداء حتي صباح امس وقام خلال اليومين الماضيين بثماني طلعات جوية ناجحة ، اصابت مواقع المتمردين اصابات مباشرة ورفعت الروح المعنوية للمدافعين عن المدينة حيث تمكنوا فجر الامس من التصدي لهجوم المتمردين لاحتلال المدينة فردوهم علي اعقابهم وكبدوهم اربعة وعشرين قتيلا وغنموا اسلحتهم

وقد اصيبت طائرة الشهيد طيار مختار صباح امس بعد قيامه بالطلعة الجوية التاسعة حيث اصيبت طائرته المقاتلة بصاروخ سام ادى الى انفجار الطائرة وهي في الجو .

لقد اكد الشهيد البطل مختار روح الفداء الكامنة في نفوس كافة افراد قوات الشعب المسلحة لبذل ارواحهم صونا لوحدة الوطن وستظل القوات المسلحة تقدم الشهيد تلو الشهيد وتوجه الضربة تلو الضربة لفلول التمرد حتى يتحقق النصر على كل الاعداء والعملاء بإذن الله

عاشت ذكرى الشهيد البطل العقيد أ.ح طيار مختار محمدين عاشت ذكرى قواتنا المسلحة ..

سمنار مجانية التعليم

اجتماعات

الميدان أكذب الصحف

التحقيق في مخالفات ردنول

البحث عن الذات

يشاركون في الحصاد

دفعة جديدة

دعم البنك العقاري

الطفل العربي

للعاملين بالخارج

الأحزاب الوحدوية تلتقي



بسم الله الرحمن الرحيم

الأيام

١٢ صفحة

١٥ قرشاً

جريدة يومية سياسية تأسست عام ١٩٥٣

تصدر عن دار الأيام للطباعة والنشر

الاحد ١٤ رمضان ١٤٠٥ هـ ● الموافق ٢ يونيو ١٩٨٥م ● العدد رقم ٩١ر١١ ● السنة (٣٢)

رئيس الوزراء يستعرض أعمال ومنجزات حكومته في شهرها الأول ومجهوداتها لتنفيذ المهام الموكولة اليها

١ ١/٤ مليون طن حبوب لسد الفجوة الغذائية

الاستعدادات لمواجهة الموسم الزراعي الجديد مستمرة ومضاعفة الانتاج مهمة عاجلة وملحة

اعلن دكتور الجزولي دفع الله رئيس مجلس الوزراء انه تم تأمين حوالي مليون وربع مليون طن من الحبوب لسد الفجوه الغذائيه المقدرة بحوالي اربع ملايين ونصف المليون طن وذلك في مجال الاغاثه العاجله لمواجهة ظروف الجفاف والمجاعه وحول التحضيرات للموسم الزراعي الجديد قال ان الاجراءات قد اكتملت لتوفير خمسه عشر الف طن من تقاوي القمح بالاستيراد علاوة على توفير الكميات المطلوبه لتقاوي الدخن والسمسم والفول السوداني كما توفرت حتى الآن ٦٠ الف طن من احتياجات الموسم الزراعي من السماد والمقدره بمائه وستين الف طن كما اكتمل تامين احتياجات القطاع الزراعي من الجازولين والبنزين للموسم الجديد وتم الاتفاق على استيراد مبيدات حشريه بما يعادل ١٥ مليون دولار على العون الالماني.

الأمين العام للتجمع يقول: مسودة الدستور الانتقالي لا تتماشى مع الاتفاق بين التجمع والمجلس العسكري

واصل التجمع الوطني مناقشة المسودة التي وضعتها لجنة مراجعة الدستور واكد التجمع على ما توصل اليه ان هذه المسودة لا تتماشى مع الاتفاق الذي تم في اجتماع المجلس العسكري والتجمع الوطني في ابريل الماضي.

سوار الذهب يستقبل اعضاء اللجنة السودانيه للاغاثه

د. الجزولي يستقبل د. «الدولي»

السوق الاوربية تنفذ مشروعاً للتعمير الزراعي بغرب السودان

توزيع تقاوي الفول والسمسم في المناطق المتأثرة

٧٠٠ مليون دولار فقدناها

عدم السداد يؤثر على القروض الجديده

المراجعون يعقدون اجتماعا صباح اليوم

حصيلة الجمارك في شهر ٩٨ مليون

اضطرابات في ليلة الجبهة الاسلامية بعطبرة

مؤيدو الجبهة يتهمون الشيوعيين والبعثيين والناصريين

مخصصات الوزراء في العهد البائد

ابراء الذمة للوزراء

التحقيق مع عمر محمد الطيب

الجبهة الاسلامية القومية تقدم ندوة سياسية كبرى

فيها: د. حسن الترابي * محمد ابو قرون * علي عثمان محمد طه

بمدينة شندي في أمسية الأحد ١٤ رمضان



الخرطوم

يومية مستقلة تصدرها دار الخرطوم للصحافة

رئيس التحرير فضل الله محمد

٨ صفحات ١ جنيه

AL KHARTOUM NOVEMBER 11, 1988 No. 54

بسم الله الرحمن الرحيم ـ الجمعة ١١ نوفمبر ١٩٨٨م ـ الموافق ٢ ربيع الثاني ١٤٠٩هـ ـ العدد ٥٤ ـ السنة الاولي

محاولة جريئة لاغتيال الميرغنى عشية سفره الى اديس
ثلاثة مسلحين يطلقون الرصاص على داره مساء امس

الإتحاديون يرون أن يضم المؤتمر الدستورى الأحزاب الممثلة فى الجمعية والموقعة على ميثاق الإنتفاضة

علمت «الخرطوم» ان السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطي سيلتقي غدا في اديس ابابا بالرئيس الاثيوبي منقستو هيلا مريام في إطار تحسين وتطبيع العلاقات بين البلدين، وذلك قبل محادثاته مع جون قرنق.

تعرض منزل السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى في حوالي الساعه الثامنه والنصف من مساء امس الي هجوم غادر بالرصاص صادر من بندقية كلاشنكوف استهدفت الطابق الثاني من المنزل وبعض المواقع الاخرى. في محاولة جريئة لاغتياله قبل سفره الي اديس ابابا. وقد كان السيد زعيم الحزب خارج المنزل في وقت الحدث فيما لم يصب اى من الافراد بأذى.

الخرطوم اليوم
طريق التصحيح

فضل الله محمد

توجيه أربع تهم لمقتحم السفارة

مصرع ١٥١ شخصا في معركة بين العرب والفور

الصادق يتوجه الى ليبيا بعد غد

يتوجه السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء بعد غد الاحد الى الجماهيرية العربية الليبية في اطار الاتصالات التي يجريها رئيس الوزراء مع قادة الدول العربية والافريقية.

فى الصميم

علي حامد

في بيان للامن الداخلي:
عثمان خالد لم يعتقل

عمال السكة الحديد يطالبون اتحاد العمال بتنفيذ قرار المؤتمر العام للحد الادنى للاجور

الاطباء يسيرون موكبا لتسليم مذكرة للحكومة حول التردى الصحى

مشاورات لأجراء تعديل وزارى
القيادة العليا للأمة والأتحادى غير راضية عن أداء الحكومة

علمت الخرطوم من مصادر عليمة ان مجلس الوزراء الحالى سيتم تقليصه بما يتمشى مع الحاجة الفعلية للبلاد وإمكاناتها المالية، وذلك بدمج بعض الوزارات المتشابهة في بعضها، بما يعنى احداث تغيير وتعديل وزارى في الفترة القادمة وقد ورد هذا الاتجاه نتيجة للترهل في عدد الوزارات والزيادة في عدد الوزراء والاداء غير المرضي.

المفاجأة

عودة
كاريكاتير عزالدين في جريدة (الأشراف) ابتداءاً من عدد السبت القادم.

العاملون بالارصاد يهددون بالاضراب


اجماع قومي على ادانة جون قرنق

وزير الصحة بعد عودته من جنوب كردفان يقول: المواطنون بالاقاليم يستشعرون المرارة لتجاهل الاعلام لاعتداءات الخوارج

مصادر بالجبهة السياسية: أحداث جنوب كردفان تمثل محاولة لنقل الصراع المسلح وتوسيع نطاقه في مناطق جديدة

رئيس القضاء يصرح للراية: فصلت المحاكم في ٦٢٨ قضية حدية بعد انتفاضة رجب

في هذا العدد

رئيس القضاء: القضائية شكلت محكمة بهاء الدين ص ٣
الراية تفتح ملف المخدرات ص ٣
التجمع يتحول الى حزب سياسي! ص ٦
راجع الوثيقة: الجماهير رفضت حل الحزب الشيوعي ص ٨

الراية
يومية سياسية جامعة

٨ صفحات
٢٥ قرشا

AL RAYAH

تصدر مؤقتا كل سبت وثلاثاء

رئيس القضاء يتحدث

د. ابو صالح يصرح للراية:

للراية كلمة

اقرأ في الأعداد القادمة من الراية
الاستاذ احمد سليمان المحامي
يروي القصة الكاملة للشيوعيين مع مايو
• معلومات جديدة
• أسرار تذاع لأول مرة



رئيس الوزراء ومدير شرطة العاصمة يؤكدان: مجهولون اطلقوا النار على المتظاهرين

السوداني

AL SUDANI

صحيفة السودان الدولية يومية سياسية

مدير التحرير راشد عبدالرحيم سكرتير التحرير عثمان النمر

٥٠ قرشا ٣ ريالات

الصادق: لا مبرر منطقى لانسحاب الاتحادى من الحكومة

متمسك بالنهج القومى ولا نسعى لعزل احد بعض العناصر حاولت استغلال المطالبات النقابية لتغيير النظام الديمقراطي عقد المؤتمر الدستوري في اقرب وقت

بعد الغاء الزيادات على السكر العمال والمهنيون والموظفون والمعلمون يباشرون اعمالهم اعتبارا من اليوم في جميع المواقع دفعا للانتاج

د. احمد بلال: سنمارس نشاطنا السياسي في اطار النظام الديمقراطي ونمارس المعارضة عن طريق المؤسسات ولا مجال للخروج عن الشرعية الدستورية

قولوا حسنا

الامبراطور الأخير

البلد



السياسة
صحيفة يومية سياسية مستقلة - أسسها خالد فرح سنة ١٩٨٦ م
١٢ صفحة
٢٥ قرشا
تلفونات : ٧٨٨٨٢ - ٧٦٣٥١ ص ب ٣١٣٠ تلكس : ٢٢٠٣٤ مكاتب التحرير والاعلان - شارع البلدية رقم ١ - ٥/مربع ٤/ الخرطوم
الاربعاء ٢٦ شوال ١٤٠٦ هـ الموافق ٢ يوليو ١٩٨٦ م العدد ٢

شاهد في محكمة التهامي يقول : حذرت التهامي ورغم ذلك وقع

كشف شاهد الاتهام الثالث عشر في محاكمة شريف التهامي رجل الاعمال خضر الشريف امام المحكمة امس انه وبعد علمه في سبتمبر ٨٤ بعزم السودان توقيع اتفاقية مع شركة سيكما المملوكة للخاشقجي اتصل بالمتهم الاول شريف التهامي بلندن والذي اكد له صحة ما اثير حول الاتفاقية وبنودها حيث اوضح الشاهد انه طلب من المتهم عدم التوقيع على الاتفاقية مشيرا الى انه وصفها له بانه لم يحدث مثلها حتى في القرن السابع عشر وانها تمثل الاذلال للسودان والسودانيين وطلب منه عدم اخضاع الامر للدراسة بواسطة الخبراء والمعاونين ذلك ان الاتفاقية لا تحتاج لذلك بل يجب رفضها البتة

أعلان نتيجة الشهادة السودانية بنسبة نجاح ٦٧.١ ٪

الطلاب يكسرون احتكارية الطالبات للمراكز الاولى

تطوير زراعة الذرة الشامية

الميرغني يدعو لتحرير القدس

منظمة العمال تدين تصريحات رئيس الوزراء

خبراء امريكيون يتوجهون الى الاتحاد السوفيتي لمراقبة التجارب النووية

عجز ضخم في ميزانية جامعة الخرطوم

انيانيا « ٢ » توقف قرنق

وزير الداخلية ينتقد قانون الاجراءات الجنائية

اول بلاغ ضد السياسة

متهم مايو الأول : هدفنا التغيير بالقضاء على الطائفية

وحدات خاصة لمكافحة الارهاب في مصر

زيارات ميدانية لوزير الاسكان

حول الدفاع المشترك

الرئيس الجزائري ينتقد

« السياسة وحكم القانون »

اليوبيا تؤكد تمسكها بعلاقات التعاون

رفع الاضراب بالاذاعة والتلفزيون

في السياسة غدا

- باشري يواصل كشف جرائم مايو


القبس
سياسية . فكرية . يومية . تصدر مؤقتاً يومي الأحد والأربعاء
رئيس التحرير صادق عبدالله عبدالماجد
يصدرها الإخوان المسلمون
الأربعاء ١ رجب ١٤٠٩هـ الموافق ٨ فبراير ١٩٨٩
٨ صفحات
١ جنيه
القوات المسلحة تدافع بصمود عن مدينة توريت
بترول حقل بانتيو يكفي البلاد ١٥ عاماً
المجاهدون الأفغان يحكمون حصار كابول ..
كلمة القبس
فلتتحمل الحكومة مسئوليتها تجاه دعم القوات المسلحة
د. مادبو يصرح
نريد من الوزراء خطة عملية ..
احياء دور المساجد في الرعاية التربوية
تعويض الذرة للمملكة العربية السعودية
جرافات وعربات لمشروع الجزيرة
لجنة وساطة لحل مشكلة العاملين بالقضائية
مسلسل الأضرابات والتوقف عن العمل
٢٤ مليون دولار للأدوية لهذا العام ..


بسم الله الرحمن الرحيم

القوات المسلحة

يصدرها فرع التوجيه المعنوي
القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

١٠ قروش

١٢ صفحة

الخميس ٢٧ رمضان ١٤٠٠هـ الموافق ١٣ يونيو ١٩٨٠م / العدد ٨٤١

نقابة الأطباء البيطريين تدين أسلوب الإضراب وتعلن

الأمراض الوبائية تحت السيطرة واللحوم المعروضة سليمة
وثروتنا الحيوانية تخلو من الأمراض

الفريق توفيق يرفع مذكرة هامة عن نتائج زيارته للجنوب
الوفد المشترك للمجلسين يلتقي بتجمعات الاستوائية

وزير الدفاع يستقبل السفير الكويتي

المستشار القانوني للمجلس العسكري:
إعداد مذكرة تعريفية لمراجعة قوانين سبتمبر

جامعة الخرطوم تعلن:

سوار الذهب يتسلم رسالة من عرفات

وزير التربية يبحث الأوضاع الوظيفية للمعلمين

ترقية الأداء في إذاعة جوبا

د. الجزولي يزور الفرود اليوم

إنشاء المجلس القومي للصحة

وزير الداخلية يؤكد أنه لا فجوة أمنية بحل الأمن القومي

أسعار الفول للموسم الجديد

وكيل الثروة الحيوانية:
أكثر من ٣٦ مليون دولار لتوفير وسائل التطعيم المتطور وتحسين السلالات

كتب أحمد طه صديق

أخذ أقوال بهاء الدين في قضية الفلاشا



التوصل لاتفاق بين أحزاب الأمة والاتحادي والجبهة

الاتفاق ينطلق من بيان رئيس الوزراء المطروح للنقاش

صوت الأمة

الأمة

د. عمر نور الدائم: ستملك الجمعية كل الاتفاقات التي دفعها حزب الأمة مع القوى والأحزاب السياسية

ترحسين: ما طرحه رئيس الوزراء يتطلب التوثيق والالتزام الوطني

عودة وزير الخارجية بعد حضوره الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية

٦٠ مليون جنيه تعاقدات للشركة السودانية للبناء لانشاء مشاريع الشمالية

حاكم دارفور يؤكد ان القوات السودانية تتصدى بالجد لمحاولات اختراق الحدود

وزير التجارة يجري مباحثات مع نظيره الكويتي لدعم التبادل التجاري بين البلدين

ويعلن أن السودان يسعى لإزالة كافة المعوقات أمام الاستثمار العربي

الحكومة القادمة ستكون حكومة اجماع وطني

اللجنة القومية لاحتفالات انتفاضة ابريل تقرر اليوم برنامج الاحتفالات

احمد الميرغني: سياسة السودان الخارجية ثابتة ونعمل بعيداً عن المحاور

السودان يعمل من اجل تحقيق التضامن العربي في مواجهة الاخطار المحدقة بالأمة العربية

الذكرى الاولى لاستشهاد عثمان

دعوة عامة

إعلانات الأمة

اسعارنا لا تنافس

دائرة توزيعنا تتسع كل صباح

تحذير من تكرار الخطأ..

الحزب الشيوعي ينادي بتفادي ما حدث عام ١٩٦٥ بالجنوب

الميدان

جريدة يومية سياسية

يا عمال العالم وشعوبه المضطهدة ... إتحدوا

رئيس التحرير
التجاني الطيب بابكر

العدد ٩٣٠ الخميس ٩ رجب ١٤٠٦هـ الموافق ٢٠ مارس ١٩٨٦م الثمن ٢٥ قرشاً

في هذا العدد:

- نقد يخاطب المؤتمر الاقتصادي القومي "ص٤"
- لا لتأجيل الإنتخابات ولا لعرقلتها نريدها معركة نظيفة لنا ولغيرنا [كلمة الميدان]
- حرية الأديان في القوانين والدساتير السودانية "ص٦"

بالسبت يقرر المجلسان أين تؤجل الإنتخابات

اقترحت لجنة الانتخابات المركزية للحزب الشيوعي السوداني إلغاء الانتخابات في أي دائرة إنتخابية في الجنوب لا يتوفر فيها الأمن التام حسب تقدير لجنة الانتخابات. وإلغاءها كذلك في أي دائرة لم يبلغ فيها التسجيل نصف الناخبين المتوقع تسجيلهم وذلك تحقيقا للغرض من اجراء الانتخابات وهو التعبير الحقيقي عن إرادة الشعب في اختيار من يمثله في الجمعية التأسيسية.

جاء ذلك في مذكرة بعثت بها اللجنة إلى رئيس المجلس العسكري الانتقالي أمس الاول.

أعادت المذكرة الى الأذهان تجربة انتخابات ١٩٦٥ حيث فاز ١٢ مرشحا بالتزكية من مجموع ٢٠ دائرة في الاستوائية وحصل الفائزون على أصوات ضئيلة جدا .. وحيث بلغ التسجيل في بعض الدوائر ١٠ أو ١١ ناخبا.

قالت المذكرة ان اجراء الانتخابات بطريقة عام ٦٥ خطير على الوحدة الوطنية ولا يعبر عن إرادة الناخبين الحقيقية ولا يوفر المتطلبات الضرورية اللازمة للانتخابات وفقا لقانون وقواعد الانتخابات.

أشارت المذكرة الى أن العدد الذي يحق له التصويت وفقا لاحصاء ١٩٨٣ "بالتقريب" كالاتي ٨٥٠ ألف في الاستوائية ومليون و ٣٠٠ ألف في بحر الغزال و ٩٠٠ ألف في أعالي النيل.

وقد أشارت التقارير الواردة الى لجنة الانتخابات القومية أن كل الذين تم تسجيلهم في بحر الغزال بلغ ١٣٩ ألف و ٧٢١ فقط.

ولم تتوفر لدينا بعد أرقام بعدد المسجلين في الاستوائية وأعالي النيل كل على حده .. بيد أن تقارير اللجنة القومية تشير الى أن العدد الكلي للمسجلين في الجنوب بلغ ٥٦٠ ألفا و ٦٩٨ ناخبا " من جملة مليونين و ٧٨٠ ألفا يحق لهم التصويت - أي حوالي ٢٠٪ "

من المقرر أن ترفع اللجنة القومية للانتخابات تقريرها النهائي اليوم للمجلسين وفي يوم السبت يقرر المجلسان في تحديد الدوائر التي يمكن أن تجرى فيها الانتخابات.

دوائر الخريجين

٧١ ألف خريج منهم ٤٢٠٠، خارج السودان

بلغ عدد الخريجين المسجلين خارج السودان ١٤٧٢٤ خريجا حددوا الاقاليم التي سيصوتون لها كالاتي: ٤٨٤٤ بالعاصمة القومية ٤٣٥٨ بالاقليم الأوسط، ٨٢٠ بالشرقي، ٢٠١٩ بالشمالي ١٤٨٣ بكردفان، ٧٧١ بدارفور، ١٩٦ باعالي النيل، ١٣٨ بالاستوائية، ٩٥ ببحر الغزال، ومنهم ١١٨٨ خريجا لم يحددوا أقاليمهم.

ووصل عدد الخريجين المسجلين بدوائر الخريجين داخل وخارج البلاد ٧١٣٣٢ خريجا

الجدير بالذكر أن لجنة دوائر الخريجين طلبت من الخريجين بالخارج الذين لم يحددوا أقاليمهم تحديدها.

إنهاء الإضراب عن الطعام ومواصلة الإعتصام

جاءنا من لجنة التنظيم والاعلام لخريجي الزراعة المعتصمين أن مجلس الوزراء كون لجنة من نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والنائب العام وذلك للاجتماع بلجنة التنسيق للزراعيين لمناقشة المذكرة التي رفعت للمجلس بشأن مشكلة الزراعيين.

هذا وقد انهى المعتصمون الاضراب عن الطعام الا انهم ما زالوا معتصمين.

حدث أمس

- أعلن ان اليوم سيكون هو يوم السودان في معرض القاهرة الدولي الذي افتتح في ٨ مارس الحالي وسيسافر الى هناك وزير التجارة والتموين لحضور المناسبة.



- تبادل رئيس المجلس العسكري التهاني مع الرئيس الامريكي بمناسبة عيد ميلاد الاخير الخامس والسبعين.
- أعلن ان العمل سيبدأ فورا في توصيل خط كهرباء عالي من سنار الى ربك ثم الى الدويم كحل جذري لمشكلة الاضاءة فيها. ويتوجه اليوم الى عاصمة النيل الابيض وفد من المهندسين لصيانة المولدات المتعطلة في المدينة.

قانون عبد العاطي

الأساتذة يصفون النائب العام بالجرأة على الحق واتباع نهج - مايو -

هاجمت الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم عمر عبدالعاطي النائب العام ووصفته بأنه يستهزئ بالمبادئ المضمنة في ميثاق الانتفاضة وأنه معن



في الجرأة على الحق وماض في نفس الطريق التي سلكها قبله فقهاء عهد الظلام وأنه أفصح مؤخرا عن عقلية هي توأم للعقلية المايوية التي ظلت تغطي عجزها على الدوام عن مقارعة الحجة بالحجة بكيل التهم والتهديد وغيرها من أساليب الإرهاب بإسم الدين.

شجبت الهيئة في بيان لها صدر أمس التسويات المالية التي أبرمها عبدالعاطي مع سارقي قوت الشعب وقالت أنه كان من الواجب تقديمهم الى المحاكم ومعاقبتهم حتى بعد استرداد الأموال التي نهبوها .. وأعلنت عن رفضها للطريقة التي تمت بها صياغة مشروع قانون العقوبات الجديد ..

وطالبت بالغاء قوانين سبتمبر قانون أمن الدولة وحالة الطوارئ ولائحة العمل النقابي والقوانين المايوية المقيدة للحريات.

واختتمت الهيئة بيانها بقولها: "يكفيه ويكفينا سجل القتل الشريع فليحزم متاعه، هو ومن معه، ولقد بقي لرحيلهم أسابيع معدودة"

إعتقال صحفي أجنبي في جوبا

ذكر شاهد عيان أن تمردا قد حدث الاسبوع الماضي في مطار جوبا حيث إعتدى أفراد من القوات المسلحة على كابتن طائرة الشركة العربية للنقل وعلى قائدهم عند تدخله وذلك لخلاف حول نقلهم الى الخرطوم.

من جهة أخرى تم اعتقال الصحفي دايك كلنفسون مراسل هيئة الاذاعة البريطانية في جوبا يوم ١٤ الجاري إثر التقرير الذي أرسله حول أحداث المطار وبثته الهيئة في برنامجها " فوكس أون آفريكا "

اعتقل الصحفي وهو أجنبي بأمر من الحاكم العسكري للإستوائية.

أضبط!

المستشار سجل الرقم القياسي في التعاون

قالت صحيفة الجبهة القومية الاسلامية ان مستشار السفاح مكث في المعتقل اطول مدة مكثها زعيم سياسي وقدرها بسبع سنوات.

وهذا كذب مخجل على اعتقاله نحو خمس سنوات ونصف سنة، وهناك العشرات الذين مكثوا ٩،٨،٧ سنوات اهم من هذا ان الصحيفه تناست انه كان زعيم الحزب السياسي الوحيد الذي سجل الرقم القياسي في التعاون مع السفاح من ١٩٧٧ الى ١٩٨٥.

لماذا يسجل في دوائر الجنوب للخريجين مواطنون ليسوا من الجنوب؟

تقدم أحد المرشحين بدوائر الخريجين بمديرية أعالي النيل بشكوى للسيد رئيس لجنة دوائر الخريجين، مفادها أن هناك اعدادا كبيرة من الخريجين خارج البلاد قد سجلوا للتصويت بالجنوب بتوجيه من بعض الاحزاب وهم ليسوا من مواطني الجنوب اصلا ولقد أوضحت لجنة الانتخابات للشاكي أن المغتربين مستثنون من شرط الاقامة حسب القانون.

جدير بالتذكير أن مسئولا من لجنة الانتخابات كان قد أعلن أن ذلك لن يحدث!

بحث في اسباب تجميد السودان لعضويته في الاكاديمية العربية وشركة الملاحة

اوضح السيد وزير المواصلات ان الجانبين السوداني والمصري ما زالا يتبادلان الاراء حول الاسباب التي أدت الى تجميد السودان لعضويته بالاكاديمية العربية للنقل البحري والشركة العربية للملاحة البحرية.

وقال (سونا) ان الاتصالات جارية لتمثيل السودان بتكافؤ وجديه يتمشيان مع سيادة البلاد وتمتعها بحقوقها المتكاملة وأضاف انه يتوقع ظهور نتائج طيبة خلال الايام القادمة، من خلال الاتصالات التي يجريها مع السفير المصري بالخرطوم.

كان السودان قد جمد عضويته مؤخرا في المؤسستين بسبب التمثيل غير المتكافئ في مجلس ادارتهما.

المريخ يهزم الهلال

إنتصر المريخ على الهلال ٢ صفر في المباراة التي أقيمت بينهما أمس في دوري الدرجة الاول بالخرطوم .. أحرز اصابتي المريخ أبراهومة وكان الحكم قد رفض احتساب اصابة ثالثة للمريخ أحرزها قلة.



قائد وثبة الأسود يكشف للنهار :

أسرار عملية تحرير الكرمك

تأمين خزان الروصيرص واقامة محطات للانذار المبكر

الميرغني يستقبل سفير السعودية

أمن السودان هو أمن السعودية

الرأي

سيادة : لن نقبل الاستسلام

٦ دول مقترحة لاختيار مقر التفاوض السوداني الاثيوبي

اعلان تحرير قيسان أصبح وشيكاً

سفير تونس بالخرطوم : بورقيبة يتمتع بحريته في قصره

إعداد خطة لمكافحة النهب المسلح

قمة مجلس التعاون الخليجي تواصل بحث حرب الخليج

الشيخ زايد يجدد دعوته بتشكيل قوة للفصل بين المتحاربين

كبري معلق أم نفق في شارع الجامعة خلاف بين المعتمدية وإدارة الهندسة

قبول المتطوعين وارسالهم لجبهات القتال

تحقيق توازن عرقي في الجيش السوداني

جامعة الجزيرة في الثاني من يناير

١٨ مليون جنيه لشراء جهاز الكشف عن الأطعمة الملوثة

نهار اليوم

نداء



تظاهرات الطلاب تتوالى وتزداد حدة واتساعاً

الهدف السياسي

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

٤ صفحات

١ جنيه

الخميس ٣ نوفمبر ١٩٨٨م الموافق ٣ ربيع أول ١٤٠٩هـ

نقيب بشرطة الاحتياطي المركزي يعتدي على احد الصحفيين

الاتحاديون: لن نساوم بمصالح البلاد

عمال الكهرباء والمياه يضربون لثلاثة ايام بالسبت

نقابة الصحفيين تناشد عضويتها بملاحقة قضايا الجماهير

بلاغات ضد احد رموز مايو

لجنة التشريع تواصل عملها عبر ٣ مجموعات

الهيئة الشعبية للدفاع عن الديمقراطية تنتقد قرارات لجنة التشريع

المعتمد يؤكد توفر الدقيق بالعاصمة

افتتاحية: حكومة تتنصل منها احزابها يجب ان ترحل

اضراب ٣٩ نقابة للكتبة وامناء المخازن بالسبت

كلمة: مأزق احزاب الرأسمالية

القوات المسلحة على اعتاب مرحلة جديدة

وزير التجارة يتنصل من مسؤولية الأزمة ومعتمد العاصمة يذكر بالطوارئ

القيمة الحقيقية للجنيه السوداني هي القيمة المعلنة حاليا في السوق الحر

مجلس ادارة العمل العربية يناقش وينشئ الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار بتنظيم الصحافة والمطبوعات لسنة 1405هجرية

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم القرار وبدء العمل.

المادة 1

يسمى هذا القرار «قرار بتنظيم الصحافة والمطبوعات لسنة 1405هـ»، ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه إلى حين إصدار قانون الصحافة والمطبوعات.

تفسير المادة (2)

في هذا القرار ما لم يقتض السابق معنى آخر:

الوزير: يقصد به وزير الثقافة والإعلام.

اللجنة: يقصد بها لجنة الصحافة والمطبوعات المنشأة بموجب المادة 10.

صحيفة: يقصد بها أي ورقة تشتمل على أخبار أو تقارير عن أي حوادث أو ملاحظات أو تعليقات عليها، وتطبع بغرض التداول، وتنشر دوريًا في أجزاء متعددة أو أعداد في فترات متقطعة، وتشمل المجلات والصحف السياسية أو الثقافية أو الأدبية أو الدينية أو العلمية أو الاقتصادية أو الفنية أو الرياضية، أو غيرها من المجلات، والدوريات، والنشرات، أو أي مطبوع بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة.

مطبوعات: يقصد بها فيما عدا الصحف كل الكتابات والدوريات والرسومات والصور الشمسية والقطع الموسيقية، وغير ذلك من وسائل التعريف، التي نقلت بالطرق الكيميائية أو الميكانيكية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول.

طابع: يقصد به مالك المطبعة أو من يستغلها فعلاً بطريق الإيجار أو بأي طريق آخر، ويشمل كل من سمح بظهور اسمه بتلك الصفة في أي مطبوع.

ناشر: يقصد به الشخص المرخص له بنشر أية صحيفة ويشمل كل من سمح بظهور اسمه بتلك الصفة في أي مطبوع.

مطبعة: يقصد بها الماكينات والآلات المستعملة لأغراض الطباعة، وتشمل جميع الوسائل والمواد الأخرى التي تستعمل لنفس الغرض.

رخص الصحف والمطبوعات

وجوب الحصول على الترخيص

المادة3.

لا يجوز إصدار صحيفة أو مطبوع إلا بترخيص من الوزير، وبعد استيفاء جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القرار.

البيانات الواجب توفرها في طلب الترخيص

المادة 4

1/ يجب أن يشتمل طلب الترخيص على البيانات الآتية مؤيدة بالمستندات اللازمة:

(أ) اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة مقدم الطلب، ومقر المنشأة واسمها ورقم القيد في السجل التجاري.

(ب) في حالة طلب الترخيص بإصدار صحيفة بالإضافة إلى المذكور في الفقرة (أ):

أولاً: اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة رئيس تحرير الصحيفة أو المحررين المسؤولين والناشر إن وجد.

ثانيًا: اللغة التي تنشر بها الصحيفة ونوعها سياسية أو أدبية أو غيرها، وطريقة إصدارها يومية أو أسبوعية أو غير ذلك.

(ج) أي بيانات أخرى يطلبها الوزير.

2/ يجب على مقدم الترخيص أن:

(أ) يدفع الرسوم التي يقررها الوزير قبل إصدار الترخيص.

(ب) يرفق مع طلب الترخيص خطاب ضمان معتمد من أي بنك لفترة الترخيص بمبلغ عشرة آلاف جنيه بالنسبة للأحزاب والهيئات والمنظمات والجهات العلمية والنقابات والاتحادات والجمعيات، وبمبلغ ألف جنيه بالنسبة للأفراد. على أن يسحب خطاب الضمان عند إلغاء الترخيص.

3/ يجب الإبلاغ عن كل تغيير يطرأ على البيانات الواردة في البند (1) خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ حدوث التغيير.

الشروط الواجب توافرها في مقدم طلب الترخيص:

المادة 5

يشترط في مقدم طلب الترخيص ما يلي:

(أ) أن يكون سودانيًا.

(ب) ألا يقل سنه عن خمسة وعشرين سنة.

(ج) أن يكون كامل الأهلية حسن السيرة، محمود السمعة، لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

(د) أن يكون على قدر كاف من الاستعداد لمزاولة العمل.

الشروط الواجب توافرها في رئيس الصحيفة

المادة 6.

يجب أن تتوفر في رئيس تحرير الصحيفة ذات الشروط الواجب توفرها في مقدم طلب الترخيص المذكورة في المادة 5.

أحكام خاصة بالصحف

المادة 7.

1/ لا يجوز لأي شخص أن ينشر صحيفة أو يقوم بتداولها أو يساعد في ذلك ما لم يبين بشكل ظاهر على كل نسخة في أول صفحة فيها رئيس مجلس إدارتها ورئيس تحريرها واسم ناشرها - إن وجد - واسم المطبعة التي تطبع فيها.

2/ عند تداول أي صحيفة يجب أن يسلم إلى اللجنة عشر نسخ منها.

أحكام خاصة بالمطبوعات

المادة 8.

1/ فيما عدا المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية لا يجوز لأي شخص أن ينشر أي مطبوع أو يقوم بتداوله أو يساعد في ذلك ما لم يبين المطبوع في أول أو آخر صفحة منه بطريقة واضحة اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوان إن كان غيّر الطابع وتاريخ الطبع.

2/ فيما عدا المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية يجب على كل طابع أن يودع لدى اللجنة ومكتبة جامعة الخرطوم ودار الوثائق القومية ثلاث نسخ من أي مطبوع يقوم بطبعه.

منع تداول الصحف والمطبوعات وحظر استيرادها

المادة 9.

1/ يجوز للنائب العام من تلقاء نفسه أو بتوصية من الوزير أن يأمر بمنع تداول أو حظر استيراد أي صحيفة أو مطبوع متى اقتنع أنه يخالف أحكام القواعد.

2/ يجوز لصاحب الصحيفة أو المطبوع أو للمستورد أن يستأنف قرار النائب العام الصادر بموجب البند (1) لدى المحكمة المختصة بموجب قانون الإجراءات المدنية خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إبلاغه بالقرار.

الفصل الثالث

اللجنة

إنشاء اللجنة وتشكيلها

المادة10.

تنشأ لجنة تسمى «لجنة الاقتصاد والمطبوعات» وتشكل على الوجه الآتي:

(أ) وكيل وزارة الثقافة والإعلام(رئيسًا)

(ب) ممثل النائب العام (عضوًا)

(ج) ممثل التجمع الوطني (عضوًا)

(د) ممثل نقابة الصحفيين (عضوًا)

(هـ) الأمين العام لمجلس الصحافة والمطبوعات السابق (مقررًا)

اختصاصات اللجنة

المادة 11.

تختص اللجنة بالآتي:

1/ درساة وفحص الترخيصات المقدمة ورفع توصيات بشأنها للوزير.

2/ التوصية للوزير بإلغاء أو تعليق أي صحيفة تخالف أحكام هذا القرار.

3/ متابعة تنفيذ أحكام هذا القرار ورفع أي مخالفة له للوزير لاتخاذ ما يراه مناسبًا.

4/ مساعدة الوزير في أداء مهامه الموكلة إليه بموجب هذا القرار.

5/ مباشرة أية مهام أخرى يوكلها الوزير إليها.

اجتماعات اللجنة

المادة .12

1/ تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها.

2/ يكون النصاب القانوني لاجتماع اللجنة ثلاثة أعضاء.

3/ تكون قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة.

قواعد عامة

المادة 13.

يجب على أي صحيفة أو مطبوع أن يلتزم بالقواعد الآتية:

(أ) تعميق مبادئ الحرية وتأكيد الممارسة الديمقراطية.

(ب) التمسك بتقاليد وأخلاقيات المهنة والابتعاد عن أسلوب المهاترات والقذف والتجريح للهيئات والأحزاب والأفراد.

(ج) عدم التعرض للأديان السماوية وكريم المعتقدات.

(د) مراعاة الصدق والموضوعية في معالجة الشؤون العامة والاعتماد على أسلوب النقد النزيه والمبرأ من الغرض تجاه مختلف القضايا.

(هـ) الالتزام الكامل بالموضوعية في كل ما يكتب وما ينشر في مجال النقد الذي يتناول الأفراد والشخصيات العامة.

(و) الابتعاد عن الإثارة والمبالغة فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات القضائية والعمل على تأكيد مبدأ سيادة القانون ولا يجوز التعليق على التحقيقات والمحاكمات إلا بعد الفصل في الدعوى بصفة نهائية.

(ز) عدم تناول الأخبار والمعلومات التي تضر بالمصالح القومية أو ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو بتعكير صفو العلاقات بين السودان والدول الصديقة.

(ح) عدم نشر ما من شأنه أن يخدش الآداب العامة أو يمس كرامة الأشخاص أو حرماتهم الشخصية أو إفشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجاري أو نشر أمر يقصد به تهديده أو إرغامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير أو حرمانه من حرية العمل.

(ط) عدم نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع.

(ي) أن تنشر بناء على طلب صاحب الشأن ما يراه تصحيحًا لمعلومات سبق نشرها بدون إخلال بحق الصحيفة في التعقيب.

الفصل الخامس

أحكام عامة

إلغاء الترخيص أو تعليقه

المادة 14.

1/ يجوز للوزير بناء على توصية اللجنة إلغاء الترخيص الممنوح بموجب المادة 3 في أي من الحالات الآتية:

(أ) إذا طلب صاحب الرخصة ذلك.

(ب) إذا توفي صاحب الترخيص ولم يتيسر لورثته الاستمرار في العمل بانتظام.

(ج) في حالة الصحيفة الحزبية، إذا توقف الحزب عن ممارسة نشاطه الحزبي.

(د) رذا أخل صاحب الترخيص بأي حكم من أحكام هذا القرار.

2/ بالرغم من أحكام البند (1) يجوز للوزير بناء على توصية اللجنة تعليق الترخيص لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر في حالة مخالفتها لأحكام هذا القرار.

3/ لا يكون قرار الوزير بإلغاء الترخيص أو تعليقه بديلاً لمحاكمة أو مقاضاة صحيفة أو صاحبها أو رئيس تحريرها بموجب أي قانون ساري المفعول.

قانون الصحافة والمطبوعات 1406هـ

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم القانون وبدء العمل به

المادة1.

يسمى هذا القانون قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1406هـ ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

إلغاء المادة2.

يلغي القانون قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1405هـ.

تفسير المادة 3

في هذا القانون ما لم يقتض السياق معنى آخر:

المجلس: يقصد به مجلس الصحافة والمطبوعات المنشأ بموجب المادة 4(1).

التداول: يقصد به بيع الصحف أو المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو إلصاقها بالجدران أو عرضها في المحلات التجاربة.

الصحيفة: يقصد بها أي ورقة أو أوراق تنشر عليها أخبار أو تقارير عن أي حوادث أو أفكار أو ملاحظات أو تعليقات عليها تطبع بغرض التداول وتنشر دوريًا أو في أجزاء أو أعداد في فترات متقطعة ويشمل هذا المجلات والنشرات الثقافية والأدبية والتعليمية والفنية والرياضية وغيرها من المجلات ويستثنى من ذلك الصحف الحائطية في المدارس والجامعات والمعاهد العليا.

صاحب الصيحفة: يقصد به مالك الصحيفة سواء كان شخصًا طبيعيًا أو شركة أو شراكة أو حزبًا سياسيًا أو جماعة من الأشخاص أو هيئة أو موسوعة عامة أو تنظيمًا أو جمعية.

طابع: يقصد به مالك المطبعة أو من يستغلها فعلاً من مالكها عن طريق الإيجار أو أي طريق آخر وكل من يسمح بظهور اسمه بتلك الصفة في أي صحيفة.

مطبوعات: يقصد بها فيما عدا الصحف الكتابات والرسوم أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل تداول المعرفة التي تنقل بالطرق الميكانيكية أو الإلكترونية أو الكهربائية أو الكيميائية أو غيرها.

مطبعة: تشمل جميع العدد والماكينات والآلات والحروف والأدوات وغيرها من العدد والمواد التي تستعمل لأغراض الطباعة والتغليف والتجليد.

إنشاء المجلس ومقره والإشراف عليه

المادة 4.

ينشأ مجلس يسمى مجلس الصحافة والمطبوعات ويكون هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام ويجوز له التقاضي باسمه.

1/ يكون مقر المجلس العاصمة القومية.

2/ يكون المجلس تحت إشراف مجلس الوزراء

تشكيل المجلس

المادة 5.

يشكل المجلس بقرار من مجلس الوزراء على الوجه الآتي:

(أ) رئيس المجلس، على أن يكون من بين الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والموضوعية.

(ب) عضوان يمثلان نقابة الصحفيين.

(ج) ممثل لأصحاب الصحف.

(د) ممثلان من أساتذة الإعلام والصحافة بالجامعات والمعاهد العليا السودانية يختارهما المجلس القومي للتعليم العالي.

(هـ) مدير المطبعة الحكومية.

(و) أحد كبار القضاة المتقاعدين يختاره رئيس القضاء.

(ز) ممثل لوزارة الثقافة والإعلام يعينه وزير الثقافة والإعلام.

(ح) ممثل لرؤساء تحرير الصحف بالانتخاب.

(ط) ثلاث شخصيات قومية يتم اختيارها من بين المواطنين المشهود لهم بالموضوعية والكفاءة والاستقلال والخبرة.

(ي) مفتش المطبوعات بمصلحة المخازن والمهمات (عضوًا منتسبًا ليس له حق التصويت).

خلو المقعد في المجلس

الماد 6.

يخلو مقعد المجلس لأحد الأسباب الآتية:

(أ) العجز عن القيام بواجباته.

(ب) الإدانة في جريمة تخل بالشرف أو الأمانة.

(ج) الاستقالة.

(د) الوفاة.

(هـ) إذا قرر المجلس خلوع لتغيب العضو عن ثلاثة اجتماعات متتالية بدون عذر مقبول.

اختصاصات المجلس

المادة 7.

تكون للمجلس الاختصاصات الآتية:

(أ) العمل بكل السبل المشروعة لحماية النظام الديمقراطي وتأكيد وتدعيم حرية الرأي والتغيير والدفاع عن حرية الصحافة واستقلالها.

(ب) السمو بالمستوى المهني للصحف والسعي للمحافظة على درجة رفيعة من الأداد بملاحق التطور التقني وترشيد وتبادل الخبرات.

(ج) وضع ميثاق شرف للعمل الصحفي ينظم السلوك المهني لكافة قطاعات العاملين في الصحافة والمؤسسات على أن لا يتعارض هذا الميثاق مع أي ميثاق شرف مهني تقره نقابة الصحفيين وتلزم به أعضاءها.

(د) النظر في الشكاوي والظلامات المرفوعة إليه من الجمهور المتضرر من الصحف وتنظيم إجراءات النظر في الشكاوى والظلامات بموجب لائحة خاصة يصدرها المجلس على أن لا يسقط هذا النص حق نقابة الصحفيين في اتخاذ ما تراه من إجراءات تأديبية يكفلها لها قانونها في حق أعضائها أو حقوق الأفراد والجماعات التي تكفلها لها القوانين الأخرى.

(هـ) تشكيل لجنة لتسجيل الصحفيين ومنح المسجلين منهم البطاقة المهنية اللازمة لممارسة العمل الصحفي.

(و) الإشراف على عمل الصحفيين الأجانب ومراسلي وكالات الأنباء والصحف الأجنبية من السودانيين وتحديد الصورة التي يتم بها اعتمادهم وتسجيلهم بالتشاور مع الجهات الأخرى وذلك بموجب القانون.

(ز) العمل على توثيق الصلات وتبادل الخبرات مع المجالس والهيئات ذات النشاط المماثل خارج السودان.

(ح) التوجيه بمراجعة حسابات الصحف بواسطة مراجع قانوني معتمد ونشر تقارير المراجع على الجمهور واتخاذ ما يراه مناسبًا من إجراءات.

(ط) رفع تقرير سنوي عن أعماله وعن العمل الصحفي لمجلس الوزراء.

مدة المجلس

المادة 8.

1/ تكون مدة عمل أربع سنوات متتالية.

2/ مع عدم الإخلال بحق النقابات والتنظيمات في اختيار ممثليهم، يتمتع جميع أعضاء المجلس بفترة عضوية تمتد لأربع سنوات ما عدا الأعضاء المنصوص عليهم في المادة 5 (ب) و (ج) و (ح) فيتمتعون بفترة عضوية مقدارها ثلاث سنوات في دورة انعقاد المجلس الأولى.

اجتماعات المجلس

المادة 9.

1/ يعقد المجلس اجتماعًا دوريًا كل شهر ويجوز لرئيس المجلس أو لعدد من الأعضاء يزيد على النصف الدعوة لاجتماع طارئ.

2/ يكون النصاب القانوني لاجتماعات المجلس مساويًا لنصف الأعضاء.

3/ تتخذ قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون لرئيس المجلس صوت مرجح.

4/ يجوز لرئيس المجلس بعد التشاور مع الأعضاء دعوة من يراه مناسبًا من المختصين أو المعنيين لحضور اجتماعات المجلس على ألا يكون لهم الحق في التصويت.

الفصل الثالث

الصحف والمطبوعات

الحق في إصدار الصحف

المادة 10.

يكون للأشخاص السودانيين الحق في إصدار الصحف وفقًا لأحكام هذا القانون والأسس التي يحددها المجلس.

وجوب الحصول على الترخيص

المادة 11.

لا يجوز إصدار أي صحيفة أو مطبوع دون الحصول على ترخيص من المجلس.

البيانات الواجب توافرها في طلب الترخيص

المادة 12

1/ يجب أن يشتمل طلب الترخيص على البيانات الآتية مؤيدة بالمستندات اللازمة

(أ) اسم مقدم الطلب ومقر المنشأة واسمها ورقم القيد في السجل التجاري.

(ب) في حالة طلب الترخيص لإصدار صحيفة بالإضافة إلي البيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ).

أولاً: اسم رئيس تحرير الصحيفة وطابعها.

ثانيًا: مصدر تمويل الصحيفة.

ثالثًا: شهادة حسن سير وسلوك بالنسبة للأفراد العاملين.

رابعًا: كافة الوثائق القانونية التي تعرف طبيعة عمل المؤسسة الناشرة للصحيفة.

2/ يجب على مقدم طلب الترخيص أن:

(أ) يدفع الرسوم المقررة قبل إصدار الترخيص.

(ب) يودع مع طلب الترخيص تأمين مقداره خمسة آلاف جنيه سوداني على أن يرد عند إلغاء الترخيص أو وقف الصحيفة عن الصدور بناء على طلب مكتوب منه.

3/ يجب إبلاغ المجلس بأي تغيير يطرأ على البيانات المنصوص عليها في البند (1) وذلك خلال أسبوعين من تاريخ حدوث التغيير.

التنازل عن الترخيص

المادة 13

يجوز التنازل عن الترخيص للغير بشرط الحصول على موافقة المجلس بذلك على أن يدون فيه حالة الصحيفة أو تغيير يحدث في اسم صاحبها أو رئيس تحريرها أو طابعها.

أحكام خاصة بالصحف

المادة 14.

يجب على صاحب الصحيفة أن يتأكد من نشر المعلومات الآتية في مكان ظاهر من الصحيفة.

(أ) اسم مالكها.

(ب) اسم رئيس التحرير.

(ج) اسم المطبعة التي تطبع فيها.

(د) الرقم المسلسل الصادر وعدد النسخ المطبوعة منه.

المادة 15.

لا يجوز لأي شخص فيما عدا المطبوعات ذات الصفة التجارية أو الخاصة أن ينشر أي مطبوع أو يقوم بتداوله أو يساعد على ذلك ما لم يبين في أول أو اخر صفحة

منه بطريقة واضحة اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وتاريخ الطبع

إيداع الصحف والمطبوعات

المادة 16

يجب على صاحب الصحيفة أو المطبوع أن يودع لدى الأمانة العامة للمجلس ودار الوثائق القومية عشر نسخ من كل طبعة.

إصدار الصحف بواسطة الجهات الأجنبية

المادة 17.

1/ يجوز للمؤسسات والتنظيمات والجماعات الأجنبية المقيمة بالسودان إصدار الصحف الخاصة بها وذلك بعد الحصول على ترخيص من المجلس تحدد شروط إصدارها اللوائح.

2/ في حالة الإخلال بشروط الإصدار المنصوص عليها في البند (1) يجوز للمجلس وقف الصحيفة لأي فترة أو إلغاء الترخيص.

أحكام متعلقة بحق التصحيح

المادة 18

يجب على رئيس تحرير الصحيفة أن ينشر بناء على طلب مقدم إليه من أي شخص متضرر من أي وقائع أو تصريحات تصحيحًا لما سبق نشره من تلك الوقائع أو التصريحات في الصحيفة وفقًا للشروط الآتية:

(أ) أن ينشر التصحيح خلال ثلاثة أيام من استلام الطلب على ألا يحسب في ذلك يوم الاستظلام فإذا كان الموضوع المتضرر منه قد تم في صحيفة أسبوعية أو شهرية أو موسمية فينشر التصحيح في أول عدد يصدر منها بعد استلام الطلب.

(ب) أن ينشر التصحيح في ذات المكان وبذات الحروف التي نشر بها الموضوع المتضرر منه وأن يكون ذلك بلا مقابل مالي.

حالات الامتناع عن نشر التصحيح

المادة 19.

يجوز للصحيفة الامتناع عن نشر التصحيح في الحالات الآتية:

(أ) إذا وصل طلب التصحيح بعد شهرين من تاريخ نشر الموضوع المتضرر منه.

(ب) إذا كان التصحيح يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

(ج) رذا كان التصحيح يتضمن مساسًا بالحقوق المشروعة للغير.

(د) إذا سبق أن تم تصحيح الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها الموضوع المتضرر منه.

الإجراءات في حالة الامتناع عن نشر التصحيح

المادة 20

في حالة امتناع الصحيفة عن نشر التصحيح المستوفي للشروط المنصوص عليها في المادة (18) يجوز للمجلس أن:

(أ) ينشر التصحيح على أوسع نطاق ممكن.

(ب) يلوم أو يوبخ الصحيفة علنًا بسبب الرفض.

الشروط الواجب توافرها في رئيس تحرير الصحيفة

المادة 21

1/ يشترط في رئيس تحرير الصحيفة:

(أ) أن يكون سودانيًا مارس العمل الصحفي لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

(ب) ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

(ح) ألا يكون شاغلاً لوظيفة عامة في الدولة أو أي جهة أجنبية ويجوز للمجلس أن يستثني من هذا الشروط من يراه مناسبًا من الأشخاص.

(د) مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) أن ثيكون كامل الأهلية وحسن السمعة ومحمود السيرة وألا يكون قد صدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

2/ يستثنى من أحكام الفقرتين (ب) و (ج) رؤساء تحرير الصحف المهنية والمتخصصة.

منع تداول الصحف والمطبوعات الأجنبية وحظر استيرادها

المادة 22

1/ يقوم المجلس بموجب أمر ينشر في الجريدة الرسمية بمنع تداول أي صحيفة أو مطبوع أجنبي أو يحظر استيرادها في الحالات الآتية:

(أ) قرارات مقاطعة الدول الصادرة بقانون.

(ب) الإخلال بالآداب العامة.

(ج) الإساءة للأديان السماوية وكريم المعتقدات.

2/ يصدر المجلس الأمر المنصوص عليه في البند (1) بناء على توصية السلطات المختصة كوزارة الخارجية والداخلية ومصلحة الجمارك ومؤسسة البريد.

3/ يجوز لكل شخص يتضرر من صدور الأمر بالمنع أو الحظر أن يطعن في قانونيته لدى المحكمة العليا وذلك خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إصداره.

أحكام تتعلق برخص المطابع

المادة 23.

1/ لا يجوز لأي شخص امتلاك أو حيازة أو استغلال أية مطبعة دون الحصول على الرخصة اللازمة من المجلس.

2/ يجوز للمجلس أن يلغي أو يوقف في أي وقت رخصة أية مطبعة متى اقتنع بوجود مخالفة لشروط الرخصة ويجوز للمتضرر أن يستأنف القرار خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إبلاغه القرار للمحكمة المختصة.

3/ يجوز للمجلس أن يطلب من أي شخص يتقدم للحصول على رخصة لمطبعة أن يودع تأمينًا لا يتجاوز خمسمئة جنيه وللمحكمة أن تصادر هذا المبلغ عند الإخلال بأي شرط من الشروط التي منح بموجبها الرخصة.

قواعد ملزمة

المادة 24.

يجب على كل صحيفة أو مطبوع أن تلتزم بالقواعد الآتية:

(أ) تعميق مبادئ الحرية وتأكيد الممارسة الديمقراطية.

(ب) التمسك بتقاليد وأخلاقيات المهنة والابتعاد عن أسلوب المهاترات والقذف والتجريح للهيئات والأخزاب والأفراد.

(ج) عدم الإساءة للأديان السماوية وكريم المعتقدات.

(د) مراعاة الصدق والموضوعية في معالجة الشؤون العامة على أسلوب النقد النزيه المبرر الخالي من الغرض تجاه مختلف القضايا.

(هـ) الالتزام الكامل بالموضوعية في كل ما يكتب وما ينشر في مجال النقد الذي يتناول الأفراد والشخصيات العامة.

(و) الابتعاد عن الإثارة والمبالغة فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات القضائية والعمل على تأكيد مبدأ سيادة القانون وعدم التعليق على التحقيقات والمحاكمات إلا بعد الفصل فيها بصفة نهائية.

(ز) عدم تناول الأخبار والمعلومات التي تضر بالمصالح القومية أو أي شيء سكون من شأنه المساس برؤساء الدول أو يعكر صفو العلاقات بين السودان والدول الشقيقة.

(ح) عدم نشر أي شيء يكون من شأنه أن يخدش الآداب العامة أو يمس كرامة الأشخاص أو حرماتهم الشخصية أو الإفضاء بأي سر يكون من شأنه الإضرار بسمعة أي شخص أو بثروته أو باسمه التجاري أو نشر أي أمر يقصد به إرغامه على دفع أي مال أو تقديم أي منفعة للغير أو حرمانه من حرية العمل.

(ط) عدم نشر أي شيء يكون من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع.

الفصل الخامس

الأحكام المالية

الموارد المالية

المادة 25.

تتكون الموارد المالية للمجلس من الآتي:

(أ) ما تخصصه له الدولة من اعتمادات وإعانات.

(ب) الهبات والوصايا والمنح والمعونات التي يقبلها.

(ج) رسوم الترخيص.

الميزانية السنوية

المادة 26.

تكون للمجلس ميزانية سنوية تبين إيراداته ومنصرفاته ويقوم برفعها بعد إعدادها للجهات المختصة لإجازتها.

الحسابات والمراجعة

المادة 27.

1/ تقوم الأمانة العامة للمجلس بإعداد وحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة وفق الأسس الحسابية السليمة.

2/ يقوم المراجع العام بمراجعة حسابات المجلس.

الفصل السادس

أحكام عامة

الأمين العام للمجلس

المادة 28.

يعين المجلس أمينًا عامًا ممن يحملون المؤهلات والخبرة المناسبة ويكون مسؤولاً لدى المجلس عن أداء المهام الموكلة له.

المحكمة المختصة

المادة 29.

يحاكم كل من يرتكب مخالفة لأحكام هذا القانون أمام محكمة القاضي من الدرجة الأولى أو أي محكمة أعلى.

المحاكمة بموجب أحكام هذا القانون

المادة 30.

لا يكون من شأن هذا القانون أن يمنع محاكمة أي شخص لارتكابه أو امتناعه عن ارتكاب أي فعل يشكل جريمة أو مخالفة لأحكام أي قانون آخر.

التعهد بعدم النشر ووقف الصحيفة

المادة 31.

إذا اتهم صاحب الصحيفة أو طابعها أو رئيس تحريرها بارتكاب جريمة أو مخالفة تتعلق بتلك الصحيفة واقتنع قاضي المحكمة المختصة بناء على طلب مقدم من ذوي الشأن أو النائب العام بأن استمرار صدور الصحيفة إلى حين النظر في الإجراءات قد يؤدي للزراية بالمحكمة أو ارتكاب جريمة أو مخالفة تماثل طبيعتها التهمة الموجهة للمتهم فيجوز للمحكمة أن تأخذ تعهدًا على الصحيفة بألا تنشر أي شيء يكون من شأنه الزراية بالمحكمة أو ارتكاب جريمة أو مخالفة مماثلة وعند الإخلال بالتعهد يجوز لها أن تأمر بوقف الصحيفة عن الصدور لحين الفصل في الإجراءات.

العقوبات

المادة 32.

1/ يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (11) بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه.

2/ يعاقب كل من يخالف أحكام المواد (12) و (13) و (14) و (15) بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ويجوز للمحكمة المختصة إيقاف ترخيص الصحيفة لمدة لا تجاوز ستة أشهر.

3/ يعاقب كل من يخالف أحكام الأمر الصادر بموجب المادة 22 (1) بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ويجوز للمحكمة المختصة مصادرة الصحف والمطبوعات.

4/ يعاقب كل من يخالف المادة 23 بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه وذلك بالإضافة إلي أي عقوبات أخرى يكون معرضًا لها بموجب أي قانون آخر.

إصدار اللوائح

المادة 33.

يجوز للمجلس إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام القانون ومع عدم الإخلال بعمومية ما تقدم يجوز أن تتضمن اللوائح ما يلي:

(أ) اختصاصات الأمانة العامة للمجلس.

(ب) إجراءات عمل المجلس.

(ج) تشكيل اللجان الفرعية واختصاصاتها.

(د) إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي للصحفيين وتحديد أوجه الصرف.